المفاحص

صائن الدين تركه

عمار التميمي

دار المناهل للطباعة والنشر
Dar-almanahel Publisher

حقوق الطبع محفوظة

المفاحص

◆ **المؤلف: صائن الدين تركه**

◆ **الناشر: دار المناهل**

◆ **الطبعة: الأولى 1446 هـ / 2024 م**

◆ **الإخراج الفنّي: جعفر الفاضلي**

◆ **الإشراف على الطبع: حيدر النجفي** Didvar@gmail.com

◆ **رقم الإيداع الدولي (ISPN): 978-622-91820-7-9**

لا يجوز شرعاً وقانوناً طبع واستنساخ الكتاب دون الحصول على
إذن خطّي من «دار المناهل» ، وبخلاف ذلك تتمّ المسائلة القانونية

للتواصل مع مدير دار المناهل عبر الواتساب : 964+ 7807588865

المقدمة

سبحان من تجلّى بالعز والوقار، وأنار الوجود بلوامع الأسرار، والصلاة على خير الخلق النبيّ المُختار، الظاهر في الحروف والأذكار، وعلى أهل بيته الأقمار، المُنيرة في طلمات الدهور والاعصار، الطيبين الطاهرين الأبرار.

الكتابة بِرمز الحرف، صمت للكلم، يُساق بلطف الرعاية، ولزوم العناية، فيترشّح من تلك الأحرف، أسماء، نُثرت على رؤوس الجبال والبيداء، فأينعت مُخضرّة، فمن شاء فَليَسق.

وقد يرى البعض العكس، ان علم الحروف من العلوم المُستهجنة، كما يُرى غير ذلك، وهذا ناشىء من رؤية بعين واحدة للوجود، تتمثّل في واقعية وحقيقة تلك النظرة، المُتلَبّس بها الفرد، بحيث كل ما يُخالف رؤيته، يكون وهمـًا، وما يراه وحده، حقيقة وواقع. والحق ما يناهضه تمامـًا.

يقدّم لنا هذا المُصنَف، أستعراضـًا بسيطـًا في ثناياه، عن بعض تلك الأفكار المُندرجة في طيّه، الخاصة بالحروف، وأعدادها، وأسرارها.

لذلك سنُقدّم تقريضـًا، مؤطّراً بالإقتضاب، لكتاب (المفاحص)، او (الفحوص) كما ورد في بعض النسخ، نبيّن فيه ما لاح لنا من رؤية، للمُصنَف والمُصنِف.

فعند البحث على نسخه، عثرنا على خمسة منها:

١- الأولى كانت من مكتبة (نور عثمانية) في تركيا، والتي تقع تحت التسلسل (٢٠٨٧)، وقد وقع الفراغ من كتابتها في يوم الأحد السابع والعشرين من شهر ذي الحجة، سنة (١١٠١ هـ)، على يد الناسخ علي ابن علي ابن احمد البرماوي الازهري الشافعي.

٢-الثانية من مكتبة (آستان قدس رضوي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٥٣٦)، نُسخت في سنة (١٠٦٦ هـ)، من نسخة شهر شعبان المُعظّم، لسنة (٨٢٣ هـ).

٣-الثالثة من مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (٢٧٨٥)، وقع الفراغ من تسوديها، في يوم الأثنين في شهر صفر، من سنة (١٠٧٨ هـ)، أيضاً من نسخة شهر شعبان المُعظّم لسنة (٨٣٢ هـ).

٤-الرابعة من مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٠١٠٥)، ولم يُكتب عليها تاريخ النسخ.

٥-الخامسة نسخة عليها ختم مُجمّع الذخائر الإسلامية، والذي يقع تحت التسلسل (١٢١)، وختم (كتابخانه مدرسة نمازي خوي) تحت التسلسل (١٢٦٥)، نقلاً عن نسخة المُصنّف في يوم التاسع عشر من ذي الحجة، سنة (٨٢٣ هـ).

وقد اعتمدنا النسخة الأولى فقط، ولم تتم المقابلة مع النُسخ البقية؛ لأن ذلك من مهام التحقيق، ونحن انتهجنا (ضبط النص) فقط، لإخراجه للنور،

وجميع تلك النُسخ مُتوفرة، لمن أراد التحقيق والتعليق والشرح والتدقيق.

وقدّ تقول: إذن لِمَ وقع الاختيار على المخطوط الأول، في حين هناك ما هو أقدم زمانـًا منها، مع العلم بوجود اختلافات بين النُسخ.

قلنا: يمكن أن يُجاب بأمرين:

الأول: هذا من الضوابط العامة لعملية التحقيق، في تقديم ما هو أقدم زمانـًا – ناهيك عن نسخة المُصنّف او قريب منها أو منه – على ما هو أحدث، ونحن لم نجنح له، للسبب المذكور أعلاه.

الثاني: تمّ أختيار ما هو أوضح من بين تلك النسخ، دون سقط، او تلف ورق، أو نثر حبر.

أما فيما يخصّ عنوانه، فقد ذُكر في المخطوط الأول، ان أسم الكتاب هو (الفحوص)، ويحتوي على (١٨٨) من المفاحص، وأختلفت بقية النسخ، التي ذكرت ان أسم الكتاب هو (المفاحص)، وليس (الفحوص)، كما ان المُصنّف ذكر اسم (المفاحص) على عنوان كتابه بين النصوص، ولم يذكر اسم (الفحوص)، وقدّ كُتب على بعض نسخها، تعليقات مختلفة.

قدّمت لنا تلك النُسخ، وكذلك كُتب الفهارس، مجموعة من المُحتملات، في نسبة الكتاب للمُصنِف، وهي:

الإحتمال الأول: ذُكر في المخطوط الأول، نسبة الكتاب للشيخ الأكبر، وقد عُرِف (محي الدين أبن عربي) بهذا اللّقب، وأختُصّ به، وكُتِبَ عليه: شرحه المولى ضياء الدين، حيث تذكر بعض المصادر، ان للشيخ الأكبر ولد، اسمه

ضياء الدين أيضاً. فيكون الكتاب لابن عربي، شرحه ابنه ضياء الدين.

الإحتمال الثاني: أنه أراد بالكتاب (أنه فعلاً للشيخ الأكبر محي الدين ابن عربي)، وهو (فصوص الحكم)، وشرحه المولى (ضياء الدين)، وقد صُحّفت بدلاً عن (صائن الدين) مُصنّف الكتاب.

الإحتمال الثالث: بقية النسخ الأربعة، بيّنت ان نسبة الكتاب لـ(صائن الدين تركه) علي بن محمد حفيد صدر الدين، المتوفي سنة (٨٣٦ هـ)، وهو كتاب مُستقل، وليس بشرحٍ للفصوص.

الإحتمال الرابع: يرى بعض المُفهرسين، أن الكتاب هو شرح جديد لـ(فصوص الحِكم)، بطريقة الأعداد والحروف، التي برع فيها مؤلفه، كما صنّف وحقّق.

والأدقّ هوالثالث: فأنه كتاب كبير في علم الأعداد والحروف والرموز، يتكوّن من ثلاث صحائف، مُصدّراً بِمُقدّمة، ومختوماً بخاتمة، أعتبرها الصحيفة الرابعة، بيّن فيها خصائص تلك الأعداد، وكيفية استفادة الحقائق منها، شرح فيها مراتب العدد، وكيفية تطبيقها على مراتب الوجود، ووضع دوائر لشرح بعض الكلمات القرآنية، مثل الدائرة الطهوية، لكلمة (طه)، والدائرة الياسينيّة، وغيرها. كتب اول النسخة واخرها بخط يده، قابلها مع التصحيحات، وذكر فيها بعض اساتذته كـ(السيد حسين الأخلاطي- وأخيه)، الذي عبّر عنهما بالشيخين الخضمّين، وذكر فيها أيضاً صديقه (شرف الدين علي اليزدي)، وقد أشار في طي كتابه، إلى بعض مُصنفاته، وأرجع القارىء لها،

كشرح الفصوص، ورسالة آنجام، والرسالة الإعتقادية، وجداول البحر، وغيرها. وقد ذكر شيء عن نفسه بخط يده، حول حياته، في رسالتيه (نفثة المصدور الأولى والثانية)، بيّن فيها بعض الجوانب منها، وقد ذُكرت سيرته العطرة مُفصّلاً، في كتبه وشروحاته المُحقّقة والمطبوعة.

ونود الإلماع إلى أننا عمدنا على وضع نفس صورة الجداول الخاصة بالأعداد والأرقام، حفاظًا على الأصل، فيما ستُرسم إن شاء الله، عندما ينبري أحد الأفذاذ لتحقيقها.

نسأل الله التوفيق والرضا، للعطاء المُثمر والمنّتج، وأن يرزقنا القبول، أنه ولي التوفيق.

عمار التميمي
النجف الاشرف
٢٠١٩م - ١٤٤٠هـ

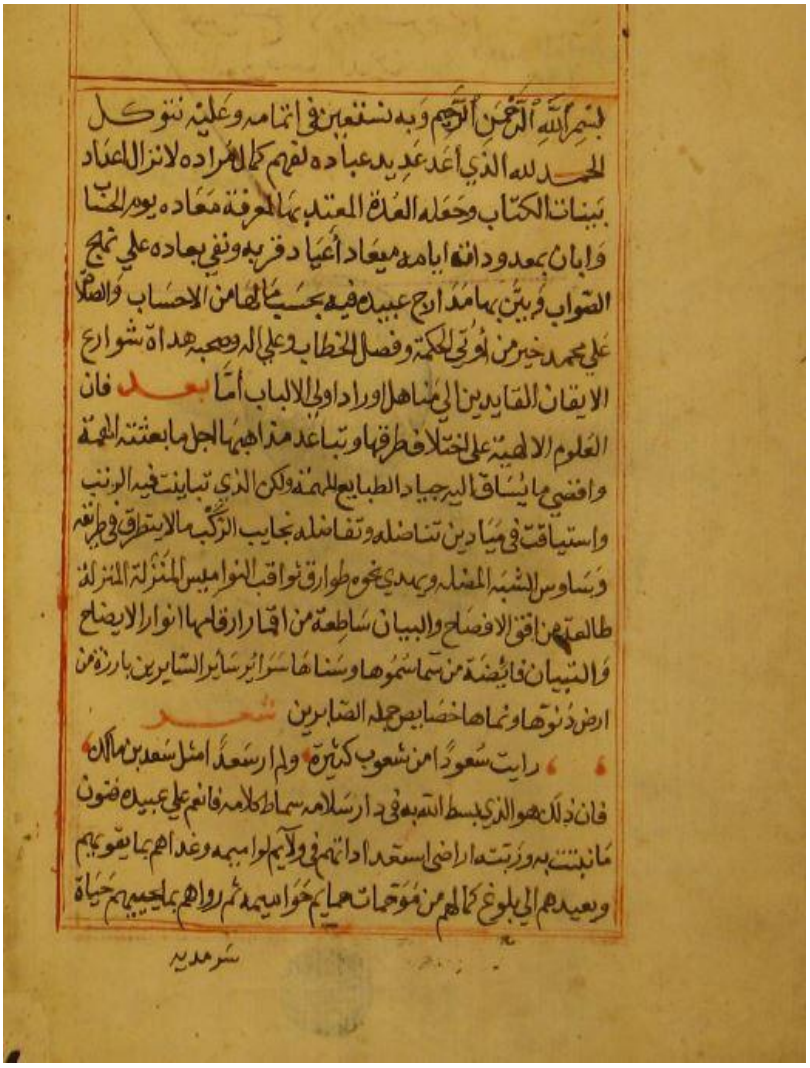

الصفحة الأولى من المخطوطة الأولى، مكتبة (نور عثمانية)،

والتي تقع تحت التسلسل (٢٠٨٧)

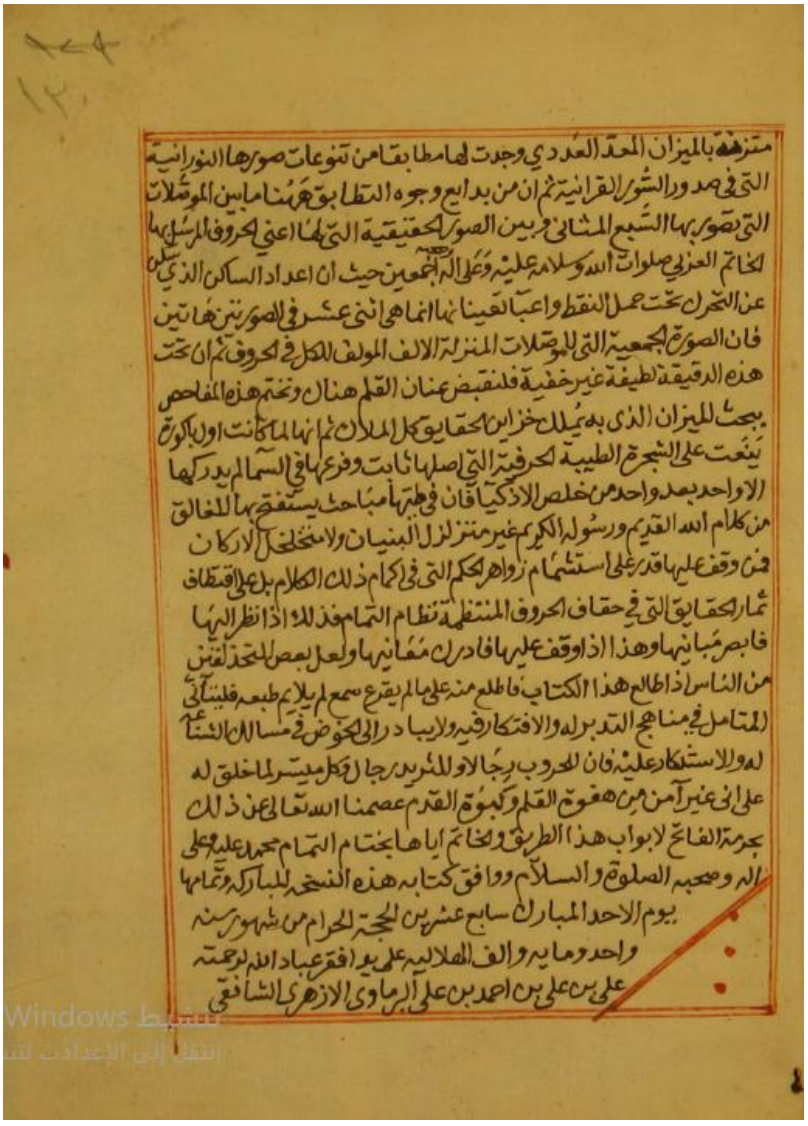

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأولى، مكتبة (نور عثمانية)،

والتي تقع تحت التسلسل (٢٠٨٧)

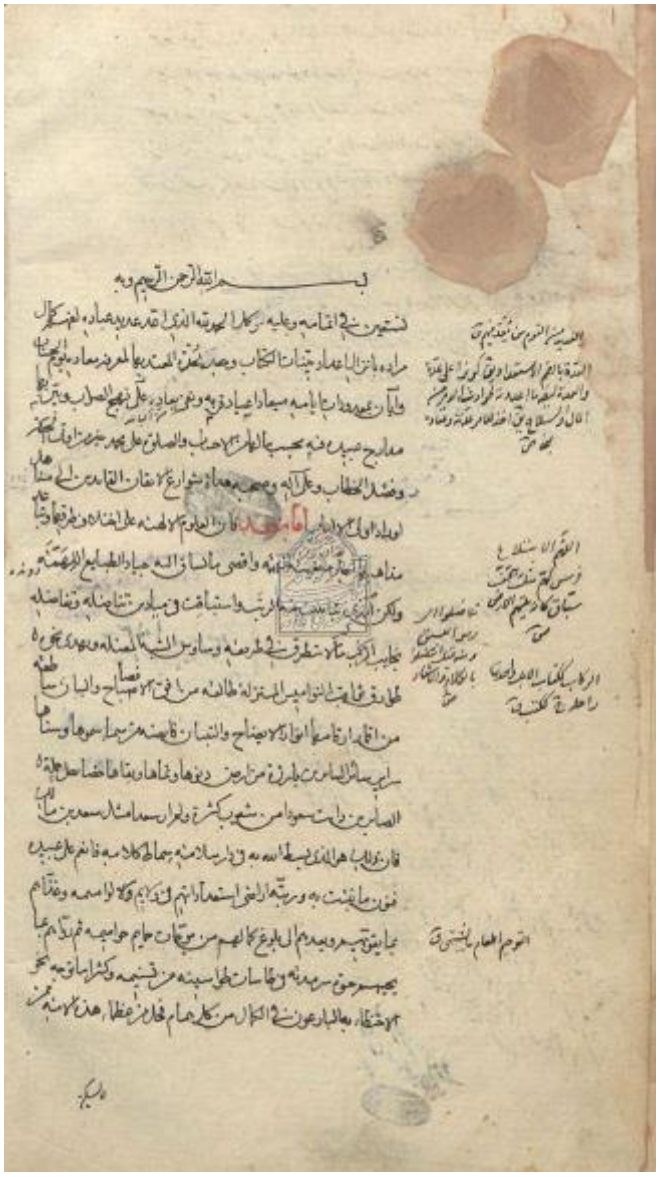

الصفحة الأولى من المخطوطة الثانية، مكتبة (آستان قدس رضوي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٥٣٦)

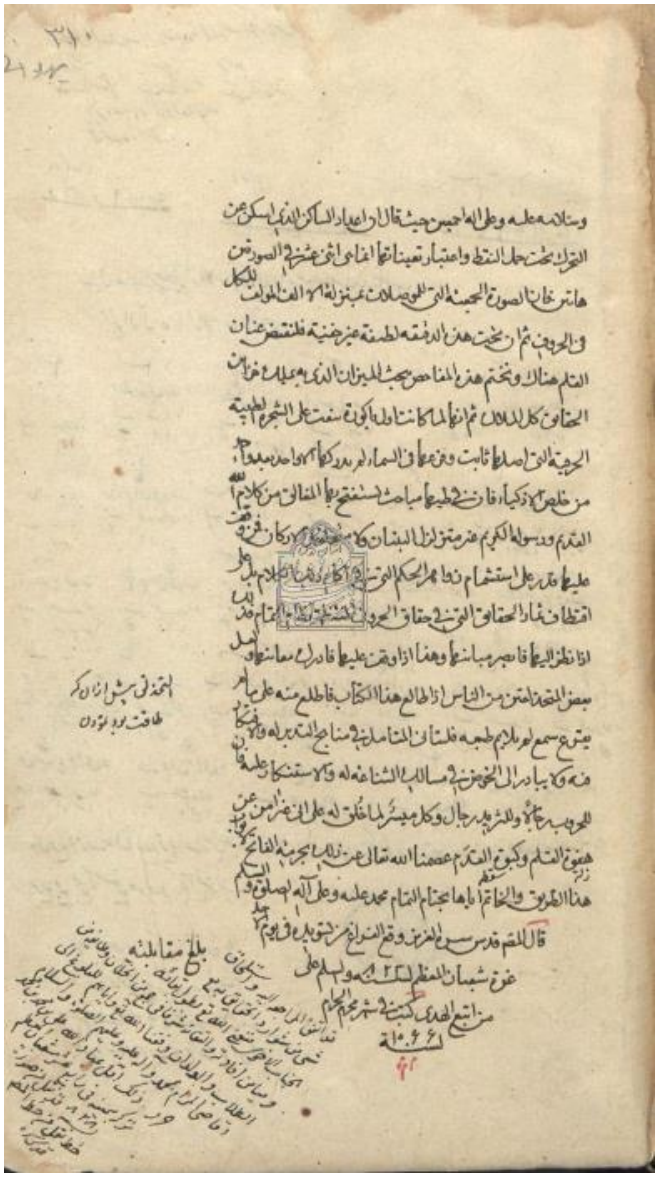

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الثانية، مكتبة (آستان قدس رضوي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٥٣٦)

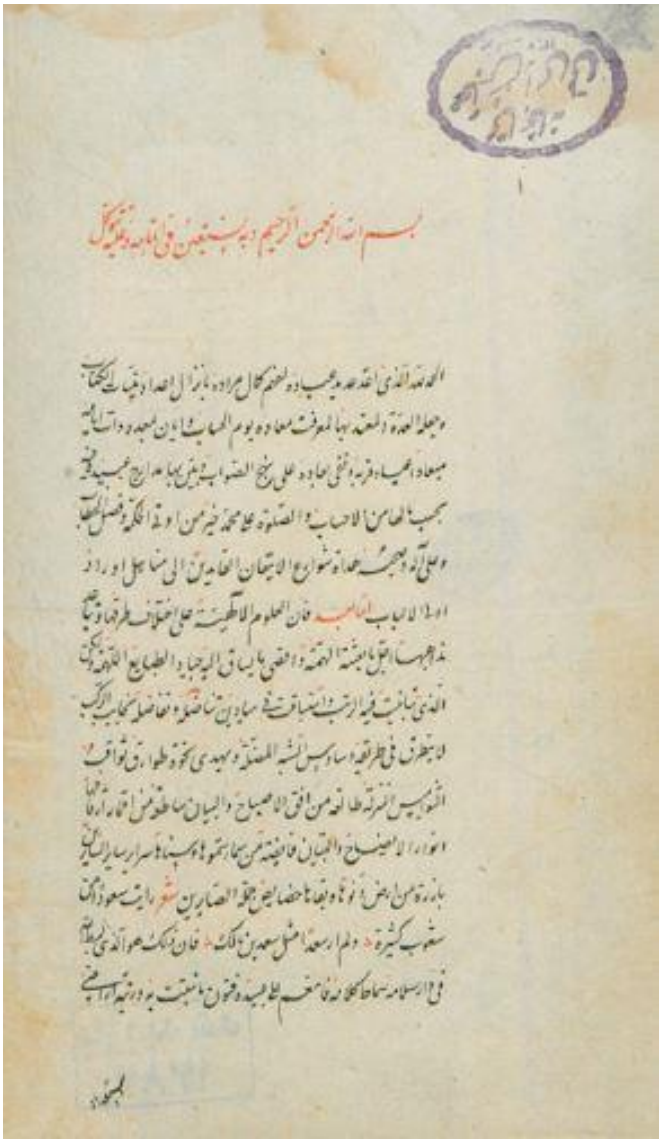

الصفحة الأولى من المخطوطة الثالثة، مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (٢٧٨٥)

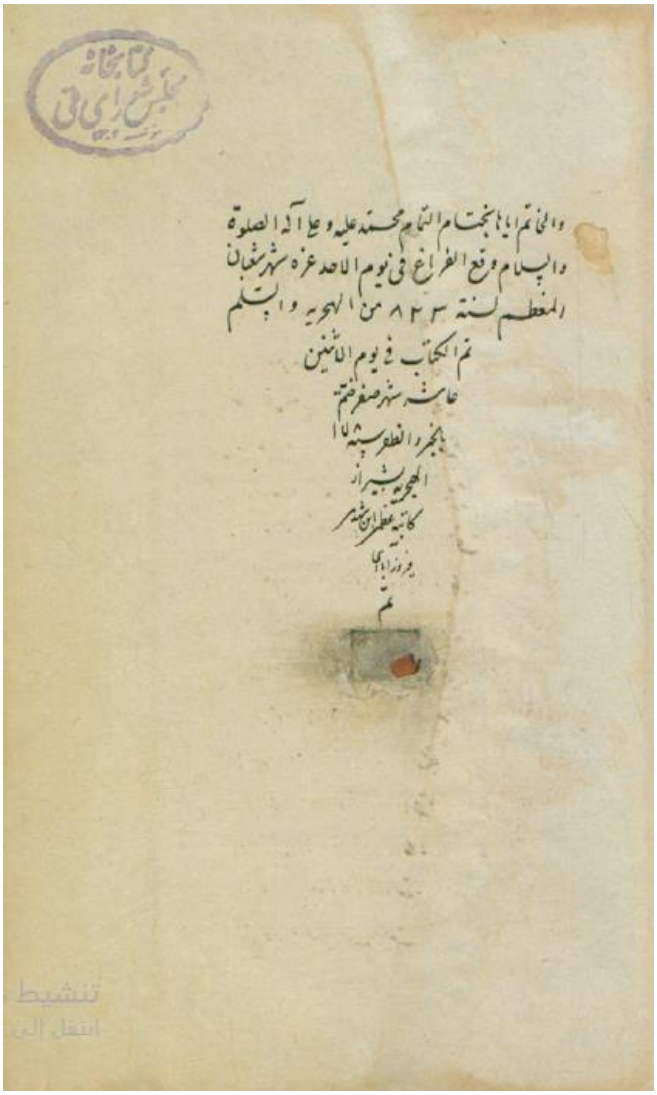

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الثالثة، مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (٢٧٨٥)

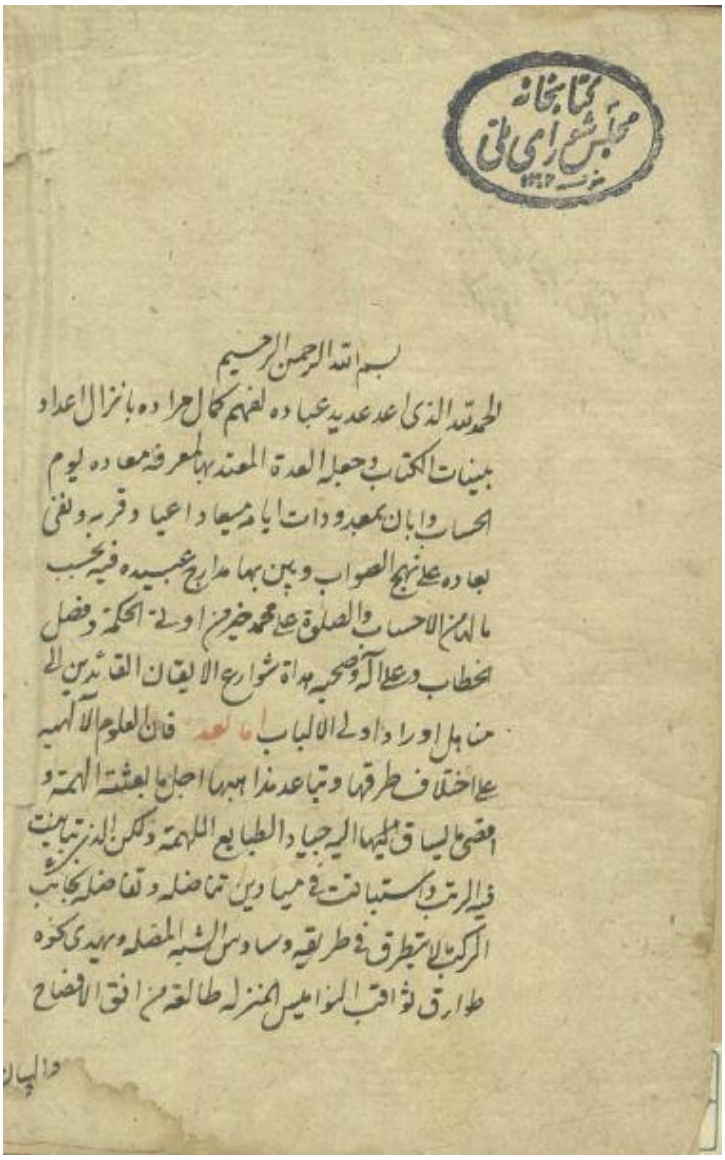
كتابخانه
مجلس شورای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي اعد عديد عباده لفهم كمال اراده بانزال اعداد
بينات الكتاب وجعل العدة المعتد بها لمعرفة معاده يوم
الحساب وابان بمعبود ذات ايامه ميعاد اعيا وقربه ونفى
بعاده على نهج الصواب وبين بها مدارج عبيده فيه بحسب
ما اقتضى الاحسان والصلوة على محمد خير من اوتي الحكمة وفصل
الخطاب وعلى آله وصحبه هداة شوارع الايقان القائدين الى
من ناهل اوراد اولي الالباب اما بعد فان العلوم الآلهية
على اختلاف طرقها وتباعد مذاهبها اجل ما بعثت اليه همة
المقتبس ليساق اليها اليه جياد الطبايع اللهمة ولكن الذي تباينت
فيه الرتب واستبانت في ميادين تماضله وتفاضله بحائب
الكتب لا تتطرق في طريقه وساوس الشبه المضله ومهدي كوه
طوارق نوائب النوامس المنزله طائفة من افق الافصاح
والبيان

الصفحة الأولى من المخطوطة الرابعة، مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٠١٠٥)

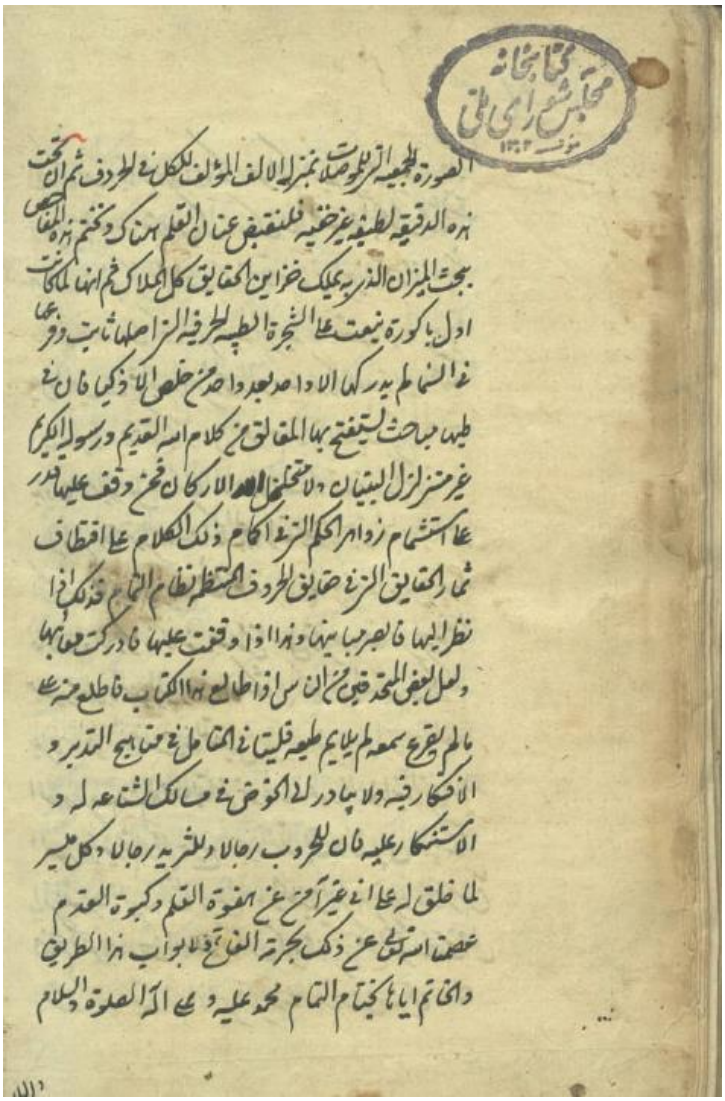

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الرابعة، مكتبة (كتابخانه مجلس شوراي ملي)، والتي تقع تحت التسلسل (١٠١٠٥)

الصفحة الأولى من المخطوطة الخامسة، وعليها ختم مُجمّع الذخائر الإسلامية، والذي تقع تحت التسلسل (١٢١)، وختم (كتابخانه مدرسة نمازي خوي) تحت التسلسل (١٢٦٥)

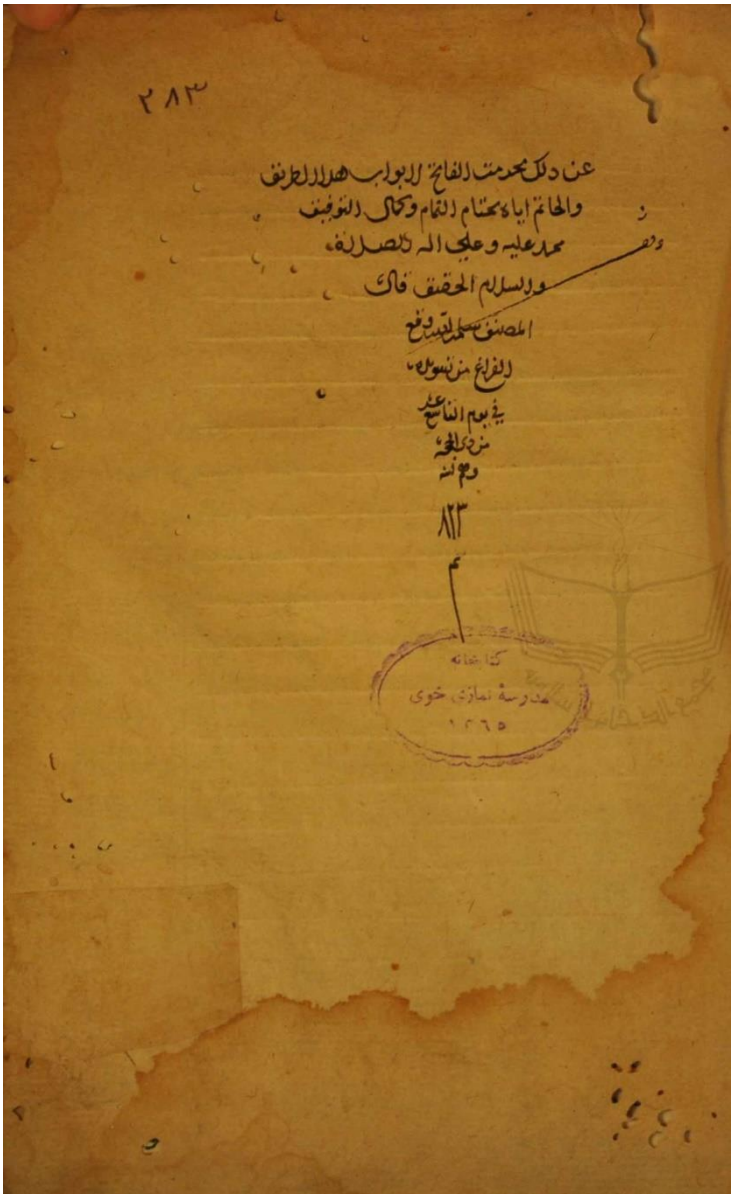

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الخامسة، وعليها ختم مُجمّع الذخائر الإسلامية، والذي تقع تحت التسلسل (١٢١)، وختم (كتابخانه مدرسة نمازي خوي) تحت التسلسل (١٢٦٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اعدّ عديد عباده، لفهم كمال مراده، لإنزال أعداد بيّنات الكتاب، وجعله العُدّة المُعتدّ بها، لمعرفة معاده يوم الحساب، وأبان بمعدودات أيامه، ميعاد أعياد قُربه، ونفي بعاده على نهج الصواب، وبيّن بها مدارج عبيده فيه، بحسب ما لها من الاحساب، والصلاة على مُحمّد، خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى اله وصحبه، هداة شوارع الإيقان، القائدين إلى مناهل أوراد أولي الألباب.

أما بعد: فإن العلوم الإلهية، على اختلاف طرقها، وتباعد مذاهبها، أجلّ ما بعثته الهمة، وأقصى ما يُساق إليه جياد الطبائع المُهمّة، ولكن الذي تباينت فيه الرُتبّ، وتسابقت في ميادين تناضله وتفاضله نجائب الرُكبّ، ما لايتطرّق في طريقه، وساوس الشبه المُضلّة، ويهدي نحوه طوارق ثواقب النواميس المنزّلة المُنزّلة، طالعة من أفق الافصاح والبيان، ساطعة من أقمار ارقامها أنوار الإيضاح والتبيان، فائضة من سما سموها وسناها، سرائر سائر السائرين، بارزة من ارض دنوها ونماها خصائص جملة الصابرين. شعر:

رأيتُ سعوداً منْ شعوبٍ كثيرة فلمْ تَرَ عَيني مِثلَ سَعدِ بنِ مالِكِ

فإن ذلك، هو الذي بسط الله به في دار سلامة سماط كلامه، فأنعم على عبيده فنون ما نبتت به وربته أراضي أستعداداتهم في ولائم لواميمه، وغداهم بما

يقوّيهم ويعيدهم إلى بلوغ كمالهم من موحمات حمائم حواميمه، ثمّ رواهم بما يحييهم حياة سرمدية في طاسات طواسينه من تسنيمه، وكثيراً ما توجه نحو الإحتظاء به، البارعون في الكمال من كل همام، فحل من عظماء هذه الامة، فمن لايسكن بهم همته، بقدائد مختلفات الغابرين من كل أحدّ، بل يسعى في طلب طرايا الحقائق اليانعة، على أفنان أحايين كل زمان إلى الأبد.

فمنهم من قصد نحو مشارق البسط والظهور، وفاز باقتطاف يوانع الأثمار من اعالي شجرة ظهوره الكلامي، قاصراً عليه مُعتداه، حاصراً فيه غاية مُبتغاه، ومنهم من انتحى صوب مُعرب الفيض والخفا، وسعد باكتناز يتائم الدرر، عن أسافل زواخر بروزه الكتابي، ولعمري هم الفائزون بوراثة خصائص الحضرة الختمية، وما تركته للأقربين من تلائدها[1] المتلوة، التي ورثتها من أبائها الغر، واطرافها الكرام، أعني الكلام القديم الذي علّمه شديد القوى، ذو مرّة فاستوى، ومن طرائفها[2] المُستطرفة، التي عندها من يوانع الجنان الختمية، وهو الكتاب الحديث، الذي قرأه من اللوح، واوحى إلى عبده ما اوحى، جزاهم الله عنا أحسن ما جزى، مُفيد عن مُستفيده، ولكن لما قصروا سبيل الإستفاضة على هذين الطرفين، الذين من كرائم أموالها على قارعة الطريق، ذهلوا عن الثالث، الذي هو الأطرف المعزّز، الذي فيه فتح باب عين الصواب، لما انه في مخازن عزها، وحمي قربها، من عقود فرائد الجواهر، وسائر ما في عداد عدّتها، ممّا

(١) التليد: المال الموروث.

(٢) الطريف: المكتسب.

جمعه وعدّده لولده، الذي هو خاتم الولاية، ورافع الوية الدراية والهداية، وتلك العقود العددية، التي هي الصورة المعنوية العقلية، التي للكتاب المُنزّل، من القلم الأعلى إلى اللوح الكريم، فإن العدد هو العُدّة العظمى، في استحصال علوم جمة كثيرة الجدوى، وعديد الحصى والثرى، فأنه هو المعدن الأصلي للجواهر المخزونة، من مجهرات العلوم، وحُلاياها المُتلبّسة في مدارك ذوي الرسوم والإصطلاحات، بحجب الأوصاف الوضعية، والأسماء الجعّلية، التي سمّوها هم واباؤهم، ما انزل الله بها من سلطان.

وأما الآيات الدالة على جلالة امر العدد، وعظم شأنه، فكثيرة متعدّية عن حدّ العدّ بقسميها، فإن منها ايات مُنزّلة سماوية متلوّة، وآيات بارزة أرضية تالية. أما الأولى فما تراه من انه هو الباعث، المُظهر للعطاء الإلهي، بإطلاقه في قوله تعالى: ﴿**جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا**﴾[1]، كما انه هو الذي إنما يفتح باحصائه ابواب الجنان، على ما ورد ان لله تسعة وتسعين أسمًا، مائة إلا واحد، من احصاها دخل الجنة، ونبّه إليه، حيث أكّده بقوله: (مائة الا واحدة)، وذلك هو الذي على حوض وضوحه، وكوثر كثرائه المُتكوثرة، وفق يفرق الخاتم في الساعة بأكواب الفضة، على يد علي (عليه السلام) من اهل بيته، لذوي قرّبه ودنوّه، من كل اهل متعطّش الأكباد، شائق الفؤاد، ما لايضمأ أبداً، من شرب منه شربةً، او اغترف غرفةً، شعر:

تباعد ما بين السحاب وبينه فنائلها قطر ونائلها غمر

(١) (سورة النبأ ٣٦).

هذا المناقب لا قعبان من لبن، وأما الثانية التالية منها، فما تشاهد من أنه القران، الذي جمع فيه، والأمر ما ترى الشعائر الشرعية المشعرة، والأوضاع النبوية المُنّبئة، قد ابتنيت قواعد ظهورها، على معاقد عقوده، وانزلت صورها الكاشفة، عن كنه الكل، مفرغةً على قالب ضبطه وحدوده، فأنه لو عطل الصلاة او الزكاة، او غير ذلك من الشعائر المعظمة، عن عقود العدد، وجواهره المجهر بها للعامة، لما حصل لها في مجالي العيان، عين ولا أثر، ولا روي منها ذكر ولا خبر، بل لو استقرئ سائر الصنائع الجزئية، والحرف المدنية، والمواضعات الخطابية، والمعاملات العرفية، التي عليها مباني اتساق مناظم الاسواق، وبها مرابط جوامع الصوامع، وسائر المجامع، على الإطلاق، لوجد الكل صورة تنوعاته، ومواطن بسطه، وفنون تقلباته، إذ لم يوجد جمعية علمية، خالية عن حلي جمعه وتقسيمه، ولا هيئية عينية، عارية عن ملابس نظمه وتفصيله.

وأني من عنفوان الزمان، وريعان الشباب، مُشمّر عن ساق السعي في طلب الكمال الأصلي، والعلوم الحقيقية، شاكراً عليه لامتبجحاً به، مُفتش عنه في طي طروق البلاد، ومطاوي قلوب العباد، إلى ان لفظني لطائف التوفيقات الربانية، والتأييدات الصمدانيّة، في رفقة اخصّهم أخي في الله، شرف الدين علي اليزدي، إلى مصر الولاية والهداية، اعني السدّة السيدية، سلام الله على ابائه الكرام وعليه، ووقعت منها في ظل نعمة، لم تكن من قبل للهادي ولا للرشيد، شعر:

كأنا من بشاشتنا ضللنا بيومٍ ليس من هذا الزمان

إذ قد أُفيض عليّ في طي إشاراته الكريمة، مازاد رشحات كماله سجال

مسؤلي، واستفدت من مطيفي سرادق جلاله، ما فاق لفاويق مأمولي، جزاهم الله عنا فوق كل جزاء يرجى، للمقربين من العبيد، وإذ قد كنت في قالب الأحيان، مُفتّشاً عن تواليف السالفين، من أئمة اهل الحق والتوحيد، مُنتقلاً عند انتظام مجالس الذوق، بأطايب مكاشفاتهم، ولطائف مرموزاتهم، على ما قيل، شعر:

إذا ما ظميت إلى ريقه جعلت المدامة منه بديلا

وأين المدامة من ريقه ولكن أُعلل قلباً عليلا

ما رأيت فيما اشتهر بين الأنام، مثل مؤلفات الشيخين الخضبين (قدس الله تعالى سرهما)، محييا ناشرا لأصول الحكمة العليّة، بمبادئها وغاياتها وسعدا، طالعا عن أُفق التحقيق، كاشفا عن آياته الكتابية، وجوه رمزها وإشاراتها، ثمّ إذا صادفت رفقاني، كُلّما ابرز لهم من ذخائر نفائس هذا العقد ونظمه، واستطيروا شوقاً إلى ثبته وضبطه، حداني قهرمان الزمان، وما هو عليه من احكام بنيان الإظهار، واظهار احكام البيان، أن اشير إلى اصول جامعة، تهدي إلى طريق الرشاد، نحو مخازن إشارات الكتاب، بفنون مذاهبها وشعابها، حتى يتفطّن اللبيب، فيتمكن منه أن يأتي البيوت من ابوابها، ويتدرج في معارج ذلك المنهج، ومراقي بطونه، وفتح ابوابها من لبّها إلى لبابها، تلميظاً للطالبين، من موائد عقائق الوقت، وطبائخ خصائصه، آتياً ببعض ما يجب علي من الشكر، شعر:

والشكر من قبل الاحسان لا قبلي فعليهم أولا تخلية ذائقة

إدراكهم عن مألوفاتهم العادية، فما نضجته نيران شوقهم، في قدور الظن

والتخمين، متوبلاً بمحذرات أباريز تقليد الغابرين، ثمّ التوجه ثانيـاً إلى صوب صوابه، وفتح عقوده وأبوابه، بجوامع الهمة، وخلوص النية، وإنما اريد من أولئك، كل ذي درية بأقاليب الاستدلالات، مرتاض النظر، بترمض ضمأ الذوق في مراعي الصدق واليقين، ريضّ النفس بين يدي الغالبين، البالغين يقظان القريحة، دُراك اللمحة، وان رقّ شأنها، متنبهـاً على الرمزة، وان خفي مكانها، وقليل ما هم، وبين ان ذهاب طريق التعليم، والسلوك نحو مسالك الضبط والتفهيم، إنما يوجب التزام ما تعاور بين المنتمين، إلى طلب الكمال الإنساني، المشمّرين عن ساق جدهم، لذي الارتقاء عن حضيض تقليدات العامة، إلى اوج الشروع في الشعور العياني، وأنهم وان تكاثرت شعوبهم بين الأُمم، حسب تخالف درجاتهم، وتفاوت هممهم وبياتهم، ولكن اجلاهم طريقـاً، واقربهم نسبة إلى استئناس نفوس العامة، هو طريق النظر العقلي، والفكر الإنّي، ما لم تعتسف عن شارع جمعيته الذوقية، إلى اطرافه التي هي مشتبك شوك الشكوك النظرية، فجرى بنا عندما جردنا لتفهيم شوارد الحقائق، وتلميظ المسترشدين من بدائع يوانع الزمان، ما لم يستأنس ذائقة مدارك الاكثرين منهم بها، ان يأخذ بطرف من مصطلحاتهم الناظمة، وقواعدهم الضابطة.

فحص حكمي في نظم نظري

لايخفى ان النظم التأليفي، إنما يتكمل الصورة الجمعية منه، إذا كان سوق الكلام فيه، على نهج قويم، يحكم بصحة قوائم الميزان، ويدل على استقامته

قوانين صحيح البرهان، إذ بها يقوم على انتصاب قامتها قواعد الإيقان، وعليها مباني تعليم العلوم واظهارها لذي التبيان، وذلك ان المزاج الجعلي، الذي به قوام بدن التدوين، ومنه قيام نظامه، إنما يتحصّل من أصول اربعة، هي بمنزلة الأركان الأربعة، المُكمّلة للكل الوجودي أولاً، وللكمال العلمي الشهودي ثانيًا، وذلك لتكميل محو المُعد لذلك الكمال، ان يبرز عن كنه كمونه، بصورته المعقولة، وكسوته المكّنونة:

أولها: الموضوع، وهو الذي اسس عليه معالم بيان ذلك العلم، ومنه يشعب فروع احكامه، وفنون أبحاثه، وذلك في علمنا هذا، هو الواحد من حيث انه واحد، بأي صورة، ظهر بها من فنون دلالاته، وصنوف إشاراته، وإذ قد تبيّن وجه شموله، وفضل اشتماله على الوجود، ظهر عُلّوه المُطلق، بالنسبة إلى سائر العلوم.

وثانيها: المسائل، وهو الذي به ظهر وجه إثباته لذي التحصيل، وعليه يقوم امر اظهاره واستكشافه، لدى الفحص والتفتيش، وذلك فيما نحن بصدده، عبارة عن إظهار، ما للواحد الحقيقي من الأسماء الكاشفة عن وجوه تنزلاته الموجودية، وتنزيلاته الحكمية العقلية، وانزالاته الكتابية الذوقية.

وثالثها: المبادئ، وهو الذي به يستحصل تلك الصورة الجمعية، المظهرة لتلك الوجوه، من التصورات الموصلة إلى حقائق تنوعات الواحد، والتصديقات المؤيدة لإثبات احكامه واقسامه، الكاشفة عن خصائص الكل واثاره، وذلك في هذا الفن، هو تحقيق معنى الواحد بأقسامه، وتبيين صورها،

الكاشفة عنه بفنون انواعه واحكامه، منها عقلية عددية، طالعة عن أرض الإستعدادات الأصلية، ومنها حسية كتابية، هابطة نازلة من سماء القدس والوهب، وهاتان الصورتان، فما اشتمل عليه بعض معاني (طه)، ويشهد على دلالته ذلك، شهود المناسبات، منها ان (ط) تمام مراتبها الطالع، كما ان تمام مدارك الهابط، وأتمّ- مجالي ظهوره، كما ستطلع على وجه تحقيقه.

ورابعها: الغاية، وهو الذي لأجله شرع السالك، وخاض في مناهج طلب تلك الصورة الكمالية، وإليه ينتهي مراقي وجدانه، وذلك هاهنا، عبارة عن النقطة التمامية، من الكلمة الكمالية، التي إليها ينتهي مبلغ مراقي المراد الحقيقي، في أمر إظهاره، على كافة البلاد وعامّة العباد، بقدر ما حكم به الوقت، ونفذه الزمان على مشاعر الإيقان، ومجالي القيان.

وذلك إنما يتصور بظهور تمام العلم، وكمال القدرة، فيما هو المراد من نظم سلسلة الظهور والإظهار، وربطه بعقود الشعور والإشعار، اعني الخاتم العربي محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، وممّا احتوى عليه معاني (قل)، هو الإشارة إلى تينك المرتبتين المُرتّبتين، فإن (قاف)، إشارة إلى القدرة، و(لام) إلى العلم، وستقف على وجوه تلك الإشارة، وما افصحت عنه بفنون السنتها، بعد ضبط المبادئ.

فحص منه

اعلم ان العلم الحاصل للعبد، كائناً من كان، لايخلو امر ظهوره لديه، عن

قسمين، فإن اكتسابه واستحصاله، مقصور على طريقين اثنين:

[الأول]: هو الصور الكونية الحاجبة، والمدارك البشرية الحاضرة، بما لها من القوى النظرية الإستعراضية، وبما عندها من المُقدّمات اليقنيّة، والشعرية والخطابية، ومالك أزمّة هذا الطريق، و صاحب الحل والعقد فيه، هو العقل القدسيّ، والمُستحصل به من العلوم الإعتقادية، والحدود المحصورة الأعتيادية، تحقيقاً للمناسبة التي للفروع إلى اصولها، والمشابهة التي للولد بأبوه، وطريق الكتاب العلوم الرسمية مُطلقاً، والمعارف النظرية مقصور على هذا، وفي لفظ العقل والعقد، ما يلوحك على سره، وأصل هذا الطريق، هو الذي سلك فيه الملأ الأباء، فدام التسبيح والتقّديس، وبعض ممن يجري مجراهم من أولادهم.

والثاني: هو الصور الوجودية الكاشفة، والمشاعر الإنسانية وشوارعها الواسعة، بما لها من الأحديّة الجمعية الإطلاقية، وبما عندها من الصور المنزّلة السماوية، والعقود الأصلية الإستعدادية، ومالك أزمّة هذا الطريق، هو القلب الإنساني، الذي هو صورة الحقيقة الوجودية الآدمية، التي بها صار الإنسان خليفة على الخليقة كُلّها، ومنها فاق الملأ الأعلى جُلّها، والحاصل به، إنما هو إنشراح علمي، وانبساط وجودي كشفي، تحقيقاً للمناسبة والمشابهة المذكورتين، وهذا طريق ابناء آدم من الأنبياء والأولياء.

ثمّ ان تلك الصور الوجودية الكاشفة، متفاوتة لذي الإفصاح على المقصود، والإعراب عن المراد حقه، وصاحب التمام في ذلك الأمر، إنما هو

الصور المُنزّلة، المرسل بها الخاتم العربي محمد (صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله اجمعين).

وكذلك العقود الأصلية الإستعدادية، إنما تبين بتلك الصور، حقّ التبيّن، وإلا فما كان للإنسان من حيث انه آدمي، ان يكشف عن الامر كنهه، فإن الذي له من حيث هو كذلك، هو الوجه العقدي العقلي، المستحصل من طريقه لاغير، وذلك بمعزل عن ان يوصل به، إلى مزارع التحقيق، ومنابع الإيقان، كما قال تعالى: ﴿**مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ**﴾[1].

فحصٌ في فرعه يثمر من كرائم ينعه

وإذ قدّ تقدّر عندك، إنما حصل للعبد من العلوم، محصور في هذين القسمين، اللذين احدهما له من حيث انه آدمي فقط، أي له نسبة ما إليه بها يصلح؛ لأن يستحصل طرفاً من كماله، ويصر ذا عقد عقلي، والأخر له من حيث انه ابن ادم، له نسبة صحيحة إليه، إليه بها يصلح، لأن يحتظي بالحظ الأتمّ من كماله الموروث من أبيه، ويكون ذا شرح صدري، تيسّر لك ان تحقق، ان ما حصل له من تلك الصور المُرسل لها، واستفهم عن مطاوي بيانها الختمي، كذلك بعينه، فأنقسم العباد في الاحتظاء من تلك الصور المرسل بها، فإن منهم من قصر معانيها على موضوعات لها عقدية، ومفهومات إعتقادية، محفوفة بملغيات رسوم اهل اللغات، مصروفة في غبار ذوي الصرف والنُحاة، مفروغة

(١) (سورة الشورى ٥٢).

في قالب، ما تخاطب به العامة بعضهم للبعض، عند سنوح مقتضيات الأحوال، او تناظر به الخاصّة، عند القفول بارتكاب الموصلات، إلى ماهو المعقود عليه عندهم، في عقيدتهم بالكمال.

ومنهم من لم يقصر عليها، بل تصور المعاني من مصادرها الشارحة، لما في الصدور المُنشرحة في طي ذلك، جملة مافي الصدود الصّد، وزمن الأزل إلى الأبد، بغاياتها الكمالية من سائر الأمور، وتلك المعاني الماقراة على الرسوم الحاضرة الإعتيادية، والعقود الحاجبة للمعنى المراد من تلك الصور من المضايقات اللغوية، والمواضعات الإصطلاحية، والمعهودات العرفية، طبيعية كانت او وضعية.

فإن المعنى المستحصل من تلك الصور، عند مشاعرهم الشاعرة، إنما حصل فيها، محفوفاً بتلك الحجب والرسوم، والعقود الجعلية الوضعية الإختلاقية، التي هي طرق البعد عن المراد، وسبيل الشيطان المريد القاطع طريق المعاد، ومن رام شاهداً صدقاً لهذا المرام، من الإشارات الختمية، فعليه بالتدبر والتصبّر، فيما ورد عن الرسول الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم)، أنه خُطّ خطّاً، ثمّ قال: هذا سبيل الله، ثمّ خطّ عن يمينه وعن شماله خطوطاً، ثمّ قال: هذه سبيلي على كل سبيل، منها شيطان يدعو إليه، ثمّ تلى: وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، وفيما وصل إلينا من السيد- سلام على ابائه الكرام، وعليه- في وصاياه، المنطوي عليها، بعض من مراسلاته وإشاراته الكريمة، وعليك بالتدبر في كل حرف وكلمة، تارك المتعارفات من العلوم السارية،

متشبثاً بالسرّية، ففيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الاعين، وقد أمهد الرسول الصراط المُستقيم، لكل صحيح وسقيم، في قوله (صلى الله عليه واله وسلم)، بعدما خطّ، وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه، ولا تتبعوا السبل، فتفرق بكم عن سبيله، فلا بد لمن أراد، فهم المراد من الدلالات والإشارات الحرفية، من تخلية محل إدراكه، عن سائر متعارفات من العامة، المأخوذة في طي مخاطباته مع بني نوعه مطلقاً، والخاصية المأخوذة في طي اكتساباته ومقاولاته، مع من هو اعلى منه في ذلك، ويندرج فيه سائر المُصطلحات الرسمية، والمعقولات الإعتقادية، فالمتعارفات الثلاث، التي لايفهم المعاني من الصور المذكورة، إلا بعد ان تحتف بها، هو المشار إليه، مع مالها في مراتبها، من القرب والبعد.

ثمّ اعلم ان هذا المعنى، أبهى ما يتنزّل به إلى مدارك المُسترشدين، فما ساق النظم التأليفي إليه، فإن في طي هذه الإشارة، حِكَماً جمّة، منها وجه ظاهر احصائي، يفصح لسانه عن بيان ما ورد في الصحيح، ان القرآن انزل على سبعة احرف، وذلك لو تدبر في هذه الإشارة الظاهرة من الارقام الحتمية، التي انشقت بها اقمار الحقائق في سما المعاني، إلى غير ذلك من الحِكَم الجليلة، فلا تغفل.

فحص احصائي في نظم حكمي

كأنك لاتتوقف بما عندك من الأصول الحكمية، في ان الصور التي ظهر الواحد بها، عند تنزلاته الظهورية، وتنزيلاته الإظهارية، كُلّما اختفى فيها، حكم التقابل الذي إنما يتعاكس الحجب الكونية، في العوالم الإمكانية، من اشعة

اثاره، فهو الصالح لأمرإظهاره، والمنفرد بأن يكون مبدأ للشعور منه واشعاره، عند استيلاء معنى المراد له واسراره، ولا يخفى على المتصفّح صور تنوعات الواحد، جملة أنه ليس بينها ما يصلح لذلك صلوح الثلاثة، ومن ثمّة لا يتحقق التوالد حيث ما كان، إلا بها، فلذلك ترى الصور والمرسل بها، إنما تظهر عند تنزيلها، من سما علوها واطلاقها بها، لاغير.

ثمّ إذا حُوسِب الشعورية منها، مع الإشعارية، صارت ستة، على ما افصح به لسان الإشارة المذكورة آنفًا، وأما وجه تحقيق الحضر في الثلاثة، فإن لها صورة كلامية في التواء عند تموجه في المخارج، الواقعة بين البطن والظهر، إنما يدركها السمع، ولها صورة اخرى كتابية في الضياء، عند تقلبات ارتساماتها بين السواد والبياض، إنما يدركها البصر، ولها ضرب اخر من الصورة، وهي العقلية المعنوية، الظاهرة في حقائق الأشياء انفسها، عند تنوعات ظهورها، بين الوجود والعدم، إنما يدركها القلب المُعبّر عنه في لسان الشريعة.

ومن ثمة ترى المشاعر الثلاثة في العبارة الختمية، منخفظًا ذكرها، في سَلَكٍ منفخمًا امرها، في طي ما انعم على العباد، من بين فنون نعمة العظام، ولاية الجسام، حيث نشتغل الشكر في مقابلها، وجعلها اعلى شأنًا من ان يكون فعل من العبد بأزائها، يؤدي واجب ثنائها، منها قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ**﴾[1]، وقوله: ﴿**وَهُوَ**

(١) (سورة السجدة ٩).

الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾[١]، فإن هذه المشاعر الشاعرة، هي الكمال المُرتّب، على نفخ الروح الإضافي في مستعده، وذلك الكمال، هو الذي ابرزه من مستجن الغيب والبطون، إلى مستجلى الشهادة والظهور، كما ظهر من الأية الأولى، لمن تدبر فيها، حيث قال تعالى: ﴿**وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ**﴾[٢]، وحيث جعلها بين النعم، هي المسؤول عنه في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾[٣]، فلذلك جعلنا الكلام في هذا الكتاب، مقصوراً على ثلاث صحائف، مَصْدراً بمقدمة، هي هذه، ومختوماً بخاتمةٍ، هي الصحيفة الرابعة، المُعربة عن الوجوه الثلاثة، بخصائص احكام كل منها، كما سيجيء الكلام فيها، ان شاء الله تعالى.

فحص حكمي منها في نظم نظري

اعلم ان موضوع العلم الأعلى، المُسمّى بالحكمة المُطلقة، والفلسفة الأولى عند المتأخرين، هو الموجود المطلق، بما هو موجود، وذلك لأنه ليس عندهم، من المعاني المتعاورة لديهم، ما يجمع شتات المقولات جمعه، فإن الأعيان المبحوث عنها في الحكمة المطلقة، بعضها جواهر، وبعضها كميات، وبعضها مقولات اخرى، وليس يمكن ان يعمّها معنى محقق، إلا حقيقة معنى

(١) (سورة المؤمنون ٧٨).

(٢) (سورة السجدة ٩).

(٣) (سورة الإسراء ٣٦).

الوجود، فهو الذي يصلح لأن يوضع لمعاني تلك الأبحاث، موضوعاً مشتركاً، تكون هي كلّها حالاته وعوارضه، وبين ان الوجود، وإن كان له ضرب من العموم والإحاطة، ولكن ليس فيما يحيط بمقابله، إحاطة جمعته وشهود، بحيث يتساوى في ميزان جمعيته كفتا المتقابلين، اللذين تحته، فأنه لايصدق على المعدومات والممتنعات، صدقه على الموجودات، وله انحراف عن استقامة طريق الجمعية، واعوجاج عن قويم سُنتها، فلا يصلح لموضوعية الحكمة المُطلقة، التي قد جردنا في كتابنا هذا للبحث عنها، صلوح ما له تلك الاستقامة، وذلك هو الحرف بإطلاقه، فأنه هو الذي قد احاط بسائر المُتقابلات من الموجودات، والموجودات والممتنعات إحاطة جمعية، واستوى على الكل، استواء استقامة وجودية وعلمية، بحيث لايكون له ميلان إلى احد المتقابلين بوجه، ولا انحراف عن منهج الاعتدال أصلاً، ولا اعوجاج على ما اوضح عنه قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا**﴾[1]، لا يقال كيف يتصور عموم الحرف، وهو تحت مقولة الكيف، طي أحدٌ نوعيه.

فإن المراد بالحرف في كلامنا هذا، هو الصورة المنزّلة من سماء غيب الهوية، الفاتحة لأبواب الوجود مطلقاً، من مطلع وجوده، إلى استواء إظهاره، بكلمتها التامة، المُسمّاة في عرف ذوي الرسوم بالناقصة، فهو المبدأ المُستقر، القائم بذاته، المُقوّم للموجودات كلّها، وفي نظرهم هو الفرع المستحيل، الذي

(١) (سورة الإسراء ٣٦).

يتقوم بمستحيل آخر مثله، مُندرجًا تحت أحد من جزيئات المقولات، التي هي في طي الموجود، فلا ينبغي للمتيقّظ، ان يلتفت إلى تلك المُصطلحات الرسمية، والجعليات الإعتبارية، التي ما انزل الله بها من سلطان، إلا على طريق المخالفة، ومسلك المجانبة. شعر:

فعادِ دواعي القيل والقال وانجُ منْ عوادي دعاوي صدقها قصد سمعة

فتبيّن انه إذا نزّهنا النظر عن المُختلفات الرسمية، والمجعولات الإعتيادية، وقصدنا نحو تحصيل ما يصلح، لأن يكون موضوعًا للعلم الأعلى، والحكمة المطلقة، ما وجدنا لذلك ما له صلوح الحرف ومبدأه، اعني النقطة، وينبغي لك ان تعلم انها هيئتها، ليست الأطراف المتوهمة، على ما هو متعارف عند اهل الرسوم، بل هي الأصل الفاتح، والمبدأ لكل من حيث هو كذلك، مُقدّسًا عن دلالة ما يدل عليه، او إشارة ما يشير إليه، على ما افصح عنه جواب الإمام (عليه السلام) لكُميل، عندما سأل عن الحقيقة: (انه كشف سَبَحات الجلال، من غير إشارة).

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان الواحد الحقيقي، هو المرجع الأصلي لهذا البحث، ولكن لم تبين احكام تنوعاته، المُعبّر عنها بالسبع المثاني، والقرآن العظيم، ولم يتمكّن من ان يكون عرضه للأيات والأشعار، والتعليق والتدوين والتأليف، الذي هو موطن البحث والإستفسار، مالم يتنزّل الواحد، وهذا إلى الصور الثلاث، ذوات الأوضاع والأشكال في هذه المشاعر الثلاثة، التي هي للإنسان، وذلك هو المُسمّى بالحرف، الذي هو موضوع علمنا هذا.

وإذا تقدّر هذا: ظهر لك ان العلم الباحث عن هذا الموضوع، هو الحكمة، التي هي افضل علم، بأفضل معلوم، وذلك ايضاً، هو الذي يفيد معرفة الأسباب القصوى للكل، وله حد العلم الالهي، الذي عند الحكماء الرسمية، وهو انه علم بالأمور المفارقة للمادة، في الحدّ والوجود، فإن الحرف والنقطة، وما يتبعهُما من الأحكام، واللوازم المتفرّعة عنها، ليس شيء منهما كما اتضح، إلا مُتقدّم الوجود على المادة، وغير متعلّق الوجود بوجودها، وان بحث في هذا العلم عمّا لا يتقدم المادة، فإنما يبحث فيه عن ذلك المعنى، من حيث انه غير مُحتاج الوجود إلى المادة، وذلك غير خفي على الواقف، بما مهدّناه آنفاً.

والذي يؤيد هذا، ما حققه ربيب الإمام الصادق (عليه السلام)، في كتابه المُسمّى بالخمسين، حيث قال: ان الخط والنقطة من طريق جوهر، ومن طريق عرض، فأنها ان اخُذت، من طريق انها موجودة للأطراف، او اخذت من حدّها معنى الإضافة، كانت عرضاً، وان اخذت بأنها في ذاتها غير ذات بعد، كانت جوهراً، وان حملت من الجوهر، على ما لا بعد له، ولا حد، كانت نفساً او عقلاً أولاها، او غير ذلك، وايضاً قال فيه: ان الكلام الأول، لايشبه هذا الكلام؛ لأن الكلام عند النفس أتمّ واوضح وأبين وانور واشرق، على حسب ما هناك، من تمام التمييز، ووفور أدوات العلوم؛ لأنه بالكل، ولأن الذي هاهنا بالجزء، ولأن ذلك غير مشوب بشيء، وهذا مشوب بالكون.

فحص كتابي متمم

كما ان الواحد عند الظهور، في مرايا الحُجب والنسب، له وجهان: احدهما انه مبدأ الكل، اعني الحقيقة من حيث هي هي، وهو لهذا الإعتبار، لايصلح لأن يدل عليه بدلالة، ولا يشار إليه بإشارة كما عرفت، وهو غاية البطون والخفاء. والاخر انه منتهى الكل، اعني اليقين الشخصي، الذي ظهر في الخارج ما ظهر، وذلك هو النهاية في الظهور والجلاء، كذلك النقطة التي هي الدّالة عليه، لها هذان الوجهان في طرف الإظهار، احدهما انها مبدأ الحرف والخط كلّه، فهي بهذا الإعتبار، بمعزل عن الدلالة عليها، او الإشارة إليها، كما اومي إليه، وان غير كل حرف، عن تنوع احكامها واعتباراتها، بفنون العبارات، وصنوف الإشارات. والأخر انه منتهى الكل، اعني مبدأ التمييز الشخصي، ومفيد العلم حرف، وخصوصيته العيّنية، الظاهر هو بها في الخارج، كما هو المشاهد في الرقوم الكتابية.

ثمّ اعلم هاهنا، ان التخالف والتمايز الذي للموضوعات، والتي للعلوم، بحسب المصطلحات والرسوم، من احكام هذا الوجه، وفروع إعتباراته، وإلى ذينك الوجهين باعتباراتهما، أُشير بقوله: العلم نقطة، كثّرها جَهد الجاهلين.

فحص ذوقي منه في نظم حكمي

اعلم ان ذلك المبدأ الفاتح المذكور، قد عبّر كل من اهل التحقيق، بما يناسب مسلكه، ويطابق مقصده ومدركه، فإن المتأخرين منهم، من جعله العشق

الذي هو شدة الحب، بناءاً على ان ميلان ذلك السر الفاتح، نحو التنزّل إلى تنوعات المراتب والعوالم، إذ اشتد وخرج من مكامن القوة، إلى مشاهد الفعل، وتدرج في الظهور بالمجالي والمُتصّفات، صار به محل احتضاء السالكين، صوب مسالك الكمالي الإنساني، فكان من حيثيته المذكورة، موضوع إشاراتهم، ومدلول عباراتهم.

ومن هاهنا ترى أبهى ما يصل إليه جياد أذواقهم، عند طي المقامات الشهودية، هو الحب، فلهم في وضع ذلك الإصطلاح، واطلاقهم عليه إشارة، إلى تحقيق مبادئ المعاد، وتبيين امر المراد، كما ستطلع عليه، ثمّ انهم ايضاً، في اطلاق ذلك اللفظ على طبقات متفاوتة، حيث ما لهم من المراتب، التي لأهل الذوق، عند بلوغهم اقاصي ما قدّر لهم في ذلك، وتحقيق ذلك، ان المبدأ الفاتح المذكور، إذا ظهر بتنوعاته المُتباينة التي للمراتب والعوالم، حصل له في كل منها طرفان، احدهما وهو الظاهر منهما، هو مُتعلّق الظهور والإظهار، وعبّر عنه عندهم بالمحبوبيّة والمعشوقيّة، والأخر وهو الباطن منهما، هو متعلّق الشعور والإشعار، وذلك هو المُعبّر عنه بالمحبيّة والعاشقيّة.

ثمّ ان من الناس من عنده، ان غاية المرتبة الأولى، هي عالم الشهادة، بما اشتملت عليه من الحسن والبهاء، والبهجة والصفاء، وغاية الثانية منهما هو آدم، بما له من الجوارح، ذات الشعور لذلك والإشعار، ومنهم من عنده، ان غاية الأولى منهما، هي ادم، بما له من الصور التامة الوجودية، المُعربة عن الحقائق الصادرة عنه، عند وضعه إياها، وهي المُسمّاة بالنبوة، وغاية الثانية منهما هي

ذلك، بما له من المدارك الشاعرة الشهودية، التي من شأنها ان يتحقّق عند بلوغها بالحقائق الوجودية، الكاشفة عن كنه الكل، بما هو عليه، وذلك هو المُسمّى بطرف الولاية.

وتمام تحقيق هذا الكلام، يحتاج إلى بيان مُقدّمة أخرى، كاشفة عن ذلك، وهي ان حب الحب المذكور، إذا تحرّك من تحت ارض القابلية الأولى، متوجهاً نحو إظهار كنه المرام، لابد وان تعلم، ان لتلك الحركة الحبّية مقصدين: احدهما نحو غاية الإظهار، وهو الذي ينتهي عند إتمام وضع الصورة. والأخر نحو غاية الإشعار، وهو الذي ينتهي عند تمام كشف المعنى، الذي لتلك الصورة، وذلك هو صورة ثمرة الحب، المُتحرّك في مكامن اراضي القوابل، فهو عين ذلك الحب الظاهر، المستوي على عرش الشعور، على ما افصح عنه احصاء ظاهره، فذلك هي النقطة، التي بها اتصل القوسان، وكملت بها الدائرة، وتمت.

إذا تقرّر هذا: فاعلم انه إذا تمّ قوس الظهور والإظهار، من تلك الدائرة الكمالية، انعكس امر المحبية والمحبوبية، على ما كشف عنه قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[1]، وذلك لأن الغاية المقصودة، هي المحبوب المطلوب استحصاله، كما ان القاصد ايّاه هو هو، الطالب المُحب استقباله، وبين ان الحركة التي في القوس الأول من تلك الدائرة، تمت عند ظهور الصورة التامة واظهارها، لكنه الكثرات الكامنة، التي في عين الحب المذكور، على ما افصح

(١) (سورة المائدة ٥٤).

عنه قوله تعالى (يحبهم)، فالمحبوب في هذه الحركة، هي طرف الصورة التامة، الجامعة لسائر الكثرات التفصيلية.

ثمّ إذا تمت الصورة بكمالها، وانختمت ابواب خزائن حبها وجمالها، عادت الحركة القاصدة نحوها، إلى طرف بطونها، متوجّهاً صوب الشعور بكنه معانيها، ومدارجه المُشتمل عليها، مطاوي كمونها، فحينئذٍ تبدلت صورة المحبّية بالمحبوبية، وصار المحبوب طرف الوحدة الجمعية، والمحب طرف الكثرة الإمكانية، على ما افصح عنه قوله تعالى (يحبونه)، فعلم من هذا، ان كمال المحبية، هو الذي لخاتم الرسالة (صلوات الله وسلامه عليه)، وكمال المحبوبية، هو الذي لخاتم الولاية، وعلى هذا العرف، كلام صاحب المحبوب، واكثر الفائقين في طريق التحقيق، على ما ظهر من التلويحات القرآنية، المُعربة عن الدقائق، فأنه جعل الحب، المدرجة فيه الحياة والبقاء، صورة مفاتيح الغيب، فلنمثل الدائرة بصورتها الحبّية، ليطلع بها المتفطن، على بعض وجوه تلك التلويحات.

وممّا علم من هذه الدائرة، ان الوحدة الجمعية الإطلاقية، التي صورتها الياء، قد تنزّلت من إجمال جمعيتها، إلى كمال تفاصيلها، فتمام قوس المحبية، إنما هو بظهور آدم، مع غاية الكمالية، على ما افصح عندهم.

ثمّ ان قوس المحبوبية، لها هذه التنوعات، التي في تلك التنزّلات، مع تمام التفصيلات الوجهية، الجامعة للكل، مستوياً على عرش العشر، المُشعر بتلك التفصيلات، التي في ضمن تلك الصورة الكمالية، على ما افصح عنه منه.

فظهر ان غاية ماينساق إليه إيجاب الكُمّل، وآخر ما ينحل إليه مقاصد الكل، إنما هي الحِكم العليّة، التي في طيّ الصور الحرفيّة، سيما الإحصائية منها، كما افصح عنه التنزيل الختمي، فهي التي يصلح لأن يكون موضوعاً، لمعاقد قواعد هذه العلوم.

الصحيفة الأولى

في الوجه الإحصائي من الحرف وصورته العددية المُعدّة، لتحقق وجوهها كلّها

اعلم ان الوجه الذي يظهر به الشيء أولاً، عند المشاعر، هو الذي يُطلق عليه الإسم الظاهر منه، وبين ان الأوصاف العامة من الشيء، والأحكام المحمول عليه حمل الشمول والكلية، هي الجليّة من وجوهه، فكُلّما كانت اعمّ واشمل إلى المحيط في الإطلاق اقرب، كانت أجلى واظهر عند الإبتهاج، نحو استكشاف حقيقة ذلك الشيء، تجد ذلك هو اول الطرق واقوم، ولأمر ما، ترى المتوجهين صوب صواب التعريف والتحديد، والطالبين سواء سبيله القويم، إنما يتفحّصون، عند تصفّح ما اختزن لديهم من تلك الأوصاف، بالحركات الإستعراضية، عما هو اعمّها واكثرها شمولاً، لِما يتوسلون به في ابتغاء ذلك المرام، ويبنون عليه قواعد ما يشرح عن تلك الحقيقة، من القول او العقد، فالأعلى من تلك الأوصاف الكاشفة، هو رتبة الأول منها في المدارك، نسبته وقربه.

ومن هاهنا ترى السالكين نحو الإستطلاع عن المبدأ الأصل، والمُعرّجين على أرتقاء معارج عرفانه، من المُمّتطين جياد عقولهم، في طي مراحل تحقيقه وإيقانه، إنما يفتحون ابواب التوجه إلى جناب جلاله، بمقاليد الأمور العامة، من الوجود والوحدة والماهية، وما يحذو حذوها من الأوصاف الكلّية، وليس عندهم منها في ذلك الباب، انجح من الوجود، لكمال يمكن الإستفاضة عنها.

والذي يقضي منه العجب، إنهم قائلون بان وحدة الوحدة، عين الوحدة، ومؤدى قولهم هذا، ليس غير ما نحن فيه، ولكن ما وقفوا للتدبّر فيه، والتحقيق

به، كما في بحسب الوجود، فأنهم ذهبوا إلى ان وجود الوجود، عين الوجود، ثمّ لما اضطربت الشكوك، في طي مسألاتهم ومقاولاتهم، التجأوا إلى انه من المعقولات الثانية، التي ليست في الخارج منها، عين ولا اثر، ومن لم يجعل الله له نور، فما له من نور.

فحص اخر منه في نظمه النظري

اعلم ان الواحد له مراتب في الظهور، متفاوتة النِسب في الجلاء والخفاء، مُتخالفة الحكم عند إدراكها، والشعور بها، منتهية إلى ما لا يصل إليه العقول بمساعي قوتها النظرية، وتحريك قدمي مقدّمتيها، فلابد لنا في هذا المساق، ان نتعرض لذلك، تبييناً لما نحن فيه، وتتميماً لأمره، وهو ان الوحدة لها مدارج مُتسقة مُنتظمة، عقلاً وعيناً، وذلك لأنه اول ما يدرك منها العقل، هو الذي يصير به، الشخص المشار إليه واحداً، ثمّ الذي يتّحد به ما تعدّد منه، يعني نفس حقيقته، التي بها تحقّقت الأشخاص، على ما تحقّقت به من المراتب الوجودية، والمدارك الكونية، ثمّ جُزئها، ثمّ عارضاً لها وجودياً، ثمّ عدمياً محمولاً، ثمّ نسبته وإضافة قريبة منها، كالزمان والمكان بالنسبة إلى زيد وعمر، وثمّ يعيده كالتدبير، عندما قيست نسبة النفس إلى البدن، ونسبة الملك إلى المدينة، فأنه غير عارض لهاتين النسبتين، بل للنفس والملك.

هذا ما لها من المراتب الظاهرة، عندما كانت في العقل، واما ما لها من المراتب المُحققة في الخارج، فأولها الوحدة، التي ليس عندهم لها مفهوم،

سوى عدم الإنقسام، مصداقها العيني، هو الذي يقال له الفارق في عرفهم، اي المفارق عن المادة ووضعها، ثمّ النقطة، ثمّ الخط، ثمّ السطح، ثمّ الجسم التعليمي، ثمّ الطبيعي، ثمّ الواحد بالاتصال التلازمي، ثمّ الأتصال فقط، ثمّ بالإجتماع البحت، ويجب ان يكون له جامع، يحتوي على كلّه، وبه يصير مجموعًا، وذلك هو الذي قصد من مبدأ طبيعي، او وضعي او صناعي، نحو ذلك الإستجماع، وتتميم صورته الواحدة.

ثمّ اعلم ان هذه المراتب من الوحدة، هي التي قد وصل إليها أنظار ذوي النظر، وخاضوا فيه بأقدام مشاعرهم، وبين ان غاية ما انتهى إليه قوتهم، المذكورة من معنى الواحد، هو مفهوم عدم الإنقسام، وإثبات مصدوقه العيني، فأنه لا يقتنعن بجوارح مشاعرهم من حَمِي عِزّه غير هذا المفهوم العدمي، وما وجدوا له ممّا يصدق عليه في نفس الأمر، وهو المفارق عند من يثبته منهم، وعند نُفَاته، هو الجوهر الفرد.

ولايخفى على الفطن، انه لابد هاهنا من اصل وجودي، لطفت منه دقائق كتائف النسب الكونية والكثرة الإمكانية، التي عليها يتوقع وقوع اشعة المدارك البشرية، فعجز العقل عن إدراك ذلك الأصل، إلا بتلك الوجوه الكونية، والنسب العدمية، كعدم الإنقسام وما يجري مجراه، فأنه ليس في وسع العقل، بحسب قوته النظرية، وطريقه الفكري، ان يجاوز عند استكشاف معنى الواحد عنه، وانت عرفت ان لإستحصال العلوم، طريق اخر غير هذا العقد العقلي، وهو طريق الشرح الصدري، والكشف العلمي، الحاصل من الصور المرسل بها

من عند الله تعالى، وذلك هو الطريق الذي يعلم به كنه الأشياء، وهو الوجه الذي هي عليه في نفس الأمر، ولكن سلوك ذلك الطريق، مشروط بأن يفطم الطالب الفطن، غاذية ذوقه، عن لبان المألوفات الرسمية، المحصورة في ثدي المصطلحات الجعلية أولاً، حتى يستأنس ذائقة ذكائه، بلطائف الأغذية المتنوّعة القوية، التي تقوم اعضاء بدنه الشعوري، تقويماً به يقوم عن مقاعد الأطفال.

وعندما تعوّد بذلك الغذاء، استعد للأستواء على مرتبة البلوغ، واستأهل لأن يكون ممن إليه البلاغ من الرجال، فأنه حينئذٍ يتمكّن من الأحتضاء عن تلك الأغذية الحقيقية، بصنوف الوانها واشكالها، فإن منها ما يتناول في ظروف الإشارات الدقيقة، المُنطبخة في قدور الكنايات والتعريضات، ومنها ما يجتنى عن شجرة الحروف، وجذوع نخلاتها الباسقة، التي كُلّما نظر إليها، وجد عندها رزقاً، ومنها ما يحصد عن أراضي الإستعدادات، من الحبوب المُتعدّدة المُتكثّرة، المُعَدّة للاغتذاء بها، البارزة من مكامن بطون تلك المزارع والأراضي.

ثمّ ان ما نحن بصدد تبيينه من تلك الصور هاهنا، هي هذه الصورة العددية، التي هي محل استنباط الحقائق كلّها، فلتورد الواحد العددي، ونستفحص عمّا له من المعاني واللوازم، ونتدرج في ذلك، من الاظهر إلى الاخفى.

فحص أحصاء في نظم حكمي

وهو ان الواحد العددي، هو شخص بادئ بدء، له ثاني وثالث، إلى ما لانهاية له من الأعداد، وله في العقل صور ظاهرة، وهي المُعبّر عنه في عرف النظر

باللوازم التبينية، وذلك هو الوجوه التي يدرك بها عند العقل، ومنها الأولية، ويلزمها نفي الشركة، والتفرّد بالسبق في سلسلة المعدود، هو فيها، وإلا فلا يكون واحداً.

ومنها ان جميع وجوه الكثرة فيه بالقوة، فإن الكثير إنما ظهر بالفعل، إذا تنزّل الواحد نفسه في المراتب، حقيقة وجودية كانت، او إعتبارية كونية، متلبساً في كل منها بخصوصيته الإمتيازية، وان كانت في الحقيقة كلّها إعتبارات، ليست إلا كما ستطلع على ذلك، فكما ان الواحد هو الأول، فكذلك هو الاخر، وكما انه هو الظاهر في كل مرتبة، كذلك هو الباطن ايضاً، إلا انه سمّاه إعتبار المدارك بالثالث والرابع، وبعده عن الواحد، لو سُمّي الثالث اولاً لكان ذلك، فوّضح ان تلك التسمية والتبعيد، محض الإعتبار، ليس له في الوجود الحقيقي ونفس الأمر إعتبار، فاعتبروا يا اولي الأبصار.

ومنها ان كل مرتبة من المراتب المذكورة، وجودية كانت او إعتبارية، سمّت الواحد باسم خاص، كالنصف والثلث والربع، الذي سمّاه بها الثاني والثالث والرابع، ومنها ان للواحد في مدارج تنزّله، إلى صور تعيّناته، مجالي كلّية، يشتمل كل منها على جملة الحقايق والأعيان، وينطوي على تمام ما في السعة الإحاطية، متلبساً بصورتها الخاصة بها، ويشترك الجميع في صورة ذلك المجلى، وهو بمنزلة المنصات الكلّية، التي هي الحضرات والعوالم، وهي المراتب العقدية، كالعشرة والمائة والألف، بالغاً ما بلغ، واعياناً جزئية خاصة، في طي كل واحد من تلك المراتب، يتّحد بها الكل، ويتفرد كل احد بخصوصيته

الفارقة، مطابقاً بعضها على بعض، حسب تطابق اصول المراتب.

ومنها ان وجوه الكثرة، كلّها منطوية فيه، ومندمجة في مكامن قوته، إنما ظهر منها ما ظهر، بعد ان توجه، واخذ بيده زمام النسب، المتسلسلة إلى غيرالنهاية، فصدر منه ثاني، وحصل حينئذٍ، نسبة ضعفية نصفية مثلية، وصورة عدلية سوية خطية، وممّا يلزم هذه النسبة، عدم التغاير والتمايز.

ومنها انه قد احتوى، بعد التوجه على جميع النسب العددية، التي اندمجت فيه، إلا ان نسبته النصفية المثلية منها، قد برزت، والباقي مندمج اندماج الشجر بجميع اجزائه في النواة، ثمّ ان هذه الصورة البرزخية الجمعية، وان كانت حاوية بطرفيها، لِما اشتملا عليه، لكن لمّا كان قهرمان جلال الوحدة، وحكمها الذي هي المثلية، التي فيها اثار اجمال جمال الواحد غالباً، وما ظهر من كمال تفصيل جمعيته الأسمائية وجه، وهو قبلة توجهه، ومقصد ميله وتحركه، صدر منه ثالث، وسيجيء تمام تحقيق ذلك عند الكلام في امر الترتيب الوجودي.

ومنها ان مبدأ التوجه المذكور، ليس إلا من قبل الكثرة العددية، فأنا لو قطعنا النظر عن الكثير، وجدنا الواحد، مبرأ عن النسب المذكورة ومبدأها، فهو في نفسه مُستغني عن الكثير.

من هاهنا ترى الصدر الأول من الحكماء، وهم الذين اقتبسوا أنوار الحكمة الحقّة، من مشكاة النبوة السليمانية، يحكى عنهم، أنهم لم يعدّوا الواحد من حساب الأعداد، بل جعلوا مبدأ العدد من الاثنين، فللواحد هذان الطرفان، احدهما هو المُعبّر عنه بالأحدية، والأخر بالواحدية، ومنها ان الواحد، وان تكثّرت وجوه

الكثرة منه إلى غير النهاية في مدارج تنزلاته، ولكن انحصرت في ثلاثة انواع، من التنوعات الكلية، وذلك لأن المدارج المذكورة، اما ان تكون مادة أصل الواحد ووحدانيته الذاتية محفوظة، وان تغيّرت الصور الكلّية المُتّسعة، التي لها في المدارج، ونهاية ذلك إلى التسعة، او تكون الصورة من الواحد، هو المحفوظ، ومادته تغيرت عن وحدانيتها الأصلية، وتنزّلت عن مرتبتها، وهي العقود الثلاثة، او لم يكن شيء منهما محفوظاً، كما في سائر الصور، ذوات الأصفار.

ومن هاهنا ترى الوجه الإحصائي منه، قد احصى سائر تلك المراتب المذكورة، بكمال احصاء الوجود إياها، اما الأولى والثانية فبنفسه، واما الثالثة منها، فعندما إندرج في طي آلة الإظهار، تأمل، فإن فيه لطيفة غير خفية.

فحص حكمي في نظم ذوقي

ثمّ انك إذا وقفت على هذه اللوازم والوجوه، والصور الظاهرة للواحد العددي، الذي هو ظل بيّن، من ظلال جلالة الواحد الحقيقي، فلا ينبغي للفطن، ان يستوقف جواد قريحته في ميدان اثباتها له، على وجه يليق بجناب جلاله، وقدس تنزّهه.

وتحقيق ذلك: انه ظهر من أول ما يلزمه، يعني التفرّد بالأولية والسبق، انه لايمكن ان يشوب صفاء وحدة الواحد الحقيقي، قتر الكثرة، وقذر الثنوية أصلاً، وإلا فلا يكون ذلك اللازم البيّن، فلا يكون واحد، هذا خلف.

ويلزم منه، ان يكون مُنزّهاً عن المبدائية، وعن سائر ما فيه، معنى النسب

الأسمائية بهذا الوجه، فلا يمكن ان يدل عليه، بنوع من الدلالات، او يشار إليه بضرب من صنوف الإشارات، ومن هاهنا ترى أمير ولاية الولاية، قد عبّر عنه عندما سُئل، بكشف سبحات الجلال، من غير إشارة وصيغة، جمع السبحات مع الجلال، يفيدك ما نحن فيه، يعني التنزيه عن الوحدة العددية، وما يحذو حذوها، فإن امر الوحدة في الواحد الحقيقي، اتمّ وأعلى من ان يقابله ثنوية الكثرة العددية، على ما عرف في غير هذا المجال وهذه الحضرة، هي المُسمّاة عند الصوفية بـ(غيب الهوية واللاتعين)، وبينها وبين حضرة الأسماء والصفات، المُسمّاة عندهم، بـ(الحضرة الواحدية)، وبمنشأ السوي، والغير حضرة اخرى، هي المُسمّاة بـ(الحضرة الأحدية)، التي لايظهر فيها إلا نسبة واحدة، وهي انتفاء[1] النسب والإضافات مُطلقاً، وذلك لأن الوحدة الحقيقية المُعبّر عنها بكشف السبحات الجلالية، الآبية عمّا يُعبّر، او يلاحظ فيه الثنوية بوجه، حتى أبت عن الإشارة، لما يلزمها من الثنوية، التي بين المشار إليه والمشير، اول ما

(١) الحضرة الأحدية، هي (لأول) التنزّلات الذاتية، المُعبّر عنها بالتجلّي الأول وبالأحدية، وبالوجود المُطلق، وهذا وهذا التجلّي الأحدي، هو ايضاً حقيقة (..) الذرات، لكنه أنزل من المرتبة الأولى؛ لأن الوجود مُتعيّن فيه للذات، والتجلي (..) الأول يعلو عن مرتبته، لنسبة الوجود إليها.

وأعلم ان هذا التجلّي الأحدي، هو رابطة بين البطون والظهور، يعني يصلح ان يكون أمراً ثالثاً، بين البطون والظهور، ولهذا (يسميه) المُحقّقون بالبرزخية الكبرى، فالأحدية برزخ بين البطون والظهور، وذلك عبارة عن الحقيقة المحمدية، التي هي فلك الولاية، المُعبّر عنها بمقام او أدنى، وبالعلم المُطلق، وبالشأن الصرف، وبالعشق المُجرّد، عن نسبة العاشق والمعشوق، ولذلك قولهم فيه: العلم المطلق، يريدون به من غير نسبة إلى عالم او معلوم، وكذلك قولهم فيه الوجود المطلق، يريدون به من غير نسبة إلى قدم، أو إلى (حدث)، فافهم.

يلزمها، هو انتفاء النسب الأسمائية، ثمّ أثبات الكل، فإن الوحدة الإطلاقية، لاتخلو قط عن هذين اللازمين، فأنها إنما تدرك بهذين الوجهين، اللذين احدهما مُسمّى بالحضرة الأحدية، والأخر بالواحدية، ثمّ انه لابد وان تعلم، ان معنى الإنتفاء، ليس انتزاع نسبة او سلبها، إذ ليس فيها نسبة اصلاً، حتى يرد عليها الإنتزاع، بل الكمون عن البروز، عبّر عنه به، تنزلاً إلى مدارك المتعلّمين، بما هو المتعارف لديهم، وكذلك في طرف الإثبات، فأنه كونه محيطاً او جامعاً، ليس على ما في المدارك من مفهومه، وهو ان يكون ذا جزئي او محاط، بل هو الظهور الشامل، وقد افصح عن هذه الحضرات الثلاث، بما هي عليه، قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ (١) اللهُ الصَّمَدُ**﴾[1]، حيث ان الصمد فيه إشارة إلى الواحد بالمعنى المذكور، فأنه إنما يطلق لغة على ما لا جوف له، فلا محاط فيه اصلاً، كما ان الاحد هو الله (عز وجل) الجامع، فتكرار الجلالة في الحضرتين، إشارة إلى ان نسبته الجمعية، فيهما على السوية، إنما يختلف بالظهور والكمون لا غير.

وعلى هذا النهج، سبيل سائر ما يلزم هذه الحضرات، ويتصف بها، كبداية الحضرة الواحدية، للأسماء الإلهية، وتأخرها عن الحضرة الأحدية، والهوية المطلقة، ومقابلتها لشيء منهما، فأنه ليس شيء من ذلك، على ماهو المعهود من تلك المفهومات، في المدارك البشرية، وإلى ذلك نسبه جل عن ذلك، بقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[2]، فأنه ليس لتلك

(١) (سورة الإخلَاص ١ - ٢).

(٢) (سورة الإخلَاص ٣ - ٤).

الحضرات الجلائية القدّسية، نسبه إلى ماهو الخارج عنها، بل النسب كلّها، صور شؤونها الذاتية لا غيرها، واستئناف لفظ الأحد اخراً، ممّا يفيد زيادة بيان لهذا المعنى عند اللبيب، ومن استصعب فهم شيء من هذه الحقائق، فعليه بالتدبر في واحد العددي، والتصفح لمراتبه، بما له من الخصائص في كل مرتبة، فأنه يفصح عن كثير من الحقائق، التي ضاق نطاق التعبير عن بيانها.

فحص احصائي في حقائق حكمية

وهو ان ما تقرّر به الأعيان، وتعين به الأشخاص الأكوان، لدى المشاعر المُختصّة بالإنسان، على ضربين أثنين:

احدهما وجودي: بحيث يتفرّد كل منها لدى الاتصاف به، على السوي، كما في الأشخاص الظاهرة، في طي العوالم ذات الإضافات والنسب، على ماهو المشاهد من الأقران المتماثلة، والأضداد المتقابلة.

والأخر عدمي: يتفرّد احدهما بالأتصاف به، والأخر بانتفائه عنه، وهذا القسم أبسط من الأول واقدس، ومن هاهنا ترى الحضرات القدّسية الإلهية، إنما تتمايز بهذا النوع من التعين، وصورة هذا النوع، فيما هو المشاهد عندنا، هي ما تفرّد به اشخاص الملكات، بالنسبة إلى اعدامها، والموجبات بالقياس إلى سوالبها.

ثمّ إذا تقرّر لك هذا التسبيب الحكمي، فأعلم ان تعين افراد الأعداد، وتمايز بعضها عن البعض، بحسب الأنفس والذوات، إنما هو من الضرب الاخير، وان

لحقها النسب والإضافات ايضاً، ولكن بالعرض والإعتبار الزائد، على نفس الذوات.

وهذا ممّا وقف عليه اهل الحكمة الرسمية، حيث جزموا بأن التقابل الذي بين الواحد والكثير، إنما هو باعتبار ما عرض لهما، من المكيالية والمكيلية لاغير، وذلك لأن التمايز والتقابل الذي لهما بذواتهما، هو التمايز الذي للكل، بالنسبة إلى جزئه بالذات، حيث ان الكل في نفسه ذو جزء، وان الجزء ليس بذي الجزء ذلك، وبين انه من القسم الاخير، الذي اختصّ به الحضرات القدّسية.

فظهر هناك وجه اخر من وجوه المطابقة، التي بين الحضرات الإلهية، والعقود العددية، فلا تغفل عنها، ثمّ ان الذي يدل على ان ما اختصّ به الحضرات الإلهية، هو هذا الضرب فقط من الآيات القرانية، وهو قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ (١) اللهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[1]، حيث ترى النفي فيه، متوجهاً إلى كِلا قسمي الأول، من اقسام التعين، فتنبّه.

فحص احصائي في نظم حكمي وترتيب وجودي

أليس قد بان لك، ان الواحد العددي، إذا تنزّل مرتبة واحدة[2]، إنما حصل

---

(١) (سورة الإخلَاص ١ - ٤).

(٢) التنزّل الثاني، المُعبّر عنه بالواحدية، ومنها تنشأ الكثرة بدايةً، وفيها تنعدم الكثرة نهايةً؛ لأنها ذاتٌ قابلة للبطون والظهور، فيصدق عليها كل واحد من هاتين النسبتين، وفيها نظر الأسماء والصفات، وجميع المظاهر الإلهية، بالشأن الذاتي، لا بشؤنها، فيكون فيها كل واحد عين الثاني، ولهذا سُمّي المُحقّقون هذه المرتبة بالغير، ومنشأ السوى، وبحضرة الجمع والوجود، وبحضرة الأسماء والصفات. انتهى.

منه النسبة المثلية، ليست إلا، ويلزمها أمور مثل كالضعفية والنصفية، والشفعية الثنوية، وغلبة قهرمان الوحدة في هذه النسبة، بحيث لاتمايز هناك بين طرف الكثير وهو الثاني، وبين الواحد الأول، إلا بمحض الإعتبار، فلا يفضل للنسب الكامنة في الواحد في هذا التنزّل، فضل تفضيل، غير انه قد استحصل منه اصل النسب، وهو نسبة الكل، المحتوية على جملة النسب، كما لوّح إليه رقمه الإنبساطي، على ما سيجيء تحقيقه في صحيفته.

ثمّ إذا تنزّل ثانياً، واستبان النسبة الثلاثية، المُستحصلة هاهنا، سكنت الوحدة هذه عن تلك الغلبة، وانفصل الذات عن الأسم، وحصل التمايز بين الطرفين، والتباين للقوسين، وظهر منها سائر النسب اجمالاً، فإن الثلاثة، اول صورة من صور التسعة المُتسعة للكل، لما انها إذا تحرّكت وانبسطت ودارت على نفسها، صارت تسعة، فأول ماظهر فيه سائر النسب بخصوصياتها، هو النسبة الثلاثية، المستحصلة في هذا التنزّل.

فلو تأملت فيما نبّهت عليه، من خصائص الحضرات القدّسية، المذكورة بعد مشاهدة هذه الأحكام العددية، اللازمة للعدد نفسه، مُجرّداً عن المواد المعدودة، على ترتيب عقود المنضودة، لأرشدت إليها بدلائلها، فأنك إذا عرفت ان الوحدة الحقيقية، التي هي اول التعيّنات والتنزّلات، هي المُسمّاة بالحقيقة المحمدية، والتجلي الأول، وتفطنت لما تلى عليك في امر العدد، وظهر لك وجه ختميته وشفاعته (صلى الله عليه واله وسلم)، وما ورد عنه: (ان في الجنة درجة واحدة، لاينبغي إلا لرجل واحد، وأرجو ان اكون أنا). وقوله

(صلى الله عليه واله وسلم): (ان من سأل الله لي الوسيلة، حلّت عليه الشفاعة)، إلى غير ذلك من الخصائص الختمية، كما ظهر لك وجه التنزّل الثاني، وتعينه المُسمّى بالحقيقة الآدمية، ولمّية تمايز القوسين، وتباين الطرفين، بحيث ينفصل بها الاسماء، وينشأ منها احكام الغير والسوى، ويستبين فيها سائر الماهيات، المُسمّاة بالأعيان الثابتة، خالية عن الوجود، إلى غير ذلك من الاحكام الجمعية، التي لآدم، وفي الصورة الرقمية، ما يلوح على ذلك تلويحاً بيناً، كما سيجيء تحقيقه في صحيفته.

هذا كلّه في الحضرات الإطلاقية، التي ما تغيرت الوحدة الذاتية فيها، عن وحدانيتها الأصلية، وهي المُسمّاة بالحضرات الجلائية، وذلك قبل بروز الجمع العالمي، وتنزّل الواحد عن وحدته الذاتية، وبلوغ كماله الأسمائي، الرتبي العشري، وظهور عرشه المُشعر، واستوائه عليه، فإن هذه الأمور في التعيّنات الإستجلائية العالمية، التي غلب فيها حكم الإمكان والظهور، على الوجوب والوجود.

وموطن تحقيقه الإشعاري، وتبيينه في التنزّل الثالث، من الواحد العددي، إلى الرابع المُعرب، واستعلان النسبة الربعية، التي اعربت عن تمام الظهور، وبرزت جلية الجملة الجمالية، بدولة الشعور، وكمالها المشهور المذكور، فإن اول ما ظهر فيه تلك الجلية، وتنزّل الواحد الاحد، عن وحدته الأصلية الذاتية القاهرة، هو العشرة المُشعرة، التي هي عرش استواء ظهوره الكمالي، الرتبي الإمكاني، وذلك إنما يحقق أولاً، في الاربعة المُعربة عن الكل، البارعة في

تأسيس امر الإظهار والإفصاح، لاحتيازها الوحدة الجمعية، بكثرتها الكمالية، وصورته الإظهارية الكيانية، هو الدال على دوران الجمعية الأصلية، ودولتها التي بها قامت الأعيان العالمية، وعليها انتظمت الفرائد الإمكانية، وصورته الظهورية الوجودية، هو العقل الأول، وعالمه الروحاني، الذي به فتح ابواب المشاعر النورانية، الكاشفة عن الأشياء انفسها، المُفيقة عن سُكر جمال الإجمال، ونشواته القاهرة، فهو الدال على الكل بهذا الوجه.

ثمّ ان العقل، وان كان هو الدال على الكل، ولكن لمّا كان نشأته القدّسية، آبية عن طرف الجسم، وتطوراته الكونية، وقعت نفسه في احد الجانبين من الوجود، وهو يمين الروحانيات فقط، كما يشاهد في الصورة الرقمية التي للدال، الدال عليه، فلابد من تنزّل اخر، له الجمعية الإحاطية، دلالةً ووجوداً، علماً وظهوراً، وبه تكمل قوس يمين الروح، وعالم المعنى القوي، بشمال الجسد، وعالم الصورة البهي، ويتم بها الدائرة، وذلك كما في التنزّل الرابع من الواحد العددي، إلى الخامس المُخمّس، لطلائع الظهور، بميامنها ومياسرها، المخرج لوفود جنود الكثرة بعَدَدها وعُددها، فإن الخامس هو نهاية هبوط الواحد، إلى مدارك الكثرة، واقصى هاوية هوياتها، فهو الصورة الإشعارية لهذه المرتبة، الكاشفة عن فنون اوصافها واحكامها، كما ستطلع على ذلك، عند الكلام في الدائرة الطهوية، واما صورته الظهورية الوجودية، فهي النفس الكلية، وعالمها المثالي، الذي ينشعب عنه جداول الخيال، وهو البرزخ الواقع بين عالم الأرواح وعالم الأجسام، الجامع بينهما، كما تبيّن ذلك، في صورتها الإظهارية

الرقمية الدورية، التي جمعت بين قوسي يمين الأرواح، ويسار الأجسام.

ثـمّ ان جمعيـة هـذا العـالـم ودورانـه، وان كانـت تامـة في المـدارك، ولكـن في لطف وخفاء، ذو حجم وقـوام، لـه في الخـارج، حتـى ان عالمـاً مـن اهـل العلـم، جحدوا وجوده، واخترعوا حُججاً على بطلانه، كما سيجيء تحقيقه، فاقتضى الأمر، تنزّلاً اخر نحو جمعيته، هي اظهر وأتمّ، ذي وضع وضنّي، وقوام هيولاني قـوي، وحجـم جسـماني في الخـارج عينـي، يترتـب عليـه الأثـار المشـهودة، والخواص المعروفة، وتضع في زوايا وضوحه الحوامل ولائدها، التي هي الواح الخطوط والأشكال، ومخارج الأصوات، وفنون الآيات، التي لا يكون ذلك، إلا للحقائق المُتحقّقة، والأعيان المُتجوّهرة، المُستقرّة في أنفسها، فهي الغاية لهذه الحركة الإنبساطية، المستدعية لانتظام هذه الجمعية العالمية، وصورته الظهورية، هو عالم الشهادة، ومرتبة الجسمانيات، التي فيها يُحقق كل تمام وكمال، وبها ظهر على منصات العيان، كل بهي ذي جمال، ومنها تمكن على سرير العزّة، كل قهرمان ذي جلال، وصورته الإشعارية، هو التنزّل الخامس للواحد العددي، إلى السادس ذي الجمعية التامة، ومظهر النسب العامة، فأنه أكمل عدد كلّي، له اجزاء محمولة، واحكام مفهومة معقولة، واما صورته الإظهارية الرقمية، فهي واضحة الدلالة، على تلك المرتبة، بما لها من الدور الجمعي، والصورة الإحاطية، بوجه اتم واظهر واكمل، ممّا في الخامس منه.

ثمّ انه وان تمّ بهذه المرتبة من الظهور، ولكن ما لم يحصل له صلوح صدور الشعور، وقائلية أطوار الاشعار، لايكون غاية للحركة الإيجادية مُطلقاً، ولم يتم

به سلسلة الأمر المُنساق، نحو كمال الأطهار، فلذلك توجه نحو تنزّل اخر، له زيادة ظهور على السابق، اعني عالم الإمتزاج، الذي هو صاحب زيادة من الخواص والأثار، التي بها يدرك الظاهر، وعليها يشتمل، عندما تزّين بالملابس والحلي المظاهر، وصورته الإشعارية هو التنزّل السادس للواحد العددي، إلى السابع صاحب الكمال، الزايد على التمام الناهض بنموه الإنبساطي، على مصاعد القيام، إذ به ظهر السبع المثاني وتمام الكلام، فقيل بهذه الزيادة الكمالية، ذات النمو الجمعي، فيضان صفة الحياة عليه، وبروز اثارها منه، وعند ذلك تحقق عالم الحيوان، الذي عليه مباني سائر الكمالات، وبه ظهر جملة الحقائق الخفيّات منها والجليّات، هذه صورته الظهورية، وصورته الإشعارية، هو التنزّل السابع للواحد العددي، إلى الثامن حامل عرش الحياة، وحافظ لواء الحمد، وعظائم الآيات، وصورته الرقمية الإظهارية، دالة على جوايته الكلية، وحَياطته الحِكمية، وحيازيه الحُكمية، بما طابقت الصورة الأولى الجمعية العالمية، فأنه هو الذي إذا بلغ إلى كماله صلح؛ لأن يصدر منه الكلام، ويتم به عقد الإنتظام، ويحيط بهيئة جمعيته الكلّية، نطاق النطق، طاويـاً به الكل، تحت طوده العظيم، وبحره الطامي القديم، وصورته الوجودية الظهورية، هو آدم، الذي تم به ظهور قوسي الوجوب والإمكان، وبنقطة نطقه، كملت دائرة اليقظة، التي عليها مباني امر الشعور والإشعار، وصنوف الآيات، وبها يترتب على مبادئ الظهور والإظهار، غاية الغايات، والدال على ذلك الصور الإشعارية، هو التنزّل الثامن، من الواحد العددي إلى التاسع، الذي انختم به ابواب مراقي الواحد، في مراتبه الوجودية، بفصه الطابع، على ما دل عليه حرف، بصورتيه الإظهارية

الكتابية، والإشعارية اللُبابيّة.

اما الأولى: فلأن الظاهر فيها مع كماله، تنزّل بصورة الدائرة، وشمول تطوره، على سائر احكامه الإحاطية، تراه ظاهراً عن طريان أحداث المظاهر ومفاسدها، طالعًا قامة استقامته، على افق سويته الأصلية، بما هو عليه، غير مُختلط بالإنحرافات المزاجية، والإحتياطات المظهرية أصلاً.

واما الثانية منهما: فبما كشف عنه الصورة العددية، التي ظهرت في هذه المرتبة، على ما رأيت وجه ذلك في الدائرة الحُبّية، فإن ذلك لايخفى على من له الوقوف، على أساليب العدد، ومرموزات اهل الأبد، هذا ما للمراتب العددية انفسها، من المناسبات الجلّية، الدالة على ترتيب الحضرات والعوالم، ونظام الأمر على الوجه القائم، والوضع الدائم، بما له ضرب من المطابقة إلى الصور الحرفية، التي لها، فلا ينبغي للفطن ان يجعل ذلك، معنى تلك الصور، فإن وجوده دلالات الصورتين الأخرتين، من الصور الحرفية، اعني الكتابية والكلامية، بما عليه تانك الصورتان في نفس الأمر، على معانيهما، هي التي سنتكلم عليها، في الصحيفة المُختصّة بكل منهما، ان شاء الله تعالى.

فحص منه متمم له

اعلم ان اللبيب إذا فهم معنى آدم، يعرف العدد الذي عليه، مباني لسان الإستعداد ولغته، ينبغي له ان يسعى في فهم نهاية كماله، الذي هو المُسمّى بالختم، فوزاً بالإنسلال في جمعه، والإنخراط في نظمه، فإن ذلك هو السُلّم الذي منه يتدرج قربه ووصاله، وبه يترقى إلى علو عزه وسماء جلاله، وهو انه

قد عرفت، ان الختم عبارة عن الغاية، التي المراد بها من آدم، وهو بخروج تمام ما فيه من الكمالات الصورية والمعنوية، عن مستجن غيبه، إلى مجالي عينه، او عن مستبهم إجماله، إلى مستوضح تفصيله وتبيينه، وان العدد الواسع الذي يقال له التاسع، قد انطوى على جملة ما يمكن ان يخرج من القوة إلى الفعل، انطواء آدم على الكمالات المذكورة، واحتوائه لها، وبين ان لتلك المرتبة التي بسعتها انطوت على الكمال المذكور، وبوفود نسبها استخرجت ما في القوة إلى مجالي الفعل والظهور، صوراً في مراتب العدد، دالة على تنوعات تلك الكمالات، من مبدأ تباشير النور، إلى اقاصي الفعل والظهور.

فأنك قد عرفت ممّا مُهّد لك، ان العدد هو الصورة المطابقة لِما في الوجود، وهو المرقاة إلى ما ضاق نطاق المنطوقات، بدلالتها الوضعية، ان يحيط به ويدل عليه.

وتمام تلخيص الكلام هاهنا، ان العدد الدال على آدم، له مرتبتان، بهما دل على كل كمالاته:

احدهما: هو ظهور العقد المذكور، بكمال سعته في المرتبة الجمعية البرزخية العشرية، المُشعرة بالحقائق، المنبئة عن صور المعلومات، بفنون ما فيها من الدقائق، اظهاراً للكمال المعنوي بكنهه.

[ثانيهما]: هو ظهوره ايضاً بكمال سعته، المذكورة في المرتبة الفوقية العلية، القوة المائية، ذات قوة وقدرة على الكل، ابرازاً للصور المستجنة في القوابل انفسها.

فظهر ان العدد الواسع بهاتين المرتبتين، مُشعر بأنواع ذلك الكمال، المختصّ بآدم، لما فيها من تفصيل تلك السعة، في كل من اعداده، وكشف قناع اللبس، عن وجوه مخدراتها فيه، ذهنًا وخارجًا، علمًا وعينًا، وممّا أشار إليه قوله تعالى (قل)، بحرفية هاتان المرتبتان، في سائر القلاقل القرانية، المختصّ بخطابها الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم)، فإن مبدأ ذلك التفصيل، الذي في المرتبتين، هو العلم والقدرة، وكل من ذينك الحرفين، إشارة إلى ما يناسبه منهما.

ثمّ انه لابد ان تعلم، ان لذلك الكمال جزئين بقسميه، احدهما: ما يشترك فيه، كل بني النوع منهما، والاخر: ما اختصّ به الفرد الختمي منهما، وهو الزيادة على كل الكمالات، وكمالات الكل، بصورتها ومعناها، وبه انختم ابواب مراقي التمام، إلى أقصى المرام، على ما افصح عنه قوله تعالى: ﴿**لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ**﴾[1]، فصاحب تلك الزيادة، هو المحبوب الخاتم، على ماوقف عليه صاحب المحبوب، ونبّه اليه.

ثمّ انه لمّا كانت الثانية من المرتبتين الدالتين على الكمالات الادمية، إنما نشأت من الأولى، وتفرّعت عنها، تفرع مدلولها عليها، صار العدد الواسع، بما دل على الكمالات العلمية، اعني التنوعات العشرية التي له، هو الاصل، فلذلك ترى العبارة (الختم)، قد نظمها في سلك الإعتبار، وقصر عليها مراتب الأسماء الحسنى، التي تترتب عليها احصائها، دخول جنة المأوى، ثمّ اعلم ان اول ما

(١) (سورة يونس ٢٦).

ظهرت منه، تلك المرتبة، وتولّدت عنه اجنّة شخصها الصوري، هو (١٤)، فأنه إذا حوسب فيه أعيان العدد، بترتيبها الطبيعي، الذي لها تولّد منه (١٠٩). فهي تلك المرتبة، بزيادتها المشعرة، بتلك الخصوصية الختمية، وذلك هو الستة، صاحب الجمعية التامة، فإذا (١٤)، هو اول صورة من ذلك الكمال الختمي الإظهاري، ومن ثمّ ترى القمر، الذي هو صورة الكون، ومرآة الإمكان، قد كمل ظهوره، وتمّ امر إظهاره، في اربعة عشر دوراً، فمن وقف على دورات ظهور الأكوان، من الجماد والنبات والحيوان، بأحوالها كلّها، له ان يستكشف بهذا الطريق، صورة تمامها، وينخرط به الكل، في سلك نظامها، وهو من معاني سبع المثاني، التي هي صورة الختم، وآيته الظاهرة في القاصي والداني.

فحص احصائي منه

اعلم انه كما ان لكل حقيقة من الأعيان المُركّبة، اجزاء محمولة عليها، بهو هو، كاشفة عن تلك الحقيقة، بما هي عليه.

الأول منها: منزلة المادة المُتقوّمة بجميع ما يحتاج إليه تلك الحقيقة، في نفسها من معداتها، وممهدات الآتها، اللازمة اياها في فضاء اطلاقها، ووحدتها.

والثاني منها: بمنزلة الصورة المُستجمعة لجميع ما يتصوّر به بتلك الحقيقة في عينها، من خصوصياتها الإمتيازية، ومتمّماتها اللازمة لها، عند كمالها الوجودي العيني.

والثالث منها: هو الهيئة الجامعة بينهما، الذي هو الكل، والحقيقة المركّبة،

كذلك المرتبة العددية، الكاشفة عن كمال ادم، وختمه لها، اجزاء محمولة عليها بهو هو، كاشفة عنه، أولها الثلاثون، فإن هو العاد لها ثلاثاً:

فالأولى منها: هو المادة المؤسسة، لبنيان تلك الحقيقة الكمالية، الحائزة لجميع ما يحتاج إليه تلك الحقيقة في نفسها، من صنوف الأدوات، وفنون المعدات، بحيث لايحتاج اصل تلك الحقيقة، في وحدتها الذاتية الإطلاقية، إلى ما هو خارج عنها أصلاً، وصورة ذلك هو اللام، الذي له الجمعية الكمالية، هذا باعتبار صورته الإجمالية، التي له لذاته اولاً، دون غير ذلك من الصور التفصيلية، التي تترتب عليها، كما سيجيء بيانها، عند إنسياق النظم إليها.

والثانية منها: هو الصورة الإعتدالية، المُظهرة لتلك الكمالات، المستجنة في تلك الحقيقة، من حيث هي هي، عندما انفصل عن مرتبة إطلاقها الوجودي، وتدرّج إلى مراتبها الظهورية، التي تترتب عليها الصور الشهودية، التي لها، وذلك هو السين، الذي له السوية الإعتدالية، التي بها يظهر جملة الكمالات الوجودية، من غياهب الغيب، ومستجنّ القوّة، إلى نهار الشهادة، ومستوضح الفعل.

والثالثة منها: ليست غير انقسام الأولى بالثانية عند التحقيق، فإن ذلك الإنقسام، هو الذي حصل به تلك المرتبة الكمالية الختمية، على ما لا يخفى على الفطن وجه ذلك.

فممّا ظهر من مطاوي هذه النسب، وفنون إشاراتها، وجه إنزال القرآن على الخاتم، واختصاصه به، كما تبيّن لميّة قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (قلب القرآن يس)، إلى غير ذلك، فإن هذا الفحص، قد انطوى من الدقائق الجليلة،

على ما لايُحيط ببعضها العبارات المتعاورة، بدلالتها المتعارفة الوضعية، فالتعويل كل التعويل في ذلك، على تدبّر المُتيقّظ في نفس هذه النسب، وإشاراتها الكاشفة عن جلائل الحكم، ومن جملة آثاره الكاشفة عن بعض احكامه في مسلك النظر، ما تسمعه من أئمة المنطق، ان الجنس له بمنزلة المادة مع نوعه، والفصل له بمنزلة الصورة معه، وان وراء هذه الصورة، المدلول عليها بالفصل، صورة اخرى للكل، هي المدلول عليها بالترتيب الجعلي، والصورة الصناعية التي للقول الشارح، وان الإمتياز بين الحد والمحدود، ليس إلا بمجرد الإجمال والتفصيل لا غير، إلى غير ذلك من الأثار الظاهرة، من ذلك الأصل.

فحص احصائي منه

وهو ان العدد الواسع، الذي هو عبارة عن آدم، بلسان الإستعداد العددي، إذا استقصى الجزء والمحمول عليه، الكاشف له، العادّ إياه، هو الثلاثة لا غير، فانها هي التي إذا دارت على نفسها، وتصوّرت بصورتها الجمعية، التي لها عند انبساطها بذاتها، وتثلّثت، صارت تسعة، ثمّ إذا حوسب صورة هذا البسط، جملة واحدة، بحيث يعدّ سائر افرادها بالفعل، ويظهر كل منها بصورته الخاصة، التي له عند العد والإحصاء، ولم يبقَ شيء منها في مكامن القوة والخفاء، صار ذلك المجموع (٤٨)، عدد حروف آدم، وهو صورة تثليثه (١٨)، على ما هو الظاهر في مربع (٣) في (٣)، إذا علم هذا، ظهر منه وجه استخراج حواء من ادم جنبه، وغير ذلك من الحقائق.

فحص احصائي في معنى حكمي

لايخفى لدى الواقف على مواقف الحقائق العليّة، التي كشفت عنها النسب الحِسابيّة، ان الوحدة الحقيقة ما لم تتنزّل عن علو إطلاقها الذاتي، ولم يخرج عن غيب كمونها الأصلي، لم يظهر لها حكم ولا اسم، ولا مواطن تنزّلها، إنما يظهر بهذه الصور المنزّلة الحرفية، التي ابينها لدى الإشعار، هي الصور اللُبابيّة منها، وتنزّل الواحد العددي، في ملابس تعيّناته، التي إنما هي الوحدات العددية، كما عرفت غير مرة.

ثمّ اعلم ان للواحد ذلك، عند تنزّله في ملابس تنوعاته، باعتبار غلبة حكمي الوحدة والكثرة، مُدرجين، فإن له في كل من تلك الوحدات، اوصافاً خاصة، هي مبادئ اسامي واحكام جزئية، لا يظهر إلا بها، واوصافاً عامة، هي مبادئ اسامي كلّية، وأحكام جملية كذلك.

اما الأول: وهو الذي غلب فيه حكم الكثرة، فظاهر لِما ما مر، من ان الواحد، باعتبار كل من تلك الوحدات المُترتّبة، إلى ما لا نهاية له، اسامي كذلك، لايبلغها الإحصاء، وقد وقفت في الفحص السابق، على مراتب تركّبه، وتفاصيل اجزائه.

واما الثاني: الغالب فيه حكم الوحدة، فهو ان لذلك الواحد، عند التنزّل المذكور، لازمين غير مُنفكّين عنه اصلاً، احدهما هو الصورة الوحدانية الأصلية، التي لايختلف في تلك الوحدات، وذلك هي العين الواحدة، السارية في الكل، المُتنزّلة من المبدأ إلى المنتهى، وهذا هو الذي بمنزلة المادة في الحقائق العينية،

والجنس في الماهيات العقلية، والثاني هو صورة الكثرة والجمعية، التي تختلف بها كل من تلك الوحدات، فإن كل واحدة من تلك الوحدات المُتسعة، بالغة ما بلغت، إنما يتحصّل حقيقة واحدة، ممتازة بتلك الجمعية السابقة.

فتلك الجمعية، هي التي تخرج ذلك الواحد من مكامن بطونها، ومستبهم غيبه، إلى مجالي ظهوره، ومستوضح عينه، ويسمّيه باسمه الخاص به، ويحكم عليها بالحكم المُتفرّد به، كالعشرة مثلاً، فإن منتهى سلسلتها، هو الذي يقال لها العاشر، واصل حقيقته، إنما هو ذلك الواحد الساري باطلاقه، إلا ان الجمعية السابقة، اعني التسعة التي تقدّمت على الواحد، هي التي اخرجته عن مستبهم الإطلاق وغيبه، وحصلته حقيقة عينية وسمته، باسم العشرة، وخصّته بالحكم الذي تفرّد به، وهذا بمنزلة الصورة في الحقائق العينية، والفصل في الماهيات العقلية، وهذا الأصل الكلّي، ممّا عُثر عليه صاحب فصوص الحكم، وانكشف له في طي الكلمة الإدريسية، بما لا مزيد عليه، ولكن بصورته الإجمالية.

فحص احصائي في حصر علمي ونظم نظري

وهو ان المُتوجّه بالحركة الحبّية نحو كمال الفاني، المُعبّر عنه بالإظهار والإشعار، وإنما يتمكّن عن تلك الحركة، في ثمان مراتب، كما نصّ عليه قوله تعالى: ﴿**وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ**﴾[1]، وبيان ذلك، ان المتوجه نحو كمال الظهور والإظهار، وان تكثّرت مدارج تنزّلاته، ومهابط تنوّعاته، إلا

(١) (سورة الحاقة ١٧).

انه قد انحصرت كلّياتها، في أربعة مدارج لاغير:

[الأول]: هو ظهور الواحد نفسه، على نفسه، كما في الحقيقة المُحمّدية.

والثاني: ظهوره بكمالاته ايضاً على نفسه، كما في الحقيقة الآدمية.

والثالث: إظهاره نفسه على غيره، كما في العقل الأول، وعالمه الروحاني.

والرابع: اظهاره بكمالاته عليه، كما في النفس الكلّية، وعالمها المثالي.

وكذلك المُتوجّه نحو الشعور والإشعار، إذا تم له سلسلة الظهور والإظهار، وكمل امره، فانعكس نظمه، الذي لم يزل مُتدرّجاً في الإحتجاب بالمظاهر، واخذ في رفعه، فإن اول مراتبه هو شعور نفسه بنفسه، وصورة ذلك هو المعدن، وثانيها هو شعور نفسه بكمالاتها على نفسه، وصورة ذلك هو النامي من الأجسام، وثالثها اشعاره نفسه لغيره، وهو الحيوان، والرابع اشعاره نفسه بسائر كمالاتها لغيره، وهو الإنسان.

ولايخفى انه، إذا حوسب في هذا النظم الواحد المتوجه، الجامع للكل، صار العدد الواسع بعينه، ومن اراد زيادة تبصرة، لِما في هذا الفحص، فعليه بالتدبّر في الدائرة الطهوية، كما سيجيء تصويرها.

فحص احصائي في نظم حكمي

وهو ان الكثرة، وان تم امرها في التسعة، التي وسعتها بمراتبها اجمع، ولكنه ثوران قوتها، وقهرمان الأثنين اثرها، إنما هي في الأثنين، فانهما من حيث هما، هما محض الكثرة، التي ليست فيها شائبة وحدانية، لا حقيقية ولا إضافية

جامعة، إذ لو امتزج بهما شيء من ذلك، صار به ثلاثة، فكان غير ما نحن فيه، وخلاف ما فرضنا الكلام عليه، ولا شيء من الأعداد بهذه المثابة، إذ ما من عدد، إلا وله وحدة نسبية جامعة، وهيئة جمعية وحدانية، فهو غاية البعد عن المبدأ الواحد المُتصل، بنهاية القرب منه. شعر:

هما وهماً لم يبق شيء سواهما حديث صديق او عتيق رحيق

والباء هو الملوّح فيهما، وايضاً مع انه موطن انتفاء النسب، ففيه اصل النسب ومنبعها، كما عرفت سابقاً، وهو الجامع ايضاً بين الأولية والزوجية، ففيه معتنق الاضداد، التي من الخصائص الختمية، والموارد المختصّة بأهلها، من اولي الأيد والابصار، ومنها هاهنا تره قد انزل من اسمائه، ثاني اثنين، إذا هما في الغار، كما حُقّق امره في الرسالة المحمدية، فليمعن هناك، وليكن هذا الفحص على ذكر من الطالب، فانه يحتوي على دقائق جليلة، منها وجه لميّة إباء ابليس اللعين، لسجود آدم (عليه السلام)، واسلامه على يد الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم)، ومنها وجه دلالة الباء على السبب والواسطة الفارقة الجامعة، إلى غير ذلك.

فحص احصائي كشفي

كأنك قد اطلعت، على ان الواحد في صور تنوّعاته وتنزّلاته، كُلّما اختفى فيه وجه التقابل الذي له، إلى الكثير، كان اقرب صلوحاً لمظهرية الوحدة الحقيقية، واظهر قبولاً لمرآتية الوجه الباقي، وأتم في أمر اظهاره وأكمل، وبيّن عند

المُتصفّح، صور تنوّعاته الواحد، وصحف تنزّلاته وتطوراته، إذ ليس بينهما ما يختفي فيه ذلك الوجه، اختفائه في الثالث، وذلك لأنه بما فيه من الوحدة الإطلاقية، التي للحضرات الجلائية، محتوٍ على اول صورة من صور الكثرة التامة، ومنطوٍ على تمام الكثرة، التي في سعة التسعة الإحاطية، لأنك قد عرفت ان الثلاثة، هي المادة القابلة، التي إذا تحركت وتصورت بها، صارت تسعة، فالثالث هو القابل لذلك، سيما إذا وقع في المرتبة العشرية، واستقر سلطان ظهوره، على عرش الشعور، فأنه يكتسب حينئذٍ من ذلك، زيادة جمعية لتلك الوحدة، وكمال برزخية لهيأتها الإحاطية.

فلمن وقف على هذا الفحص، وتدبّر في مواقف استشعاره، ظهر لميّة خواص موارده الفرقانية، بالتصدّر في مطالع السور المنزّلة القرآنية، ووجه دلالة صوره القرانية، على التعريف والإظهار، حيثما وقع تعريف آدم، واظهاره للكل، فهو الافق المُبين، كما لايخفى على المتأمل في احصائهما، ومن ثمّ ترى، عند إستقراء الحروف نصفها، الذي هو بمنزلة الظاهر من الاجرام النيّرة العلوية، لا يدغم اللام فيه، ولا يصلح لأن يظهر به، والنصف الأخر يدغم فيه، ويظهر به ظهور الأفق، بما طلع من النيرات، وظهر ايضاً للواقف وجه دلالته على العلّية والإختصاص والتأكيد، وتوطية القسم، فإن ذلك كلّه، مُتضمّن لأمر التعريف والإظهار، ومؤسّس لترميم بنيانه.

فحص اخر احصائي

اعلم انه كما ان صاحب نهاية البعد، المجاورة عن حده إلى ضده، هو الاثنان كما عرفت، فصاحب أصل ذلك البعد، الذي يشتمل على حيلولة المسافة، وتخلل الوسائط، إنما هو الخمسة، فأنها غاية الحركة الهابطة، التي من محيط الوحدة، وعلو إطلاقها، إلى مركز الكثرة، واسافل تقيدها، وذلك لانها إذا جاوزت عن الخمسة، قربت إلى الوحدة العشرية، وقلت الوسائط الحاجزة بينها وبين الواحد، وطرف علوه القدسي الآبي عن وجوه الكثرة ونقائضها، بطريان ضروب المسافة التاسعة، واطوار الوسايط القاطعة، هو الخامس، وعلم من هذا الفحص، لميّة ظهور عالم المثال، ومعدن الخيال، الذي هو اصل الصور الحاصرة، ذات الابعاد المتقاطعة، والوجوه المتمانعة، في هذه المرتبة، كما علم وجه صورتها الدورية، ودلالتها على الذات الفانية، والهوية المطلقة البعيدة، عن النظر فيها، والإشارة إليها.

فحص احصائي في نظم تعليمي

وهو انك قد عرفت، ان التنزّل من العلو المحيط، وقدس الوحدة الذاتية، هو المُسمّى بالحركة الإنزالية، التي ظهرت بها الصور الإشعارية الحرفية، على الصحف الكلامية، والصفائح الكتابية، وذلك لأن المُتحرّك، ما لم يتنزّل عن محيط الإطلاق، الذي هو موطن الوحدة الذاتية، التي لاتمايز فيها اصلاً، إلى مركز التقيد، ومنتهى البعد عن المحيط، الذي هو مُستقر الجمعية، وموطن

تعاكس الأشعة الإظهارية، لم يتمكن من الظهور، ولا يتصور له الإظهار، التي يترتب عليه الشعور، وكأنك قد نبّهت، على ان الخامس من مراتب العقود العددية، هو الذي له هذه المنزلة، فأنه هو غاية البعد عن مُحيط الوحدة الإطلاقية، على ما لايخفى.

ثمّ اعلم، ان تلك الحركة من مبدأ نهوضها عن الحضرات الأسمائية، إلى منتهى استقرارها وظهورها في العوالم الكيانية، لها اربع مراتب، هي مدارج تنزلها، وملابس كمنها وخفائها، إلى ان بلغ إلى الخامس، وفيه تعاكس امرها، وبه صارت مدارج تنزلها، مراقي عروجها، وملابس خفائها، مظاهر كشفها وانشراحها، على ما ظهر من هذه الدائرة، الحائزة لجميع المراتب، من الأعيان الصائرة، والحقائق السائرة، والأملاك الطائرة.

فلأن قيل: اي أصل يدل على هذه الدائرة، وأي قاعدة من القواعد، يسند اثبات نظمها وترتيبها، فأنه ماذهب إليه احد من المُحقّقين، وما أشار إلى قريب من ذلك سائر السابقين، في مضمار الكمال الفاتحين، بمقاليد اذواقهم

ومكاشفاتهم، عن ابواب التحقيق، اقفال الأغالق، ان هي إلا إختلاق.

قلنا: إنما الدلائل العقلية، والمؤيدات الذوقية، فقد أُشير إلى شيء منها سابقاً ولاحقاً، في صورة يتنبّه إليها المُتيقّظ الفطن.

واما الآيات المنزّلة السماوية، والصور الأصلية القرآنية، التي عليها مباني امر هذه المكاشفات، وبها تمهد اصولها، وتحقّق موضوعات ابحاثها، بحمل عمومها وتفاصيل خصوصها، على ما عرفت، فالمُفصح منها عن هذه الدائرة بتفاصيلها، والمشير إليها بمركزها ومحيطها، واصولها وفروعها، هو قوله تعالى: (طه)، فلذلك سُميّت بالدائرة الطهوية، فأنه لايخفى على من له ادنى فطانة، ان امتزاج هذين الحرفين، وصورة تركبهما، لابد وان تكون منطوية على امر بديع، من جلائل الحكم الناسخة لما سواه، واصول المعارف الماسخة لِما عداه، كما ستطلع عليه، واما امر السابقين وإشاراتهم المرموزة، فلا يخفى على المؤمن الفطن، انها بالنسبة إلى الكلام المرسل به الخاتم، وما انطوى عليه من الحقائق، كما قيل، شعر:

ومن ركب البحر استقل السواقيا

وذلك؛ لأن في كل زمان، خصائص من العلوم الحكمية، الخاصة بتلك الحضرة، ما لايفي بإدراكه، والفحص عن تحقيقه وأظهاره، أذهان السابقين عليه، وممّا يؤيد ذلك، ما قد ورد عن الحضرة الختمية، محمد (صلوات الله وسلامه عليه)، انه كثيراً ما يتمثل بهذا البيت. شعر:

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالاخبار من لم تزود

والحر تكفيه الإشارة، واما تفصيل تلك الحكم والأصول، المشار إليها، فإن هذين الحرفين مشيران:

اولاً: إلى القوسين الكماليين، اللذين بهما تصورت الدائرة التمامية، وبوجودهما تحقّقت الحقيقة الأدمية، وبشهود قربهما تمايز كمال الأنبياء والأولياء، عن بني آدم، وبمشاهدة اقربيتهما، يفضل الخاتم على الكل، واختصّ بخصائصه الختميّة، وتلك الأقربية هي المُعبّر عنها في الكلام المُنزّل، بأو أدنى، كما ان ذلك القرب، هو المُعبّر عنه فيه بقاب قوسينّ.

واما ثانياً: فيشيران إلى خصوصية، مالهما من كلّيات المراتب، وإبانة خصوصية الشعورية منها والظهورية، وتحقيق مبدأ الكل ومعاده، اعني النهاية التي هي الختم، وذلك لأن القوسين المذكورين، الكاشفين عن كلّيات مراتب الكل، من الظهورية والشعورية، مالم يبلغا إلى الدائرة الهائية تمايزاً، فلذلك تراهما مُفصحين عن العشرة المُشعرة. واما الهائية، فمُندمجة فيها تلك المُشعرة، مع كمال الظهور.

ومن هاهنا ظهر ان سائر الموجودات الكونية- غير الثقلين- لهم الشعور بالفعل، من غير مزاولة اكتساب، ومتناوله فعل من حوادث الأعمال، بخلافهما، هذا ما دل عليه الصورة الإجمالية، من هذه الدائرة بكلّيتها.

واما بيان خصوصيات ما في هذه الدوائر، على تفاصيلها، والفحص عما في مطاوي قوسي فرقها أولاً، وجمعها وإحاطتها ثانياً، فأنها مُشيرة إلى ما في المراتب الوجودية، بخصائصها واحكامها، من اول ظهور الهوية، والذات

الساذجة، إلى نهاية مرتبة الحس (عالم الشهادة)، وهو ان الألف منها، هو المشير إلى الحضرة الأحدية، التي هي أول التعيّنات، الجامعة لأحكام اللاتعين والتعين، (والباء) منه إلى الحضرة الواحدية، التي بها البداء، من سلسلة الموجودات، وهي المُسمّاة بـ(النفس الرحماني)، المُنبسط على الكل وباريه والجيم منه، إلى اول التعيّنات الإستجلائية، المُسمّاة بـ(عالم الأمر)، وهو العقل الأول، الجامع للكل، العاقد إياه بصور بروزه، والقلم الأعلى، الزابر اياه لمخازن كنوزه، وذلك إنما يتحقّق ايضاً، باعتبار إنعكاس صورة الأول فيه، مع التنزّلات التي له، في صورة القوس الجمعي، إلى الإنبساط الاخير، المُسمّى عند المشائين بـ(العقل الفعّال)، (والدال) منه، هو الدال على عالم المثال، الذي هو عكس القوس الجمعي، الذي لعالم الأمر، مع ماله من الميل إلى الكثافة، التي يلزمها الإنحراف عن الدور الجمعي، إلى التزوّي بكثافة الزاوية، وجسديتها المثالية، (والهاء) منه إشارة إلى عالم الشهادة ومرتبة الجسم، وصورتها هي الصور الجمعية الكمالية العرشية، المشار إليها بقوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1].

ثمّ (الواو) في القسي الطالعة منها، يدل على الولد الأول، من أزدواج الوالدين، العلوي والسفلي، اعني المعدني، (والزاء) يدل على الزوائد في الأقطار بالذات، يعني النبات، (والحاء) تدل على الحي، الذي هو مؤسس تمام البيان، اي الحيوان، (والطاء) على نقطة ذلك التمام، وهو الإنسان، الذي يختم

(١) (سورة طه ٥).

بنطقه ابواب عقود ذلك النظام.

فلئن قيل: هذا غير مطابق لما سلف في الكلام، على الترتيب الأصلي، والنظم الوجودي.

قلنا: ان تنوع المتداولات، التي تحت الدلالات الوضعية، غير مستبعد في لسان اهل الظاهر، على ما نبّهت إليه، من تحقق التعانق، الذي للأطراف والأضداد فيها، ولا مضايقة لهم في ذلك، مع توغّلهم في فنون المضايق الرسمية، واقتحامهم صنوف عقبات العقود الحاصرة الإصطلاحية الجعلية، فإن لكل كلمة وحرف، دلالات متنوعة، حسبما وقع طي التركيبات، على المعاني التي تليق بكل جملة من القرآن، المقترنة بتلك الكلمات في فنون الترتيبات، فلا يستبعدن ذلك في الإشارات الذوقيّة الشرحيّة، التي للصور الأصلية، المنزّلة من سماء القدس، وفضاء إطلاقه، فأنها هي ينبوع الحقائق والحكم، بتفنّن شجونها، وتشعّب اغصانها.

ومن هاهنا ترى المُتيقّظ الفطن، كُلّما أمعن النظر في هذه الدائرة، زاد له من العلم ما لا يحيط به نطاق المنطوقات، بدلالاتها المُتعارفة، ثمّ ان هذه الوجوه المنتظمة في دلالاتها المذكورة، إنما يجلو منها على منصة الإشعار، إذا وقع مسارح إدراك المستبصرين، على صوب الوجود، ومراتبه المُتحقّقة في انفسها، اما إذا كان مواقع إدراكهم، طرف الكون ومراتبه، الظاهرة على الظاهر، وجدوا هذه الدائرة الكمالية، بجامع كلمتها، مطابقة اياه، فإن في هذه الدائرة بارقامها، إشارة إلى سائر المراتب الكونية الظهورية ايضاً، بخصائصها الخاصة بكل منها.

فإن (الالف) في هذا المسلك، هو المشير الى البسيط المطلق، الذي ليس له انحراف اصلاً إلى زوايا الكثافة، من قدس الوحدة الخطيّة وصفاتها، (والباء) فيه إلى المعدن، الذي هو صورة بسط الجسم وإظهاره، (والجيم) إلى النبات، الذي له ذلك البسط، مع القوس الجمعي الإحاطي، المُفيد للتغذية والتنمية، وتوليد المثل، المُنتهي إلى بسط اخر، (والدال) فيه إلى الحيوان، الذي هو عكس ذلك القوس، مع زيادة الظهور، الذي له مع الشعور، وهي المُستفادة من الزاوية ذات التقابل والتعادل، (والهاء) فيه إلى الإنسان، الذي له تمام الجمعية، وكمال الإحاطة، هذا ما في قسميها الهبوطية التنزّلية، واما ما في طي قسميها الطلوعية، فإن (الواو) حينئذٍ يدل على مرتبة الولاية، التي هي كمال الإنسان، (والزاء) على زيادة ذلك الكمال، وهي المُسمّاة بالنبوة، (والحاء) على الحكم والخلافة، (والطاء) على طرف ذلك الكمال ونهايته، وهو الختم.

هذا كلّه بحسب المراتب، الظهورية والوجودية فقط، واما إذا وقع اشعة مدارك المُتفطّنين على المراتب الإظهارية الإشعارية، ففيها ايضاً إشارة الى خصائصها واحكامها، بما لامزيد عليه، فإن الكلام الذي هو مالك أزمّة الإظهار والإشعار، اول مراتبه، إنما هو النزول من الحضرة الاسمائية، وسمّاء إطلاقها الذاتي، إلى مجالي العوالم الإمكانية، ومحل انبساط القلم واللوح، وتسطيره عليه، والمشير اليهما، هو (الألف والباء)، ثمّ له تنزّل أخر من ذلك الإنبساط، إلى صورة جمعية جبرائيل، المشار إليها هاهنا بـ(الجيم)، لاحتياز وضعه الكتابي، فنوناً من المناسبة، بما له من الصورة الانبساطية، التي هي عكس الإنبساط الأول

المُستفاد منه، والمطابق له، والقوس التنزّلي المبتدئ بالزاوية الحادة، المجاوزة لحد إطلاقه الأصلي، المجوّزة لإمتزاجه واختلاطه بما تحته، المُنتهي إلى بسط اخر ثالث، محاذية به، يظهر للانبياء (عليهم السلام)، ويعلمهم ما في ذلك البسط الأول من الحقائق على ما هي عليه، ثمّ (الدال) على ما أُنزل على الأنبياء، من الكلام الدال إلى دعوة الحقّ، إلى دار سلامة، ثمّ (الهاء) الهادي إلى سبيل الصواب، من أقرب الأبواب، بقرآنه الجمعي، المنبه إلى الكل، من هامة علاة الماهيات، إلى هاوية دناة الهويات، ثمّ (الواو) الواصف طرف تمام ذلك الهادي، بأوضاعه ومواقعه، اعني وحداته الفوقانية، التي هي أولى وسيلة عند استفاضته، واهل الوجد والوجود، من سماء الوهب والجود، به يتولى ولاية الولاية، ويتمكّن في ممالك العلم والدراية، ثمّ (الزاء) الزائر على صفائحه، زاد السالكين الزائرين، زواخر بحره، بزواهر الزيادة الكمالية، التي للحي الختمي، وورثته الفائزين، ثمّ (الحاء) الذي هو حديث الخاتم، وما يستحدث في حدائق دولته، من وضوح الحِكم الحرفية، التي فاحت نفحات تحقيقها، بروحٍ وريحان، ولاحت تباشير أصباح منائحها ومدائحها، بما لايقدر أيدي الحدثات، ثمّ (الطاء) الذي هو طريقته الخاصة، المنطوية على طرف الحكم والحقائق، التي هي طريقة لا تليدة، اعني بسط الكثرة العددية، التي هي الطامة فوق كل طامة.

إذا تقرّر لك هذا، ظهر عندك ان (الهاء) على جميع التقادير، هو صاحب الجمعية الكمالية، ومهبط فيضان الانوار الوجودية، ومنبع جريان المعارف الشهودية، ومن ثمّ جعل صاحب المحبوب، دائرتها دائرة الدوائر، المُحدقة

بالعلائن والسرائر، فالمُتيقّظ حينئذٍ، له ان يتمكّن من الإستنباط، عن بعض ما في طي إشارات الحضرة الختمية، وورثته من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (ان الله خلق ادم على صورته)، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (وان الزمان قد استدار، كهيئة يوم خلق الله السموات والارض) وقولهم، شعر:

أقول وروح القدس ينفث في النفس بأن وجود الحقّ في العدد الخمس

ثمّ اعلم ان هذه الوجوه، لمعة من لوامع أنوار الحروف، وقطرة من تيار بحره الزاخر، إنما اشير إليها تشويقاً للطالب، وايقاظاً له عن نومه الغالب، لا تحقيقاً لما هو الأصل في هذه المآرب، فإن في طي كل حرف وكلمة، وآية فنوناً من الحكم، التي لايهتدى إليها، إلا بعد ضبط القوانين، التي تكفل ببيان شيء منها، تمام ابواب هذا الكتاب، وفقنا الله لذلك.

فحص منه في نظم حكمي

وهو انك قد عرفت من الأصول الحكمية، ان البرزخ الواقع بين المتقابلين، جامع لحكميهما، مُظهر لأثارهما، كاشف عن مطويات أسرارهما، وقد ظهر لك ان الوحدة العشرية، المُستحّصلة من الكثرة، السابقة عليها، مقابلة للوحدة الأصلية الإبتدائية، التي لا كثرة فيها أصلاً، ولا تقدّم لشيء عليها أبداً، وان الخامس الواقع بينهما، هو ذلك البرزخ الجامع للحكمين، فهو صاحب

(١) (سورة الشورى ١١).

الوحدتين، ولذلك ترى صورته الكتابية، ذات دائرتين في الرقمين كليهما، اعني الهندية والعربية، احداهما متسفّلة هابطة، والأخرى متصاعدة طالعة، وذلك تنبيه منهم، إلى ان مدارك الهبوط، لها دائرة جمعية تامة في نفسها، وكذلك مدارج الطلوع، اما الأول فلأنك قد عرفت ما في الأربعة من تلك الوحدة الجمعية، واما الثاني فلاشتمالها على تلك الجمعية، ظاهرة بالرتبة المثلثة الكمالية، كما ستطلّع على لمّيتها آنفاً.

فحص اخر منه

وهو من أيات تمام الدائرة الطهوية، ان لها أصلاً، وهي الدائرة المُسمّاة بدائرة الدوائر، وله خصائص كمالية، وهي ان هذه المرتبة الجمعية البرزخية، قد وقعت مجمع البحرين، لها من العدد صورة كونية ظاهرة، وهي التي عليها بادئ الرأي، وذلك هو المُستحصل، عند تمام تنزّل الواحد في مدارجه الهبوطية، وصورة وجودية باطنة، وهي التي عليها عند بروز مافيها، من الكمالات المُستجنّة في غيب قوتها، وذلك هو المُستحصل، من ترقي الواحد في مدارجه الطلوعية، فإن تلك المدارج، هي التي غلب فيها احكام الوجود واثاره، كما ان المدارج الهبوطية، هي التي ظهر عليها احكام الكون واطواره.

ثمّ اعلم ان الصورة الأولى هي الخمسة، ومن ثمّ ترى كل درجة من المدارج الهبوطية، إذا اخذت مع ما يقابلها من تلك المدارج، صارت خمسة، والصورة الثانية هي خمسة عشر، فلذلك ترى الحاصل من الإمتزاج المذكور،

في المدارج الطالعة، هو إياها على ما هو المشاهد، فيما انطوت عليه دائرتها بضلعيها.

فحص احصائي من حكم الدائرة

وهو انه من الآيات الكريمة القرآنية، التي نسبت لحسنها، لطائف الروض والزهر، وغفر بكمالها للزمان، ماتقدّم من ذنبه وماتأخر، هي التي افصحت عن المثلية المؤدية المتنوعة إلى نفي الشبيه، واعربت بوساطتها في طي الدلالات الوضعية العرفية، عن تمام التنزيه، وهو قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[1]، وبين ان تلك المعاني بعينها، قد ظهر من العدد الخمس، الذي هو مركز الدائرة هذه، مع جلائل حكمه الكريمة، ولكن بحسب دلالته الوضعية الحقيقة، وذلك ان المثل له صورتان، احداهما النصف، والأخرى الضعف. ثمّ ان الجامع بين هاتين الصورتين، هو المُشار إليه بالمثلية المُتنوّعة، افصحت عنها الأية بما يناسبها.

وتمام تلخيص الكلام: ان اول صورة من هذه الجمعية الكمالية التنزيهية، المُشار إليها بين الصور الإشعارية، هو الخمسة، فأنها هي التي جمعت للإثنين، الذي هو غاية الكثرة، واحدى صورتي الإطلاق الحقيقي، وأجلى مظاهره، بين ضعفه ونصفه، فبهذه الحقيقة النفيسة التي للخمسة، صارت مركز هذه الدائرة الحاوية للحكم الإلهية، بجلائلها ودقائقها، فأنه قد ظهر من وقوع تلك الجمعية

(١) (سورة الشورى ١١).

المذكورة مركزاً، انها اقصى غاية البعد عن المحيط، الذي هو الظاهر من الواحد، وابهى مراتب الإختفاء، ومدارج انتفائه، كما وضح من فنون اوضاعها، انها الذي صلح ان يكون موطن كمال الظهور والشعور، في استرداف تلك الجملة، بقوله (وهو السميع البصير)، افصاح عن ذلك، وإشارة إلى بعض ما ينهينا إليه من الأصول، فلا تغفل.

فحص احصائي منها

وهو ان آدم له ظاهر، عليه صورة كونية، وهو الحاصل من غاية تنزّله في المهابط الإمكانية، وهي الأركان الأربعة، مع المزاج الجامع لها، الخمس اياها، وفي طيه غاية ظهور الصورة وإظهارها، كما هو المُشاهد من الهيئة البدنية البشرية، فانها باجوافها واطرافها، مُصوّرة بالخمس وأحكامها.

وله باطن، عليه صورة وجودية، وهو الحاصل من صعوده في المطالع الوجوبية، وذلك هو المشاعر، بما لها من المبادئ، المؤسسة لها، والغايات المترتبة عليها، وفي ضمنها غاية تمامية، شعور المعاني وإشعارها، وبين ان الأول منهما، إنما استحصل من تلك الصورة الكونية، إذا كملت جمعيتها، بإحاطة الوحدة الجمعية، المُشّعرة إياها بعض تلك الكمالات، ليتمكّن من الإظهار، الذي هو غاية تماميتها، وهذه الوحدة هي المُستحّصلة من التعاكس، الذي بين الصورتين، على مرائي تقابلهما، لها جملتان، احداهما ظاهرة والأخرى باطنة.

ثمّ اعلم ان ماحصل للإنسان، بحسب فكره النظري، من العلوم والتعليم من

هذه المرتبة، والدائرتان اللتان في قوس الهبوط، فما أشار إلى تينك المرتبتين، ومن هاهنا ترى صاحب الفتوحات، قد نبّه في طي مراسلة له، إلى بعض أئمة النظر، مُعرّضاً به، ومحرضاً له، بقوله: الرجل من يأكل من فوقه، لا من تحت ارجله، وان الثاني إنما استحصل من تلك الصورة الوجودية، إذا تم كمالها، وبلغ إلى مرتبة التكميل، وصلح بذلك المثل، بالولادة الوجودية الحقيقية، التي يترتب على البلوغ الإنساني، الذي وراء الحيواني، ويتفرّع عليها الحياة الأبدية، واللذات السرمدية، وصورة ذلك هو ثلاثون، لما عرفت من التثليث، هو مادة النكاح، المولّد للكل، وممّا هو تحت إشارات قوله تعالى: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾[1]، هو إبانة هذا الأصل، والدائرتان اللتان على قوس الطلوع، مشيرتان إليه، ومن أراد زيادة وضوح لهذا الأصل، وترتيب فروع عليه، فعليه بالتدبّر في الثانية من الكاملة، فأنها قد لوّحت إليه، بما لامزيد عليه.

فحص احصائي في نظم حكمي

وهو ان المتقابلين من القابل الأول، إلى ابهى مدارك تنزّلهما، لهما إعتبارات متناسبة متناسقة، هي مبادئ اساميها المدعوين بها، في طي تلك المراتب، وذلك هو الدال عليهما، بحسب مرتبة مرتبة، كالواحد والاحد، والوجود والعدم، والوجوب والإمكان، والنور والظلام، إلى غير ذلك، وبين ان

(١) (سورة البقرة ١ - ٢).

احدهما في اي مرتبة كانت، هو العالي، صاحب الوحدة الذاتية، القاهرة لما عداه، النافية لما سواه، وذلك بأن يكون له الجمعية الإحاطية بالفعل، والاخر منهما فيه، هو السافل ذو الكثرة الأسمائية، الأنيسة بالكل، اللطيفة به، وذلك بأن يكون له تلك الجمعية الإحاطية، بالقوة المُندرجة من مبدأ العدم والظلام، إلى اقاصي غايات الوجود والنور.

ثمّ ان صورتهما في الكتاب الكوني، هما النيران، فإن السافل منهما، هو المتنوع في مدارج الظهور، على المشاعر الحسيّة، مُقتبساً ما به ظهر في تلك المراتب، من العالي منهما، وبين ان دائرة تمامه، في مدارج اطواره وادواره، إذا قدرت بالحركة اليومية، المُتقدّر بها سائر الحركات، كانت ثمانية وعشرين، فالقوس الذي يتدرج فيه إلى مراقي كماله الظهوري، من التهلّل إلى التبدّر، اربعة عشر درجة، وكذلك القوس الذي يتدرّج فيه إلى مدارك نقصه الكموني، اربعة عشر، وصورة ذينك المُتقابلين في الكتاب الوجودي، وصحائف الألواح الحرفية، الإظهارية الشعورية، هما احرف (الف وهاء)، الظاهر في الرقم.

ومن هاهنا ترى صور تنوعات الرقم، هي ثمانية وعشرين، والطالع منها على افق الكمال الظهوري، والشرف الحسي، هي الحروف المُقطّعة، المصدّر بها أوائل السور القرانية.

ومن هذا الفحص، فهم وجه تركّب لفظ الله (عز وجل) من حروفها، وفهم بعض دقائق الدائرة الطهوية، فأنه إذا حوسب صاحب تلك المتنوعات، الظاهر فيها معها، صار خمسة عشر، وهو العدد الذي من الواحد إلى الخمسة.

فحص من فرعه المثمر لينعه

وكأنك قد عرفت، ممّا انطوى عليه الدائرة الطهوية المرقومة، ان الخمس نهاية تنزّلات الواحد، واقصى غايات الحُجب الساترة إياه، من حيث انه ابهى ما يتدرج به البعد، الذي من الواحد إلى الكثير، فأنه إذا جاوز منه إلى الستة، نقص ذلك البعد، بعد بلوغه إلى النهاية، فالستة هي التي طوت تلك المسافة التاسعة، طية واحدة، فهي البرزخ الجامع بين طرفي القرب والبعد، ومن هاهنا حصلت النسبة، التي بها يقال لها العدد التام، فعلم من هذا، ان الخمسة هي اقصى غاية الحجب، ومنهما ظهر الكمال الاتم، وفيها تراكم الحجاب، ونظم على ما قيل، شعر:

بدت بأحتجاب واختفت بمظاهر

فلذلك ترى الخمسة، بين هذه المراتب المُرتّبة في الدائرة، صاحب النسبة الشفعية، الضعفية المثلية، التي بها العلم والإظهار، ومنها الشعور والإشعار، فلذلك تراها اول صورة من المثلية المُتكرّرة، الجامعة بين صورتها المتخالفتين، كما افصح عنه قوله تعالى (كمثله شيء)، وقد بيّن صاحب المحبوب، في وصفه إياه، ما يدل على ذلك، حيث قال انه من وراء الصورة والعبارات، والقرائن والعلامات، والشواهد والآيات، بسبعين الف حجاب، اعطاه من حروف الحجاب حرفين، وتعرف إليه بالكلمتين، وجائه واتاه في بقية حرف الحجاب، ليعلم انه هو الحجاب، والحجاب لايحتجب بغيره، وإنما اوردت كلامه هاهنا لعبارته الشريفة، لاحتوائه على لطيفة جليلة، في كيفية

استخراج المعاني من الألفاظ، ليكون عند المتفطّن، انموذجـاً ومقياسـاً، يتـدرج به، عند استنباط المقاصـد الأصـلية مـن الحـروف، بـدون التوسـل إلـى الوسـائط الجعلية الوضعية، والإعتماد عليها بالكلّية.

فحص احصائي في صفح كتابي ونظم لبابي

كأنك قد وقفت بما مهد لك، ان الأفراد من العدد، حيث انها هـي الغالـب في حقائقها، امر التفرقة والتفاصيل، هي التي تناسب مرتبة العلم والإشعار، بمـا لهـا من الصورة الإحاطية، باجزاء المعلوم، إحاطـة الصـورة الفرديـة، المانعـة لتلبّس اجزائهما، بملابس الجمع الساترة لها بفنـون الأسـتار، كمـا ان الأزواج منـه، لِمـا فيها من غلبة احكام الجمع، وجمال الإجمال، يطـابق درجـة الظهـور والإظهـار، بما لها من القسمة الفارقة لاجزائها، تفرقة اقسام الزوج، الناعتة اياه، المُظهـرة لـه بفنون الأثار.

ثمّ إذا عرفت هذا، ظهـر لـك، ان الحـروف النوريـة التـي صُـدّرت بهـا ابـواب الكتاب الكريم، وعنونت بها امهات سور ذلك النبأ العظيم، وان انسدت بها تلـك السدّة السنيّة، على وجوه اكثر المُستفهمين، وانغلقـت بأقفـال اعجامهـا، ضـبات تلك الابواب، على عامة الامـم، مـن طوائـف المقلّـدين والمحقّقين، ولكـن قـد اعربـت في اول وجوههمـا الإمتزاجيـة، اعنـي الثنائيـة منهـا التـي هـي بحـذاء الأوليات، التي جبل عليهـا الإنسـان، وركّـب منهـا البرهـان عـن كلتـا المـرتبتين، بأفصح لسان وأتم تبيان، غير انه يعرف هـذه اللغـة الإحصـائية، التـي عليهـا مبـاني

اوضاع هذا اللسان، ألا ترى الدائرة الطهوية، قد عبّرت عن المرتبة الأولى منهما، وافية شافية، بفردين مُنفردين، بالعلو من الطرفين، فانظر بعد ذلك إلى الدائرة الياسينية، التي قد اعربت عن تمام المرتبة الثانية منهما، حاوية كافية.

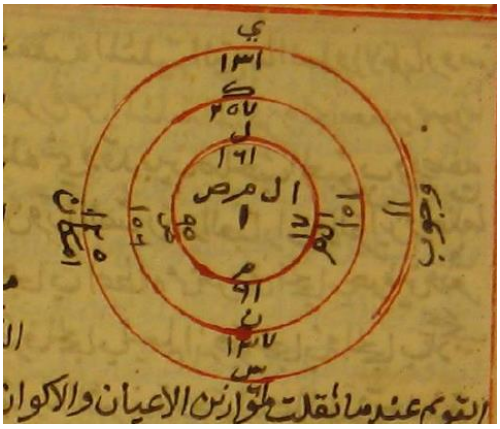

وذلك ان محيط هذه الدائرة، هي السوية العدلية، التي هي الميزان القويم، عندما نقلت موازين الأعيان والأكوان، وانفصلت منها الأماثل منها عن الأراذل، في كفتي النقص و الرجحان، على محيط الزمان، الذي هو لسان ذلك الميزان، فأنك لو تعّمقت فيها، صادفت المحيط، هذا هو الذي إذا تنزّل، عن تمام جمعية قوسية، المُشار إليه بقاب قوسين، مرتبة واحدة، افصح بالكلمة التامة، التي ارتبط بامتزاج حرفيها، وانتظام طريفها، خروج ما في كنّ بطائن القوة، من أجنة بطون الإمكان، فإن في اتصال الكاف بالنون، ظهر ملأ الأكوان، ولم تشعث التفرقة، التي منعت تحقق لون من الألوان، على مجالي العيان.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان لهذه الدائرة ثلاث مراتب، على ما هو مُقتضى امر الإيجاد والتكوين، من العقد السائر، والنكاح الساري، اولاها هو

المُحيط الأقدم، الذي صورته (الياء)، صاحب الوحدة الجمعية، ومادته (السين)، مالك تمام الكثرة، اعني السوية العدلية، وهذه هي المُسمّاة في عرف الصوفية بـ(قاب قوسين)، وأخراها هو المركز، الذي صورته (اللام)، الذي هو نهاية تنزّل الصورة، ومادته (الميم)، الذي هو تمام ترقي الهيئة المعنوية المادية، كما قال صاحب المحبوب، بلسانه الجمعي العجمي، المُعرب عن المعجم. شعر:

كر شكل تعايت برسد لام شود جون وسوسة نفس كه الهام شود

ومن هاهنا ترى المادة والصورة فيه، قد اتصلتا اتصالاً طبيعياً، وامتزجتا امتزاجاً أصلياً وثيقاً، يصلح لأن يكون مظهراً وافياً، ولباساً صافياً للألف، كما سيجيء تحقيقه، واما البرزخ الجامع بين كل مادة من صنوف المواد، التي من أزل آزال المبدأ بصورتها، التي هي مدارج ترقيها، إلى أبد آباد المعاد، فهو الدائرة الوسطانية، الجامعة بين لطائف المحيط، وكثائف المركز، بامتزاج كافها الكافي، بتمام الإحاطة والدور، بما له من الوحدتين، الحاويتين على الطرفين، مع نون دجنة الثخن، وجنان بطنان المركز، لِما اختصّ به من الكثرة التامة الغالبة عليه.

ولهذا قال صاحب المحبوب: ان (الكاف) الذي في الكلمة هذه، (كاف) الملك، ونونها (نون) الشيطان، ثمّ اعلم ان بين هذه الدائرة، والدائرة الطهوية، وجوهاً من التقابل، قد افصحت السنتها عن فنون من الحكم، منها أعيان هذه الدائرة، قد تنزّلت عن علو وحدتها، مرتبة واحدة، وتلبّست بأحكام المرتبة

نفسها، دون اعيان تلك الدائرة، فأنها كلّها بصرافة علوها الذاتي، ووحدتها الأصلية، ومنها ان صورة الأولى منها، وهي الدائرة المحيطة الأولى على الكل فرد، وصورة هذا زوج، كما ان الأمر في صاحبيها بالعكس، وذلك هو الظاهر في كل دائرة، المختفي فيها، فإن صاحب الأولى عشرة، وصاحب الثاني هذه سبعة عقداً.

فلئن قيل: فهذا ممّا تلجّلج به لسان المُناسبة، الذي هو المُتكلّم بلغتنا هذه، وأيضاً قد تقرّر أن مرتبة العشرات، هي المناسبة للشعور والإشعار، دون الآحاد.

قلنا: نعم كذلك، ولكن في باديء الرأي، فأنه لو امعنت النظر الدقيق، لرأيته ممّا استفصح به اللسان المذكور، وبلغ به غاية البلاغة، وذلك عندما تدبرت في الصور الشعورية العملية، ووقفت على خصوصيتها الإمتيازية، التي بها تفارق الصور العينية الكائنة، وذلك ان الصور العلمية، وان كانت بالذات، ذات تفصيلات فوقية، بها يتمكن المعلوم، لأن ينجلي على كل عالم، بوجه من تنوعات وجوهه، فإن من شأن المعلوم، ان يظهر للقريب بوجهه الذاتي الأصلي، الذي هو كنه حقيقته، وللبعيد منه، باوجه أخر عرضية، ولكن لها هيئة وحدانية، يتّحد بها العالم مع المعلوم، بخلاف الصور العينية الكائنة، فإن الذي لها بالذات، إنما هو الإجمال الجمعي، الساتر لتلك الوجوه.

ومن هاهنا تسمع أئمة النظر يقولون: ان الجنس بسائر اقرانه، موجود مع النوع بوجود واحد، إنما فصلت تلك الأقران الخمسة، بعضها عن البعض في

العقل فقط، ومع ذلك تراها مباينة للمدرك، مفارقة اياه، واقعة منه على طرف من التباعد والتخالف، فأنك إذا وقفت على هذه الجهات الإمتيازية، وتأملت في الجهة الفارقة، التي للفرد، بالنسبة إلى الزوج هاهنا، ما توقفت فيما نحن فيه، من زيادة الإفصاح، للسان المناسبة المذكورة عنه، على ان كلامنا في اختصاص احدى الدائرتين بالعلم، والأخرى بالعين، مبتني على العبارة العربية القرآنية، حيث افصح عن الأولى بـ(طه)، وعن الثانية منهما بـ(يس)، فإذا نظر إلى هذه الحيثية، التي لهما في العبارة المذكورة، ظهر الإختصاص من هذه الجهة، ولو نظر إليهما بما لهما من الوجوه الاخر، التي لهما في ذاتهما، صودف لكل منها لسان، يتكلم عن الطرفين معاً، بدون اختصاص أصلاً، كما وقفت في طي الدائرة الطهوية، على وجوههما، المطابقة لفنون من الأعيان الكيانية، والحقائق الإلهية، واصناف الموجودات والكائنات بأسرها.

ثمّ إذا تقرّر لديك هذا الكلام: ظهر لك ان اختصاص مرتبة العشرات بالإشعار، لاينافي في ما مهدناه من البيان، فإن صور الحروف، كلّها إشعارية، ولكن دلالاتها، إنما تتبيّن بحسب القرائن المقترنة بها، في جملة جملة، فإن الحرف الواحد قد يدل على معنى في سياق، وعلى ضده في آخر، ولا تمانع بينهما، كما هو المشاهد في الوضع الجعلي، وأما الوضع الحقيقي الذي نحن بصدده، فرحائب اقضيته قد وسعت اطرافاً متباعدة الأقطار، متباينة الأطوار، فليكن المُتفطّن على تيقّظ من ذلك، غير مُلتفت إلى العادات، وما حكمت به من فنون المضايفات، ومنها ان الأولى الخماسية بالطبع، على وفق المشاعر،

واطراف الجوارح الشاعرة، والثانية ثلاثية، وهي التي عليها بنيان أركان التوليد والإيجاد، ومنها ان العالي الكثير، الذي هو الحديث، صار في الأولى عالياً ظاهراً، علو الهيئة الإحاطية التي للمعلوم، والقليل الذي هو القديم، صار سافلاً مُختفياً، تحت اختفاء ذات المعلوم، تحت الهيئة المذكورة، والأمر في الدائرة الثانية، على عكس ذلك، فإن القديم الذي بمنزلة الذات له العلو هناك، والحديث له الدنو، ودقائق هذه الحكمة، ممّا لايخفى على الفطن، ومنها ان الباطن من الأولى، وهو الذي يقال له المركز، صاحب صورة وحدانية، قد اندمج فيها الصور المثلية، التي له، مُتّحدة به إندماج المعلومات، التي هي الصور المثليات في باطن العالم، واتحادها به، وأن الباطن من الثانية، له صورة مركّبة من المختلفين، مُتكثّرة به، تركّب الكائنات من المُتخالفات، وتكثرها به.

من هاهنا، ترى الصورة الكائنة من العلم ايضاً، اعني الكلمة هذه، الدالة عليه في الخارج، قد ظهرت بها الدائرة، بمركزها ومُحيطها، وذلك لأن العلم هو صورة السبع المثاني، في العشرة المُشعرة، أعني تضعيف السبعة، التي هي صاحب الدائرة هذه، وصورة مثليته على الوجهين، الإجمالي والتفصيلي، كما هو المشاهد من مصدوق العلم، وماله من ذينك الوجهين، على ما هو المتبيّن لدى الواقف بأساليب النظر وأهله، فإن ممّا وقع عليه اشعة مداركهم وانظارهم، ان العلم هاتان الصورتان، اعني الإجمال الذي عبّر عنه عينه، والتفصيل الذي لوح إليه لمّيته، وهذا من الآيات الباهرة، على تطابق الصور الكائنة الحرفية، للحقائق الوجودية الأصلية، حيث وقعت الصورة الكونية، التي للعلم، من بين

فنون تلك الصور، مطابقة لهذه الدائرة، التي هي مُحيطة بجملة ما في العالمين، بكلا الطرفين، تطابق سائر الصور العلمية لما في العين، ومنها ان الظاهر من الدائرة الأولى، في الكتاب القرآني، والمفصح عنها فيه، هو المُحيط والمركز، اللذان هما الظاهر والباطن، ظهورهما في الصور الشعورية العلمية، كما ان الظاهر من الثانية هذه فيه، هو المُحيط بطرفيها، أعني الظاهر منها، مُقتصراً عليه، أقتصار الصور الكائنة بعينها، على ذلك الطرف.

فحص احصائي في صفح من حكم هذه الدائرة

أليس قد تبيّن لديك، ان الواحد الحقيقي الذي لا مقابلة فيه، كُلّما تنزّل مرتبة من علو عزه الأصلي، تلبّس بضرب من النسب ذات الكثرة، مُختفياً فيها، وترقى القابل في تلك المرتبة بعينها، من دناية ذُلّة العدمي، مُتجلّياً بنوع يقابل تلك النسبة من النسب الوحدانية، ظاهراً به، فأنظر في هذه الدائرة، التي قد شافهتك بأفصح لسان، عن تلك الحكاية بعينها، مع الإبانة عن احكام كل من تلك المراتب الجلائية الإطلاقية، المُسمّاة بـ(الحضرات الإلهية)، إلى ان ينتهي إلى الإستجلائية، المُسمّاة بـ(العالم)، وذلك لأن (الياء)، الذي هو صورة ذلك الواحد الجمعي، الذي لا تقابل فيه بين الواحد والكثير، وقع في الدائرة الأولى، كما تراه في مقابلة (السين)، الذي هو صورة تمام الكثرة المتجاوزة، كما هو سمة القابل وشيمته، فأنه هو الذي له تمام الكثرة لاغير، فلهذه الدائرة، دلالة على التعيّن الذي هناك، تقابل القوسان الوحدة والكثرة، وظاهرهما عند العقل،

هو الوجوب والإمكان، ثمّ لما تنزّل إلى الدائرة الثانية، تلبّس الواحد فيها، بصورة اخرى مُتجدّدة، من صوره الإطلاقية، وهي التي عرفت انها نهاية الكثرة، مختفيًا فيها، وتجلي القابل في مقابله، بما يناسبه ظاهراً به، وهو الغاية العظمى التي ليست ورائها غاية.

ومن هاهنا ترى القابل في هذه الحضرة، قد اختصّ بمزيد من الظهور، وبه انفلق صبح يوم الوجود، عن الليل البهيم من العدم، كما افصح عن ذلك نُسخها، التي على اطراف الدائرة، ثمّ لما يتنزّل إلى الثالثة من الدوائر، اكتسى الواحد فيها، كسوة تليق بجمعية تلك المرتبة، وهو تمام الجمعية، وأمر ذلك مُتبيّن في هذه الدائرة، وذلك لأن ما اكتسى به القابل في هذا التعيّن الثالث، قد امتزج بما اكتسى به الواحد، أمتزاج إتحاد، كسائر المراتب السابقة، ولكن هذا الامتزاج، صاحب الجمعية التامة، التي لافراغ في جوف تلك الجمعية بشيء اصلاً، بخلاف ما قبلها من الدوائر، فإن الإمتزاج الواقع بين القوسين، من كل منهما، ذو فراغ خالٍ، كما لا يخفى على الناظر فيهما.

ولهذا الضرب من الإمتزاج، الذي بين القابل والواحد، تحقّق امر المظهرية والظاهرية، وصحّ إطلاق اسم العالمية والأدمية، وصدق عليه العين حقيقة، فإن المرتبتين السابقتين هما التعيّنان كما لايخفى، وذلك لأن القابل في هذه المرتبة، ترقى ودنى، إلى ان وصل إلى ما تدلى فيه الواحد، وتنزّل وصولاً امتزاجيًا إتحاديًا، بحيث لا يسع بينهما شيء، من الوسائط أصلاً، وبهذا التطابق صار المظهر كاملاً، وخليفة للظاهر، مشاكلاً إياه، مشابهًا به، كما قيل، شعر:

رقّ الزجاج ورقّت الخمر فتشابها وتشاكل الأمر
فكأنما خمر ولا قدح وكأنما قدح ولا خمر

هذا ما دلّ عليه الأحرف الستة بزبرها، فأنه لو استكشف عمّا دلّت عليه بيناتها، ونسخها الكاملة، كانت مجلدات من الحِكَم، ثمّ انه قد رسمت على اطراف الدوائر رقوم هندسية، تستنبط منها علوم غريبة، فلا تغفل عنها.

فحص من هذا الصفح

وهو ان الدائرة الثالثة، التي هي مركز الدوائر، صاحب المزاج العدلي الإتحادي، الذي يقتضي الظهور بأحكام الواحد، الساري في هذه المراتب، وبهذا الإعتبار يُسمّى بالعالم، ثمّ ان الواحد هاهنا، ظهر بصورة اللام، واحصاؤه مُفصح عن النصف الأول منه، كما ان الدائرة مُفصحة عن النصف الأخر، واما القابل، فظهر بصورة (الميم)، ومجموعهما مُفصح عمّا يقوم الإنسان، فتبيّن ان هذا المزاج، هو المزاج الإنساني لاغير، ثمّ ان هذه الهيئة التركيبية، التي لهذين الحرفين، لهما صورتان، احداهما هي التي حصلت لها، عند فتح ابواب خصائص (اللام)، وهو الطرف الظاهر من الكون، ومقتضاه الإطلاق الصرف، الذي هو مؤدى النفي، كما انه إذا إنكسر أحكام تلك الخصائص، ينقلب امرها إلى الطرف الباطن، ويدل كلمتها على لميّة تلك الصور، فأحدى الصورتين منهما، دالة على نهاية الظهور، واقصى مراتبه الأخرى منهما، دالة على نهاية البطون واقصاه، ثمّ ان العين التي هي مؤدى أحصاء طرف الواحد، إذا ضمت

إلى هذه الهيئة، لها هاتان الحالتان ايضاً بعينها، فأنها إذا انفتح ابواب خصوصياتها العينية، تراه علماً على صحارى الإظهار، كما انها إذا انكسرت، انقلب امره إلى البطون.

فحص احصائي في نظم كلامي

إذ قد عرفت ان الرابع أول ما يتلألأ منه، أنوارالوحدة الجمعية الكمالية، والذي انتهى فيه أمر الكثرة، وانختمت به أبواب ثوران حكمها، إنما هو الثالث، أعلم ان الثالث له إعتباران، احدهما انه يكون ثالث الأثنين، كما هو المشاهد من النسبة الجمعية بين الطرفين، وهو وجه جمعية الوجودية، والأخر ان يكون ثالث الثلاثة، وهو طرف كثرته ومحوضة إمكانه، وكذلك لكل عدد هذان الطرفإن، وجه وجودي جمعي، واخر عدمي فوقي، فممّا علم من هذا الفحص، لميّة كفر القائلين، بأن الله ثالث ثلاثة، وتحقيق انه رابعها، على ما افصح عنه قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ**﴾[2]، ومنها وجه الجمعية الكمالية التي (للام)، بين الصور الحرفية، ودلالته على تعريف الواحد الحقيقي، وإظهاره في سائر المعاني، وعلى خصوصية إشعاره للكل، كما سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى.

---

(١) (سورة المائدة ٧٣).

(٢) (سورة المجادلة ٧).

فحص احصائي لبابي في نظم علمي

اعلم ان العشرة، عرش الشعور، وعليها مباني الشعائر اللأزمة، على ذوي العقول والعتور، وذلك ان التسعة، قد حوت جميع المراتب الهابطة والطالعة، بتفاصيل أحكامها وأعيانها، واحاطت بكل من تلك التعيّنات، إحاطة آدم بجميع المراتب الكيانية والإلهية، فما بقي له عند العروج إلى مراقي كمالها، إلا ان يتحد الكل تحت الوحدة الجمعية العلمية، فإن العلم هو الذي يتّحد به الصور المُتكثّرة التي عند العالم معه، اتحاداً كمالياً وجودياً.

فظهر من هذا، ان العاشر هو الذي بلغ بالتاسع إلى هذه المرتبة الجمعية، وهو المراد بعرش الشعور، الذي استقر عليه صاحب العلم والعثور، فلذلك ترى مراتب العشرات، ذات صور مثالية، لما في طي مراتب الأحاد، ذات احكام مُتشاركة، وخصائص متمايزة، بجملتها وتفاصيلها، كما في الصور العلمية، بالنسبة إلى ذوات المعلومات، ومن تأمل في الشجرة الستينية، التي اثمرت فواكه ذات لبوب عند أولي الألباب، ظهر له ذلك، مع جلائل من الدقائق التي ضاق نطاق الدلالات الوضعية عن الإحاطة بها، والإشارة إليها، وممّا هو المشاهد، من تشعّب أفنان هذه الشجرة المباركة، وجه التطابق بين الصور العلمية الأزلية الإجمالية، والصور السفلية الأبدية التفصيلية، مُفصحاً لسان أشعاره، عن التوحيد الحقيقي، وأنه هو في حكم أيد الكثرات واعدادها، ان يظهر بصور ذات أقدار مُتقابلة، في أبعاد متمانعة، ليكشف بتلك الحُجب المتنوّعة، عن وجه ذلك الواحد الأزلي، الذي قيل فيه: (انا انت فيه، ونحن أنت، وأنت هو الكل في هو هو)، فَسلّ عمّن وصل.

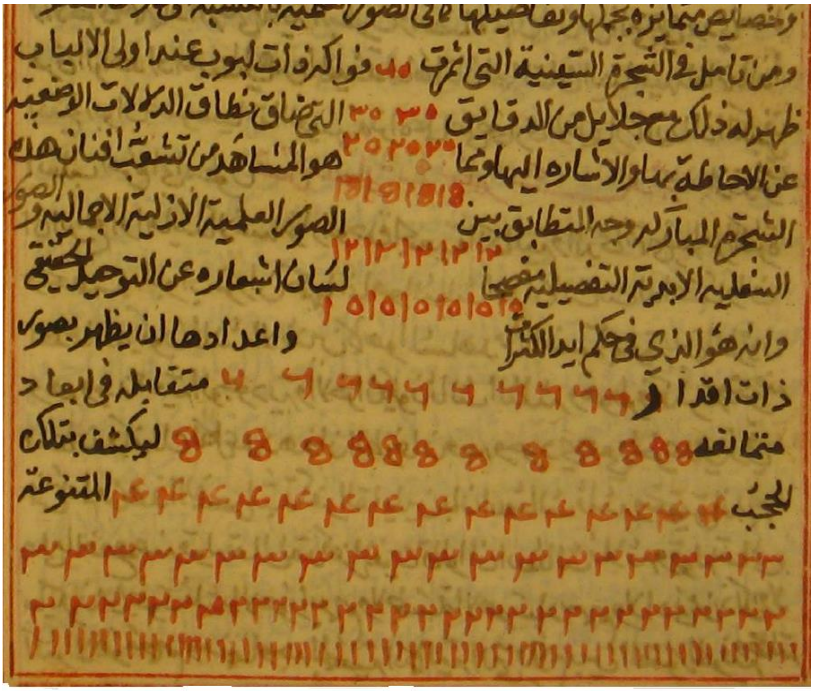

ومن ذلك وجه لميّة دلالة (السين) على الإستعداد التام، القريب من الوقوع، فإن الإمكان الإستعدادي، هو اخر مدارج الإمكان المتّصل بالفعل والاطلاق، وهذه المرتبة من العدد، هي صورة المطابقة له، الدالة عليه، ضرورة بروز سائر النسب فيه، من مكامن القوة إلى مجالي الفعل، بالصور الصحيحة العددية، المثبت امرها ذاتاً ومرتبةً.

واعلم ان تلك النسب في الخارج، لها صور، منها الأمزجة الظاهر بها الكائنات بأسرها، ومن ذلك وجه وقوع (السين)، بين ما وقع، بما ترتّب عليه في قوله تعالى: ﴿**يس (١) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ**﴾[1]، ومن ذلك انه قد ظهر فيه، ما يدل على وجوب مطابقة ما في الواقع له، بأبّين دلالة، فأنه إذا حوسب اجزاؤه،

(١) (سورة يس ١ - ٢).

الظاهرة في الشجرة، وجدت انها هو الحق، الذي الذي لم يتحقق في الواقع امر، إلا مطابقـاً إياه، والميزان القويم الذي لم يتكوّن في الخارج شيء، إلا وهو يعرب بلسانه عن تمام مغزاه، إلى غير ذلك من الحقائق المترتّبة عليه.

فحص احصائي في نظم كتابي

أليس قد بان لك الكثرة التامة، هي الصالحة لأن يظهر فيها الوحدة الحقيقية، ظهوراً جليـاً، يكشف عنها بأثارها، وخصائص تفاصيلها، كما افصحت عنه الشجرة هذه، وبين ان لها بداية، ظهرت فيها بالقوة، وهي الثلاثة، ونهاية ظهرت فيها ذلك بالفعل، وهي صورة دورها وهوهويتها- اعني التسعة - والجامع بين البداية والنهاية، هو اثنى عشر، ولذلك ترى اغصان هذه الشجرة مقصورة عليها، واصول العدد مطلقـاً، مُنحصرة فيها.

ثمّ اعلم، ان الاربعة منها، هي الواحد الذي حرم في حريم عزّه، أن يظهر حكم التقابل والتشاجر، والثلاثة منها متتالية، ومنتظم في سلك الواحد منها، منفرد وقع خارج ذلك النظم، مقابلاً له، فمن تدبّر في هذا الفحص، ظهر عنده شيء ما، في طي إشارات قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرض مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ**﴾[1].

فلئن قيل: ان مراتب العدد، على رأي اكثر اهل الصناعة، دورها ثلاثية لا رباعية.

---

(١) (سورة التوبة ٣٦).

قلنا: ان الكلام فيما عليه الأمر في نفسه، مع اهله، الذين تخلّصوا عن ربقة الإصلاحات الجعلية، وصناعاتها، وبين ان الألف من العقود المُعتدّ بها، الذي عين لها بإزائها من السبع المثاني، صورة مُسّتقلة لغيرها من المراتب، ومن الآيات الدالة، على ان المراد من العقد المذكور في الاية، هذه المراتب العددية، انه قد ظهر منه وتولّد (٧٨)، تولّد الشجرة من نواها، كما سيرد عليك في طي الدائرة الكاملة (الحاميمية)، ما تشاهد به ذلك رأى العين، بما لادخل للوهم في تشكيكه، ولا مجال لتشويش الشبه في طريقه، فأنه هو الصراط المستقيم، والدين القيم القويم.

فحص احصائي في نظم تعليمي

إعلم ان للعدد أحكامًا، هي منابع عيون العلوم، ومباني احكامها، وبين ان اول ما ظهر من تلك الأحكام، وتبيان الأوصاف الناعتة لتلك الحقيقة المُظهرة لها، هو ماتصوّر بالثنوية التقابلية، فهو أول الأوليات، ومن هاهنا أُشتقّ معنى التقابل، الذي من الفيض الأقدس، وعليه اساس بناء الثناء والحمد والمحمود، وتلك الثنوية التي ظهر بها العدد، وتطور بزيها أولاً، هي المُعبّر عنها بالزوجية والفردية، وهي التي عبّر عنها في غير هذا اللسان، بصنوف العبارات، عند لحوظ الإعتبارات، كالتفرقة والجمع، والقبض والبسط، والوحدة والكثرة، إلى غير ذلك.

ثمّ اعلم ان مُقتضى الأولى، إستجماع الأفراد، ومتخالفات الأعداد، في صورة الإتفاق والإتحاد، المُسّتتبع للإتصاف بصنوف الأوصاف، وحمل متباينات اللواحق، وجهات الكثرات عليها، بـ(هي هي)، استتباع الوجود

الكوني، واستجماع اشخاصه الخارجية، شتات المقولات، وفنون المتقابلات، كذلك ومُقتضى الأخرى منهما، هو مقابلات تلك الوجوه، أعني تفريق المُتمازجات، بنشر آثارها، وتمييز المتجانسات والمتّحدات، ببسط اطوارها، ثمّ انقهار الكل تحت الوحدة الجمعية، المانعة للتميز، وذلك كما في الوجود العلمي، والمزاج الولادي.

فظهر من هذا الفحص، ان الزوج صاحب الكتاب الكوني الظهوري، كما ان الفرد صاحب الكتاب البطوني الشعوري، وقد يدل عليه، ما في مطاوي اسمي الله والرب من الحروف، ومن هاهنا ترى الفرد عاداً لأصّله الطبيعي، الكامن في بطائن عينه، كاشفاً إياه دون الزوج، ومن ثمّ ايضاً ترى أول الأفراد هو الثلاثة، صاحب الآيات العلمية، والإمتزاجات الإتحادية، التي بين الباطن والظاهر، مثل الغذائية والولادية وغيرهما، وثانيها هو الخمسة، صاحب اصول الشعائر المُشعرة، والمشاعر الشاعرة، والأمزجة المتولّدة، بين الأركان المُختّفية، هي فيها، كما ان اول الأرواح هو الثنتان، الذي تلبّس به الجديدان، وتصوّر به الثقلان، وثانيها هو الاربعة، التي ظهر بها الأركان، وعليها بُنيان جملة الأعيان.

فحص احصائي ممهد

اعلم ان الوحدة لها صورتان، احدهما هي الصورة البدنية، التي لايتحقق فيها جهات الكثرة، والنسب الأسمائية، إلا بمحض الإعتبار، فإذا نظر إلى ذاتها، وما هي عليه في نفس الأمر، بدون الإعتبارات الخارجة عنها، فليس لها من

الأحكام المميّزة، والصفات المبيّنة، سوى انتفاء النسبة، واسقاطها جملة، كما ظهر ذلك كلّه في الواحد، الذي هو مبدأ الأعداد، والأخرى هي الصورة الغائية، العودية الإطلاقية، التي يتحقق جهات الكثرة فيها بالفعل، بدون ان ينتفي بها حكم من احكام الوحدة، او يسقط عنها اثر من اثارها، وينقص طرف من اطرافها، بل إنما يتم امر الوحدة الحقيقية فيها، ويتحقّق كمالها بها، ومظهر ذلك هو الواحد، الذي في طي المراتب، كما في العشرة والمائة والألف، وإلى ذلك أشار قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ**﴾[1]، فللواحد اربع صور، احدهما هو الأحد الفرد، والباقية هو الواحد الجمع، والثانية موطن جمعه وكماله، كما ان الأولى مقام قُدّسه وشرفه، وستطّلع على لميّة ذلك، كتاباً وحكمة.

فحص احصائي ينطوي على جملة من الأصول الكتابية

وهو ان الصورة الكاملة، التي للوحدة الإطلاقية، بين صورها المتنوعة، هي العشرة المشعرة، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[2]، عند الواقف على الأصول الإحصائية، ولسان أهلها، وبين انها اول ما ظهرت، وتولّدت من الأربعة، فهذه المرتبة المُعربة لاشتمالها على العشرة الكاملة، لابد لها من الأحتواء على قوسين، احدهما وجودي، له التأثير والفعل والتقدّم والبدء، والأخر شهودي، له التأثر والقبول والتأخر والعود، وبين ان دائرة الاربعة، إذا

(١) (سورة البروج ١٣).

(٢) (سورة الشورى ١١).

نصّفت بتينك القوسين، كان الأول منهما، هو المشتمل على جيبين، الواحد والأثنين، اللذين هما الثلاثة، وذلك هو القوس الوجودي، اعني الذي له الفعل والتأثير، والتقدّم والبدء، والأخر من تينك القوسين، والمشتمل على الجيبين الأخرين، الثلاثة والاربعة، اللذين هما السبعة، ذلك هو القوس الشهودي، الذي له التأثر والتأخر والعود، ثمّ ان من اراد زيادة بيان لهذا الأصل، واظهار شاهد سماوي، وإيضاح بيّنة عليه، فليتأمل في هذه الأية، التي في طيّ هذه الدائرة، التي حكت عنها، كيف تراها مُفصحة عما نحن بيّناه.

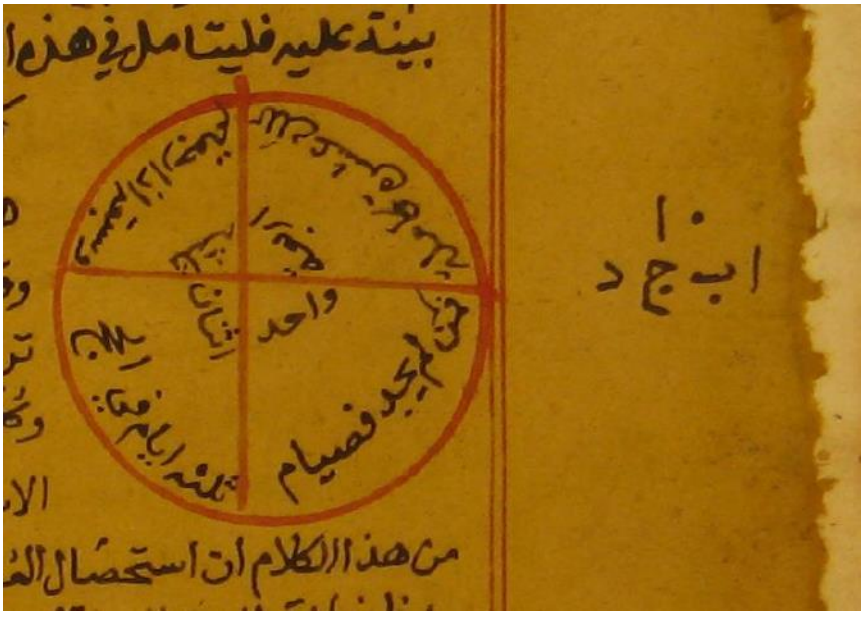

فظهر من هذا، ان قوس التنزّل، هو طرف الوجود والتأثير، وقوس الترقي، هو طرف القبول والتأثر، ومن هاهنا ترى التأثير والفعل، إنما يترتب على ماله الثلث، وكُلّما قبلت وتكونت من الأعالي الروحانية، او الأسافل الجسمانية، إنما ظهرت بالسبعة. فتبيّن من هذا الكلام، ان استحصال العلوم بالأفعال

الفكرية، ممّا لايجدي بطائل يعقد به، فإن طريق العروج إلى مراقي العلم والشهود، هو ان يصفى للعقل، مشارب قبوله وتجرده، عما يعوقه عن لصاقتها الأصلية، حتى يتمكّن عن قبول الفيض العلمي بتفاصيله، إذ لو تراكم تعلّقاته، وتنزّل عن اللطافة الأصلية التي له، وكثف، لم يقبل ذلك الفيض العلمي، إلا بضرب من الإجمال، كما قيل:

للعقل نور وللإيمان أنوار ان البصائر للأبصار ابصار

بعد ضبط هذا الفحص، متدبراً في قوله تعالى: ﴿**اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأرض مِثْلَهُنَّ**﴾[1]، ظهر له ذلك الاصل، مع دقائق جليلة، لا يحيط بها الدلالات الوضعية، المتعارفة بين الناس منها، وجه تفصيل ذلك العدد، في طرف اعالي الفواعل واللطائف، والإفصاح بالتأثير والخلق، واجماله واندماجه، في اسافل القوابل والكثائف، بما يكشف عن تفاصيل الحكم، وابرازها لدى الأهل، على ما افصح عنه احصاء المثل، من الإشارة إلى عرش الشعور العشري، وإيمائه إلى طرف الجمعية الأصلية المشعرة، وهي المتولّدة عن تمام قوسيه، على ما لوّح إليه ضمير مثلهن، إلى غير ذلك ممّا لا يليق الإفصاح عنه، في امثال هذه المواضع، فليتدبّر المُتفطّن فضل تدبر، يستخرج علوماً غزيرة، من هذه الأية الكريمة.

(١) (سورة الطَّلَاق ١٢).

فحص احصائي في حقائق حكمية ودقائق تعليمية

كأنك قد اطلعت على ما هو المراد من آدم، في لسان العدد المعد، لا بأنه الأشياء على ما هي عليه، وقد وقفت ايضاً، على انه هو الجامع لكمالات الكل، والكاشف عن كنه كل الكمالات، بخصوصيته الأصلية التي له، وهي الأحدية الجمعية الإحاطية، على ما اعطته الأصول الحكمية، والآيات الكتابية، هذا ماله بحسب وجوده الإجمالي، الذي استجنت تلك الكمالات، في خباء قوته أولاً وبالذات، ثمّ انه إنما يخرج من تلك الكمالات، على صحاري الفعل، ومجالي الشعور والاشعار، منه ثانياً وبالتدريج، فظهر ان آدم، هو منبع ينابيع عيون ذلك التدريج، ثمّ انه يتفاوت مدارج ظهور ذلك الكمال، في المجالي العينية، حسب عروجه إلى مراقي الشمول والكلية، إلى ان وصل إلى نقطة تمام الكمال، وبها انختم ابواب الشمول والكلية، وذلك هو الكمال الخاص الختمي، كما افصح عنه المثال، الذي مثّل به نفسه، في قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (مثلي ومثل الأنبياء، كقصر احسن بُنيانه، وبقي موضع لبنة فضة، وكنت تلك اللبنة)، على ما حقق امره في الرسالة المحمّدية.

وإذ قد عرفت ان آدم في لغتنا هذه، هو العدد الواسع، المُعبّر عنه بالتسعة، التي صورتها التاسع، فصنوف كمالاته المُستجّنة في غيابة جنب قوته، وإمكانه الإستعدادي، هو الذي ظهر عند استوائه، على عروش العشرات، واستقراره بكل فرد من افراد، صور تنوعاته المُتكثّرة، على كل واحد من تلك العروش، اولى الوحدات الجمعية، بكلّية واحدية جمعيته، على ما قيل، شعر:

كل كلي بكل كلك مشغول فكلي اليك يهرب منكا

فصورة كلّية تلك الكمالات كلّها، هي تسعة وتسعون، فانه إنما يجتني ثمار الحقائق العلية الحكمية، من افنان هذه الشجرة، واغصان تعيناتها وتنوعاتها، على ما افصح عنه العبارة الختمية، فيما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): (ان لله تسعة وتسعون اسماً، من احصاها دخل الجنة)، وذلك ان العلوم الذوقية، وان وقف عليها بعض الأولياء، قبل زماننا هذا، حَسْبُها لهم من القوة الوهبية، ومعارجها الكشفية والكسبية، وحصل لهم الشعور بجلائل اصولها، إلا انهم اصبحوا مُتقاعدين عن امر إظهارها كما ينبغي، فكأنهم ما قدروا على إبلاغها للطالبين، وإيصالهم إلى مستقر اشعارها واثباتها، ومواطن تحقيقها، والإطمئنان بها، بل إنما احالوهم غالباً إلى الذوق، وابتهاج طرق استحصاله، مُفصحاً السنة احوال اكثرهم، بما قيل، شعر:

اتيت بيوتاً لم تنل من ظهورها وابوابها عن قرع مثلك سدتِ

إلى ان سطع تباشير صبح الأنوار الختمية، عن افق زماننا هذا، وتنبه اهله، لما هو المقاليد، لاستفتاح طرق تلك العلوم، بمبادئها وغاياتها، وذلك هي الحروف بوجوهها الثلاثة، سيّما الوجه المعنوي العددي، فأنه هو الذي عدده الله تعالى، لاستفتاح ابواب المراد، واستنجاح المقاصد، التي لكل شخص من العباد، ممن ابتداء المبدأ إلى منتهى المعاد، فعندما تنبه لتلك المقاليد ارشد؛ لأن يأتي بيوت تلك العلوم من ابوابها، وتمكن الإستطلاع ما في مرافق شعورها، واستخراج ما في مخازن اشعارها.

ومن تأمل في الأية الكريمة، المُشيرة إلى ما نحن فيه، بعد تخلية مداركه، عن

الرسوم المُلغاة، التي لذوي اللغات والعادات المُنحاة، التي عند النحاة، تفطن لذلك، باتم بيان واكمل تبيان، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[1].

إذا تقرّر لك هذا، فأعلم ان لكل مرتبة من المراتب العددية ظاهراً، هو باب من ابواب العلم والشعور، وباطناً هو باب من ابواب إثبات ذلك العلم واشعاره، وذلك هو الذي يسمّيه الصوفية بـ(علم العلم)، وقد صورت في هذه الدائرة الكاملة، سائر تلك المراتب بقوسيها.

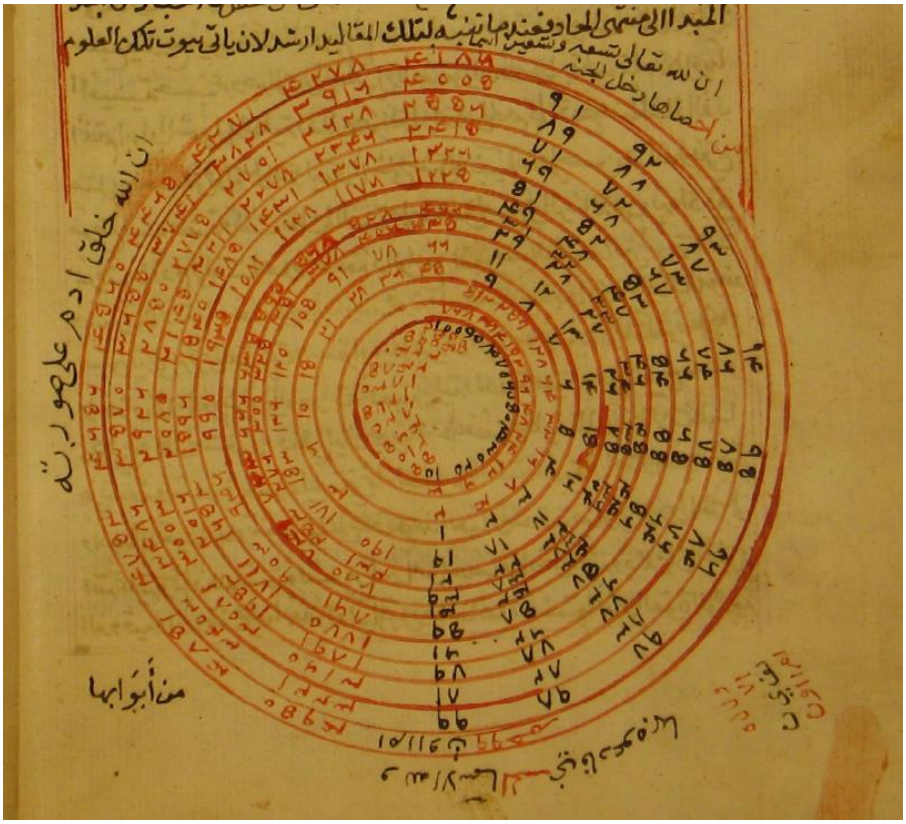

(١) (سورة البقرة ١٨٩).

اما الأولى منها، اعني المراتب الظهورية الشعورية، فقد اختصّ به القوس الأيسر منهما، فأنه الدال على النظم المُرتّب، الذي عليه الوجود أولاً.

واما الثانية منها، اعني المراتب الإظهارية الإشعارية، فقد اختصّ به القوس الأيمن منهما، فأنه الحاوي على جميع حدود المراتب الوجودية، المُخرجة لسائر احكامها وخصائصها.

وبالجملة فأنها منطوية بقوسيها، على سائر ما يحتاج إليه الطالب، عند التوجه نحو استنباط المعاني الذوقية، والحكم العلية، عن الصور الحرفية، والمراتب العددية، فليكن على ذكر منه، ما في طي هذه الدوائر، المحدقة بالعلائن والسرائر، فإن له مواضع، تقع في هذا العلم.

وتمام تفصيل هذا الكلام، ان هذه الدوائر، مُنّطوية على مقاصد أولية، هي اصول قانونية، للحِكم العليّة، والحقائق الإلهية، المُشار إليها في الصور الكتابية، والرقوم العددية، وعلى مباحث جليلة، يظهر لكل قادر على استخراج الرموز، قوى بحسب ماله من الذوق الشهي، والذهن البهي، فليتعرض لطرف من تلك المقاصد، ارهاصاً لما أبتنى عليها من الحكم، منها بيان ما لآدم، من الكمال الأسمائي المستجن فيه، بحسب ذاته المستخرج منها، على صحائف الشعور والإشعار، بتعليم الله تعالى اياه، عند ارتقائه من مهاوي بعده، إلى مراقي قربه، ومنصات اصطفائه، فحينئذٍ استأهل لأن ينزل عليه سور آياته، ويتلقى من ربه صور كلماته، فلذلك تراها قد اقتصرت طولاً وعرضاً فيها على العدد الواسع، ومنها ان الآيات المنزّلة الكتابية قسمان، احدهما مُحكمات مُفصّلات، هنّ ام

الكتاب، وهي هذه الصور التسع، التي هي اجزاء حقيقة آدم، واخرى متشابهات مُجملات، متفرّعة عنها، إنما يستخرج من اغصان قوتها، كصور العقود مثلاً، وذلك لأن الوحدة في تلك الصور التي للعقود، مثل العشرة والعشرين، إلى المائة والألف، لها الإجمال والتشابه بالذات، وصورتها في الكتاب الاشعاري، والموطن الشعوري، إنما هو الكتم والخفاء، كما افصحت عنه الدائرة برمتها، فإن كل دائرة منها، مشيرة بنفسها إلى عقد من تلك العقود، ومع مايحاذيها إلى اخر، ومع ما يقابلها إلى اخر، بحسب ما لكل من الإشارات الكاشفة، لدى اللبيب، عن طرق الإشعارات، واللطيفة ان الكل في طي هذه الصور التسع، المفصحة عن آدم.

فظهر من هذه الإشارة لدى الكيّس، ان التوحيد الحقيقي الذي عليه بناء حقيقة آدم، هو الذي ظهر جمعية اجماله، في عين التفرقة التفصيلية، التي هي امهات كتاب آدم، فليس له وراء ذلك صورة مستقلة، على ما هو زعم اهل الزيغ، الذين اظهروا لذلك الإجمال المتشابه، صورة مستقلة، قد باحوا بها، واتبعوها في سلوكهم، مسالك الأفعال والأعمال، ابتغاء الفتنة المفضية إلى الإلحاد تارة، والزندقة اخرى، هذا بحسب المجالي الإظهارية، واما بحسب المدارك الشعورية، فمناط امرهم، إنما هو ابتغاء تأويل ما افصح عنه الكتاب، بنصوص الجلية، ومن هاهنا ترى الصادق (سلام الله عليه)، قد افصح عنه بما ورد منه: (ان التفرقة بلا جمع تعطيل، والجمع بلا تفرقة زندقة، والجمع بينهما توحيد)، ولأمرٍ ما، ترى الأنبياء الذين هم هُداة شوارع الحق والصواب، ما

اشاروا إلى ذلك الطرف الإجمالي، إلا بضرب من الرموز والإيماء، وما افصحوا عن اظهاره، إلا في عبارة الإخفاء، فإن موطن خفاء كل شيء، إنما هو مقابله، فلذلك ترى الكمّل من الأنبياء وورثتهم، لا يعبرون عن الوحدة الإجمالية، إلا في طي كثرة التفاصيل، وكذلك إنما يثبتون التنزيه في عين التشبيه، كما افصح عنه الكلمة الختمية، في قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾[1]، على ما بسط الكلام فيه، عندما جرّدنا لتحقيقه، ثمّ ان من اصول الحكم المنطوية عليها هذه الدائرة، ان الصورة العددية التي للكتاب، يحكم ما للعدد، من الصورة الكمالية التي له، وسراية حكمها، في امر جملتها وتفصيلها، ظهر ترتيبه الطبيعي، في اربعة نظام، احدها هو الترتيب المعروف، الذي عليه القوس الأيسر من الدائرة برقومها، وذلك هو ظاهر العدد، وعليه مباني احكامه، واما مايكشف عن باطنه، فله ثلاث صور، على ما هو مقتضي امر الكواشف الكتابية، احدها ذلك الترتيب الطبيعي، الذي هو باطن الترتيب الأول، وعليه القوس الأيمن برقومه، وهو الذي افصح لسان تمامه، عن ادم بكماله الخاص به، وهو اللغة الختمية، التي بها تمام الاشعار، وثانيها الترتيب الضعفي الذي له، أولاً في مرتبة الزوجية، وهذا هو اجلى الترتيبات، الناشئة عن اظهر النسب، ومن هاهنا ترى لسان تمامه، قد افصح عن النور، الذي هو ظاهر الوجود بكماله التام، الذي هو البشير بالمراد، وثالثها ذلك الترتيب الذي له ثانياً، في مرتبة الفردية، وهو المشير على ان فكر الأعداد، هو الدال على خاصية كل حد،

(١) (سورة الشورى ١١).

وعليهما اشتمل الدائرتان، اللتان في جوف دائرة الأصل، واما الرقوم التي عليها الدائرة الأولى، التي على نقطة المركز، معدن الوحدة والإجمال، فهي الصور العقود، التي اشتمل على تفصيل كل واحد منها، دائرة من الدوائر المحيطة.

فحص احصائي في حكم كاشفة كتابية

اعلم ان ممّا انطوى عليه الدائرة الكمالية هذه، ذينك الترتيبين، اللذين يندرج العدد فيهما، على مدارج التضعيف والتنصيف، استحصالاً للنسبة المثلية الكاشفة، والشبهية المبينة، وبين ان احد الطريقين منهما، وهو الذي ينتهي إلى الثلاثة، اظهر دلالة على المراد المطلق.

واقرب إفادة إلى المسلك الختمي، ومورده الخاص به، اعنى اثبات الوحدة في عين الكثرة، والتنزيه في عين التشبيه، على ما افصح عنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (حُبّب إلي من دنياكم ثلاث)، ومن هاهنا ترى ذلك الترتيب، إذا تربعت مدارج ترقيه، وتكملت اعداده، ظهر (حم)، كما إذا تخمّست، وانتهت النسبة إلى المثلية المظهرة، أسس به بنيان مادة الصورة والصوت، اللذين عليهما مباني امر الإظهار والإشعار، ومن هاهنا تراه مؤدى احصاء آدم، وإذا تسدّست وتمت، ظهر منه أسم الخاتم، في طي المرتبة الإظهارية، واما الطريق الاخر، وهو الذي ينتهي إلى الواحد، فأنما يفصح عن مسلك العامة، والحكمة النظرية المتعارفة، اعني اثبات الوحدة التي تقابل الكثرة، والتنزيه الذي ينافي التشبيه.

وبالجملة إنما يدل ذلك، على مافي طي احد المتقابلين من العوالم، كما هو مسلك العقل، الذي دون البلوغ، ومن هاهنا تراه، إذا تربعت مدارجه وتكمّلت، تأسس به بنيانه مادة اليوم الذي يظهر في مقابل الليل، وإذا تجاوزت وتخمست، ثمّ تسدست، ظهر به اللبّ الذي بأزاء القشر، والسبب الذي مع المسبب، وقد قصر عليه مباني فهم العقل، مرابط العوالم الكيانية، بالأسماء الإلهية، والصور الكونية الإمكانية، بالأصول الحقيقية الوجوبية، ثمّ ان الطريق الأول، إذا عدت امهاتها الأصلية، له شعب اربع، لما له من الكمال، فإن منها ما انتهى إلى الخمسة، ومنها ما انتهى إلى السبعة، ومنها ما انتهى إلى التسعة، ولكل منها خصائص، واما الثاني، فقصور على ما ذكر، فالأمر فيه كما اشتهر، في المثل السائر، طريق العقل واحد.

فحص احصائي في صفح من الحكم تعليمي

وهو ان من القضايا المُقرّرة على الأصول الحكمية، ان الحركة التي تتوجه نحو تمام الظهور والإظهار، والسفر القاصد، الذي على صوب تلك المدينة الفاضلة، التي تحط عندها رجال التكوين والتلوين، وبينات الأثار، إنما يبلغ الغاية، إذا وصل إلى المرتبة، التي تم فيها ظهور الكثرات الحسيّة، باشخاصها واعيانها، وذلك هو الذي يقال له (فلك الثوابت) والأجرام النيرة، التي لايبلغها الإحصاء، مع احاطة الحس بها، واخذها بمخالب قواه، واشعة مداركه، على ما بسط الكلام في تحقيقه، عندما علّق على فصوص الحكم، ما يكشف عن وجوه

إشاراتهم، ثمّ إذا تذكّرت هذا، وتنقش صورته على صحائف الأذهان، فاعلم ان الكثرة الكمالية، التي افصح عنها لسان العدد في هذه الدائرة الكاملة، بصورة التسعة والتسعين، إنما تصورت في الخارج، على عقد مخصوص، وعبرت في طي الصور، المرسل بها بنوع خاص من صور تنوعات الكثرة، التي اشتمل عليها الكتاب المنزّل، وهي ثمانية واربعون، على ما دل عليه الحواميم المحمدية، بظاهر نسختيهما، وهذا من جملة الشواهد الظاهرة، والآيات الباهرة لدى اللبيب، على تمام الحكمة البالغة الختمية، التي تطابق اصول الحكم المتقنة، التي للقدماء من الحكماء والهرامسة، الذين هم تلامذة الأنبياء (سلام الله عليهم)، وذلك لأن ماقدره بطليموس، ووقع عليه نظره وأنظار اقرانه، من اصول تلك الصور المُتكثّرة، التي هي نهاية الحركة الظهورية المذكورة، إنما هي ثمانية واربعون صورة، كما هو المُتبيّن في كتابه، المُسمّى بـ(المجسطي)، وكتاب (صور الكواكب) الذي (لأبي الحسين الصوفي)، من كتب الإسلاميين، فلذلك قد يُسمّي الدائرة الكاملة، (بالحاميمية)، ثمّ ان هذا التطابق، الذي لايشوبه التعمّلات الجعلية، ولا التعليمات الكسبية، ممّا يدل المُتفطّن، على تمامية الحكمة الختمية، بين حكم الأنبياء والحكماء، ويهديه إلى منهج استكشافها، عن هذه الحروف المقطّعة القرانية، ففي تدبرها فليتنافس المتنافسون، ولمثلها فليعمل العاملون.

فحص احصائي في صفح علمي

ولكل من مفرداتها ومركّباتها، اسمـًا من (أ ب ج د هـ)، قد أُشير إلى تفاصيل ذلك الطريق القويم، بأصولها وشعبها، المُتفنّنة بأساميها، في جداول ذات العدد بالأرقام السيدية، التي انشقت بأصابع إشاراتها الشريفة، اقمار الأنوار الختميّة، وكأني قد جمعت بعضها في الرسالة المُسمّاة بـ(جداول البحر)، وفقنا الله لإتمامها، فلنورد هناك، ما يكون كالانموذج والدستور، لجملة هذه المباحث، يتوسل به اللبيب، الذي طلب استنباط الحقائق الحكمية، عن بواطن الصور الحرفية، والأوضاع الشرحية، التي بها ارسلت الرسل، وعلى هياكلها الكريمة، أُنّزلت الكُتب.

أليس قد ظهر لك ممّا مُهّد من البيان، ان لكل حرف من الحروف العربية القرانية، التي في طي هذا السبع المثاني الختمي، صوراً مخصوصة من فنون الصور الإحصائية، التي هي العدد، الذي عدده الله تعالى، لتصوير الحقائق الخارجية، وإبانة المعاني العقلية، فاعلم حينئذٍ ان تلك الصور، لها مراتب متبطّنة، بعضها تحت بعض، اولاها هو الأصل الواقع في المرتبة الأولى، من مراتب التعمّق والتدبّر في هذه الحروف، ثمّ ان لذلك الأصل صورة إجمالية، واخرى تفصيلية، ثمّ جامعة بين الثلاثة، ثمّ الحاوية للأربعة المُعربة، إلى غير ذلك من المراتب، وبين لدى الواقف بعرف هذه اللغة، ان في طي كل من ذلك العقد، من فنون الحكم الغريزة، والعلوم العزيزة، ما لايُعبّر عنه بالعبارة المتعارفة، التي بين الناس، وانها إنما تتفهم من السنة هذه الصور، الخاصة

العددية، ونظمها الكلام القديم، الذي بين مراتبها المتنوعة، التي من أول إجمالها، إلى نهاية تفاصيلها، وذلك لانه كما ان اصل الصور العددية، ممّا لادخل لفنون الجعليات التي من الجاعلين، في كل زمان من الأزمنة فيه، ولا طريان للأكوان الحدثانية، التي يختلف الوان هياكلها، حسب اختلاف اطراف تلك الأزمنة والأمكنة، على صحائف قدسه، وصفحات عزه، فكذلك هذا النظم الترتيبي، والسيلق التأليفي، الذي في طي هذه الحروف العربية، المنزّلة على الخاتم بذلك الترتيب، فإن لكل حرف أبطُنًا ذات بطائن، لكل منها ترتيب ونضد خاص، وعلى كل جملة من تلك الأجزاء، التي هي مواد ذلك الترتيب، هيئة وصورة خاصة، ثمّ على كل جملة من طوائف تلك الجمل، نُسق يتفرّد به، ثمّ بين جمعية الكل ايضًا، صورة اخرى وحدانية.

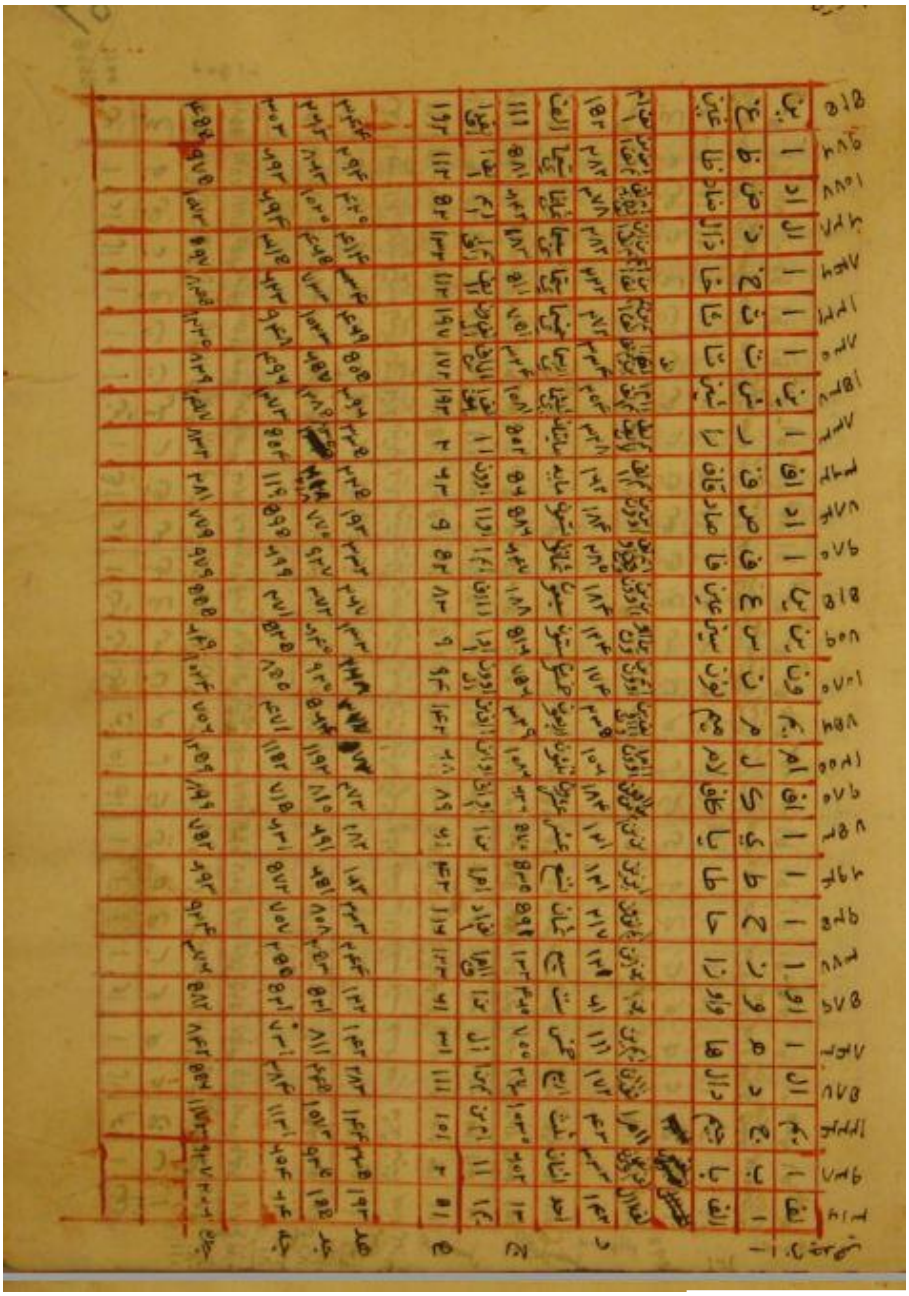

جدول رقم -١-

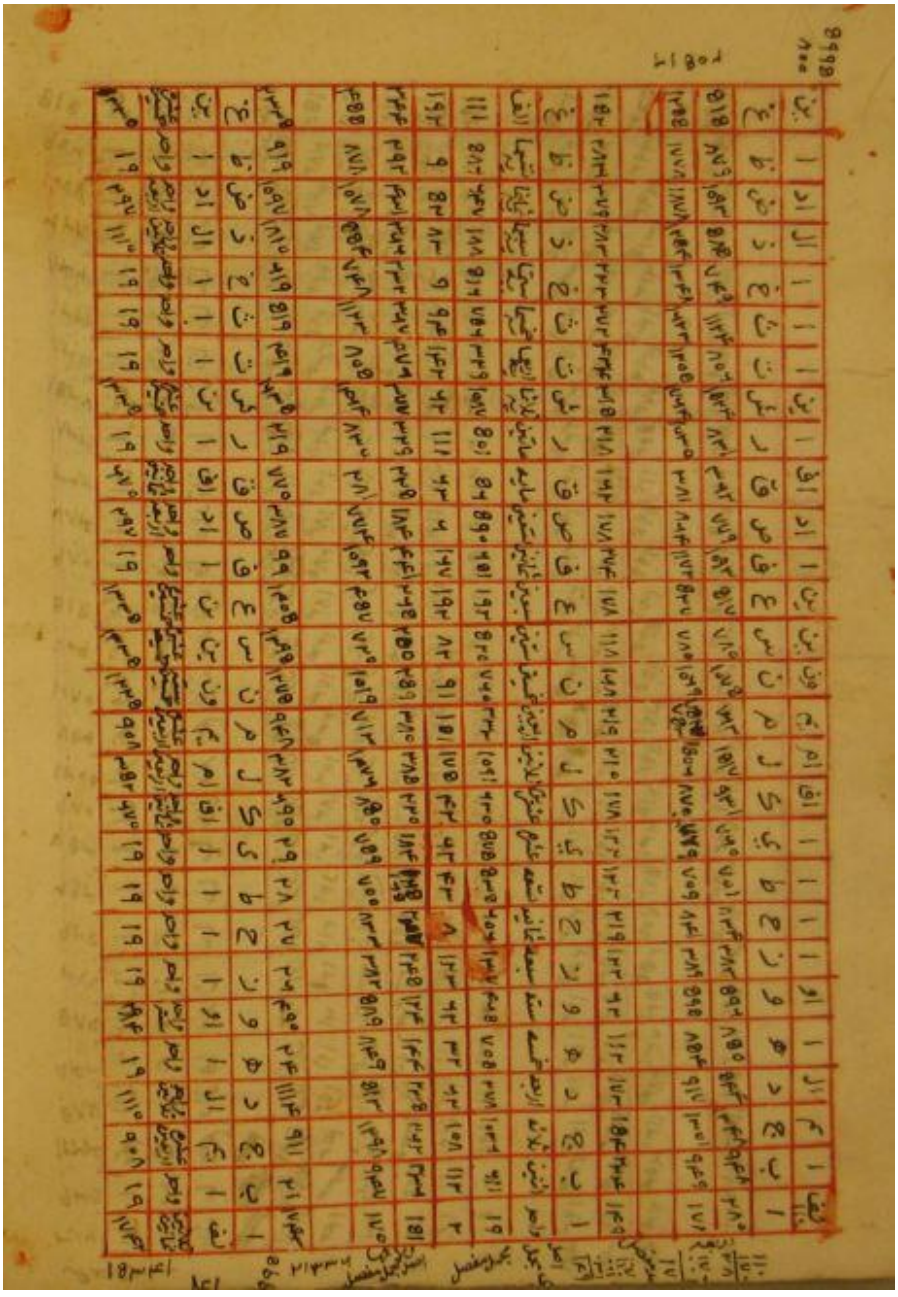

جدول رقم -٢-

أعلم انه هذه الأحرف أبحر، يُستخرج منها جداول كثيرة الجدوى، عديد الحصى والثرى، فإن كل جدول منها، شرب لمزارع من مغارس الحكم الغريبة، والعلوم العزيزة، ومنابت اصولها، التي يثمر فنون من اللطائف العلمية، وصنوفاً من الظرائف العملية، لو وفق المستبصر المتأمل فيها، إلى اجزاء تلك الجداول الفياضة، على الأراضي المستوية، التي هي الكم بأوضاعها المتناسبة، الموجبة لسريان حكم احد المتناسبين إلى الأخر، وجريان نهر العلم من ذلك المناسب الأول، المُسمّى في عرف الصناعة بـ(الملزوم)، إلى تإليه المُسمّى بـ(اللازم)، فيجري في طي تلك المسافة، والأبعاد العقلية، مجرى الإستقامة والإعتدال، إلى ان ينضب ذلك الجدول الكريم، الذي تخلّج من ذلك البحر العظيم، إلى مزارع الحكم العلمية، ومغارس العلوم العملية، فتنبت بها، وتنمو نمواً أصلياً طبعياً، لا جعلياً فعلياً، او كسبياً تعملياً، على ما قيل، شعر:

فقل لعبيد الختم وفيت حقه وللمدعي هيهات ما الكحل الكحل

ثمّ ان هذه الجداول الكثيرة، قد وقعت على الواح ثبتها وضبطها، لحاظة الالتفات السيّدي، وتشرفت بأرقامها الكريمة الختمية، ثمّ إذ قد كان هذه الحكم الغريبة، التي في طي هذه المفاحص، رشحة من تيار ذلك البحر الخِضمّ، قاد حكم تنسيق هذا النُظم، إلى أرتكاب التجاسر، بإدراج شيء من ذلك في طي ابحاثه، ذريعة لتزويجها في سوق القبول، من قلوب الطالبين، واثارة لمواد شوقهم بين المتعلمين، وأبانة لأكثر المعهودات من الأصول، والمصطلحات التي اختصّت بهذا العلم، بين فنون العلوم، ثمّ انه قد عرفت، ان مبنى بيان هذا

العلم، إنما هو على لسان الإشارة والإيماء، فأنه هو المُفصح فيه عن اكثر المقاصد، ومن هاهنا ترى من هذه الجداول، سطوراً خالية عن الرقوم العدد، قد افصح فيها لسان الإيماء بوجه خاص، عن مؤدى معناه، ومُقتضى مغزاه، وسطوراً خالية العقود العددية، ورقومها المُفصِحة عن الحِكم، بلسانه العددي، وأوضاع عقودها القويمة، التي لم يتكوّن شيء في الخارج، إلا وهي تعرب عن تمام ماهيته، وخصوص جدواه.

فحص احصائي في معنى حكمي ونظم نظري تقسيمي

وهو ان كل عدد، إذا قيس إلى عدد آخر، فأمر ما بينهما، لايخلو عن ثلاثة اوجه، الإتحاد والإمتزاج والتقابل، فأنهما اما ان يكونا متفقين في الحقيقة والوجود، بحيث يتمازجان تمازجاً وجدانياً، بأن يصيرا عدداً اخر، له صورة وحدانية، عليه حرف مستقل من السبع المثاني، فهما متّحدان كالستة بالنسبة إلى الأربعة، والثمانية بالقياس إلى الإثنين، إلى غير ذلك، فإن لكل عدد، عدد لا يطابقه، ورديفاً اليفاً يوافقه، على ما افصح كل دائرة من الدوائرة الحاميمية، عن تفصيل عقد من عقودها، او يكون حالهما ليست كذلك، اي ليس لهما قبول تلك الصورة الوحدانية، لدى الإمتزاج وذلك بأن لم يتمازجا اصلاً، كالعددين اللذين لم يجمعهما مرتبة واحدة، او تمازجا، ولكن ليس لهما صورة وحدانية، كذلك فهما متخالفإن، إلا ان الأول منهما هما المتقابلان، والثاني منهما الممتزجان.

فحص احصائي في حقيقة علمية ونظم ربطي بين الكتاب والحكمة

وهو ان الأعداد المُتّحدة، هي التي لها صلوح الإمتزاج الوحداني، والإئتلاف الجمعي الإتحادي، على ما صورت امرها، في حرف الحب والود، فأنهما قد اتحدا بالوحدة العشرية، ذات الدرك والشعور، وقد يمتزج ذلك الإئتلاف الإتحادي، في زيادة من الجمعية والكمال، كما صورت في حروف العقل والفكر، والكشف والشمس، فأنها قد اتحدت بالوحدة المائية الإظهارية، مُندرجة في مراقي كمالها، حسب تدرج تلك الأعداد، في مراتب الإتحاد المذكور.

ثمّ إذا تقرّر امر تلك الأعداد ذوات الإتحاد، على هذا الوجه، فلها تقسيم آخر، قد حصّل اقساماً، واخرجها حقائق ذوات احكام، لها كثير دخل، عندما جرد الطالب، لتحقيق التطبيق بين المدلولات الجعلية الوضعية، التي لصورتي الحروف، اعني الكتابية والكلامية، وبين المدلولات التي لها في انفسها، بدون التوسل إلى خارج، ممّا لها في ذواتها من اللوازم القديمة، والصور الأصلية الأبدية، التي لم يختلط قط صفاء قدسها، بدنس التعلّقات الهيولانية، والأوساط الكثيفة الظلمانية، التابعة لأطوار التقلّبات والتحوّلات الزمانية والمكانية، وبين ان اقرب تلك اللوازم، وأبين ما لتلك الصور، هي التي لها في ذواتها من الأجزاء المتقوّمة هي بها، فإن لكل عدد من الأعداد والكلم المنزّلة بأزائها، احكاماً خاصة، هي اجنحتها التي تطير بها في فضاء اطلاقها، وسماء علوها وسنائها، بها يسلك مسالكها المفيضة، التي منها ينحو، نحو ما قدر له من الكمال، الذي به انطوى على سائر كليات المقاصد المعادية عند الخاصة، وعليها مباني

استحصال جزئيات المآرب المعاشية، التي بين العامة.

ثمّ ان تلك الأجزاء، التي هي مبادئ هذه الأحكام المذكورة، لا تخلو عن ثلاثة أوجه، فأنها اما ان تكون مثاني، او مثالث، او مرابع، على ما اشير إليه في قوله تعالى: ﴿**أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ**﴾[1].

وتمام تلخيص الكلام في هذا المقام، ان الصور الحرفية الشرحية، اي كانت، لها نسب امتزاجية، عليها مباني الأحكام الإشعارية، قد اعربت عن تفصيلها هذه الأية الكريمة، وذلك ان لكل حرف نسبةً في نفسه، واخرى مع اقرانه، التي له في الترتيب القرآني المنزّل، ثمّ اعلم ان امهات النسب، هذه الثلاثة المذكورة في الأية، وهي الأبواب التي هي المداخل، على مخازن الحقائق. فظهر ان لكل حرف مع ثانيه دلالة، ومع ثالثه اخرى، ومع رابعه اخرى، اقترانية كانت تلك النسبة او نفسانية منتشئة، من الحرف نفسه، كما علم من الجدول.

ثمّ ان لبيان تمام هذه النسب، أوضاعًا رقمية كريمة، وأصولاً مؤلفة عظيمة، من أئمة اهل البيت (سلام الله عليهم اجمعين)، تسمّى بـ(الجفر)، من اراد الوقوف على هذه المداخل، والإطلاع على ما في مدارج هذه المخازن، من كلّيات الحضرات الإلهية، وجزئيات العوالم الكيانية، على ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿**وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[2]، فعليه باستكشاف تلك الأوضاع، والتعمّق فيها، والتدبّر لها.

---

(١) (سورة فاطر ١).

(٢) (سورة الأنعام ٥٩).

ثـمّ ان بيـان النسـب النفسـانية، التـي للصـور الإحصـائية، مـن بـين فنـون هـذه النسب، لما كان مبنى كثير مـن الأصـول والحقـائق، وقلمـا يهتـدي إلـى اسـتنباط الحكم العلية، من الصور الحرفية العددية، المُعدّة لـذلك احـد، بـدون ان يضـبط تلـك الأصـول، في سـلك الإنتظـام أولاً، ويستحضـرها بسـائر صـورها الجزئيـة، استحضاراً لا يحوم حوله طوارق الخلل والإنخرام ثانيـاً، وضعنا لتحصيل ذلـك الضـبط وللتسـهيل، جـدولاً جمـع فيـه امهـات تلـك الأصـول، حاويـاً لسـائر مـا يستخرج عنها من الفروع.
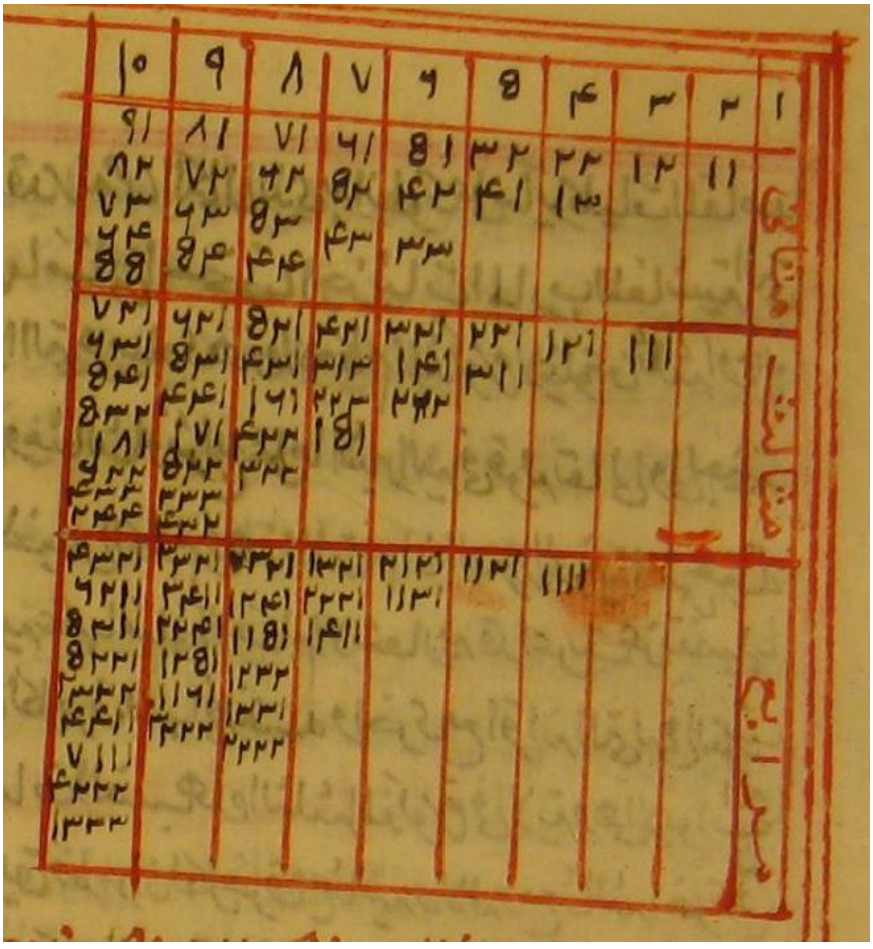
الصحيفة الثانية

في الوجه الكتابي من الحرف وصورته الرقمية الشاكلة للمعاني المختفية في مكامن البصائر بقوة أيادي التأييد على صحائف الأبصار

وإذا قد استوفينا شطراً صالحاً، من الأصول الإحصائية العددية، المعدة لأثبات الحقائق الحكمية، المؤسسة لبنيان اظهاره، على مراهص البرهان، بمحكم البيان، فلنتجرد لتحقيق الشواكل الرقمية، التي صورت الحقائق، بمبصرات العيان، ولبستها بملابس الإشتهار، على مجالي الاشعار، في أتمّ معالم التبيان، وأبدع ما في عوالم الإمكان.

اعلم ان الصورة الرقمية، هي اجلى ما يتحقّق به الوجه الحرفي، وأتم ما استقر عليه اقدام ظهوره، عندما توجه للقيام، عن مقاعد الإخفاء والإبهام، واخذ في العروج على شواهق اعلام الافشاء، وأعالي قلل الاعلام والأفهام، فهي للصورة الكاملة للعين، المتعيّنة من الحرف والوجه الباقي منه.

فلئن قيل: ان الصورة اللفظية التي لها بهذه الرتبة التمامية، أجدر وأحرى، فأنها هي التي تفردت بين صورها بمزايا الإختصاص، على منابر الأعلان، حيث ارتفع صيت صيحتها على اقدار الأصماخ والاذان، على شأن عقيرتها، في طيّ اصوات النداء، على شرفات أمكنة الاذان، وبلغ امرها في صراخ الإشاعة والإشتهار، إلى ان عم صراخ دعواتها وسماط اشعارها، سائر اصناف الحيوان، ممّا جمعته حياطة اسوار القرى والبلدان، فأين هذه من الصور الكتابية، التي اختصّ بأدراكها شرذمة خاصة من اصناف الإنسان، بعد التزام اعمال اكتسابية، وفنون من الرياضات المتعبة لها في برهة من الزمان.

ثمّ انهم بعد ذلك، محتاجون عند استشعار تلك الصور، إلى تجشم عمل جديد، وتوجه خاص، لتحديق البصر، وتدبير الفكر والنظر، نحو تشّخيص تلك الصور، فظهر انه ليس لها في إقامة امر الإشعار والإظهار، منزلة صور الكلامية.

قلنا: ان لنا هاهنا مقامين، احدهما امر الدعوة التي عليها لسان النبوة، بعموم عباراته الوضعية، التي يفهمها الامة كلّهم، ومقتضاها إنما هو التأثير في قلوب العامة، وقبولهم اياها بجوامع الهمة، حيث يسري امرها في الأعمال البدنية فقط، من الدلائل القولية، والمؤيدات الفعلية، وبين ان الكلام هو مالك أزمّة هذا المقام، فأنه بحدوده الحادة، الغير القارة اصلاً، المتجددة حسب تجدّد الوقت، له تأثير بالغ في باطن المخاطب، وهذه هي المناسبة المصححة لإطلاق الكلام على هذا العرض لغة، والاخر امر الهداية، التي عليها لسان الولاية، بخصوص إشاراتها الأصلية، التي اختصّ بنيلها اولوا القرب والأهلية، من الورثة الذين فازوا على مُقتضى ما لهم، من الدنو والقرابة المستتبعة للوراثة، بضرب من الدرك والدراية، يفهمون اللسان ويتدرجون بحسب مراتب القرابة، إلى معارج بطونه المنتهية، إلى كنه المراد، وبين ان صاحب زمام هذا النظام، إنما هو الصور الكتابية، التي هي ذات إشارات متنوعة، في طي تعيّنات الخطوط، وتنوعات الزوايا والسطوح، وتطورات الدوائر والقسى، فأنها هي التي تقوّمت بها الصور الحرفية الكتابية جملة وفرادى، وتلبّست بها هذه الأوضاع الشريفة، فرسانًا وركبانًا، وتلك الإشارات الباقية على صفحات الأيام، مدى الدهور والأعوام، هي التي تصلح لأن يستفهم عنها بالتدبر فيها،

والتطلّع عليها، والتثبّت لها، جملة كافية من الحقائق الكشفية، التي إنشرحت بها الصدور، وتيسّرت منها الأمور، ممّا حلّت عنها الزبر والكتب.

ثمّ ان هاهنا دقيقة جليلة، تدل على وجه خصوصية الصور الكتابية، لهذه الفوائد الكريمة، وذلك ان الصور المذكورة، إنما تمتزج بمداركها، امتزاج إتحاد، دون غيرها من الصور الحسية.

وبيان تمام الكلام: ان الحامل لهذه الصور، إنما هو الضياء الموصل لتلك الصور إلى نور البصر، وبين ان امتزاج الضوء بالضوء، إنما هو امتزاج إتحاد لا إتصال، ومن هاهنا ترى الألوان المتخالفة، تستجمع في هذا المدرك، بدون ان يفسد صورة، من كل من المتقابلين بالأخر، كما يتفاسد غيرها من المحسوسات، مثل الأصوات والأراييح والملامس والمذوقات، فأنها تتفاسد إذا اختلفت، وذلك لأن حاملها هو الهواء، او ما يجري مجراه من الأجسام، وبين انها لايود حملها، إذا كان مختلف الصورة، إلا واحد بعد واحد، بخلاف الضوء، الذي هو حامل الصور الكتابية، فأنه ليس بجسم، فلا يزدحم فيه المتخالفات، فهو بين المحسوسات، مختصّ بالتجرد عن الفاسد الهيولانية، وقاذوراتها الظلمانية، وأما سبيل الأعراض الغير القارة، والتموجات الهوائية المتصرّمة، في كل لمحة ولحظة، بانصرام الزمان وآناته، فغير ذلك، وأيضاً فإن الصور كُلّما كانت انزل، يكون أكمل وأجمع للخصائص واشمل، ولايخفى ان الصور الرقمية، دون اللفظية، فأنها وضعت بازائها، كما ان الصور اللفظية، هي بأزاء الذهنية، فهي التي تتنزّل صاعدة، وتنهبط طالعة، وتنحدر مرتقية، فهي في

امر الجمعية والخياطة للأطراف اشعاراً، بمنزلة القلب فيهما شعوراً، فأنها صورته في عالم الحس، ومن اراد عليه شاهداً، فله ان يستخرج من الكتاب بينات عدده، فأنها تفصح عن ذلك غاية الإفصاح، ولأمر ما، ترى التنزيل الختمي، كُلّما حاول جلالة شان الحرف مطلقاً، وبيان احكامه الكلية، التي لا تختص بوجه منه، دون اخر، إنما عبّر عنه بالكتاب، ومن تأمل، صدر ما انزل على الخاتم، ووقف على مفتّح ما ارسل به إلى الكافة، اعني قوله تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الإنسان مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الإنسان مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾[1]، حيث صدر التنزيل المجيد بأمره، للقراءة أولاً، ثمّ استردفه بما ينبي عن اتضاع الإنسان، بحسب خلقته الأصلية ثانياً، ثمّ سجّله بتكرير الأمر المذكور، مؤيداً بذكر الرب الأكرم والقسم به ثالثاً، ثمّ وصف ذلك الرب بالتعليم الذي بوسيلة القلم رابعاً، ثمّ عظم الإنسان المتضع بذاته، بذلك التعليم القلمي، وهو تعليمه ما لم يكن يعلم، بدون تلك الوسيلة، عرف علو شأن هذا الوجه من الحرف، بما لايخفى عليه خافية.

ومن هاهنا تراه إذا اراد قسيماً للحكمة، او الإيمان حاصر الجميع، ما يقابله، اورد الكتاب، فإن استحصال المعارف، والحقائق العلمية، على تفنن اغصانها، وتشعب فنونها، لها طريقان اثنان:

احدهما اليقين الحاصل من صميم بطنان القلب، وضماء ذاته، اما بوسيلة الأقطار القاطعة البرهانية، او الأذواق اللامعة الوجدانية، وكان ما حصل بهذا

(١) (سورة العلق ١ - ٥).

الطريق، هو الذي عبّر من تفصيله بالحكمة، وعن إجماله بالإيمان.

والاخر: هو اليقين الحاصل له، من ظواهر هذه الحروف، الكاشفة عن كنه الكل، الشارحة صدر كل شيء وحده، وكان ما انكشف له بهذا الوجه، هو الذي عبّر عنه بالكتاب، تعبيراً عن الكل، بجزئيه الاشهر الأتمّ، ظهوراً واظهاراً.

فحص كتابي في نظم حكمي نظري

وهو انه قد وقفت من قبل، على ان موضوع ما نحن فيه من العلم، هو الواحد، من حيث تنوعاته المظهرة له، وتنزلاته التي بها فصلت احكامه، وبين من من امهات تلك التنوعات، هي الصور الحرفية، التي انزلها الله تعالى على عباده المرسلين، وقد عرفت ان اول ما يشار به إليها، هو الكتاب، وما بأزاء ذلك الواحد فيه، إنما هو النقطة، فأنها هي التي تنزلت، من سماء بساطتها القدّسية، إلى اراضي تركّباتها المقداريّة، وتنوعاتها الرقميّة، المُسمّاة بـ(الحروف الكتابية)، وكأنك قد اطلعت، على ان الكثرات التركيبية، ما لم تتربع، لم تستعد للتوحد، ولم تنزّل الوحدة الكمالية، من سماء قدسها عليها.

إذا تذكرت هذا، فأعلم ان الصور المُستحّصلة من تلك الكثرات، لاتتجاوز عن (٩٤) صورة، على ما لوّح إليها لفظها ظهوراً، ولفظ الصوت اظهاراً، ووجه حصرها في ذلك (٩٤) العدد، لايخفى على الواقف بأصول تركيبات النقطة، المستندة إلى دانيال (عليه السلام).

ثمّ ان الظاهر منها، على صحائف الحروف العربية الختمية (٢٢)، فما تبطن

منها، فيما هو مادة العدد، كما ان ما ظهر منها عليها، مشير بحرفيها إلى الوجهين الأخرين منها، اعني الكلامي والكتابي.

فحص كتابي في حقائق حكمية ودقائق اجمالية

وهو انه قد تقرّر، ان الكل من حيث جمعيته الكمالية، والحياطة التماسية، له ثلاث مراتب:

[الأولى]: هي التي تحقق فيها الكل، بحسب ظهوره بجميع اجزائه وجزئياته، في مظاهرها الخصيصة بكل منها، مع ترتب اثارها عليها، وتفرّع احكامها عنها، وهو المُسمّى بالعالم.

والثانية: هي التي تحقق فيها الكل، بحسب شعوره ايضاً، كذلك وهي بمنزلة بدو الثمرة للأولى، وهي كالشجرة لها، وذلك هو المُسمّى بـ(آدم).

والثالثة: هي التي تحقق فيها الكل، بحسب اشعاره ايضاً، كذلك فهي بمنزلة استواء الثمرة، لما سبقها من المراتب، اي الثمرة المُقيّدة لخواصها، المُثمرة لاثارها، التي من جملتها ظهور الشجرة الأولى، وهذه هي الحروف، التي هي الثمرة اليانعة، للدوحة الإنسانية، ورطب نخلاتها الباسقة، التي على صحارى التصريح والإيضاح.

إذا عرفت هذا، فأعلم ان مرتبة الإشعار الحرفي، وإرائته للكل، إنما يتحقق في صورتين اثنتين، احداهما الكلامية النفسية، الظاهرة من نفس المتنفس المتكلم، فأنها هي الواقعة فيها، التابعة لها وجوداً وبقاءً، والأخرى منهما هي

الكتابية الأفاقية، التي لها في الخارج عنها، صورة مُسّتقلة وجوداً وبقاءً، وقد افصح عنهما التنزيل الكريم، عند اهله في قوله تعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ**﴾[1]، وقد تبيّن لك، ان الصورة الكتابية منهما، لها مزيد اختصاص في امر الإرآدة والإشعار، فلابد وأن يكون لها بأزاء كل ما اشتمل عليه العالم والآدم، بحملها وتفصيلهما، صورة مطابقة إياه، بها يتمكّن لأن يريه للعالَمين من العالِمين منهم.

ومن هاهنا ترى الحروف الكتابية، إذا حاولت ان تتنزّل من سماء قدسها، وعلو اطلاقها، إلى اراضي تعلّقها وتركّبها، واسافل تطوراتها الإمكانية الحدثانية، لابد لها من مظاهر عدة، هي اربعة عشر صورة، لايمكن لها التنزل، إلا بعد ان تتلبس بتلك الملابس، مُندرجة في تنوعات أطوارها، وذلك لانها هي صور علاة الأجناس والأنواع، التي لايتنزّل حقيقة الحقائق، من علو اطلاقها، إلى اسافل العوالم الإمكانية، إلا بعد التلبس بها، خمسة منها هي التي بمنزلة انواع الجواهر، اعني: الهيولى والصورة والجسم والعقل والنفس، وتسعة منها، هي التي بمنزلة اجناس الأعراض، اما الأولى منها، فهي النقطة والمقدار المُتقوّم بها، المُقوّم إياها، والصورة التعليمية الجامعة لهما، وبين ان تلك النقطة قد ظهرت في الحرف مُنفردة، وهي التي بمنزلة العقل، وقد ظهرت مُتعدّدة، وهي التي بمنزلة النفس، واما الثانية منها، فهي الحركات الثلاث، مُنفردة ومثناة، فهي ستة، والمد والتشديد والهمزة.

---

(١) (سورة فصلت ٥٣).

فلئن قيل: ان السكون واللام الف، ممّا عُدّت في طي تلك الرقوم الكتابية، فما مطابقهما في العوالم العيانية، والمجالي الظهورية الإمكانية.

قلنا: ان السكون، هو صورة التجرد، عن تلك الحركات الظهورية، المتنوعة لها، فهو بأزاء المرتبة نفسها، من حيث تجردها وكلّيتها، اعني مرتبة عالم الشهادة.

ومن هاهنا تراه قد عُيّنت له صورة الصفر، الدالة على المرتبة، واما لام الف، فهو صورة جمعية الثمرة إلى شجرتها، كالآدم للعالم، والخاتم له، فظهر من هذا، سر ما ورد عن الحضرة الختمية، انه قد اشتدّ عليه، وتغيّر بشرته (صلى الله عليه واله وسلم)، عندما سُئل عن سبب اعتداده في سلك الحروف المُقطّعة، واستقلاله لدى الإحتساب في طي أعدادها، وغلظ الامر على السائل، بما لايرى مثل تلك الحالة منه (صلى الله عليه واله وسلم)، وذلك لأنه الدال على خصوصيته الختمية، على ما سبق في الكلام، على الصورة التمثيلية، التي مثّل بها نفسه (صلى الله عليه واله وسلم)، وبيان ذلك: ان الهيئة الإجتماعية من الكل، هي الجزء الأخير من المركّب، كما لايخفى على الواقف بصناعة النظر، فذلك الجزء، إذا اعتبر في إتمام تبيان النبوة، هو المُشير إلى الخصوصية الختمية، على ما افصح عنه المثال، الذي في الحديث المذكور.

ثمّ بقي هاهنا دقيقة جليلة، لابد من التنبيه إليها والإطلاع عليها، وهي ان النفس على نوعين، احداهما: هي التي لها من الكثرة الإمكانية، جهتان متقابلتان فقط، اعني التعلّق والتجرّد، ولابد فيهما من سريان امر التقابل، عند

ترتب اثارها عليها، من صنوف الأفعال والأحوال، على ما هو المُشاهد من احوال المتصوّفين المترهّبين، ومذاهب الحكماء المتفلسفين، كالتزام التجرد، الذي يقابل التعلّق، وينافيه جملة، واثبات التنزيه الذي على طرف مقابل من التشبيه، والأخرى هي التي لها من تلك الكثرة، غاية بالغة إلى حدّها، المُنعكس إلى ضدها، وبذلك فازت بنيل المراتب السنية، وإدراك العلوم العليّة، وفاقت الملأ الأعلى، واستاهلت للخلافة المُثلى، وذلك هو المسلك الورثة الختمية، على ما بين تمام تحقيقه، في طي تعليقات فصوص الحِكم.

إذا تقرّر هذا: فأعلم ان الحرف الذي تعدّد عليه النقطة، كذلك صنفإن، احدهما: هو الذي له اثنتان منها فقط، وهو بأزاء النوع الأول من النفس، ذات الجهتين فقط، والأخر: هو الذي له الثلاثة، التي هي أصل الكثرة، ونهاية نورانها المُنعكس عنها، امر الوحدة الحقيقية، وهذا بأزاء النوع الثاني منها، اعني القلب الإنساني، صاحب الكمال الجمعي الأتمّي، ومظهر ينبوع هذا الكمال، هو الخاتمان، اعني خاتم النبوة، الذي هو كالشجرة لأصول ذلك الكمال بأغصانها وفروعها، والأخر خاتم الولاية، الذي هو كالثمرة، ولذلك ترى صاحب الثلاثة، هذين الحرفين، اعني شين الشجرة، وثاء الثمرة.

فحص كتابي في حكمة احصائية

وهو انه قد ظهر لك ممّا سلف من البيان، ان الصور الكتابية، منها ما هو كالأصل المُتجوهر بذاته، عندما كانت في مواطن قدسها الإطلاقي، وقِدمها

الذاتي، ومنها ما هو كالمظاهر المُتفرّعة عنها، وهي الحقائق الكونية المُتجدّدة عليها، حسب تجدّد المراتب وأطوارها، اما الأولى منها وهي خمسون صورة، وذلك مقطعات الأحرف الكتابية، ومفردات النقط بدون إعتبار تركّب، ولا إنضمام امر زائد على ذواتها، التي في قدس تجرّدها، وموطن تنزهّها وتفردها.

ومن وقف على هذا الكلام، ثمّ تأمل ما ورد في الصحيح، انه قد فرض على محمد (صلى الله عليه واله وسلم)، فيما فرض عليه أولاً، ليلة الإسراء، خمسون صلاة، وما ورد ايضاً فيه: (ان طعام اهل الجنة يوم القيامة، من زائد كبد النون)، فظهر له حقائق جمّة، كما انه إذا تلا قصة ذي النون المنادي في الظلمات، وقف على دقائق غريزة، وانك قد عرفت، ان هذه الصور إنما تحققت للحروف، عندما كانت في سماء قدسها، فأما إذا تنزلت إلى مظاهر التنوعات السافلة، وحصل بينها الإمتزاج التركيبي، طرأ لها اربعة عشر صورة، هي المظاهر الكونية، التي لتلك الأصول، وذلك هي المجالي، التي يتلبّس عندما تعرضت للظهور والإظهار، وتصدّت للتدرج في مراقي الشعور والإشعار، وقد عرفت ايضاً، ان لها عندما بلغت إلى تمام ذلك المرام، صورتين اخريين: حداهما صورة الإجتماع، الذي هو مُقتضى الشعور والإشعار، وهو اللام الف. والأخرى صور الافتراق الذي هو مُقتضى الظهور والإظهار، وهو السكون، فتكون جميع الصور الرقمية، إذا حوسبت على انفرادها (٤٤)، وبين ان لكل من تلك الصور الحرفية صورة اخرى، غير ما كانت عليها في قدس تجرّدها، وسماء اطلاقها، وهي التي حصلت لها، عندما تنزلت إلى عوالمها الكونية،

وامتزجت بمظاهرها الإمكانية، فإن بعض الحروف، وان لم يتغير صورها الأصلية، في هذه العوالم المتنزّلة، ولكن لاشك ان الإمتزاج والتركّب، قد كسى كُلّاً من المُمتزجين، ما ليس له قبله، على ما هو المشاهد من امتزاج الطاء بالألف، كما ستطلع على تفاصيلها، فإذا حوسبت معها هذه الصور صارت (٩٤)، فإذا عدت معها الصورة الجمعية للكل، بلغت (٩٨) على ما عليه مباني اصل الصورة، ومبدأ تقوّمها وتحقّقها كما سلف.

هذا ما افصح عنه لسان الإجمال، من الحكم المنطوية في هذه الصور الكتابية، واما ما أشار إليه لسان التفصيل، فسيجيء جملة منه في طي المفاحص الأتية، ممّا حكم الزمان الحاضر بأفشائه، وباح البيان بإفصاحه وانشائه.

فحص كتابي في حكم قانونية كلية

أليس قد ظهر لك، ان الإسم الجامع الواسع الإحاطي، المُعبّر عنه بآدم، قد بينه لفظ الواحد، الذي هو موضوع هذا العلم مطلقاً، وصاحب الوجه المعنوي من الحرف، في طي المرتبة العشرية الشعورية، كما افصح عنه عدده، فكذلك مادة لفظي النطق والنقط، اللذين هما صاحب الوجهين الصوريين منه، قد أبانه في كنه تلك المرتبة، على مجالي الإظهار، ومنصات الإشعار، إلا ان الإسم المذكور في الوجه الكلامي منه، بقي في طي حكم المرتبة الإظهارية، مختفياً بذاته فيها، ظاهراً بها ظهور الكلام بالمتكلم، وأمره في الوجه الكتابي ليس كذلك، فأنه غالب فيه على المرتبة، باقي بنفسه على صحائف الإظهار

والإشعار، ظاهراً بهويته المُستقلّة في الخارج، كما افصح عنه لفظ النقطة، باديـاً في كل من تينك الكلمتين، بما يدل على انهما نهاية التنزّلات الإشعارية، تأمل فيه، فأنه انموذج استنباط الحقائق، وفهرست استخراج الدقائق، من الأحرف أنفسها، عندما تخالفت النسب في ترتيبها، الذي ظهر عند تركيبها.

فحص كتابي في حكم ذوقية

ينبغي ان لايذهبن على المتيقّظ الفطن، ان الصورة الكتابية السماوية، المُسمّاة بـ(الحروف الرقمية)، محصورة فيما زبرت الأقلام العادية، في الاقاليم البادية، على صحائف القراطيس الرسمية، ومفاتيح الألواح الخشبية، تنبيهاً للمتيقظين، وتعليماً للمتفطنين، فأنه ما من موجود ظهر بين يدي الحس، إلا وله عليه منها ارقام، بها يستعد للإستقلال في الوجود، ومنها يستفيض الرحمة الخاصة، عن قهرمان ديوان الجود، إذ قد تقرّر عند الحكيم، ان الجنين مالم يتصوّر عليه التخاطيط والأشكال الرقمية، وذلك عندما بلغ اربعين يوماً، ما استقل بالغذاء، وما ارتقى عن تفرضه لأمه، وتطفل عليها في امر التغذية والتقويم، فإذا انتقش عليه تلك التخاطيط الرقمية، استدعى بها الإستقلال في الوجود، وما يستتبعه من مقوماته الغذائية، فاستجيب له، وتفرد بذلك وترقى به امره، إلى ان وصل إلى ما وصل، انه اصله من الكمال في الصورة الظهورية والإظهارية، فتبين انه ما من عين من الاعيان، سواء كان من انواع الجماد، او النبات، او الحيوان، إلا وعليها من الصور القديمة الحرفية، ارقام بينة، وصور كاشفة عن كنهها، عند اهله، بها تدرك رتبه، فلتتجه بحمده، ولكن لايفقه اهل

التفرقة والكونية، تسبيحهم ذلك.

ثمّ إذ قد عرفت ان آدم، قد اختص بين البرية بالصورة التمامية، وجعله الله تعالى بذلك، متصدّر أياته الظهورية والإظهارية، خلق صورته الشخصية الحسية، جامعة لنوعين من تلك الصور الحرفية، حائزة للوجهين منها:

اما الأول: فهو الذي عليه ظاهر بشريته الكونية، المحسوسة بالأضواء المُنبسطة عليها، لدى الابصار، وهي الصور المتنوعة، التي تصور عليها اعضاء الوجه، التي هي لوح القلم الأصلي، كما سيجيء تفصيله.

وأما الثاني: فهو الذي عليه، باطن هيكله الوجودي من الصور، التي اخرجها الهواء المُتنفّس، لدى الأسماع.

ومن هاهنا ترى وصول ذلك الهواء إلى الصماخ من السامع، سبّب شعوره لما في الباطن المُتنفّس، فظهر من هذا، ان الإنسان هو صاحب تمام ذينك الصورتين اللتين للحروف، حيث ابرزها بتمامها، وادركها بمعانيها، وذلك لأن كل عين من الأعيان، وان كان مصدراً طبيعياً للصوت الهوائي، ولوحاً حسّياً للصورة الرقمية في الخارج، لدى المشاعر، ولكن ليس لها تمام ذلك، فأنهم ما ادركوا معانيها، على ما افصح عنه قوله تعالى: ﴿**وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ**﴾[1]، على قراءة صيغة الغائب، وما قدروا على إظهار صورتيها بما هما عليه، كما سيجيء تمام تحقيقه انفاً، فإن حق تينك الصورتين، هو ان تعربا عما في مطاوي الضمائر، وبطائن السرائر.

---

(١) (سورة الإسراء ٤٤).

فحص كتابي في حقائق حكمية قانونية

كأنك قد وقفت فيما نبّهت عليه في طي الدائرة الطهوية، على ان التنزّل بأي نحو كان، وعلى اي صوب تصور، مالم يتدرج خمس مدارج، لم يتم امره، ولم يحصل له الغاية، الباعثة على النهوض له من المُتحرّك، ولم يصب سهام نضده من مشي تلك الحركة، مرامي المرام والبغية، فكذلك الواحد بالوحدة الحقيقية، الظاهر حكمه في الكثرات المتُخالفة، مالم تتنزّل بتلك المدارج المعدودة، لم ينته له امر تلك الوحدة، ولم يبلغ إلى كمالها الخاص بها، وبغيتها المأمولة منها.

وتلخيص هذا الكلام: ان الواحد المطلق، إذا اقتضى الحركة الحبّية، وحصل له الطبع المُتحرك، تجوّهر، ثمّ تكّون له بعد تينك المرتبتين البعد، واستعد لتحقق الأبعاد الثلاثة المتقاطعة فيه، وصار جسماً مُعدّاً، لإظهار الآثار والخواص، ثمّ تكمل ذلك بالنمو، فانتهى امر تلك الحركة التي للوحدة الإطلاقية، بالحيوان الذي هو خامس مدارج تنزّلاته، وابهى هاوية هوياته، ومن هاهنا ترى الوحدة الجنسية، بلغت غايتها القصوى، ورتبتها العليا، كما بيّن تحقيق لميته، في الرسالة المحمدية، ومن ثمّ صار مصدراً للصوب الإختياري، الذي به ظهر ما في الباطن أولاً، على مجالي الظاهر آخراً، وصار مجمعاً للطرفين، ومعتنقاً للمتقابلين، اعني الأول والأخر، والظاهر والباطن.

ثمّ إذا تذكرت ما في هذه المقدّمة، فاعلم أنه وان كان كل مرتبة من المراتب العيانية، والعوالم الكيانية، حتى الجمادات، بما انطوت عليه من صنوف اللطائف، وفنون الكثائف، كتاباً فيه آيات وحروف بصورتيها الكونيتين، كما

نبهت عليه، ولكن لها مراتب مُتفاوتة النسب، مُتباعدة الترتيب لدى الإعراب عن المعاني، والإفصاح بها، وذلك لأن الأحرف الظاهرة بصورتيها، على كتب الكائنات، ومخارج الأعيان الخارجيات، لها اربع مراتب عند اعتبار ارتباطها بالمعاني، ووجه دلالاتها عليها:

[الأولى]: هي التي على صفحات الاجرام، ومخارج قرع بعضها على البعض، من الأصوات والأرقام، وهذا القسم وان عمت صور احرفها، سائر مافي الخارج من الأعيان، سواء كان من الجماد او النبات او الحيوان، ولكن اختصّ فهم المعنى منها، والعثور على وجه دلالاتها بنقاوة خلاصة، خاصة الخاصة، من كُمّل نوع الإنسان.

واما الثانية منها: فهي التي اختصّ بها بعض بعض الأعيان من الصوت الإختياري، الذي ينعق به الحيوان لدى الإضطرار، إلى ان تنفّس عن كرب، فقد ضروريات تعيشه، وطلب ما يحتاج إليه منها، طبعاً اعراباً، لما في باطنه من النزاع، إلى معدات تقوّمه، عند مفارقته لها، ومعاوزته اياها، وهذا إنما يفهم بنو نوعه، الذين يقاربون له زماناً ومكاناً ورتبةً.

واما الثالثة: فهي التي تفرد بها نوع الإنسان، وتقومت بها حقيقته من النطق المعرب، عن تفاصيل ما يحتاج إليه، بحسب تعيشه وتمدنه الطبيعيين، أولاً وبالإضطرار، وعن خصائص ما عليه الامر، شهادةً وغيباً، عاجلاً وآجلاً، وذلك إنما يحتاج إليه الإنسان، بحسب توجهه إلى الاستكمال العقلي، الذي قدر لنوعه، ثانياً وبالاختيار، ثمّ ان افراد الإنسان، منهم من ليس له الخط من

الحرف، إلا الفائدة الأولى، وليس لهم فضل امتياز في ذلك عن غيره، من انواع الحيوان، سوى انهم بذلوا جواهر الأحرف القديمة السماوية، لتحصيل المآرب الخسيسة الدنياوية، وابتذلوا نفائس، ارسل به الرسل، وانزل عليه الكتب، يتداوله بين ايديهم، عند طلب جزئيات الأمور المُتّضعة، حيث استعملوه في الأكاذيب، وجعلوه وسيلة للسخرية، في مستهزات الأقاويل، ومستقبحات التماثيل.

ومن هاهنا ورد فيهم قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ**﴾[1]، ومنهم من جمع بين الفائدتين، واستحصل من الحروف، ماهو مقوّم حقيقته الأصلية، غير مقتنع في ذلك، باستغذاء بدنه الجسماني، واستبقاء قوته الطبيعية والحيوانية فقط، بل يبتغي بها في طلب اقواته الروحانية، وابتغى منها تقوية قواه المجردة، مطلعاً فيها على حقائق مشاهدات الملك، ومغيبات الملكوت، نائلاً بها مراتب الملأ المقربين، الذين لهم الطهارة عن حدث الحدوث، ودنس الناسوت.

ثمّ ان لهذه الطائفة، مراتب متفاوتة، ومسالك مُتباينة مُتباعدة، فإن منهم من قصر طريق استحصال ذلك المطلب، على ما عينه اصل اللغة بوضعها الشخصي، غير مجاوز عن ذلك اصلاً، حيث ما اعتبر في استعمال الألفاظ، إلا مدلولاتها اللغوية، التي يدل عليها بحسب الحقيقة فقط، ومنهم من ترقّى عن تلك المرتبة، وجعل مايتفرّع عن ذلك الأصل ويناسبه، داخلاً في مفهوم تلك

(١) (سورة الأعراف ١٧٩).

الألفاظ، حيث ادخل فنون المجازات والكنايات، وماهو المُستفاد من صور العبارات، وخواص التركيبات، وبدائع الإستعارات، تحت مدلولات تلك الألفاظ، فأنهم وان عبروا عن الوضع الشخصي، ووصلوا إلى النوعي منه، وعثروا عليه، ولكن لما حصروا وجوه تلك المناسبة، فيما وصل إليهم من استعمالات العرب، واعيان بلغائهم، حيث جعلوا تتبع تراكيبهم، هو العمدة في تحصيل تلك الوجوه، ووقعوا ممّا عليه الأمر، في طرف بما قلّد كل خلف منهم، لمن اعتقد فيه من السلف.

واما الرابعة: فهي التي اختصّ بها الكُمّل من افراد الانبياء، وخُلّص الأولياء، وذلك ايضاً له مراتب، فإن منها ما للدلالة اللغوية الوضعية فيها دخل، ومنها ما ليس للخارج فيها دخل اصلاً، فإن مباني امر الدلالة عندهم، إنما هو الإشارات الرقمية واللفظية، او النسب العددية، فأنها هي الأوضاع اللازمة للحروف، عندما انزلت على الأنبياء (صلوات الله عليهم اجمعين)، ومادون ذلك من الأوضاع الخارجية، التي هي مراهص الدلالة، التي تداولت عند العامة، فمتنزّل في درجة الإعتبار عن ذلك، كما ستطّلع على بيانه.

ثمّ ان هذه الدلالة، المبنية على الإشارات الثلاث اللازمة للحرف، هي الدلالة الأصلية التي للحروف بذواتها، بدون توسط جعل، ولا وسيلة وضع، وهي التي تفرد بها الحي الختمي، واتفقت على استعمالها كلمتهم، وأما القسم الأول منها، وهو الذي للوضع اللغوي فيها دخل ما، فقد اشترك فيها غيرهم، من محققي الصوفية والحكماء، الذين لهم شرب من عين الكمال الإنساني،

وذلك كما فهموا مثلاً من المشكاة الواردة في آية النور، الروح الحساس، فإن بعضهم فهموا منها ذلك، من حيث ان نوره يخرج من ثقب عدة، كالعينين والأذنين والمنخرين، كما عثر عليه الغزالي، وبعضهم فهموا منها، القوة الإستعدادية التي للنفس نحو المعقولات، المُسمّاة عندهم بـ(العقل الهيولاني)، تشبيهاً اياها بالهيولى الأولى، الخالية في نفسها، عن جميع الصورالمستعدة لقبولها، لا على التساوي، لاختلاف السطوح والثقب فيها، كما وقف عليه ابن سينا، وبعضهم فهموا منها هيئة البدن الإنساني، الذي يحيط بالقلب من سائر الجوانب، ويكون ذا ثقب ومنافذ ومجاري معينة، يجري منها الروح الحيواني، وتستنير الاعضاء الباطنية الشريفة أولاً بنوره، كسطوحها الباطنية، ويستنير به الاعضاء الظاهرة والاجرام البعيدة ثانياً، لسطوحها الظاهرة، كما تحقّق به جدّي، وحقّقه في رسالته النورية، ومنهم من فهم الغشاء الغليظ والقحف، وسائر الأعضاء المُحيطة بالدماغ، والروح النفساني المتكوّن هناك، فإن هيئتها بالنسبة إليه، كهيئة كرة مجوفة بالنسبة إلى جرم، الطف منه نيّر، تحفظه في جوفها، وهي ذات المنافذ والثقب، تجري فيها ذلك النير، ويتعاكس ضوء منها إلى الخارج، كما هو حال النور الذي في المشكاة، فإن الروح النفساني المُتكوّن في تلك الكرة، تجري في المنافذ أولاً، ثمّ يتعاكس ضوءه إلى الاعضاء، فحصل لها به الحس والحركة الإرادية، كما انكشف على اخي واستاذي، وبيّن في رسالته، ومنهم من فهم منها عالم الشهادة، حيث ظلمته في ذاته، وقبوله النور الوجود، غير متساوي الاجزاء، بل متخالفاً في مظهريته، لذلك النور الواحد

بالذات، المتكثر بحسب تكثر افراد المظاهر، المشتمل عليها العالم، تكثر النور الناري المحسوس، الواحد بالذات، حسب تكثر الثقب التي في الشبكة المشكاتية، كما ذهب إليه السالكون، مسالك الحي الختمي، الواقفون على حكمهم الغريبة، التي افصحت عنها اللغة الاعرابية، ومنهم من فهم منها (آدم وحواء والأولاد)، كما فهم من المصباح، الحرف والنقطة والاعراب، ومن الزجاجة النبوة، والرسالة والولاية، كما اومى إليه صاحب المحبوب، ويمكن ان يفهم منه المقادير الرقمية والصوتية، التي يتقدّر منها النقط او النطق أولاً، حيث انها اعراض كونية مظلمة بالذات، ثمّ إذا امدهما المادة الوجودية، في احدى تينك الصورتين، واشرق على سطوحها المتماثلة، القابلة انوارها، وتقومت المادة بمقاديرها، تكونت الصور الحرفية، التي هي كالزجاجة لمصباح المعاني، المنيرة المشعرة، والزجاجة هذه هي الكوكب الدري، الموقد من الشجرة المباركة الادمية، التي لا اختصاص لها بشرق الوجوب، ولا بغرب الإمكان، وتكور الزجاجة في الاية، اشعار بما للحرف من الصورتين، كما ان قرب زيتها، التي هي مادة النور من الإضاءة، مشعر بما له من المعنى العددي، البين بذاته، بدون الإحتياج إلى مساس نار الصورة المُنيرة له.

وانما بسط الكلام في هذا القسم، بحكاية وجوه الدلالات، التي بها يناط فهم كل احد، من الذين يستنبطون الحكم الأصلية، من الصور المنزّلة السماوية، ليكون انموذجاً للمتيقظ الفطن، عندما اراد ان يستفهم الحقائق العلية، من العبارات الكاشفة الختمية، ويستنبط ما في بطنان الكتاب، بدلالة

المسبّعات العددية، ومعياراً للناظر المستبصر، عندما حاول انتقاد القرائح الصافية، بما قدر لها من الترقي، إلى مدارج كمال الإنسان، حسب تقارب الزمان، وسُلماً للمسترشد الطالب، عندما قصد الاستشراف، إلى مراقي بطون الاية، وبها استعد للعروج، على مدارج حدودها ومطلعها، وذلك لأن هذه الوجوه كلّها، إنما افصحت عنها السنة المناسبات، التي للاوضاع اللغوية فيها دخل، وأما الوجوه التي افصحت عنها الحروف بحسب دلالاتها الأصلية، التي لادخل للخارج عنها اصلاً فيها، وبهذا اللسان، تيسير بيان اكثر الحدود والمطلع، فأنما يتمكن من الكشف عنها، بعد تحقيق الأصول، التي هي كالمراهص، وقد قدم لتمهيد بيان شطر منها، هذه المفاحص، وفقنا الله تعالى لأتمام المرام، فأنه هو الهادي سواء السبيل، بنور الختم، الذي هو سراج مجامع التمام.

فحص كتابي في صفح حكمي

وهو انك قد وقفت ممّا مهد لك آنفاً، ان الحروف الأصلية، التي هي مادة تحقق العوالم، ذوات التدوين والتسطير، لا اختصاص لظهورها، بحسب الصورتين الحسيتين، في عين من اعيان تلك العوالم، بكل ماظهر فيها، لايتقوم قوائم تحققه، إلا بها، ولايتم امر استقلاله في الكون، واستقراره على صفائح العين، إلا بتمثّل تلك الصور الحرفية فيه، ومن هاهنا ترى الأجنة، ما لم يظهر فيها التخاطيط الحرفية، ما استعدت للتفرد بالغذاء والاستغذاء، وما حصل لها

الترقي عن تطفل الامهات، عند استفاضة الأرزاق، من المبدأ الفياض، إلا انه لما كان الإنسان، هو الغاية لسلسلة الظهور والإظهار، لابد وان يكون هيئته الشخصية، جامعة لسائر تلك الأحرف بصورتيها، كما لا يخفى لدى الواقف على الإشارات، بل لابد وان يكون في وجه لوح سائر تلك الأحرف، ومخرج كلّها، بمفرداتها ومثانيها ومثالثها على ما هو الظاهر، وجه تطبيقه على المتيقظ.

وقد أومأنا إلى لميّة ذينك الطرفين، في رسالة أسرار الصلاة، ثمّ ان من ايات خصوصية هذا الزمان بعلمنا هذا، انه قد انكشف على احد من ابنائه، ممن له فضل اعتناء بتصفية الوقت، ومزيد قبول بين الناس، وجه إجمالي من هذه الرقوم الكتابية واقفاً عليها، وشيء من الأصول الإحصائية ذاهلاً عنها، وما قصر حيث بلغ امم زمانه، شيئاً من خصائصه الكريمة، ولمظ الطالبين من يوانع وقته، سوى انه حصر عندما حاول تأليفه، وأراد بيان تطبيقه، للوجه الجمعي الإنساني، ببعض المواد الجزئية المُشعرة، التي اختصّ ببعض تلك الافراد، في شطر من الأحيان، ولاغرو، شعر:

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالاخبار من لم تزودِ

فحص كتابي في صفح حكمي وقانون نظري

وهو ان دلالة الأحرف على المعاني، حيث ما كانت، إنما يستند إلى الوضع لاغير، إلا انه يطلق على معنيين، احدهما هو الوضع الخارج عن الصور الأصلية التي للحروف انفسها، وهو عبارة عن التخصيص العهدي، الذي بين

طائفة معينة، وذلك من جزئيات مقولة الفعل، والأخر هو الوضع الذي يلزم الحروف انفسها، بصورها الأصلية، التي انزلت عليها، وارسلت بها، اعني الهيئة التي لزمتها، بالقياس إلى اجزائها الداخلة فيها، واللواحق الخارجة عنها، وذلك هو احدى علاة الأجناس، ولا اختصاص لطائفة يفهمها، دون غيرها، بخلاف الوضع بالمعنى الأول، المتعارف بين الجمهور، وبين ان الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم)، لما كان مبعوثاً إلى الكافة، لابد وان يكون الوضع الذي يستند إليه دلالة كلامه، المرسل به، هو الذي بالمعنى الثاني دون الأول فقط، ولا ينبغي ان يخصص دلالة كلامه الكريم، بما يستند إلى الوضع الخارجي، الذي تفرّد بفهمه طائفة من الأُمم، ويجعل الوضع الذي يشترك فيه كافه المبعوث اليهم، معزولاً عن ان يستند إليه، دلالة من دلالات الكلام، المرسل به تعالى الحكيم، عن ذلك لايقال، قد قضت ايات التنزيل، على ان القران إنما هو بلسان عربي مبين، فكيف يصح ان يقال له، معان خارجة عن اساليب لغة العرب، وقوانين تركيبهاتهم؛ لأنا لاننكر الظاهر من معاني القرآن، حتى يرد علينا ذلك، بل نمكن معنى ظاهر اللغة اولاً، في موطنه، ونستفحص ثانياً، في ابراز دقائق بطنه وحدوده ومطلعه، حسبما أشار إليه الحديث الختمي، تتميماً لفائدته.

ولايخفى على الفطن، ان جلالة قدر الكلام، يقتضي ان يكون له معانٍ، وفوائد غير محصورة، بالنسبة إلى طبقات المخاطبين، الذين لهم مراتب متفاوتة، ومدارج متباعدة، لدى الامعان في ذلك الكلام، والفهم عنه، على ان العربية، التي يستتبع أبانة كنه الكل، إنما يكون تماماً لهذه الصور الكيانية،

وختماً لهذا النوع من الهيئة الإشعارية، المنزّلة على الأنبياء والرسل، إذا كانت متقصية، لأمر الاعراب والابانة حقهما، ومعربة عن الحكم، بما يربى على حكمة القدماء من الحكماء، الذين هم تلامذة الانبياء، وإذا جعل الوضع الذي هو مستند الدلالة، بمعنى اصل المقولة، ترى القرآن معرباً عن الحكم الحقة، بما يربى على الكل، فهو حينئذٍ يصدق عليه، انه بلسان عربي مبين، كما لا يخفى على المتيقظ. شعر:

هذي المناقب لاقعبان من لبنِ

فحص كتابي في صفح من الأصول الحكمية والقواعد الإحصائية

وهو انه قد تقرّر، ان الإنسان بما له من الجمعية التامة، التي لم يشذ منها شيء، لابد وان يكون فيه من كل مرتبة، حضرة كانت، او عالماً من العوالم، جزء مقسوم، له اثر معلوم، فكُلّما ظهر على صفائح احواله، وانتقش على صفحات اوصافه وافعاله، من الأثار والخصائص، فهو مستند إلى مافيه من الجزء، الذي هو اصل ذلك من الأجزاء المقسومة، التي معه من تلك العوالم، والمراتب استناد الفرع إلى أصله.

إذا تذكّرت هذا فأعلم، ان الأثار والأفعال الظاهرة من المصادر الإنسانية، والجوارح الجسدانية، على قسمين، فإن منها ما هو كوني حدثاني، متطفل في جمعيتنا هذه، إنما يتفرّع من الأصول التي معه، من العوالم الإمكانية، وذلك كالافعال، التي هي مُقتضى القوى الهيولانية، وهي التي يترتب عليها الحجب

الكثيفة، والقاذورات الظلمانية، التي امر بالكف عنها، عند اداء العبادات، ووجب الإجتناب منها، عند التزام اصناف الطاعات، على ما افصحت عنه السِنة السُنّة، بنصوصها القاطعة، واثارها الشارعة، الظاهرة بصورة النهي.

ومنها ماهو وجودي صمداني، متأصل في ذاته، إنما تحصل من المراتب والحضرات الإلهية، التي هي منبع كل خير وتمامه، وذلك هي الأفعال الكمالية، التي تترتب عليها الأنوار الهادية، التي امر بالتزامها، عند التوجه إلى العبادة، والتبتل نحو استحصال اسباب السعادة، على ما افصحت عنه عباراتها الكريمة، بصورة الامر، وبين ان القلب الذي للإنسان، من بين تلك الاجزاء، هو الذي بأزاء تلك الحضرة مطلقاً، بحكم المناسبة التي بينهما، من حيث الجمعية التامة التي لهما، سوى ان القلب يثنّي فيه نظم تلك الجمعية، حيث ان الجامع بين الأسماء مطلقاً، واعيانها القابلة لمظهرية الكل، وبه صلح لأن يكون مثنياً للحق، حامداً له، ومصدر لأمر الإشعار، متممّا إياه، ومن هاهنا سمّي حقيقة الإنسان بـ(قاب قوسين)، وأما الأثار الظاهرة من هذا الجزء الكلي، الخصيصة به، بين فنون الافعال الصادرة من الإنسان، فهو القول الذي لايتم عبادة إلا به، ولاينتظم عقد جمعية كمالية، إلا بوجود رقيقته الإمتزاجية، التي فيه، فإن المرتبة الكلامية لها، الجمعية التامة، والحياطة العامة، التي من جملتها، احتياز الأثار الظاهرة من الإنسان بقواه، والافعال الصادرة من سائر جوارحه، في دنياه وعقباه، فهو المُعرب عمّا في القلب، من الحياطة الشاملة، والجمعية الكاملة،

ومن تأمل في هذه المواد الثلاثة، بأحصاء اعدادها الأولية، التي لها، فقد ظفر بدلائل ترشده، إلى تمام لميّة هذه الأبحاث، بدقائق جليلة[١].

فحص كتابي في صفح حكمي تعليمي

وهو ان الحركة الإنزالية، التي بها ظهرت الحروف، على مجالي العيان، وفيها تجلت عرائس المعاني، على منصات الألوان والأكوان، إنما يتصور معناها، بعد تصور ما منه، وما إليه، ومافيه تلك الحركة، أما الأول منها، فهو المبدأ المُعبّر عنه بالنقطة، والوحدة الهوية الهوائية النفسية، وأما الثاني فهو النهاية المُسمّاة بالعبد، وأما الثالث اعني ما فيه تلك الحركة، فله مزيد دخل في تصوير تلك الحركة، وتبيين صورتها الجمعية، الحاوية لجميع اجزائها وجزئياتها، الواقعة بين المبدأ و المنتهى، ومن هاهنا ترى العبارة المُعربة القرآنية، قد خصّصت ذلك بينها بالبيان، وفصّلت امره بمزيد من التبيان، كما هو المتبين عند اللبيب، ذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ (٣) تنزّل الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ (٤) سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[٢]، ولكن تمام توضيحه وابانته، يحتاج إلى مزيد بسط للكلام، وتمهيد مقدمة، يستوضح بها لدى الإظهار والإفهام، وهو ان المبدأ الذي هو ما منه تلك الحركة، طرف النقطة

---

(١) وردت عبارة (الله قلب قول) وذكر أرقامها العددية، وتختلف باختلاف النسخ، فمنهم من ذكرها كهامش، والأخر ذكرها تحت المتن، فراجع.

(٢) (سورة القدر ١ – ٥).

الإطلاقية، والوحدة الذاتية، والهوية الهوائية كما عرفت، وبين أن لازمها، الذي به ظهرت لدى المدارك، هو النور والضياء، وما يترتب عليه من الشفّة والصفاء، ومبدأ انبساط النفس، وتموج الهواء، كما ان المنتهى الذي هو ما إليه تلك الحركة، طرف التركيبات والإمتزاجات التي لتلك النقطة، وما يجري مجراها، وهي المُسمّاة بـ(الحرف)، وصورة ذلك في الأعيان الخارجية، هي الهيئة الخطية او الصوتية، الحاصلة بالحركات الكونية، والأفعال الظلمانية التي للعبد، ولازمها الذي به ظهرت على المشاعر، هو السواد والظلام، وما يلزمه من الكثافة والانقباض والانكتام، ومن اراد زيادة بسط لهذا الكلام، فعليه برسالتنا المعمولة، في معنى الإنزال والتنّزيل.

إذا تقرّر هذا، ظهر ان مافيه الحركة الإنزالية، هو ما يتدرّج فيه ذلك المُتحرّك من الملابس الكونية الظلمانية، المُتقدّرة بالمقادير والأبعاد الجسدانية، وما يجري مجراها، وذلك لأن المتحرّك من اعالي الصفاء، وكنه غايات العظمة والنور، متنزلاً إلى المدارك الظهورية، والقوى الشعورية، التي لايتحقق، إلا بعد تعاكس، اشعة اضواء ذلك العين النورية، من صحائف الكثافة الجرمانية، وما يحذو حذوها، إلى مرائي المشاعر اللطيفة الروحانية، إنما يتحرك، في تلك الملابس الحاجبة الظلمانية، التي هي ذات مسافة بعيدة، متقدّرة بالمقادير المُتماثلة، التي لم تزل تحت اقدام ذلك المُتحرّك، وطي خطوات سيره، الواقع في تلك المسافة، المُتقدّرة بمقادير الزمان، مطابقًا اياها، فإن لكل مرتبة من المراتب، حضرة كانت أو عالمًا، بعداً مناسبًا لتلك المرتبة، بين مبدأ ازلها، إلى

نهاية ابدها، وزمانـًا مطابقـًا لذلك البعد، متقدّراً به، وشاغلاً إياه بسائر اجزائه.

ثـمّ انـه إذا ظهـر للمتيقّظ مـا في هـذا الفحـص، وفـرّغ مشـاعره الفكريـة، عـن شواغلها الإعتقادية، مجليّـًا لها عن صدأ الصورة الرسمية الإعتيادية، فهم بعـض ما انطوت عليه الإرشادات الختمية، التي تحت قوله تعـالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَـاهُ فِي لَيْلَـةِ الْقَدْرِ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ (٢) لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ**﴾[1].

فحص كتابي في صفح رقمي حكمي

اعلم ان الإقتضاء الأصلي، والإنبساط الوجودي، المُعبّر عنه عند الصوفية بـ(الحركة الحُبّيّة)، لها الإحاطة بسائر المراتب، بل هو السبب الجاعل، لتنوع الأحكام الإمتيازية والإشتراكية، التي عليها أُسست مباني امر التفرقة والجمع، وبها احكمت معاقد القبض والبسط، والوحدة والكثرة، والصورة والمعنى، إلى غير ذلك.

إذا عرفت هذا، فاعلم ان الحركة المذكورة، متنوعة حسب تنوع الكائنات، وتطور جزئياتها، التي في طي صنوف المتقابلات، منها ما تمايز بحسب الجهات وتقابلاتها، وهي أصولها ستة، منها طالعة من صوب المركز، إلى طرف المحيط، او هابطة منه إليه، وهما الوجوديتان الحقيقيتان، والباقي كونيات عدميات، ومن هاهنا ترى الشيطان، إذا اخذ يعد مداخلة ما جاوزها، على ما اخبر عنه القران الكريم، بقوله تعالى: ﴿**ثـمّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ**

(١) (سورة القدر ١ -٣).

﴿وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾[١]، وما قال عن فوقهم ولا عن تحتهم؛ لأنه لادخل له في ذلك، وهذا ممّا وقف عليه العقل، بقوته النظرية، فأنه قد تقرّر في صناعة الحكمة، ان تينك الجهتين بين الجهات المتكثرة، هما الحقيقتان فقط، واليهما أشار قوله تعالى: ﴿طه﴾[٢]، على ما وقفت على شيء، من لطائف إشاراته، في الدائرة الطهوية، ومنها إنبساطية كونية، ذات اليمين وذات الشمال، اي الحركة المذكورة، اما من اليمين إلى اليسار، او من اليسار إلى اليمين، ذات استقامة، كما في الباءات الثلاث، وصدور الجيمات الثلاث، وذوات ميلان نحو الهبوط، يميني كما في وسط الكاف، او يساري كما في صدره، او نحو الطلوع يميني كما في الصادين، او يساري كما في مقاطع النونات والباءات.

فهذه ستة اقسام للحركات المستقيمة، وهاهنا حركة اخرى مستديرة، كما في صدر الميم، و إذ قد ظهر ان الأحرف الكتابيات، إنما تكون مركّبات من هذه الحركات، فاستحصل منها عند امتزاج بعضها بالبعض، اما ان يكون قوساً او زاوية، وهي اما قائمة، او منفرجة، او حادة، فهذه اربع صور، وكل واحد منها، اما ان يكون على صدر الحرف وازله، أو مقطع الحرف وأبده، أو الوسط الذي هو عالمه، فهذه (١٢)×(٧)، فتكون الكونيات اربعة وثمانين صنفاً، والوجودي صنفإن، فإذا اعتبر الإمتزاج والتركيب الذي بينهما، وذلك في اربعة احرف لاغير، الطائين واللام، ولام الف، حصل هاهنا (٩٥)، وهي التي عليها بناء تمام

(١) (سورة الأعراف ١٧).

(٢) (سورة طه ١).

الكثرات، التي هي مبادئ المقدار الشعورية، اعني الصور الرقمية، والهيئات الحرفية الكتابية.

هذا كلّه إذا كانت في سماء قدسها، وعلو اطلاقها، وإذا تنزّلت في سطور التركيبات الآفلة، والإمتزاجات السافلة، فلها صور عينية غير محدودة، وهيئات غير محصورة ولا معدودة، وقد لايوجد من تلك الصور الكونيات، المعدودة في طيها، إلا لحكمة، يكشف عنها خصوص وضعها.

ثمّ إذا تمهد هذا، اعلم انه إذا انضم ما هو اصل هذه الشجرة الرقمية، اعني النقطة بأوضاعها الثلاثة، والجهات بأنواعها الستة، حصل منه بحسب الإجمال الوجودي الشعوري، عدد الأسماء الحسنى، اعني (٩٩)، الذي هو عبارة عن شجرة الخلد، التي منها يجتنى مواد الموائد، وفنون النعم، التي على سماط الكريم المنان، وأما بحسب التفصيل الكوني الظهوري، فهو كل حب وميل، به ظهر على مجالي الكون، سائر الأعيان والألوان، فأنه على الواح تعيّنها وتحقّقها، خطوط وامثلة، مطابقة لتلك الحركة والميلان، كما بُسط الكلام عليه في المفاحص السالفة.

ثمّ اعلم، ان الباعث على استقصاء، هذه الحركات الحرفية، والخطوط الرقمية، واستقراء الجملة من جزئياتها، إنما هو الإستطلاع على خصائص الكائنات كلّها، اعني الرقوم الكتابية، التي على الواح هياكل الكل، وتشخّصات الأشخاص.

ثمّ هاهنا نكتة، لابد من الوقوف عليها، والتذكر لها، وهي ان الحركتين

الوجوديتين، قد اختصا بالاف، احداهما هي الحركة الإنزالية الهابطة التي له، عندما كان في قدس التجرد والأنقطاع، والأخرى هي الحركة الصاعدة، التي له عندما ظهر في المظاهر الكونية، وامتزج في طي الملابسات الإمكانية، التي بها استحصل مادة الاستمداد، واسباب الإستعداد، للعروج على مراقي الصعود، وفيه حكم غير خفية عند اللبيب، سيجيء الكلام عليها في الصحيفة الحرفية، ان شاء الله تعالى.

فحص كتابي في صفح اجمالي

وهو ان الرقوم الكتابية، وان كانت لها، بحسب ما بين من الأصول والإعتبارات المذكورة، هيئات متنوعة، وصور ذات اعداد، ولكنها إذا امعن النظر فيها حق الامعان، واجمل في وجه تحقيقه الجميل بعض الاجمال، رجع امر تفصيلها إلى سبعة عشر صورة، والباقي إنما حصل منها بضرب من الإمتزاج والتركيب، وذلك هو (أ ب ح د ر س ص ط ع ف ك ل م ن هـ لا ي)، ثمّ إذا امعن النظر فيها ثانياً، وتوغّل نظر التأمل، في وجه إجماله وامعن في كنه جماله، رجع إلى خمس صور، وهي (أ ب ح ن هـ)، ولايخفى على الفطن، وجه التطابق بين هذه الصور، وبين ما انزل على محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ليلة الإسراء، من صور الصلاة، اعني صورة الخمسين، فأنها هي التي إذا اجمل امر تفصيلها اولاً، حصل ثمانية وعشرون، عدد تمام ركعات صلاتي السفر والحضر، ثمّ إذا اجمل فيها ثانياً، حصل (١٧) عدد صلاة الحضر، ثمّ إذا اجمل

ثالثاً، حصل عدد اعيانها المفروضة، في اوقات وجوبها، ولا يحسبن الفطن ان معنى هذه الأوضاع، هو هذا التطبيق فقط، وقصارى قصدها، مقصورة على الإرتباط بين الصور الإشعارية، التي إنما بُعث إلى وضعها الأنبياء (سلام الله عليهم)، فإن ما تحت هذه الصور المتطابقة، حكم جليلة، لايمكن ان يدل عليها بالدلالات الوضعية، والمعهودات الجعلية، بل إنما يسترشد إليها اللبيب، إذا تدبر في الأصول الإحصائية، وفقه الله تعالى وأيانا، توفيقاً وافياً، ورزقه به رزقاً شافياً كافياً، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

فحص كتابي في صفح اصول حكمية قانونية

وهو ان لكل من هذه الصور التفصيلية، التي للرقوم الكتابية، إشارات إلى معاني حقيقية، وتلويحات إلى اصول حكمية الهية، إنما يتفطن إليها اللبيب، إذا استفتح الله تعالى عيون قلبه، وما جعله من العماة، عندما نظر إلى هذه الصور الكريمة، المرسل بها سائر الرسل، ولا ممن اقتصر، على ما ادركه البصر الحسي منها فقط، بل يراه لاستنباط العلوم الحقيقية، من عيون هذه الصور المنزّلة السماوية، حيث يعد كل إشارة من تلك الإشارات الكتابية الرقمية، باباً مفتوحاً للنظر الفكري، مجالاً وسيعاً للعين القلبي، مسرحاً فسيحاً للبصيرة النصيرة، التي بها يتمكّن الإنسان، لأن يصل إلى عالم الحقائق، ويدرك فيه الأمور على ماهي عليه.

ومن هاهنا ترى السيد (سلام الله على آبائه الكرام، وعليه) كثيراً ما يُكرّر

التمثيل في طي رسائله الكريمة، بما حكي عن افلاطون الإلهي، انه قد سأل عنه بعض تلامذته، ان الإنسان اراه واعرفه، واما الإنسانية نحرص على معرفتها، فلست اعرفها، فقال لأنك تنظر بعين رأسك، ولو كنت نظرت بعين قلبك لعرفتها، ولعين واحدة من عيون القلب، خير من الف عين من عيون الرأس، وإليه أشار قول امير المؤمنين علي (رضي الله عنه): (قد طلع الصبح لذي عينين).

ثمّ إذا عرفت هذا، فأعلم ان في ضمن كل هيئة رقمية، من الهيئات التنزيلية والإنبساطية، التي هي ذات اليمين وذات الشمال، مقوسة كانت او ذا زاوية، او دائرة كاملة، حقائق جمة من الحِكم الإلهية، التي اختصّ بنيلها كُمّل الأنبياء، وتلامذتهم الأولياء (سلام الله عليهم اجمعين)، فأنه ما فهم المعاني من هذه الرقوم، ولا فاز بإدراك ماهو المراد من وضع هذه الأشكال، على النهج المعلوم، إلا من نظر إليها، واعطى الخط الحسي فحسب، للبصر الظاهر، ثمّ اعطى لكل قوة من القوى الإدراكية، حظها المختص بها من تلك الاشكال، إلى ان وصل الأمر إلى القوة العقلية القدّسية، المؤيدة بالجمعية الكمالية، فأنها هي التي تفهم من ضروب هذه الأشكال البينة، واقتراناتها المُنتّجة، منطق الطير السليماني، الذي به يستحصل الطرق الموصلة، إلى التصورات الإلهية الحقّة، والتصديقات اليقينية، التي لايأتيها الباطل من بين يديها، ولا من خلفها، وبهذا اللسان يسترشد إلى كنه الكل، من الحكم العلية، والعلوم العزيزة، التي كانت مضنونًا بها على اكثر الكُمّل، إلى زماننا هذا، شعر:

تمتع بذا اليوم القصير فأنه رهين بأيام الشهور الأطاول

ومن ثمّ ترى النصوص التنزيلية، قد نهت الكاتب والناظر، عن الإهمال في زبر تلك الصور، وابراز اجزائها كما هي، وعن الاضرار منهما بهيئات اشخاصها، في عدم المبالاة، تبيين زوياها وتسوية قسيها ودوائرها، وتنوير عيونها، في عدم الإمعان في كل منها حق الإمعان، وذلك كما في هذه الأية الكريمة، المنطوية على المُنبّهات الشريفة، وهو قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[1].

فحص كتابي في صفح من قوانين حكمية

لعلك قد بعثك الشوق إلى تعلم شيء، ممّا في طي إشارات تلك الصور الحرفية، والهيئات الكتابية، فلنتعرض لإبانة جمل من ذلك، تنبيهاً للمتيقظ النبيه، وتشويقاً للطالب، الذي يولي وجهه نحو ذلك المقصد الوجيه، وذلك يحتاج إلى مقّدمة حكمية، تكشف اولاً عن وجوه تلك الحركات، والجهات المُشخّصة لها.

اعلم ان الحركات القلميّة، على الألواح القدرية، التي هي مباني الهيئات الرقمية، إذا كانت في قدس تجردها وتنزهها، مُنقسمة بالقسمة الأولية، إلى ثلاثة اقسام، انقسام اصول الجسم التعليمي، واجزائه إليها، اولاها هي الحركة

(١) (سورة البقرة ٢٨٢).

الإنزالية الطويلة، والثانية الإنبساطية العرضية، والثالثة الإنهباطية العمقية، ولكل واحد اقسام عدة، على ما وقفت عليها في الفحص السابق.

ثمّ ان الحركة الإنزالية، إشارة إلى البروز من مكامن الاطلاق الوجودي، والهبوط عن علو قدسها الإحاطي، إلى مجالي العوالم الكونية، وملابس الظهور الحدثاني، كما ان الحركة الثانية، إشارة إلى التعاكس الإظهاري، الذي للانوار الوجودية، اما من لطائف بعض الأعيان الوجودية، إلى غلائضها، ومنها إلى آخر، وأما من كثائف بعض اجرام المظاهر الكونية، إلى صقائل اخر، ومنها إلى اخر الطف، فتارة نشأت الحركة هذه، من يمين التروّح والتبيّن، إلى يسار التجسّد والتبطّن، وتارة من ذلك اليسار إلى يمينه، وكذلك الحركة الثالثة العميقة، إنما تشير إلى مراتب الشعور والإدراك، ومدارج التعمّقات، التي إلى درك الكنه من الشيء، وعمق خصوصيته الذاتية، وذلك ايضاً على نوعين، فإن الحركة المذكورة، اما من أيمن صوب الظهور، إلى اعماق مدارج الكمون، كما هو الظاهر من انتزاع الكلّي، الذي يعد الكثرة، او من ايسر طرف البطون، إلى نواحي مجالي الظهور، وحوالي جوارح الشعور، منتهياً إلى ان تصور بخارج النشور، وأيمن الزبور، وهذا الثاني هو المُسمّى بالإشعار، وذلك كما في اطلاق اللفظ، الدال على الكلي قبل الكثرة، او في تقييده بالصور الكتابية.

فلئن قيل: هذا ممّا يشوش نظام سلسلة المناسبات، التي بها ارتبط عرف التخاطب في لغتنا هذه، فإن الصور الكونية في المراتب الظهورية، كانت مياسر، وفي الشعورية هذه صارت ميامن.

قلنا: انهما من الجهات التي تختلف، حسب اختلاف اوضاع المتوجّه، وبين ان اليمين هو اقوى الجهتين، واكملها في التصرف، ولايخفى ان الشعور، إنما يتوجه نحو إدراك الصور المشعور بها، فكُلّما كانت الظهور، كانت اقوى، بخلاف الظهور، فإن توجهه نحو تحقيق امر الظاهر، وابراز احكامه، فكُلّما كان أبطن، كان اقوى.

واعلم ان لسان المناسبة كثير، لاختلافه، حسب الأختلاف المنتسب، دقيق موارد الإنصراف، فليكن المتيقّظ في ذلك، على تدبر شافي، ليتمكّن في استكشاف المعاني من تلك اللغة، ثمّ انك قد عرفت ان الامر منحصر في هذه الإربع، وان المراتب وجودية وكونية، على كثرة انواعها وتوفر اصنافها، لايخلو عن ان تكون مندرجة تحت احد منها، فتبيّن لديك، ان هي كل جزء من اجزاء الحرف، دلالة على دقيقة جليلة، من دقائق امر الوجود، ونظمه المضبوط المسرود، فأنه ما من موجود، إلا وعلى الواح تحققه وتقومه، امثلة من تلك الخطوط، هذا ممّا علم تحقيقه اجمالاً، واما بيان تفاصيله ذلك، فسيرد عليك ما يلوح إلى شطر منها، ان شاء الله تعالى.

فحص كتابي في صفح لبابي وحكم احصائية

وهو انه ممّا تقرّره الأصول الحكمية، ان الوحدة الحقيقية، وان ظهر في سائر متنوعات الافراد، ذوات الأشكال والأعداد، وتشارك الكل، في كونه مظاهر لذاتها، إلا ان الذي صلح لأن يكون مجالي لها، بسائر اسمائها الحسنى،

واوصافها العلى، وكرائم افعالها المثلى، هو الذي من بينها اكثر ابانة لوجوه الكثرة، وافصح لسانًا، في اظهار النسب الكاشفة لها، ومن هاهنا ترى الكثرة الفعلية، التي في اقاصي عوالم الإمكان، التي عينها الشارع، لأن يجعلها العبد وسيلة لأداء العبادات، وذخراً ليوم الفصل، وميقات الوصول إلى سائر المرادات.

فإذا تقرّر هذا، ظهر ان الكثير، هو الذي اختص بين افراد العالمين، بمظهرية الوحدة، مُبينًا لها بسائر اسمائها وصفاتها، فهان على المُستبّصر، وجه ما انتظم عليه جواهر الحروف، بحسب ترتيبها الإزدواجي الحديث، المبين هنا، دون الافراد العتيق، الذي تكفل ببيان شيء، من [تلك] الصحيفة الأولى، ولكنه اجمالي، إنما يفصح أولاً عن لسان الهيئة الجمعية، والكلّية الإحاطية لا غير، ثمّ يتدرج في تحقيق تفاصيله ثانيًا، فإن الاجمال من ممهدات كمال التفصيل.

وتلخيص ذلك: ان افراد تلك الجواهر، المُنخرطة في هذا النُظم، مُنحصرة في ثلاثة عقود مفردات، ومثاني ومثالث، ولايخفى على الواقف بما مهدناه، ان الألف الذي هو صورة تلك الوحدة، إنما تقرب لها من الحروف، وتناسب كمال مظهريتها، الأحرف التي للثالث، ثمّ المثاني، ثمّ المفردات، وبين ان العدد التام، الذي انخرط عليه تلك الجواهر، وهو الذي تم في العقد العشري الشعوري، إنما حصل من تربيع السبعة، وتضعيف ثنيها، ومن هاهنا ترى المثاني، وقعت مُثناة، وصارت واسطة العقد، وقلب جمعيتها، والكاشف عن تمام صورتها، اعني صورة السبع المثاني، وذلك لأن الألف الأصل، إنما

استردف إلى نفسه، عقدين من المثالث، وذلك هو السبع الأولى، واما الثانية منها والثالثة، فهي التي ظهرت بصورة المثاني، بأنه عن صورة جمعيتها، وهيئة كليتها، واما الرابعة فهي المفردات، التي لاتجد لأشخاصها أمثالاً قط.

فظهر من هذا لدى اللبيب، الذي يفهم لسان الإشارة، ان العقد الأول منها، هو الدال على الصدر الأول، من اعيان الموجودات، ذوات الإطلاق والتجرّد، فأنه هو الذي ظهر بصورة التنزّه والإطلاق، وغلب على اعيانها الوجودية، احكام ما به الإتحاد، ومن هاهنا ترى التمايز بينهما، إنما هو بحسب الإعتبارات الخارجة عن انفسها فقط، اعني النقطة، ثمّ ان العقد الأخير منها، هو الدال على اقاصي مراتب الكون، الذي هو صاحب التفرقة الإمكانية، فإن اعيانها إنما ظهرت بالصورة الإمتيازية، والهيئات الشخصية، التي لا دخل لضرب من الشركة والجمعية فيها اصلاً، وان العقدين الوسطانيين، هما الدالان على صاحب الجمعية والكمال، فإن اعيانها إنما ظهرت بالصور المثالية، الدالة على الصور المطابقة لمعناها، فله السعة الإحاطية والبرزخية، التي هي ذوات الاحتواء على الطرفين، والاحتياز بالخافقين، وبين ان مباني امر الشعور والإدراك، إنما هو على هذه الصورة المثالية، فلهذين العقدين ضرب من الإختصاص، بالمتماثلين من ذوي العلم والعتور مطلقاً، وبه صلحاً لأن يكون فيهما الإشارة إلى الثقلين، بفنون أطوارهما، ومطاوي أسرارهما.

فحص حكمي في صفح كتابي واشارات تعليمية

وهو انك قد وقفت ممّا مُهّد لك، على ان الصور الجسدانية، التي للحروف والهيئات التعليمية، التي هي مباني هياكل تلك الصور، ومراهص قوام اشخاصها الرقمية، لها دلالات على الحكم العلية، بحسب اوضاعها اللازمة لها في ذواتها، عند الخواص دون مالها، عند العامة، بحسب الأوضاع الخارجة عن ذواتها، وذلك هو الوضع المتعارف، الذي عليه مباني سائر الدلالات عندهم، وعلمت ايضاً ان الحركات، التي هي مباني تحقق تلك الهيئات، ومبادئ تصور صورها لها، بحسب اختلاف ضروبها، إشارات إلى فنون من المعاني الجليلة، والحكم الكريمة، فحصل لك من هاتين المقدّمتين علم إجمالي، بما اشتمل عليه تلك الصور، المنظومة بعقودها الأربعة، وما احتوت عليه.

وحان لك ان تشتهي ذائقة رزقك، اغتذاء طرف من وجوه تفصيلها، وعرفان شطر، ممّا انطوى عليه تلك الأصول والمباني، من تنوعات اصناف الصور، الكاشفة عن دقائق تلك المعاني، وبيان ذلك، يحتاج إلى تمهيد مقدمة، مُعربة عن تقسيم، تُميز فيه تلك الأصول الحرفية، بخواصها وفصولها، ويستحصل بذلك، مزيد علم بمداخل المعاني وابوابها، فإن التقسيمات بتنوع وجوهها، هي المُعربة عن خصائص الأقسام، فلذلك أتى سوق الكلام، بضرب اخر من التقسيم، وان ممّا يقر به، ممّا يتميز به طرف التعليم، ويتنزّل منه إلى مدارك المسترشدين، بمدارج التنبيه والتفهيم، وهو ان الصورة المذكورة، اما ان تكون من الخطوط المتنزّلة، او السطوح المُنبسطة، والأول منهما، اما ان يكون

مختصة بالاستقامة والاستقلال، فهو الأصل المُسمّى بالألف، أو لايكون على هذا الوجه، فهو اما ان يكون منحرفة إلى يمين الوجوديات واعيانها، او إلى يسار الكونيات واكوانها، وكل واحد منهما، اما ان يكون ذات زاوية، او ذات قوس منفردة، او متركبة، فهذه تسعة اقسام، واما الثانية منهما، فإما ان يكون انبساط سطوحها من اليمين إلى اليسار، او بالعكس، وكل منهما، اما ان تكون مستقبلة، متوجهة إلى فوق كالباءات، او منبطحة إلى اسفل كرؤوس الجيمات، وكل منهما اما ان يكون ذا زاوية، او ذا قوس منفردة، او متركبة، فهذه (١٤)، وإذا ضرب في الأقسام الأول، حصل (١٤٤)، وذلك هو الذي به يقوم سائر الصور، عن مقاعد القوة والخفاء، ويستوي على مقام الفعل والظهور.

ثمّ ان من هذه الصور، ما له ظهور، عندما كان الحرف في قدس تجرّده واطلاقه، وذلك هو الذي يقال له انه وجودي، ومنها ما ليس له فيه وجود، بل إنما يوجد، عندما كان في ملابس التركّيب والإمتزاج، أو ذلك هو الذي يقال له انه الصورة الكونية، ثمّ ان من الموجودات ما كانت مادة تقوّمه وتحقّقه، هي الأولى، ومنها ماكانت هي الثانية، فللمُستبّصر ان يستفتح بهذه المقاليد الرقمية، ابواب استعلام خصائص الاشياء، ويدخل منه إلى المقصد الأقصى.

فحص كتابي في صفح تعليمي ممّا دل عليه هذه الأوضاع بلسان الإشارة المغنية عن العبارة

وذلك ان الوضع الخطي الألفي، الذي هو ابسط الأوضاع، إنما يدل على

احد المعنيين، اما التنزّل عن علو الإطلاق والقدس، إلى دنو التعلق والانس، أو الترقي منه إليه، اما الأول منهما، فهو إنما يكون عند انفصال الألف، وتفرده بصورته، واما الثاني فهو عند اتصاله وامتزاجه.

ومن هاهنا ترى الألف، إذا وقع في صدر الكلمة، دل على الوحدة، كما انه إذا وقع في الاخر، يدل على نهاية الكثرة، اعني الإثنين، على ما سيجيء تحقيق ذلك، في الصحيفة الكلامية.

واما الوضع المسطح البائي، فهو إنما يدل على إنبساط المتنزّل الواحد، على الأعيان الوجودية، والتعينات الكونية، واما القوس، فهو إنما يدل على اللطافة الوجودية، وما يتبعها من التجرّد والتروّح، المؤسس لبنيان التمام والبساطة، المستدعية للإستمرار والإنتظام، والزاوية على الكثافة الكونية، وما يلحق بها من التعلّق والتجسد، الحاجبين لرحائب صحارى الأرواح والتركيب، الداعي للتفرقة والإنشراح.

ثمّ ان حدتها، إنما تدل على امر لطافة الحاصل، وضيق مجال حكمه الحاصر، وضبطه امر التكون، المستدعي لخفاء حكمه، وظهور الأثر الخاص بالمظاهر، كما ان انفراجها إنما يدل، على السعة الافراطية، التي تقابل ذلك الضيق، بكمال كثافتها، المفرقة لاجزاء لطافتها، المانعة لحصر حكمها وحياطتها.

ثمّ اعلم، ان خصوص معانيها، يختلف بوقوعهما يميناً ويساراً، فللمتيقظّ ان يستكشف تلك المعاني، بالأصول التي مر عليها مراراً، واما قيامها، فهو الدال

على الهيئة الإعتدالية، التي هي مجال بروز الظاهر، بصوره الكونية، واحكامه الوجودية فيها، ولها قوة ضبط وانحصار، لتلك الصورة الكائنة، المحققة الوجود، فأنها هي الميزان القويم، الذي عادل فيها كفتا الوجود والكون عدلاً، فلم يغلب الحواجب الكونية، على الصور الوجودية أصلاً، ولأمر ما ظهر هناك، في عين الإنحراف الكوني، الإستقامة الوجودية، وتساوت تنوينها الإطلاقية، تمام زوايا المثلث، بثلاثتها العقدية، فلا تغفل ما سمعت في الزوايا خبايا.

ثمّ ان الدائرة، هي الدالة على امر التمامية، فإن كانت مشتملة على الزاوية، فلها دلالة على تماميتها كونـًا ووجوداً، وفوقيتها على الكل، فهمـًا وشهوداً، ومن هاهنا ترى الكلمات المتركبة، من ذوي الدوائر، إنما تدلّ على الإدراك، الذي هو عبارة عن الوصول إلى نقطة البدء، كالفهم والفقه والوقوف، إلى غير ذلك.

ثمّ اعلم، ان القوس الأيمن من الدائرة، هو سهم التجرّد والتروّح، كما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): (الإيمان يمان، والحكمة يمانية)، كما ان الأيسر منها، سهم التعلّق والتجسد، على ما وقفت عليه مراراً.

فلئن قيل: ان قسي الجيمات، التي في عقد القدس والتجرّد، كلّها ايسريات، ولو كان الأمر على ما ذكرتم، كانت ايمنيات.

قلنا: لو امعنت النظر فيها، لصادفتها ايمنيات، في ذاته المظهرة للظاهر، الكاشفة عنه بسائر السرائر، وذلك لأن المرقوم له صورة شخصية، مواجهة للراقم، وبين ان يمين احد المواجهين، هو الذي على يسار الأخر.

فظهر من هذا، ان القسي كلّها ايمنيات الأرقام أنفسها، ولا شيء من القسي

في طرف الأيسر، بظاهرة في الارقام الكتابية اصلاً، سوى ما في طي صغائر الدوائر، فإن الأيسر طرف التجسّد والتعلّق، وهو إنما اقتضى الكثافة والتركّب، الذي هو مؤدي امر الزاوية، دون اللطافة والبساطة، التي هو مدلول صورة الدائرة، ثمّ انه لكمال سعة هذه الدلالات، التي للحروف في انفسها، وقرب تطابقها بطرف المعاني، وفضاء اطلاقها، اقتضى ان يكون فنون الأوضاع، التي تحقق بها الأحرف مُعتبرة، عندما اريد بها هذه الدلالة، فأنه قد يعتبر الأيمنية والأيسرية، اللتان للارقام بأنفسها، كما في بحثنا هذا، وقد يعتبر ان لها بالقياس إلى الراقم، ولكل وجه لسان يتكلم فيه على معناه، ومعيار تمييزه، إنما هو إعتبار وجهتي الظهور والشعور، كما نبهت إليه انفاً، فلا ينبغي للفطن، ان ينحجب بأحد الوجهين عن الأخرة، ولا ان يتحيّر عند سماع ما تكلم به لسان احدهما، فيما أفصح عنه لسان الأخر. شعر:

فإن كل شيء فيه معنى كل شيء فتفطّن واصرف الذهن الي

فحص كتابي في صفح وضعي ومعنى خطابي

وهو انك قد عرفت، ان لهيئات الحروف، وفنون رقمها المشهور المعروف، دلالات بحسب أوضاعها، التي هي عليها، لابد للمستبصر من التيقظ لها، والتدبر فيها، امتثالاً لما رسم في قوله تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا**﴾[1]، وبيان ذلك: ان لأوضاع

(١) (سورة الأنعام ١٠٤).

الشخص، دلالات على ما هو عليه من اصناف الأحوال، كالقوة والضعف، والحركة والسكون، والسعي والسلو، والإقبال والإعراض، إلى غير ذلك، فإن اوضاعه المناسبة لهذه الأحوال، دالة عليها، كالقيام والقعود، والركوع والسجود، والاضطجاع والاستلقاء، وما يترتّب عليه من التوجه إلى السماء.

إذا تقرّر لك هذا، فأعلم ان للحروف هذه الأوضاع، فلابد لها من الإعتبار بنظر التفكر والإستبصار، على ما نصّ عليه قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأرض رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾[1]، فإن منها ما له هيئة القيام خالصة كالألف، او ممتزجة بغيره من الأوضاع كالطائين واللام، ومنها ما له هيئة الركوع، مواجهة للراقم كالدائين، او لما يقابله كالجيمات والعينين، ومنها ما له هيئة القعود، متوجّهة منبسطة كالرائين، وجاثية متركّبة كالكاف، او غير متوجهة إلى غيره كالواو والهاء، ومنها ما له هيئة السجود خالصة كالياء، او مُمتزجة، وذلك اما بالحركة الهبوطية، او الحركة الإنزالية الالفية، كما للطائين دائرتهما، ومنها ما له هيئة الإستلقاء كذلك، اما خالصة كالباءات والنون، او مُمتزجة كالقافين، ومنها ما له هيئة الإضطجاع على الجنوب، كالسينين والصادين.

ثمّ اعلم، ان اجمع الأوضاع واكملها، هو هذا الوضع، كما [دلّت] عليه الأية الكريمة، بناءً على ما تقرّر من ازياد الكلمات، دليل على ازياد المعاني، فإن المضطجعين على جنوبهم من الساكنين، هم الذين يناسبون الكمال الإنساني

(١) (سورة آل عمران ١٩١).

بأوضاعهم، فإن المضطجع، هو المربع بهذه الحركة، سمّاء الفيض، وما يقابله من الأرض، خالصاً عن شوائب الإمتزاج.

فلذلك ترى الأية، قد اضافت هذا الوضع، بين فنون الأوضاع إليهم انفسهم، اولي الجمعية، دون غيرها من الأوضاع، وهذا من آيات دلالة هذه الحروف، على طرف الجمعية، كالمئوية، وتمامية الفضل في الأولين، فالسين هو صاحب الجمعية الكمالية في هذا التقسيم، ونظمه القويم، لإستجماع تلك الخصائص فيه، مع تمامية نفسه.

فحص اخر حكمي خطابي، في صفح اصلي كتابي، افصح عن لسان التفصيل، الذي على وجوه رقومه، المُعربة عن كنه علومه

وهو ان ماتقدّم لك من الأبحاث، إنما افادك اجمالاً من العلم، وما كشف عن وجوه تفاصيل هذه الرقوم الكتابية، إلا مُحتجبة بجلابيب الملابس الإشتركية المُستجنة، بضرب من ستائر الخفاء والإبهام، في بيوت عزها الأصلي، ومكامن الكتمان، فلنتعرض لتحقيق ماقصدنا من العلم، إلى فحص اخر، يفصح عن أوضاع تلك الرقوم، بخصوصياتها، ويمعن في الإبانة عن ذلك، كاشفاً عن وجوه تفاصيلها، فضل امعان، وذلك ان الصورة الأولى منها، هي الوضع الألفي، المُستحصل من الحركة التنزيليّة، التي للنقطة الإطلاقية، عندما توجه من علو عزّها، وسماء سناها، إلى دنو الأنس، وارض عينها، وهاوية هيولاها.

ثـمّ ان لهـذا الوضـع في العقـد الأول، الـذي هـو مـوطن التنـزّه والتقـدّس، وموقـف الـتروّح والتجـرّد، اربـع هيئـات، هـي للواحـد الحقيقـي، حـرم جلالـه، ومنصات عـرائس جمالـه، واحـد فـرد وثلاثـة سـرد، امـا الأول، فهـو الـذي علـى استقامة قامة إطلاقه، واستواء هوية وحدته، على عرش صورته الألفية، التي بها تآلف متفرقات الأعيان، ويصير بها كُـلّاً وواحـداً، وأمـا الثلاثـة المسـرودة، فهـي التي لها ميلان عن استقامة هويته الإطلاقية، وانثناء عنها نحـو الثنويـة التخاطبيـة، التي تحت الكثافة الكونيـة، في طـي اعيانهـا واكوانهـا والوانهـا، كمـا سـتقف علـى تمام الكلام عليها آنفـاً، واما الهيئة الثانية، فهي الوضـع البـآئي، الـذي حصـل مـن الحركة الإنبساطية، للنقطة المذكورة، بعـد تنزّلهـا عـن مـوطن إطلاقهـا، وتبرزهـا لفـتح بـاب الإبانـة، ونصـب بـوّاب التعينـات، وخلعهـا عليـه، ثيـاب الجـواهر الجالبات العاليات، ولها ثلاث صـور إنبسـاطية، ذوات قـوائم إطلاقيـة، مُسـتلّقية إلى سماء قدسها، وعلو عزها، لاتمايز بينها بذواتها، بل بحسب الأمور الخارجة عن انفسها، والإعتبارات اللاحقة اياها.

ثـمّ هاهنـا دقيقـة كاشـفة عمـا نحـن فيـه، تتضـمن حِكمـاً كريمـة، وهـي اول الحضرات الإنبساطية، التي هي موطن النسب الأسمائية، هي التي تحقّقـت فيهـا نسبة المبدئية، إذ بها بدأ كل بـادي، وبـين ان النقطـة في الصـورة الكتابيـة الرقميـة، هـي المبـدأ، وظهورهـا اولاً، إنمـا هـو في البـاء مُنخفظـاً تحـت قهرمـان جلالـه، وذلك لأن امر المبدأية، وسائر النسب القاضية بالثنوية، إنما يتحقّق ههنا، بسـبب إعتبـار العلـوم فيـه لاغيـر، وبـين ان اول مـا ظهـر العلـم في الحضـرة الجلائيـة،

المُسمّاة عند القوم بـ(الحضرة الواحدية)، ظهر على وجهٍ، لايثبت المعلوم، ولايتحقّق به تفرقة أصلاً، فضلاً عن اثبات غير وسوى، يُسمّى بـ(المعلوم).

ثمّ بعدما ظهر قهرمان العلم، وفاق امره، وقابل الوجود، حصلت التفرقة الإمتيازية بينهما، وتعادل القوسان بفنون التقابل والتماثل، كالكثرة والوحدة، والإتصال والإنفصال، فلذلك ترى النقطة ظاهرة على التاء، بصورة الكثرة، وهذه هي الثالثة من الهيئات، الدالة على الحضرات، وذلك هو المُسمّى بـ(حضرة قاب قوسين).

ثمّ لما ظهر سلطان العلم، وبرز قواده واجناده، بعددها وعُددها، خلع على اعيان دولته، وحواشي متعلّقاته، اعني المعلومات، ثياب الثبوت، وهي المُسمّاة بـ(الأعيان الثابتة)، وحضرتها هي حضرة الجمع، فلذلك ترى النقطة الظاهرة على التاء، في صورة الكثرة الكمالية، وهي الرابعة من الهيئات، الدالة على الحضرات، بها حازت الوحدة الجمعية، وإليها انتهت مراتبها. فلذلك تمام الحضرات الجلائية، وعين الثمرة التي عليها معاد أمر الشجرة، عند كمال استوائها وبلوغها.

ثمّ لما تمّ أمر الحضرات، حان ان يظهر العوالم الإستجلائية، فلذلك ترى الصور الإنبساطية بأعينها الثلاثة، قد ظهرت فيها، ولكن على ضرب من التعاكس المثالي، كما هو مُقتضى حقيقة العالمية، ومبتغى امر المظهرية، فإن الصور الإنبساطية الأول يمينية مُستلقية، متوجهة نحو علو الاطلاق والوجود، والإنبساطية الاخر يسارية، منبطحة متوجهة نحو اسافل التعلّق والكون، فلذلك

تراها منظمـًا، معها القوس الأيمن الوجـودي التـام، ظـاهراً مـع الزاويـة الأيسـرية الكونية، ولكن في خفاء ولطف من الأمر، وضيق وحصر من الحكم والأثر.

ثمّ ان المراتب الثلاث التي للحضرات، قد انعكست اعيانها بالترتيب، الـذي عليهـا في هـذه العـوالم، إلا ان الحضـرات لمـا كـان الغالـب عليهـا هـو الاطـلاق، ماقدر لخصوصياتها حد معين، فأنها مُتخالفة الخصائص، متنوعة التعيّنـات، كمـا هو مُقتضـى حكمـه، ولـذلك تـرى اعيانهـا الرقميـة، التي علـى الألـواح الحسـية، اولي كثرات، مُتفنّنة مُتدرّجة، مثنى وثلاث ورباع، منتهية إلى حدّها.

واما العوالم، فلما كان مُقتضى حقيقتها، إنما هو التعلّـق والتقيـد، ومـا يتفـرع عنه من التكثّر والتكوّن، فقد عينت خصوصيتها، التي امتـازت بهـا في حـد معـين، لاحظ للجمعية الوحدانية فيها أصلاً، وهو انها مثاني.

ومن هاهنا ترى امر التقابل والتعاند، قد غلب على اعيـان هـذه العـوالم، بمـا لايخفى، فمنهم من غلب فيـه، حكـم الجمعيـة الوجوديـة، علـى الكثـرة الكونيـة، بأن فاقت عينه على صورة تلك الكثرة - اعني النقطـة - واحاطـت بهـا وعقلتهـا، فلذلك دخل في جمعية الأعيـان الوجوديـة، عنـدما أُمِـروا بالسـجود لآدم، ومـنهم من غلب فيه امر الكثرة، واختفى عنه حكم الجمعيـة الوجوديـة، بـأن فاقـت عليـه الصـورة المـذكورة، وحكمـت عليهـا، فخـرج عـن الجمعيـة المـذكورة، وخـرق النظم الأمري، وبعد عنه، ومنهم مـن وقـع في الوسـط، الـذي هـو البـرزخ الجـامع بـين الصـفتين، الحـائز للخصوصـيتين، مـن الأولـى طرفـًا، ومـن الأخـرى اخـر، وذلك هو الروح الإنساني، الذي هو مبدأ الحياة الحقيقية، والحركة الحسية.

هـذا تمـام مـا انطـوى عليـه العقـد الأول، بإشـاراتها الكاشـفة عـن وجـوه الحضـرات الإطلاقيـة، والعـوالم الجبروتيـة، واما العقـد الثـاني والثالـث، فهمـا المشـيران إلـى العـوالم التعليميـة، والمثـل الصـورية مطلقـاً، اعنـي الجسـدانية والجسمانية.

ثمّ انه لما كان امر الصورة الكونية في هـذه العـوالم، بلغـت غايتهـا، واسـتوى سلطان التمـام منهـا، علـى عـرش نهايتهـا، ظهـرت أعيـان ارقـام مـا في وسـط هـذا النظم، الذي صورته السبع المثاني، من العقدين الكريمين، بما هـو مُقتضـى تلـك الصورة المذكورة، اعني الثنوية المُظهرة في سبع مراتب، المثنية الدالة على مـا في الأمـر نفسـه، وذلـك هـو الـذي تصـوّر علـى هيئـة وضـعية، احتـوت علـى الزاويـة الأيسرية الكونية، مُندرجة من الحـدة الإختفائيـة، واللطافـة الذريـة، إلـى الظهـور والإعتدال البروزي، المنتهي إلى الإستواء الإنساني، الذي تشـكّلت فيـه الحقـائق كلّهـا، القـديمي والحـدثاني، أولاً بالصـورة التامـة، صـاحب الصـوت المضـيء للاكوان، بما في الرقم، المشتمل على الدائرة التامـة، المنضـمة إلـى نـون الكـون، الذي تعين به سائر الأعيان، وثانيـاً باللطيفـة الكاملـة منهـا، وهـي النطـق المُظهـر لأمر الوجود، الطاوي لما في مدد الصدور، والورود النـاظم، كـل ذلـك في سـلك بينـات العقـود، بمـا في الوضـع المنطـوي علـى الـدائرة التماميـة، المُنبسـطة طـولاً وطولاً، المُمتدة على الكائنات فيئاَ وظلاً، المُتنزّل عليها الألف بكتابـه الأصـلي، الغير الظاهر عـن الميـل المبين، وممّـا يـدل علـى ان الألـف بنزولـه هـذا، يفـيض الحكم العليّة بفنون العلوم، هو استحصال الزاوية الأيمنية منهما فيه بين الرقوم.

ثمّ هاهنا لطيفة ظاهرة، لابد من التنبية إليها، وهي انه قد تبيّن من نزول الكتاب الألفي هذا، زاويتان يمينتان، احداهما حادة ظاهرة كونية، متساوية في إدراكها، سائر اولي المشاعر، والأخرى قائمة باطنة حقيقية، إنما بختصّ بإدراكها المُتيقّظ المتعمّق، ليكون إشارة إلى ما للكلام المُنزّل من المعنيين، حسب المنزلتين، والذي يقضي منه العجب في هذه الإشارة الكريمة، ان الثانية من الزاويتين، الدالة على الوجه الحقيقي للكلام المنزل، هو قلب اللام كتابًا، يعني ان الوجه هذا، إنما يظهر من قلب هذه الأحرف الثلاثة، وتقلبات بواطنها تنبه، ولذلك ترى الهيئة الرقمية قد ظهرت حينئذٍ بصور اعيانها الحيّة، التي في العوالم الروحانية الأبدية، مشيرة في ذلك، إلى نوعي الحياة، التي لتلك الأفراد، احداهما كونية ظاهرة، متفوقة صورتها، اصغر قوسي العين الفائق، وهو العامل العادل العلي، والغائل الغاوي والغبي، والأخرى وجودية باطنة مُستفلّة، صورتها اكبر قوسي العين السافل، وهو العاقل العالم، والغافل الغامر الغليظ.

ثمّ نبّه موميًا، بالوضع الأتي بعد ذلك، إلى ما لتلك الأعيان من المراتب الكمالية، اعني الفهم الشعوري، والقوة الإشعارية الإظهارية، بما له من القوة الدائرة التامة، صاحب البساط الإستلقائي الإطلاقي، الفائق على الأقران الرقمية به، اما الأول فهو انبساط الباء، لما في مرتبته من الإحتياج إلى سببًا، لبدو الابانة والبيان، وأما الثاني فهو إنبساط التعيين لما في مرتبته، من ضرورة التوسل بالنمط الاكتناني من الحجب التي للأكوان، وبذلك تم امر العقدين، اللذين هما العقد الوسط، بما في طي ارقامها من الإشارات، الكاشفة عن

العالمين، المُعبّر عنهما بالثقلين، وأما العقد الرابع، فهو المعرب عن كنه الكل، فهو المشير إلى مرتبة الكون الكامل، المُسمّاة بـ(الكلام)، وذلك ايضاً له مراتب، اولاها وهي الصورة، الكائنة الكلامية، الكاشفة عن كنه ما في الضمير المتكلم، وتلك الصورة، عبارة عما تصوّر عن الإنبساطات الثلاث:

[الأولى] يمينية: وهي التي من الكثائف الكونية الخارجية، إلى لطائف ما في مخزونات وهمه وخياله وعقله، من الصور الأيمنية المعنوية.

والثانية منها يسارية: من تلك اللطائف المعنوية، إلى الصور الحسية الحرفية، التي يكشف عنها.

والثالثة منها يمينية: وهي التي من الكثائف الحسية الحرفية، التي بلفظ بمسموعها المتكلم، اتمّوه بمبصرها الراقم، إلى لطائف ماعند المخاطب بها، او الناظر إليها، من الحقائق الايمنية المعنوية، التي هي مخزونات قواهما الباطنية.

ثمّ انه لابد وان يكون هذا الإنبساط، مطابقاً للإنبساط الثاني؛ لأن منتهى فهم المخاطب، هو بعينه مبتدأ قصد المتكلم، وما في دقائق اشكال هذا الرقم، من تخالف اوضاع الزوايا والسطوح، التي لايخفى على المتأمل، بعد ضبط ما مهّدنا له، هذا هو احدى الصور الظاهرة للحرف، وهي الصور الكلامية، التي لها، وأما الصورة الأخرى لها، اعني الرقمية الشكلية، فهي التي لوّح إليها، الصورة المتنزّلة للالف بتمامه، مستلقياً منتشراً على أراضي الإظهار والإعلان، قائماً على البسيط المنبسط، على جملة الأعيان والأكوان، كما في الحضرات الجلائية بعينها، سوى ان الألف، ماتنزّل هنالك بتمامه، وليس له مجال ذلك

التنزّل التام، المُظهر لأمره جملة، إلا في هذا المظهر، الذي هو اكمل المظاهر الحرفية، التي للألف كما سيجيء بيانه.

هذا بحسب صورته المحسوسة التي للحرف، قبل ان ينظم قوس الصورة منه بمعناه، ويتم دائرة الفهم منه وفقهه، ثمّ إذا تم ذلك، وعاد الألف بحركته التنزلية، إلى نقطة بدائه، أخذ يبدأ حركة اخرى، في صورة تعمقه وتبطنه، وكشف عما في بطائن تطوراته، وبواطن تشكلاته، متمّماً لأمره المعدّ له، هو اظهار المراد بكنهه، لشكل ميم التمام، ففي الوضع الميمي إشارتان هاتان، احداهما تمام الحركة الإنزالية الإبلاغية، التي يترتب عليها مجرد امر الإنفهام، وهي المشار إليها بالدائرة، والأخرى هي الحركة التدبرية التعمّقية، التي امر بها الامم، ممن إليه بلاغ الكلام، وهو الذي يترتب عليه التحقّق بمراتب الحدود، والمطّلع والمشير إليه، هو بقية رقمه.

فهذه الأحرف الثلاثة، التي افصحت عنها الكلم، هي المشيرة إلى الوجوه الثلاثة التي للحرف، ثمّ ان الحرف بوجوهه، إنما يظهر على كمل بني نوع الإنسان، وخلّص اصفيائه، اعني صاحبي النبوة والولاية، فالحرفان اللذان عليهما بناء ذينك الإسمين، مفصحان عنهما، واما الحرفان الأخران، اللذان بهما نظام سلسلة العقود الكمالية، فهما المشيران إلى الختمين، فإن احدهما صاحب تمام الدور صورة، والأخر صاحب تمام ذلك الدور، ومعنىً ورتبة. ومن هاهنا ترى الأول، دالاً على البعد والغيبة، والثاني على القرب والحضور.

ثمّ انه بقي هاهنا كلام، لابد من التعرّض، وهو ان الكتاب المنزل، الذي

ارسل به الخاتم العربي (صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله)، على ضربين اثنين، المُقطّعات المشار إليها بالسبع المثاني، كما عرفت بعض وجوهه، والمواصلات المشار إليها بالقران العظيم، ثمّ ان الترتيب الإزدواجي هذا، لما كان ممّا اختصّ بالرسول الخاتم، لابد وان يكون فيه ما يدل على القسمين، وإذ قد اتى بما يدل على إحصاء الأول لتناهيه، لزمه ان يشير إلى الثاني، فلذلك استردف الحرف، الذي يدل على خصوص مرتبته الكريمة، بوضع يناسبه، بمزيد من العلو والعظمة، وستطلع على وجهه، خصوص الحرفين، اللذين جُعِلا مادة لهذه الصورة القرانية، ان شاء الله تعالى، هذا ما فتح لنا وقتنا، هذا في بيان ترتيب الحديث الإزدواجي، الذي للحروف المُقطّعة انفسها، ويمكن ان يفتح الله وقتاً اخر، وجوهاً اخر، أعلى من ذلك وأتمّ، فلصاحب الهمة ان يجعل هذا وسيلة إلى العروج، على المراقي العليّة، والعلوم الآليّة، التي تحت الصور المنزّلة الحرفيّة، شاكراً لنعم الله ولطفه العميم، فأنه هو المنان بفضله العظيم، والهادي إلى صراطه المستقيم.

فحص كتابي في صفح تفصيلي للعلوم
يفصح عن الجهات الإمتيازية التي للرقوم

وهي ان الصور المقدّسة، التي للحروف المنزّلة السماوية، لما كانت هي التي قدرها الله بقدرته القديمة، لأن تكون مجالي لخفيات الحقائق، لابد وان تكون كلّها متشاركة، في ان يظهر فيه غيره، ويمتزج به في عوالم الكون والإمكان ما سواه، مُنخلعة عن صورتها القدّسية، متلبّسة بالملابس الكونية، إلا ان الأصل

الذي عليه الحرف من الاعراب، قد قسّمه قسمة مُربّعة، فإن منها ما لايصلح لأن يظهر بالغير، ويمتزج بما يتعرى به صور قدسه، وان امتزج به الغير ذلك الإمتزاج، وذلك هي حروف النهايات، الدالة على الأطراف والغايات، من اقاصي الجهات، التي بها يتحقّق امر الظهور والشعور، وهي ستة احرف (الف، ودال، وذال، وراء، وزاء، وواو)، ومن هاهنا ترى الكلمات الدالة على الظهور، ونهاية امره في عوالم البروز والوجود، وما يترتب عليه من الوضوح والحضور، مشتملة عليها البتة، ومنها ما يقابل هذا القسم، حيث يمازج بالغير، ويمازج به الغير، متعرّباً عن الصور القديمة، التي له في موطن قدسه، متلبّساً بما تجدّد له في طي تعلّقه وأنسه، حيث انخلع عن صورته الأصلية، التي له بالكلية، انخلاعاً، وانصبغ جملته بلون المظهر وكونه انصباغاً، كالعينين.

وهذا القسم له هذان الحرفان فقط، ومنها ما ليس لقابليته تلك القوة، بل إنما انخلع عنها بعض الإنخلاع، ولا يتصور بصورته التي لمظهره، وإلا لمجرد امتزاجه معه، وانخلاعه عن بعض ماعليه، من اذناب تلك الصور الأصلية، الباقية بصدورها ورؤسها، وهي خمسة عشر حرفاً: (الباءات، والجيمات، والسينان، والصادان، والفاءان، واللام، والميم، والنون)، وهذا القسم لما فيه من الجمعية البرزخية، التي تناسب امر الاعراب، ترى اكثر الحروف، مإتلبّسة بصورته، ومنها ما كان صورته الأصلية، بوضع لايتطرق إليه التغير بوجه، عند التنزّل في تعلّقه وتلبّسه، وان كان مُنغمساً في التمازج، وهي اربعة احرف: (الطائين مطلقاً، والكاف والهاء) من وجه.

فحص اخر كتابي في صفح تفصيلي يكشف عن تقسيم وتمييز

وهو ان الحروف هذه، لتركبها من الخطوط والزوايا، لها جهات اشتراكية، وجهات اخر امتيازية ضرورة، ثمّ إذا قيست الحروف بعضها إلى البعض، لايخلو امرها عن ثلاثة اوجه، طبق ما لها في صورها اللبابية، على ما حقق امره في الصحيفة الأولى، وذلك لأن كل حرف كتابي، إذا اضيف إلى الاخر منه، فأما ان يكون بينهما الإتحاد، بحيث ان لاتمايز بينهما، إلا بالعوارض الخارجية، كما في الثلاثيات الواقعة في الصدر المقدّم، من الترتيب الإزدواجي الحديث، إذا قيس كل منها إلى اخويه، والثنائيات التي بحذاها، وهي المُتحدات، او الإشتراك في بعض اجزاء تلك الصور.

وقد انقسم هذا الصنف إلى قسمين، فأنه اما ان تحقق لكل من المتشاركين، ما به الامتياز وما به الإتحاد، حيث يكون لكل منهما، صورة جامعة لهما، مركبة منهما، كما لأنواع السافلات، والأشخاص المتماثلات، وذلك كما في الجيمات بالقياس إلى العينين، والكاف بالقياس إلى الياء، وهي المتماثلات، او يكون لأحدهما ما به الإمتياز فقط دون الأخر، حيث يكون بينهما مابين الكل وجزئيه، والمُركّب مع بسيطه، وذلك كما هو المُشاهد فيما بين الألف والطاء، وكذلك بين الألف واللام، وبين النون وذويه، اعني السينين والصادين، وهي المتصادفات بالعموم والخصوص.

ثمّ ان هذا القسم، قد انقسم اقساماً أُخر، فإن كُلّاً من ذينك الجزئين المذكورين، اللذين رُكّب منهما الحرف، اما ان يكون صاحب صورة من الصور

الأصلية التي للحروف، كما للميم والواو، فإن كُلّاً من جزئيهما، ذو صورة من الصور الأصلية، وهي الهاء والألف والهاء والراء، وهذا القسم من بين هذه الأنواع، هو الحقيق، بأن يُسمّى مركّبات حقيقية، أو لايكون الكل منها صورة كذلك اصلية، وذلك ايضاً قسمان، فإن منها ما لأحد من جزئيه، صورة من تلك الصور، دون الآخر، كما في الصادين والطائين، وذلك هو المُركّب الإعتباري، ومنه ما ليس كذلك، كما في البسائط الخمس، إذا قيست إلى اجزائها، فهذه ثلاثة اقسام، وأما الثالث من القسمة الأولى، فهو ان يكون بينهما الاختلاف والتباين، بحيث لايكون فيهما صورة اشتراكية أصلاً، من الخطوط الرقمية، كما هو المشاهد بين الألف والهاء، وبين النون والميم، وهي المُسمّاة بـ(المتباينات)، فظهر ان هذه القسمة ثلاثية أولاً، وسداسية ثانياً، وسباعية ثالثاً.

فحص كتابي في صفح تفصيلي كشف عنه حكم تنزلي

وهو ان الإنزال الذي منه ظهر الكتاب بين ايدي العباد، عبارة عن الحركة، من علوم المحيط، وسعة سماء الإطلاق الذاتي، نحو دنو المركز، ومضيق اراضي القيود العقلية، ثمّ ان تلك الحركة، اما ان تكون بسيطة ساذجة، من العلو إلى السفل، غير منحرفة عن منهج بساطته، ولا ممتزجة بشيء أصلاً، أو لا يكون كذلك، والثاني اما ان يكون ذلك الإنحراف والإمتزاج فيه، على اقصى مايمكن ان يكون، أو لا، فهذه ثلاثة اقسام حاصرة، لا رابع لها عقلاً، ولاخارج عنها اصلاً، هي اصل صوره الكتابية، وامهاتها التنّزيلية، كما أشار إليه قوله

تعالى: ﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[1].

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان الصورة عبارة عن الحدّ المحيط بالشيء، الذي بوصول آثار المدرك إليه، يدرك ذلك الشيء، وذلك هي المُسمّاة في لسان الحكمة، بالأبعاد التعليمية، والهيئات الوضعية، وهي اما ان تكون خطاً او سطحاً او جسماً، على ما بيّن في صناعة الحكمة، وحقق مبادئ اثباتها، والأول بعد بسيط، ذو طول فقط، ينتهي إلى نقطتين يحدّ بهما، وصورته (ا)، والثاني بعد مركّب، ذو طول وعرض، ينتهي إلى خطين، يحد بهما صورته (ل)، والثالث بعد جامع، بين الطول والعرض والعمق، ينتهي إلى السطح صورته.

ثمّ ان القسم الثالث، الذي هو نهاية الشكل وغايته، إنما يتم كماله، إذا توجه نحو المركز، بحركة اخرى إنزالية، من ظاهر اراضي الظهور والكون، إلى كنه بواطن الشعور والوجود، الذي هو صوب الإطلاق ايضاً، وصورة ذلك في الخارج، هو الخط المتنزّل من تلك الدائرة التامة، التي هي عبارة عن تمام امر السورة، والصورة المشار إليهما، بلفظي الإسم والجسم، نحو اعماق الأسرار، وبواطن مواطن الإشعار.

إذا تقرّر هذا: فأعلم ان اصل الصور الكتابية، هو هذه الثلاثة المذكورة، فإن غيرها فروع متشعّبة، وجزئيات متنوّعة، مُستحصلة من الإمتزاج، او من ضروب الإنحراف والإعوجاج، فسائر الحروف ذوات الخطوط، من فروع الأول، وسائر الحروف ذوات الزوايا، من فروع الثاني، وسائر الحروف ذوات القسي

(١) (سورة البقرة ١ - ٢).

والدوائر، من فروع الثالث، ليس ورائها صورة حرفية أصلاً، وكأنك قد وقفت على جزئيات ما تركّب، من الأحرف كلّها، بلميّات كيفياتها في المفاحص السالفة، فلا نعيده، وكذلك على كلّيات الأحرف انفسها، فليتذكر هناك ذلك، لينكشف وجه وجوه هذه الاحرف، المصدّر بها سور الكتاب الكريم، وانها هو الكاشف عن الامر كلّه بأنفسها، بحسب الدلالة الأصلية، التي لها دون الوضعية الجعلية، التي يتداولها العامة، وكان الوجه في تصدير السور الكريمة، المنزّلة من عند الله الحكيم العليم، بأسماء هذه الأحرف أنفسها، وعدها مثاني ومثالث وغير ذلك، إنما هو التنبيه للعامة أولاً، بتلك الدلالة التي لها، بدون هذه الأوضاع المتعاورة، بين طائفة مخصوصة من الطوائف، المبعوث إليهم الرسول، الاتي بها فقط، والعجب ان من المستكشفين، لوجوه معاني التنزيل، من وقف على ان تصدير الحروف في التنزيل للإيقاظ، وقرع العصا.

ثمّ نزّله إلى معنى، لايليق بجلاله قدر الكلام المنزل السماوي، فكأنهم فهموا، وما فهموا، وذلك لأن الذي يناسب علو شأن مثل هذا التنزيل الختمي، الذي ليس من جنس كلام البشر، بل من بدائع خالق القوى والقدر، ان يكون بحسب حروفه، ونظمها البديع، كاشف عن الحكم الإلهية العلية، بفروعها واصولها، مفحماً للبارعين فيها، في سوابق الأحقاب ولواحقها.

ولايخفى على الواقف بأساليب هذه المفاحص، ان تلك الدلالة المشار إليها، هي التي بها يفهم كل ما كان، وما يكون، من المعارف الإلهية والأعيان الكونية عن هذه الصور، المرسل بها الخاتم، وطبق مانص عليه قوله تعالى:

ولارطب ولايابس إلا في كتاب مُبين، فلا ينبغي للفطن المتيقّظ، ان يكتب على ماهو المدلولات، بالوضع العامي فقط، ويترك المدلولات بالوضع الخاصي وراء ظهره نسيًا منسيًا، فيحرم عن إدراك الحقائق الحكمية، والمعارف الإلهية، من الصور المنزّلة السماوية، التي ارسل بها الرسل، إلى عباد الله المؤمنين، حرمانًا كليًا، عياذاً بالله الرحيم الرحمن.

الصحيفة الثالثة

في الوجه الكلامي من الحرف وصورته اللفظية
التي كست المعاني الخفيّة لباس الإعلان من
نول الأصوات المقطّعة التي أقطعت من
نسائج بيانها مالاق

خصوصية كل من أفراد تلك المعاني، قال بها مُفصحًا عن اوصافها، الكاشفة عن كنه حقيقتها لدى الإمعان، ثمّ ان الوجه الكتابي من الحرف، وان كان من الآيات الباقية، على صفحات الايام، من الدهور والأحقاب، ويشترك في الإحتضاء عنها، امم القرون والاعصار، من الاخلاف والاعقاب، وبذلك يتلاحق ما لكل منهم، من بدائع الأفكار، وجلائل الأثار، المسدونة في طي العلوم، من سائر الأقسام والاضراب، ولكن الوجه الكلامي هذا، هو الذي صعد ذرى شواهق الإظهار، وعمّ امره الناهق والناطق، عندما عن إبراز مكنونات أكنة ضمائره، على منصات جواهر الاشعار، بين فنون إشاراته الدالة عليهما، من مقولة الأفعال، واصناف الأسباب، وذلك لأن اخر ما انتهى إليه تنزّل الوحدة الوجودية، التي هي ظل الوحدة الحقيقية، بسيرها الخاص بها، في السلسلة المُنتظمة طبقًا، الحائزة للكل قطعًا، هو الذي اكتنهت الوحدة المذكورة كنهها، وذلك هو الذي يُسمّى بين المصطلحات الرسمية بـ(الوحدة الجنسية).

ثمّ انها لها في نفسها تنزلاً آخر، إلى مراتبها، لإتمام أمرها، وذلك هو الذي انتهى بالجنس السافل، الذي هو الخامس منها، فإن غاية ما انتهى إليه امر التنزّل من الوحدة، هو المرتبة الخامسة، على ما مهد لك في الدائرة الطهوية.

ومن هاهنا ترى الوحدة هناك، تكاد تنعكس إلى ضرب اخر منها، أعني

الوحدة النوعية، التي هي صاحب الكون الجامع.

ثـمّ انـه لمـا تـم ههنـا، امـر الوحـدة المـذكورة، واسـتقر سـلطانها علـى عـرش البلوغ، واستوى عليه، صارت المرتبة به، موطن ابانة الإسم الحي، ومظهر إنفـاذ احكامه، بجملة قواده واعوانه، من بقية الأسماء الإلهية، التابعـة اياه، ثـمّ انـه اول ما تولّد من هذه الجمعية المباركة، هي صورة وجودية تامـة، كاشـفة عمـا في أكنـة البواطن، وسرائر الضـمائر، وهـي المُسـمّاة بـ(الصوت الإختبـاري)، الـذي ظهـر من الحيوان، أول ما ظهر منه، وكأن في الـدائرة الحاميميـة، مـا يـدلّك علـى لميّـة، بحسب القواعد الإحصائية.

فلئن قيل: كيف يتصف الصوت، بأنها وجودية، وقد تقرّر انها مـن الأعـراض الغير القارة، والأكوان المستحيلة السريعة الزوال.

قلنا: ان المبحث إنما الصوت الإختياري من الحيوان الإنسان، وبين انه مـن حيث هو حقيقة مُعربة، عما في بعض المراتب المبطنة الوجودية، يكـون منسـوبـًا إلـى الوجـود بالضـرورة، كمـا انـه مـن حيـث هـو حالـة متعاكسـة، تحصـل لتلـك الحاسة، عند ملاقاة الهواء المُتموّج.

قيل: انها من الأغـراض الكونيـة، ولاتنـافي بـين هـذين الحكمـين عنـد ظهـور مبدئيهما، اعني الحيثيتين المتخالفتين، هذا ما يقـال فيـه بلسـان اهـل النظـر، واما الوجه الحكمي فيه، فلسانه يفصح، بأن الصوت من الصـور الجسـدانية المثاليـة، القائمة بأنفسـها وجـوداً، وأن قامـت بـالهواء المسـتعدّ لـه ظهـوراً، كمـا في الضـوء بعينه، على ما وقفت عليه في الصحيفة الكتابية.

ولذلك ترى كلام اهل النظر فيهما مُضّطربـًا، حيث ذهب بعضهم إلى انهما جسمان، وبين ان الفطن الذي له قوة استعمال المُقدّمات الذوقية والحدسية، لايرضى بأن يكون جسمـًا، ذو سيلان ورطوبة، يتكيّف بكيفية قسرية غير طبيعية، ثمّ يحفظ تلك الصور بعينها زمانـًا، في مسافة ذات مقدار صالح، ولا ينخرم نظم هيئات تلك الصورة بلطافتها، مع ورودها على الأجرام الحائلة، بين المتكلم والسامع، من الرياح العاصفة، والهياكل الكثيفة، والجدران الصمّ، اللهم إلا ان تكون تلك الصورة، مُتمثّلة في اجزاء ذلك الجسم، بضرب من التعاكس الأصلي، فتكون صورة جسدانية مثالية، على ما حُقّق أمره.

ثمّ إذا تذكرت هذه المقدّمة، فاعلم ان الوجه الكلامي من الحرف، هو الهيئة العارضة للصوت، وهي المركّبة من اجزاء ومقاطع، تتميّز بعضها عن البعض، بحسب اوضاعها لاغير، وتحقيق ذلك: ان الهواء بوسيلة هويته الإعتدالية، ولطافته الذاتية التي له، إذا فاز بين اقرانه، بجواز الدخول في حريم هذه المملكة الإنسانية، واستعد به لأن يصير مطية خاصة، للطيفة القدّسية، التي هي الخليفة فيها، خلعت عليه عندما اذنت بالخروج عنها، بالاكسية النورانية، التي في خزائن استعدادها الذاتي، من نسائج عالمها الأصلي، الذي هو منبع كل خير، ومبدأ كل فيض، ومقتبس كل نور.

ومن هاهنا ترى سائر الأندية والمجالس بهذه الصور الكلامية، وأضواء اظهارها، منوّرة مأنوسة، وبدونها مظلمة مدروسة، وان شحنت تلك المجامع، بصنوف الأمتعة والحلي، ونورت بضروب من النيرات العُلى، والذي يشير إلى

هذا المعنى، من الآيات القرانية، قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ**﴾[1]، فإن من تدبّر فيه بعض التدبر، صادفه مفصحاً، بأن من الحسنات الوجودية التي تذهب بسيئات ظلمات الأكوان العدمية، والحناديس الحسية الطبيعية، هو النور الساطع الوجودي، الذي أماطت لمعات سناه، سائر سيئات الوحشات الكونية، والظلمات الهيولانية الحاجبة، وذلك هو ذكرى الحاصلة للذاكرين، من المتكلمين بأسماء الحق، والقائلين بها، فهو من هذا، ان الوجه الكلامي من الحرف، من حيث انه كلام وذكر، هو صاحب الأنوار القدّسية، النافية لظلمات العوالم الهيولانية، والغياهب الجرمانية.

ومن هاهنا ترى الجزء الأعظم، من سائر العبادات والهيئات الجمعية المزكية، الواجبة من عند الله تعالى على العباد، هو هذا الوجه من الحرف، إذ ما من عقد شرعي، يحكم بحلّية الإنتفاعات المُحرّمة، إلا به ينعقد، وما من هيئة عبادية، صلاة كانت او غيرها، إلا وانتظام امرها بهذا الوجه يتنضد، وكفى بذلك شاهداً، على عظم شأن الوجه الكلامي، وجلالة قدره، انه مقوم سائر العبادات، ومناط جملة العقود الشرعية، والنواميس الدينية، المنزّلة على الرسل في جملة الأوقات.

فحص كلامي في صفح حكمي

وهو انه لايخفى على الواقف بأساليب التحقيق، ان الأثر الخاص بالحياة الكاملة، هو الصوت المعتمد على مخارج النفس، الذي عليه اساس بنائها، في سائر مبانيها.

---

(١) (سورة هود ١١٤).

ثمّ ان الحياة، وان ظهرت بآثارها في نهاية سير الوحدة الوجودية الأصلية، ولكن مالم ينعكس امر تلك الوحدة، إلى وحدة اخرى، كونية وجمعية كمالية، هي الوحدة النوعية الإنسانية، لم يتم سلطان امر الحياة في اظهار اسرارها، ولم يتمكن لاستجماع قواد دولتها، واحتشاد اجنادها، من العلم والقدرة والإرادة، وابراز مقتضيات كل منها، وفق ماهو المراد، فإن الحياة إذا ظهرت، في طي هذه الوحدة الكونية الكمالية، تمكّنت لإنفاذ احكامها، المُتعلّقة بتلك القواد، فإن العلم حينئذٍ، يتمكن عن اظهار ما استجن فيه من المعلومات، وكذلك القدرة والإرادة، وكل ذلك إنما يتيسّر لها بوساطة الصوت، المُعتمد على مخارج التنفس، الذي هو صورة الحياة، فأنه قد استحصل في طي تقطعاته الشاكلة اياه، عندما مرّ على تلك المخارج المتنوعة، صوراً غير محصورة، لها دلالة على الأعيان كلّها، خارجية وذهنية، وعلى ما لا اعيان لها اصلاً، تارةً بحسب الأوضاع الخارجية، المتعارفة بين عامة الأمم، وتارةً بحسب اوضاعها الذاتية لتلك الصور، وهيأتها اللازمة اياها.

فظهر من هذا، ان مرتبة الصوت الإختياري، من مراتب التنزّلات الوجودية، تنوّرت أركانها بالأوضاع السماوية، والخلع النورية، وهو المُسمّى بالحرف الظاهر، بالصور الثلاثة، كلاماً وكتاباً ولباباً، هي المملكة التي استقرت عليها سلطنة اسم الحي، فإن فيها نفذت احكامه الخاصة به، ومنها تيسرت مقترحات عموم اعوانه، ومشتهيات سدنته وخدّامه.

فتبين من هذا، ان مرتبة الحرف بين هذه المراتب، هي التي تصلح لأن تكون منسوبة إلى الحيوان وعالمه، كيف لا، وان الحرف هو الذي قد حلّ في هداية من قصد نحو مأربة من المآرب، محل الضوء من الباصرة، وقد جرى في ارشاد من انتحى صوب المراد، مجرى الهواء في تندية الروح، عند انتقاص قوته القاصرة، فكيف يسع نفساً لم يكن خفاشيّة، أن يتقاعد عن الإستفادة بأنواره، وطبعاً لم يكن عنيناً ناقصاً، ان ينكص عن الإستمتاع بأبكار افكاره، من عثر عليه انتعش، ومن تلقاه بملابسه الكلامية والكتابية واللبابية، فبحلية الحق انتقش، فالمحروم كل المحروم في الأزل، بل المرحوم كل المرحوم فيما لم يزل، من صادف هذا العهد، فنكص على عقبي اليأس والحرمان، ولم يسعد بأجنحة الطيران، إلى عالم الحيوان، فإن القاعدين عن طلبه، والقانعين من الأغذية الكمالية الإنسانية بدونه، لايسمنهم ولايغنيهم ذلك، ممّا يستحصلون من حي، وان الدار الاخرة لهي الحيوان، لو كانوا يعلمون، فلِيَستيقظّ الفطن، لابدّ له ان يشمّر عن ساق الجد في ذلك الطلب، ولايتوانى في السعي، عندما نظر إلى القاعدين، من المخالفين والمتقاعدين، من الخوالف، شعر:

مُنى إن تكن حقاً تكن احسن المُنى وإلا فقد عشنا بها زمناً رَغَدا

فحص كلامي في صفحٍ حكمي

وهو انك قد عرفت، ان هذه الصورة اللفظية، هي الأكسية، التي خلع اللطيفة الآنسية القدّسية، من طرائف ماعندها، ونسائج عالمها الأصلي، على

الهواء الوارد إليها من المخارج، لما اهدي إليها من تحف التزويجات، المريحة لها، عن كرب احتياج ما يضطر إليه، من ضرورات اعوانها، ومقوّمات نظام تلك الدولة، وامزجة اعيانها، جزاء لخالص عمله، وجواز الصالح قصده وسفره، وبثاً لما عليه باطن مملكتها، من الإعتبار بضرورات تعيّشه وتمدّنه، إلى بني نوعه، اعني جلب المنافع إليها، او دفع المفاسد عنها، إلى غير ذلك من المآرب العامة والخاصة، التي في طيّه، وبين ان لكل منها موطناً، فيه يتلبّس تلك الخلعة الشريفة، لا مشاركة لغيرها فيه، به يتفاوت مدارج رتبة تلك الصور، في امرهم الذي خلقوا له، اعلاها منزلةً، هو الذي له صدر تلك المخارج، اعني قصبة الرئة والحجاب، الذي هو مبدأ أنبساط النفس الحيواني، ومصدر بروز هذه المادة الهوائية، التي هي المُتشرّف أولاً، بسريان حكم الحياة فيها.

ثمّ ظهر منها ثانياً، فيضان تلك الأثار القديمة الكريمة، على أعيان تلك البنية واركانها، وذلك لأن الذي فاز بنيل رتبة الحياة، التي جعلت العضلات والأعصاب، مبدأ الحس والحركة، اللتين بهما قامت بنية الشعور والإشعار، هو هذا الهواء، الذي صار مادة الصور الحرفية بعينه، لما فيه، ممّا استعده لأن يكون مطية للروح القدسي، وموطئ اقدامه، عند تنزله من سما علوه وسناه، وذلك هو اللطافة التي لهيكله، مع قوة قوائم اعتداله.

ثمّ ان الذكي، إذا تذكّر هاهنا حديث العمار، الذي ما فوقه هواء، وما تحته هواء، ثمّ ضم إلى ذلك ايضاً، ما ورد عن الحضرة الختمية (صلى الله عليه واله

وسلم): (ان الرحم[1] قامت، فأخذت بحقوى الرحمن)، وقف من حقائق الحِكم، التي للحروف الكلامية، على دقائق جليلة.

ثمّ إذا تقرّر هذا، فاعلم ان صاحب الصدارة والمنزّلة المذكورة، هو المَد الالفي، وذلك هو المد المنبعث من الفتحة، الذي به انفتح ابواب سائر الصور اللفظية، وهو المُسمّى بالألف، وله صورتان، احداهما المدّ المذكور الساذج، الذي لايمكن ان يتلفظ به، إلا في ضمن اخر، وهو الذي بأزاء الذات، ومنها هاهنا تراه دالّاً عليها، كما في ضرب وضارب، والأخرى هي المعروض للأوضاع الكونية، التي هي الحركات والسكون، وذلك امر خارج عن مُقتضى حقيقة الألف، فلذلك ترى الهمزة في الصورة الرقمية، قد عينت لها، وهي خارج عن الصورة المعدودة، من السبع المثاني.

ثمّ هاهنا دقيقة أخرى جلية، لا يخلو الوقوف عليها عن فوائد، وهي ان الألف، الذي هو صورة الذات، بوحدتها وإطلاقها الأصلي، له صورتان كلاميتان، احداهما هي التي تحت الملابس الكونية، اعني الهيئات الأربع، العارضة لها من الحركات والسكون، والأخرى هي المُقراة عن هذه الملابس، وذلك هو المد الساذج، ثمّ انه ما جعلت بأزاء تينك الصورتين، في الرقوم الكتابية، إلا صورة واحدة، وذلك هو الخط المستقيم، واما الهمزة، فانها جعلت

(١) إعلم ان الرحم، عبارة في لسان الإشارة، إلى ماتحقّق فيه صورة المثل، التي عليها بناء امر الشعور، وقد بسط الكلام عليه في رسالة البسملة، وبين ان الهواء المُنبسط، باعتبار جملة الروح الحيواني، وفيضان الحياة، على عموم اطراف البدن واقطاره، صاحب الرحمة الرحمانية، ثمّ انه من وقف على هاتين المقدّمتين، لم يتوقف فيمَ ارتبط بين الحديثين.

لرفع الإلتباس فقط، وما هي بأزاء تينك الصورتين من شيء، ومن ههنا، ما احتيج إليها، عندما وقعت الصورة الملتبّسة في اول الكلمة، ولم يورد فيه؛ لأنه ليس هنالك موقع الأشتباه، فظهر ان دلالة الخط المستقيم على تينك الصورتين، جميعاً على السواء.

فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي

وهو ان المدّ، له صور ثلاث:

اولاها: هي المُنبعثة عن الفتح، الذي به انفتخ ابوب الظهور والإظهار، وهي المُسمّاة بـ(الالف)، المؤلف بين اشتات الكثرات العدمية، ولها دلالة بحسب وضعها الحقيقي لا الخارجي فقط على الذات، وطرف اطلاقها الأصلي، وممّا يدل على ذلك، ما عرفت في طي الأصول الحكمية، ان للإطلاق طرفين، احدهما هو الوحدة التي لا تخالطها كثرة أصلاً، ومظهره هو الواحد الاصلي العددي، والاخر هو الكثرة، التي لايمازجها شيء من الوحدة اصلاً، ومظهرها إنما هو الإثنان، كما سلف لك تحقيقه في الصحيفة الأولى، وبين ان الألف، إذا وقع في اول الكلمة، يدل على اول الطرفين منه، كما في صيغة المتكلم الواحد، وإذا وقع في اخر الكلمة، يدل على الطرف الأخر منه، كما في صيغة التثنية، واما إذا وقع في وسط الكلمة، فلا دلالة له على خصوصية ذينك الطرفين، بل له الدلالة حينئذٍ على الذات مُطلقاً، في سائر احوالها وتنزّلاتها، كما في صيغة اسم الفاعل.

وثانيتها: هي المُنبعثة عن الضمة، التي بها يجمع ويضم تلك الأفراد المُتشّتة، ذات الفرق الوحداني، وهي المُسمّاة بـ(الواو)، والذي ولى امر الجمع، ونظم النسبة التامة الإمتزاجية، الكاشفة عن مطلق التأليف الكوني، الواقع في تنزلات المراتب والعوالم الإمكانية، موطن الأبعاد الحاجزة، والحجب الحائلة، فإن مبدأ ذلك كلّه، هي الجهات التي دلّ الواو على تفصيلها، سواء كان في اول الكلمة، او في اخرها، او في وسطها، وذلك لما فيه من الدلالة على الكثرة التامة.

وثالثتها: هي المُنبعثة عن الكسرة والخفض، الذي انكسر سورة تلك الكثرات الإمكانية فيه، وانخفض امر الفرقان الكوني، بظهور القران الوجودي، وهي المُسمّاة بـ(الياء)، الذي يُتمّم يمين اليقين، بتحقيق النسبة الإضافية الأصلية، التي هي مادة تقوم كل احد، وصورة وحدته الشخصية، فلذلك تراه إذا صدرت الكلمة بنسخته الجامعة، يقيد مناداه المخاطب، وتمايزه بين الأشخاص الذين في مطمورة الغيب، وكنه اكنة الخفاء، بمزيد اختصاص من الحضور والشعور، وكمال الجمعية التي فيها تحقق النور، وكذلك إذا خُتمت به الكلمة، تدلّ على النسبة الكاشفة لها، أو الإضافة المعرفة إياها، كل ذلك بناءاً على ما للياء من الدلالة، على العشرة المُشعرة، التي هي صاحب الوحدة الجمعية أولاً.

فحصٌ من هذا الصفح

أليس قد بان لك، ان المد الذي هو كالمادة لهذه الصورة اللفظية، له ثلاثة

احرف مُتمايزة، بحسب مبادئها المُنبعثة، هي منها، اعني الحركات الثلاث، فاعلم ان لكل منها صورة تامة، ودائرة كاملة يظهر بها:

أولاها الواو: فانها صورة المد الألفي، إذا بدأ من الشفتين، عند مبدأ فتحهما وقربهما دون مماستها، امتداد صوتي، يمر على سائر المخارج، ويستمد منها، إلى ان وصل إلى اقصاها. ثمّ يرجع كذلك، ويعود إلى ما بدأ منه، من النقطة النطقية، التي نشأ ذلك الإمتداد أولاً منها.

وثانيتها النون: الذي ظهر فيه المد الواوي، كذلك دائرة تامة، وصورة كاملة على الوجه المذكور، سوى انها لسانية، كما ان الأولى شفوية، على ما لايخفى.

وثالثتها الميم: الذي هو صورة المد اليائي، كذلك على الوجه التام، والنظم الكامل، فإن المد هاهنا، قد بدأ من تقارع الشفتين وتقالعهما، ثمّ دار على الكل، وعاد إليه، وبين ان ذلك من اظهر المجالي، والوضع الذي به صدر منهما هذا المد الميمي، من اتم اسباب جهر الصوت واعلانها.

فالدائرة الميمية، أتم الدوائر تبيانـًا، واجهرها إعلانـًا، كما ان الواوية منها اشملها جمعية، واعمها سعة، واعظمها شأنـًا، وأما النونية منها، فهو اكثر الكل اعرابـًا، وافصحها تبيانـًا.

وتحقيق ذلك: ان الواو صورة الألف، الذي يسع الكل، ولايسعه شيء، كما ان النون صورة الواو، فالواو بين هذه الحروف ذو وجهين، مظهر وظاهر، فقد تضاعفت به جهات سعته البرزخية، التي له في مخرجه الكلامي.

ومن هاهنا ترى صاحب المحبوب، جعله دالاً على الولاية، التي تعم الاهية

عنده، وجعل وجعل النون دالاً على النبوة، التي هي ظاهر الولاية، فلنجعل الميم على هذا السياق، دالاً على الختم، وذلك لأن الأصل المُمهد في الحكمة العلية، قد افصح بأن بواطن الحروف، هي بينات ظواهرها، كما ستطلع على وجوه تفاصيله آنفـًا، وبين انه كما ان الواو اول بطون النون، وأظهر بيناته، كذلك الميم بالنسبة إلى الواو، من بينات بطنانه.

فظهر وجه ما ذكرنا، من ان الدائرة الميمية، اتم الدوائر بيانـًا، واجهرها اعلانـًا، على ما هو مُقتضى الأصل الممهد من ان الباطن، كُلّما كان اوغل في التبطّن، كان ابلغ في الكشف والتبيّن، وظهر ايضـًا وجه ما ورد في الصحيح، من ان غالب آدام اهل الجنة، من زيادة كبد النون، فإن مرجع الكل، إنما هو إلى النون وباطنه.

فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي

كأنك قد تحقّقت، ان حروف المد، لها دلالة على الذوات بأنفسها وذواتها، بدون ان يتوسل فيها، إلى ضرب من الوضع والجعل، وما يجري مجراه من النسب المُجوّزة، القاضية بانضمام ما يشاكل الموضوع، له إليه، فلابد وان لايتوقف حينئذٍ، في ان صورها التامة، التي لكل واحد منها، على ما عرفت، يكون لها دلالة على تلك الذوات، بعقد جمعيتها، وانتظام ترتيبها، الذي ينخرط به كل منها في سلك الإمتزاج، بما يقابلها ويماثلها، إتمامـًا لأمر الإظهار والإشعار، لتطابق الزيادة التي في المعنى، زيادة اللفظ، وذلك لأن الذات من

حيث هي هي، إنما يتم ظهورها لدى المشاعر والمدارك، إذا كانت في مجمع من الأضداد والأنداد، على ما قيل. شعر:

فبضدها تتبيّن الأشياء

ومن هاهنا ترى المنعطفات الثلاث، التي هي الصور التامة، لحروف المد، الدالة على الذوات، وهي: (الواو والميم والنون)، دالة بحسب هذا العرف الظاهر، على صورة جمعية الذوات، وهيئة انتظامها، التي في المدارك، وتلك الهيئة هي مادة تمامها، ضرورة ان الصور الإشعارية، هي الغاية التمامية الإظهارية منها.

ثمّ انه لما ظهر لك، ان حروف المد، هي مادة سائر الأحرف، فأنه ما من حرف كلامي، إلا ويقوم ظهوره بالمد، يقوم الحروف الكتابية بالخط، وتحقق ان لها صوراً ثلاثاً، تبين أصالة هذه الأحرف التامة، الدور على سائر الحروف، ولهذا قال صاحب المحبوب، علامة الجمع جمع العلامات.

ثمّ إذا حدّق النظر فيها، تحديقاً ثانياً، تبين ان هذه الصور الثلاث، مرجعها إلى واحدة، وهي النون، فيكون مرجع الحروف كلّها بهذا الإعتبار، هو النون، فهو طرف اجمال الجملة وجمالها، ومن هاهنا أشار صاحب فصوص الحكم، ان النون إشارة إلى علم الإجمال، وبهذا الإعتبار دلالته، إنما تتحقّق على ما تراكمت الحُجب الكونية، في دجنّة الإمكان.

فحصٌ كلامي في صفحٍ احصائي

ان من الآيات الدالة على تحقيق هذا الكلام، ما تكلّم به الوجه الإحصائي

من هذه الأحرف، بلسان الحساب والعدد، الذي عدده الله تعالى، لإيضاح المعاني، واظهار الحقائق الذوقية، والمعارف العقلية العلية، وهو انها إذا حوسبت الصور الثلاث أنفسها، ظهرت منها (٩٤)، وقد عرفت ما فيه من الإحاطة والشمول لكل الصور، سيما الإشعارية منها، وإذا حوسبت منها مادتها المديّة، التي هي صورها، ظهر منها (١٧)، وبين ان هذا العدد، هي مادة تعوم سائر الأبنية التامة، والأعيان الكاملة، التي خرجت فيها سائر الأوصاف الوجودية، إلى مجإليها بالفعل، وما بقي منها شيء في مكامن القوة، إلا ما شاء الله، على ما حُقق امره، ربيب امام المحقّقين، الذي هو اعلم اهل البيت، من علمه الاتمّ، في سائر كتبه، عندما حاول أمر المزاج الفاضل، وكيفية تركيبها التام، وفقنا الله وسائر الطالبين، إلى تحقيق ما هو المراد من الكلام المُحمدي الختمي، الذي هو ينبوع هذه الكمالات كلّها، صلى الله عليه وسلم واله اجمعين.

فحصٌ كلامي في صفحٍ علمي

وذلك ان الصور الكلامية من الحروف، هي المختصّة بمنصب النبوة، لظهور امرها، وعموم انتفاع العامة بها، وأمّا الصورتان الاخريان منه، فهما ممّا يتعلّق بطرف الولاية، اما الكتابية منهما، فلخواص اهإليها، وأما اللبابية منها، فلخاتمها وأهله وورثته، والذي يدل على ذلك، ما هو المشاهد من امر الخاتم للنبوة، حيث انه (صلى الله عليه واله وسلم)، ما تحدى إلا بتلك الصور انفسها،

غير ملتفت إلى اخويها، إلا بضرب من الإيماء والإشارة.

ومن هاهنا ترى العبارة المُعربة القرانية، دالة على ان تلك الصور، هي تمت لخاتم النبوة، من الجهتين اللتين هما بمنزلة اليدين، لمن تصدّى لهذا المنصب، اعني العلم والقدرة، على ما هو المشار إليه في القلاقل، كما وقفت عليه في الصحيفة السابقة، وتلك العبارة التي افصح عنها قوله تعالى: ﴿**وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾[1]، فانها كاشفة، عن ان تمام الكلمة الختمية من هاتين الجهتين، من حيث انها كلمة ذات افراد، غير صالحة لأن يُبدل غيرها، بناء على ان التبديل، إنما يتصور بالأمثل عند الحكيم، وبين ان التام من شأنه إلا يكون له في مقابلته من تلك الجهة مثل، فضلاً عن الأمثل.

وأما الجهتان المذكورتان، اللتان بهما تمت الكلمة الختمية، فأحداهما هي المُعبّر عنها بالصدق، وهو عبارة عن الصور الإظهارية المطابقة للواقع، قولية كانت، أو فعلية، أو عقدية، وذلك هو العلم الحقّ، الذي يترتب على السمع، والأخرى هي المُعبّر عنها بالعدل، وهو عبارة عن الصورة الفعلية الموافقة للحكمة، بأن يكون ذات غاية شريفة، سواء كانت مختصّة بالفاعل فقط، أو سياسة سارية منه إلى العامة، وذلك هي القدرة الشاملة، التي تترتب على العلم البالغ إلى غاية، فهاتان الجهتان، هما اللتان بهما تمّت الكلمة الختمية، وكفى بذلك مناديـاً، على جلالة قدر هذه الصورة الكلامية، انه قد تمت بقدوم الحضرة الختمية، من تينك الحيثيتين، الصدقية العلمية، والعدلية الفعلية، لهذه الصورة الكلمية.

---

(١) (سورة الأَنعام ١١٥).

فظهر بمصداق هذه الأية الكريمة، انه ما من صورة علمية عامة، غير مختصّة بمرتبة، او فعلية خارجية، خاصة بمرتبة عالم الملك والشهادة، من الأعيان الكائنة فيها، من الأزل إلى الأبد، إلا وقد كشف هذه الصورة الكلامية عنها صدقاً، بحسب الإشعار القولي، وعدلاً بحسب الإظهار القدري، هذا ماهو المُستفاد من ظاهر هذه الأية، على ما لايخفى على الفطن، وأما ماهو المُنطوي تحت إشاراته البطنية والحدية، فيحتاج إلى مجال، يسع ابانة مُقدّماته، وفقنا الله تعالى لذلك.

فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي

وهو انك قد عرفت ممّا مُهدّ لك، ان حروف المد، هي الدالة على الذوات بذواتها، بدون ان يتوسل في ذلك إلى وضع سابق، وجعل خارجي، ثمّ اعلم ان المد الألفي منها، هو الدال على الذات، بأطلاقها وعلوها، وجلالة قدرها، كما ان المد اليائي منها، هو الدال عليها، باعتبار تنزلها في المراتب، وتجملها بها، وتلطفها معها، فلكل من المدين طرف، وأما المد الواوي منها، فهو كالبرزخ الجامع، فله صلوح الدلالة، على ظهور تلك الذات في مظاهرها، الواقعة تحت احكام اسمائها الظاهرة منها، ذلك هو بيّن، عندما تأمل الفطن في موارد دلالاتها اللغوية، المتعارفة بين الناس، فإن مباني تلك الدلالة، ايضاً مستندة إلى هذه الأصول التي ننتكلم عليها، سواء ان ذوي الرسوم، منهم من دخلوا فيها، وجعلوا لها بحسب مداركهم الجزئية خصائص، قد بعدتها عن الصورة الأصلية

التي لها، فاختفى وجه تلك الدلالة الأصلية، تحت هذه الحجب الرسمية، والاصطلاحات الجعلية، فالتبس على الناظر بادئ الرأي.

ثمّ لو امعن النظر في ذلك، وقف في اكثر المواد على جهات التطابق، وطرق ارتباطها بذلك الأصل، وذلك كما في المسألة التي نحن نتكلم عليها، فأنه لو تأمل في هذه المواد المعدودة مثلاً، لصادف ما قلناه، وهي نار ونير ونور، وراح وريح وروح، ومن اشتهى ذوق لميّة هذا الأصل، فليرجع إلى الأصول الإحصائية، وليمعن فيها ادنى امعان، فأنه سيظهر له ذلك الوجه، الذي يفهم لميّة دلالات، كل من المدّات الثلاث، على معانيها المذكورة.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان الحروف، منها ما له دلالة بحسب الوضع المتعارف على معانيها في نفسها، بدون ان يدخل في التركيبات، ويتقوّم بها الكلم، كالباء والسين مثلاً، ومنها ما ليس له دلالة بحسب ذلك الوضع، إلا بعد ان وقع التمازج بينها، وتقوّم بها الكلم، فتكون الدلالة هذه للكلمة، التي تقوّمت بها، وليس لتلك الحروف المقوّمة، دلالة بأنفسها عندهم، والأول يسمّونه بحروف المعاني، وهي اثنى عشر حرفاً: (الألف، والباء، والتاء، والسين، والفاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو، والهاء، والياء). والثاني يسمونه بحروف المباني، وهي ستة عشر حرفاً.

ثمّ ان القسم الأول، منها ما كانت الدلالة المذكورة ذاتية له، يلزمه حيث ما

وقع، سواء كان في اول الكلمة، او في وسطه، او في اخره، كالألف مثلاً، فإن له دلالة على الذات الواحدة بأطلاقها، ومن هاهنا تراه إذا وقع في اول الكلمة، دل على الأولى من صورتيها، اعني الوحدة المُطلقة، التي صورتها الواحد، وإذا وقع في اخر الكلمة، دلّ على الأخرى من صورتيها، اعني الكثرة المطلقة، التي اظهرها اثنان، كما سبق التنبيه إليه، وإذا وقع في وسط الكلمة، دلّ عليها مطلقاً، دلالة جمعية برزخية، كما وقفت عليه.

فلئن قيل: لو كانت تلك الدلالة ذاتية للألف، لما انفكت عنه في صورة، وبين ان الألف، إذا استقلت كلمته، لم تدل على الذات اصلاً.

قلنا: ان المستقل من الألف، اعني صورته المُقطّعة، بدون ان يتنزّل بالإمتزاج، ويظهر في التركيب، لما كان في قدس تجرّده وإطلاقه، إنما يدل على الذات بتلك الإعتبار، وإذا لم يكن لها بذلك الإعتبار، بين يدي العامة، التي عندهم هذه الدلالة، المبحوث عنها عين، سوى في طي بعض اوصافها، التي اقدمها واقربها إلى قدسها، هو الإقتضاء الحبّي، والطلب العشقي، نحو الشعور العلمي، والحضور العيني، كما سبق بيانه، انحصرت دلالته المذكورة فيهما، إذ لايخفى على الفطن، ان الألف لا يخلو، عندما استقلت كلمته عن الدلالة، على ذينك المعنيين، فأنه عند استقلاله، اما استفهامي، وهو الدال على طلب الشعور العلمي، واما ندائي، وهو الدال على طلب الحضور العيني، وكذلك المدّآن الأخران، لهما هذه الدلالة اللازمة الذاتية، كما لايخفى على المتيقظّ، عند تصفح مواردها، والتدبّر فيها.

وهذا من جملة خصائص حروف المد، ولذلك وجد أرباب الخواص

لروحانياتها، آثاراً قوية، لدى المقابلات والمماثلات، ومنها ما كان الدلالة المذكورة لها، غير لازمة لها انفسها، بل يختصّ ببعض مواردها، عندما كانت من ابعاض الكلمة واجزائها، كالسين مثلاً، فأنه عندما كان في اول الكلمة، له دلالة على سرعة وقوعها، وبلوغ استعداد ذلك المعنى، لأن يخرج من مكامن القوة، إلى مباشرة الفعل، كما وقفت على ما يكشف عن لميّة ذلك في الصحيفة الأولى، عندما تكلمنا على الشجرة السينية، وما تحتها من الحكم.

ثمّ ان هذا القسم على ضروب، منها ما تختصّ دلالته بأول الكلمة كالسين، ومنها ما يختص بالاخر كالهاء، ومنها ما لا اختصاص له بأحدهما، بل ذلك له في كلا الطرفين.

ثمّ ان هذا القسم على ضربين اثنين: احدهما هو الذي لايختلف دلالته في الطرفين، كالتاء مثلاً، والاخر هو الذي يختلف ذلك، كالنون والكاف، وهذا القسم صاحب الجمعية في هذا التقسيم، وسيجيء لبيان هذا الكلام، مزيد بسط ان شاء الله تعالى، في القسم المشترك، ثمّ ان الغرض من هذه التقسيمات، إنما هو إبانة خصائص الحروف، بحسب كل صورة من هذه الصور الثلاث، واما بيان احكامها، وتحقيق الحكم التي في طي كل منها، فيحتاج إلى مقدّمات، نتعرض لشيء منها بعد، هذا ان وفقنا الله تعالى لذلك.

فحصٌ كلامي في صفحٍ اعلامي

إعلم ان للوجه الكلامي من الحرف، تقسيماً اخر جليل الجدوى،

ومصطلحات عزيزة المغزى، فيها ابواب من الحكم والحقائق، ومداخل إلى العلوم الغريبة، بما لها من النكت والدقائق، وذلك ان كل حرف، إذا تلفظ بأسمه، حصل ثلاثة احرف، او حرفان، وعلى التقديرين، فأحدهما وهو المقدّم منها، مُسمّى الحرف بعينه، وهو الذي يقال له الزبر، فإن للكتوب من ذلك الحرف، ليس غيره، والباقي منه، سواء كان حرفين او حرفاً واحداً، هو الذي يقال له البينات، على ما افصح عنه قوله تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[1]، بالبيانات والزبر.

ثمّ ان الحرف، قد انقسم باعتبار البينات هذه، وجوهاً من التقسيم، لابد من التعرض لأكثرها، ابانة لخواص كل منها، وتمييزاً لحقيقته الممتازة عن غيرها من الأفراد، منها ان الحرف نفسه، اما ان يكون جزءً من الإسم، الذي لحرف اخر، أو لايكون كذلك، والثاني هو الزبر.

وأما الأول، وهو المُسمّى بـ(البينات)، فثمانية احرف:

(الألف، واللام، والميم، والواو، والنون، والياء، والفاء، والدال).

وكل ذلك حروف المعاني، ضرورة انها هي الصالحة، لأن تكون بينات كاشفة عن الأصول، سوى الدال منها، وذلك لأن البينات منه، هي الألف واللام، اللذان بيديهما زمام امر الإظهار والإشعار.

ومن هاهنا تراه قد بين الصادين، اللذين هما من اقاصي صوب الصورة، فلذلك قد بعد عن طرف المعنى، واختفى وجه دلالتها على العامة، حيث لم

(١) (سورة الأنبياء ٧).

يفهموا له عند استقلاله معنى، كما في غيره من البينات، على ان دلالته عند التحقيق، اكثر وضوحاً من الكل، كما ستطلع عليه.

ومن هاهنا سُمّي بالدال، ثمّ ان الباقي من الحروف، هو الزبر فقط، وذلك هي المُسمّيات، التي لادخل لها في اسماء الحروف اصلاً، وذلك اخفى من الأول، واكثر تشابهاً عند العقل.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان الحروف باعتبار بيناتها، التي هي الكاشفة عن حقيقتها صاحبها، قد انقسمت أولاً إلى البسيط والمركّب، فإن البينات منها، اما ان يكون حرفين، أو حرفاً واحداً، أو لايكون ذلك، إلا الألف، فذلك بسيط.

فلئن قيل: إنما يكون كذلك، لو لم تكن تلك الحروف ممدودات، كما ذهب إليه صاحب الفتوحات، واكثر من تكلم في الحروف من المغاربة، فأنه حينئذٍ يكون البينات ثنائية لاغير.

قلنا: ان لكل علم اصولاً، يؤسّس عليها بنيانه، ومبادئ يتركّب عنها حجته وبرهانه، من تصورات راجعة إلى ما تعاور بين قوم من معهودات تخاطبهم ومصطلحاتهم، وتصديقات موردة فيها، من علم أعلى ممّا هو موضوع بحثهم ومقاولاتهم، وقد عرفت ان المصطلحات الجعلية، والمواضعات العقلية النظرية، بمعزل عما نحن فيه من العلم، فأنه اصوله، ومصطلحاتهم مقصورة على الصورة المنزلة، المرسل بها من كل شيء، على ما بلغنا ووصل إلينا، من

مُقتضى حفّاظها، وثقات رواتها، وبين الحروف المذكورة، حسب ما اسمعونا في طي قوله تعالى: (حم) و(يس) و(الر)، او غير ذلك، إنما هي ثنائيات، كما ذهبنا إليه، على ان الهمزة التي زادوها، غير متأصّلة في الحروف، ولا معدودة في السبع المثاني، بل هي من تعيّنات صورة الألف، كما وقفت عليه.

ثمّ اعلم، ان البسائط هي اثنتا عشر حرفـًا، اثنان من الآحاد، وخمسة من المثاني، وخمسة من المثالث، وهي (هـ ي ر ز ط ظ ف ب ت ث ح خ)، ولها في ترتب الخواص، وتأثيرات الغرائب، شأن عند أهلها، وذلك لقوة روحانيتها، فإن المد الألفي، قد عرفت ما فيه من لزوم الدلالة، بصرافة اطلاقها، وقهرمان جلالها، واما المركّبات منها، فهي التي كانت بيناتها حرفين، ولها ضروب من التقسيم، فإن منها ماهو صاحب المد الألفي، وثمانية خمسة من المثاني، وثلاثة من الآحاد، (د ز ص ض ق ك ل و)، فيكون ذو الألف من الحروف، عشرين، [كما في] قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ**﴾[1]، والأسماء المشتمل عليها، لها قوة في التأثير، كالصبور واللطيف، ومنها ما هو صاحب المد اليائي، وهي اربعة، احدها من المثالث، واثنان من المثاني، والواحد الاخر من الآحاد، وهي: (ج س ش م)، ولها في كمال الإظهار، وسرعة التأثير خاصية، ومنها ما هو صاحب المد الواو، وذلك واحد من الآحاد وهو النون، الذي قد تفرّد بالإجمال والجمعية، ومنها ما هو ليس له فيه مد أصلاً، وذلك ثلاثة، احدها من الآحاد، واثنان من المثاني، وهي (ا ع غ)، فهذه قسمة

(١) (سورة الأَنْفال ٦٥).

مربعة، معربة عن كثير من الخصائص الكريمة.

ثمّ انه قد بقي للقسم الاخير منه، تقسيم آخر، فإن منه ما ليس في بنيانه مد أصلاً، لا صورة و لا مادة، كالأول منها، ومنها ما في بيناته مادة المدّ، وإن لم يكن لها صورة، كالاخيرين.

فظهر من مطاوي هذه التقسيمات، ان الألف له النهاية في التركيبات، كما انه هو الغاية في البساطة، فهي المادة الممدة للحروف بوجه، وهي الغاية من الصورة، المبينة لها بآخر، كما قيل. شعر:

ظاهر لايكاد يبدو وباطن لايكاد يخفى

فلذلك ترى من خصائصه حركة حرف البينات منه وهي من جملة ما تفرد به بين الحروف.

فحصٌ كلامي في صفح اعلامي

اعلم ان المركّبات من الحروف، قد انقسمت باعتبار بيناتها، قسمة مثمنة، تفيد كثيراً من الخصائص والأحكام، فإن منها ماهو ذو النون، وهي خمسة: (السينان، والعينان، والنون). ثمّ اعلم ان من الحروف، ماهو ذو النون كتاباً فقط، كالضادين، ومنها ماهو ذو النون كلاماً فقط، كالعينين، ومنها ما هو ذو النون كلاماً وكتاباً، وهو الكامل منها، كالسينين، فبهذه الجمعية، ترى للسين من افاضته العلوم الغريبة، ما ليس لغيره من الحروف، فإن للنون قهرماناً على ممالك البطون والعلوم، من محصولاتها، ومنها ما هو ذو الميم، وهي ثلاثة:

(الجيم، واللام، والميم)، ولها في الإرتباط بين الأمور، برقائق جمال الإجمال المفيد، الجمعية الكمالية، والنظم الفاضل، جهات خصوصية جمّة، ومنها ما هو ذو الفاء، وهي ايضاً ثلاثة: (الألف، والقاف، والكاف)، ولها في افادة خصوصيات القوابل، والأبانة عن كنه هوياتها المتكثّرة، قوة كافية، ومنها ذو اللام، وهي ايضاً ثلاثة احرف: (الألف، والدال، والذال)، ولها في الإبانة عن خصائص الأشياء، والاعراب عن جلائل احوالها، دلالة ذات الف بالمدارك، فهذه خمسة احرف، مُتشاركة مع الألف، في ابانة ما في القوابل، لكن الدالين لهما التوضيح في الدلالة، والإجمال في المدلول، والكافين بالعكس في ذلك، والألف فيهما علو ذو الفصل المؤلف، والتفصيل والمحصّل المقرب، فلذلك ترى اللام في فضله، متحركة بالخفض، وهذا من خصائصه، ومنها ذو الواو، وذلك اثنان: (الواو، والنون)، ولهما في افادة بدائع العلوم وغرائب المعارف فنون، عن تطرق مدارك العامة مصون، كما عرفت وجهه، ومنها ذو الياء، وذلك ستة: (السينان، والعينان، والجيم، والميم)، ولها في ابانة امر النسبة المزاجية، وجه جامع، ولسان كاشف، ومنها ذو الدال، وهما الصادان، وقد عرفت ما لها من الدلالة، على الصورة المضيئة، ومنها ذو الألف، وهي عشرون، اثنا عشر من البسائط، وثمانية من المركّبات، ولها خصوصية في الدلالة على الذوات، وإبانة خصائصها التي كشف عنها، ضمائم البينات والزبر للبينات، فجموع المواد اربعة وعشرون، على ما هو المادة المقوّمة لآدم.

ثمّ ان لهذه المباحث مقدّمة، ممدودة الأذناب، طويلة الأذيال والأعقاب،

وعزة هذا العلم، قد بينت عن إبانة ذلك، اكثر من هذا، على ما هو المعهود في العلوم الرسمية، فللمستيقظ ان لا يمر عليها مروراً، بل يكب عليها، ويعضّ عليها بالنواجذ، عسى الله ان يفتح عليه من غوامضه، ويصل منها إلى مقاصده، وصولاً مبروراً.

فحصٌ كلامي في صفحٍ اعلامي

وهو ان البينات من الحروف، لما كانت هي الكاشفة عن حقائقها، فالمتصدي لإبانة ماهيات الحروف، لابدّ له ان يجرد أولاً، نحو تحقيق تلك البينات أنفسها، ويعلمها بوجه اجمالي، ثمّ يفصّلها بوجوه التقسيمات، الجامعة المميزة، المخرجة لحدودها كلّها، ليتمكّن حينئذٍ من استكشاف تلك الحقائق الحرفية، والإستطلاع لما لها من الخصائص الكريمة الكثيفة.

اعلم ان البينات التي لهذه الحروف العربية، لاتزيد قبائلها على عشرة كاملة، منها ما تعدد اشخاصها، وتكرّر في ابانة الحروف، ومنها ما تفرّد ولم يتكرّر، وهذه اربعة احرف، جمعها كلمة النوال، وهي: (ل ف ا م و ن ا و ٤ ١ ٢) ثمّ المتكرّر له مراتب، منها ثنائية، وهي اربعة: (ي م ا ل ا د ا ف ٧ ٤ ١)، فيكون زبرها ثمانية احرف، (ج د ذ ص ض ك ق م)، ومنها رباعية، وهي واحدة فقط، وهي (ي ن ٤) فيكون لها اربعة احرف، السينان والعينان، فهذه تسعة قبائل، واما الواحد الأخر، فهو الألف، الذي تكرّر في بسائط الحروف، اثني عشر مرة، فيكون (١٢)، فهذه اربعة

اصناف لتلك القبائل العشر، فالبينات هذه، تصورت بالعشرة المُشعرة، بكلتا صورتيها الإجمالية والتفصيلية.

ثمّ ان اشخاص الكل ازواج، فإن المتفرّد منها اربعة، والثنائي ثمانية، والرباعيات ايضاً اربعة، والباقي اثنا عشر، وذلك الباقي مبدأ الابانة ومولّدها، من لزوم التزوج، واقتضاء مواد التوليد مطلقاً ايّاه، حسبما هو سُنّة النكاح[1]، الساري في جميع الدراري، ولن تجد لِسُنّة الله تبديلا.

ومن هاهنا ترى أعداد البينات على ما فصّلت، كلّها ازواجاً، ثمّ إذا جمعت ايضاً، كانت ثمانمائة، وفق ما أشار إليه الحضرة الختمية، بقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (انا اول من تكلم بالضاد)، فظهر عند الفطن، الذي يفهم لسان الإشارة، التي في طي الأولية من هذه العبارة، ان هذه لغة مختصة بالحضرة الختمية، واهل البيت، كما صرّح به الإمام الأعظم، جعفر الصادق (عليه السلام)، ان اللغة التي نتكلم بها، لغة أخرى، والذي يستخرجها إنسان عظيم.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو انك قد عرفت، ان البينات منها ما هي بسائط، كما في المدات الاثنا عشرية، ومنها ما هي مركّبات، وهي ستة عشر حرفاً، فاعلم ان الأول منها، ليس فيها اختلاف بهذا الإعتبار، واما الثاني فله ضروب من التقسيمات، فإن منها ما

(١) إعلم ان مادة النكاح المذكور، في أي مرتبة وقعت، إنما هي اثنان، وهما المتزاوجان، وصورته هي المباشرة، والإزدواج هو الثالث، وتمامها هو انتاج الولد، وهو الرابع، تلك عشرة كاملة.

هو بسيط المعنى، مُركّب الصورة، كما في بينات الصادين، والرباعية مُطلقاً، والجيم والميم والواو، فذلك تسعة احرف، هي كالبرازخ بالنسبة إلى بسائط البينات ومركّباتها، ومنها ما هو مُركّب الصورة والمعنى، وهو المُركّب التام.

ثمّ ان المركّبات التامة، ايضاً قسمان، فإن منها ما خالف الجزءان اللذان لمعناه، الجزئين اللذين لصورته كالألف؛ لأن معنى بيناته مُركّب، مخالف بجزئيه لما هو صورتها، فإن ذلك قاف وياء، والصورة منها لام وفاء، وهذا نهاية التركّب والتكثّر، وذلك من جملة ما تفرّد به الألف بين الحروف، ومنها ما اتفق بين جزئي صورتها ومعناها، وذلك ستة احرف، جمعها تركيب ذلك. ثمّ للمُركّب هذا، تقسيمان اخران بهذا الإعتبار، وذلك ان البينات المركبة، اما ان تكون مع تركّبه، ما تجاوز المرتبة الأولى الإحصائية، وهي الوجودية منها، كالصادين والواو، وهذا ممّا تفرّدت به بين الحروف.

ومن هاهنا القوّة التي ترى، لها في الوجود والظهور، حتى سرت إلى مرتبتي الإظهار والإشعار، كما نشاهده في الصورة والضوء وغيرذلك، أو جاوز عن المرتبة الأولى، وذلك قسمان، فإن منها ما لايتجاوز المرتبة الثانية، كما في المركبات، ومنها ما تجاوز عنها، وبلغ الثالث من المراتب الإحصائية، وذلك هو الألف وحده، فهو من جملة الخصائص، التي له بين الحروف.

فظهر من هذا التفصيل، الذي افصح عنه لسان التقسيم، ان ما تفرّد به الألف هاهنا، هو التركيب التام، والاحصاء البالغ، واما الوجه الثاني من التقسيمين، فهو ان منها ماكان احد جزئي بيناته الواحد، او ما يجري مجراه، اعني الياء، وذلك

اكثر المركبات، بل الحروف، ومنها ما ليس للواحد مطلقـاً، دخل في اجزائه، وذلك حرفإن الألف والنون، وهذا هو الغاية في امر التركيب والتكثّر.

ومن هاهنا ترى المُركّب منهما، دالاً على نفس المتكلم كيف ما رُتبّ، كما سيجيء الكلام المُستقصى عليه، في الصحيفة الحرفية، وفقنا الله لذلك، ولكن الألف جهة إمتيازية، تفرّد بها هاهنا، وذلك خلو بيناته عن الوحدة الذاتية، وعما يدل عليها من الحروف المدّية، فإن النون غير خالي عن الثاني.

فحصٌ كلامي في صفحٍ احصائي

وهو ان البينات من الحروف، إذا قيست إلى زبرها، لايخلو من ان يكون بينهما التوافق والتساوي، او التخالف والتراجح.

أما الأول منها، فهو السين وحده، وهو ممّا تفرّد به بين الحروف، فهو الميزان القويم، الدال على الصراط المستقيم. ومن هاهنا ترى السيد سلام الله على ابائه الكرام وعليه، كثيراً ما يشير في طي رسائله الكريمة، حكاية عن الإمام المطلق، جعفر الصادق (عليه السلام) انه قال: (من اراد علومـاً تغنيه عن المكاسب العادية، وترقيه إلى اعلى المنازل العالية، فعليه بنسبة السين، الحالة في اواسط سمة عيسى).

وأما الثاني، فأما ان يكون صاحب التراجح، كفة البينات أو الزبر، والأول منهما ثمانية أحرف، وهي (الألف، والجيم، والدال، والكاف، واللام، والميم، والنون، والواو) والثاني تسعة عشر حرفـاً، وهي البسائط كلّها، (والدال،

والعينان، والصادان، والقاف، والشين)، ثمّ ان كلاً منهما، اما ان يكون له ان يمتزج ببيناته، الإمتزاج الإتحادي، كالباء والحاء من البسائط، والواو والدال من المركبات، وهي الممتزجات، وذلك ثلاثة عشر حرفاً: (الباء، والحاء، والطاء، والزاء، والهاء، والواو، والسين، والعين، والميم، والدال، والكاف، والنون، واللام)، أو لم يكن بينهما ذلك الإمتزاج، كالتاء والخاء من البسائط، والقاف والسين من المركّبات، وهي المقترنات، وذلك خمسة عشر حرفاً، ممّا سوى المعدود في الممتزجات.

ثمّ اعلم ان الممتزجات منها، اما ان تكون تامة الإمتزاج بجزئي بيناتها، كالميم والواو، وذلك تسعة احرف، جمعها (سطع حب وهزم)، أو غيرتامة الإمتزاج، كالدال والكاف، وهي اربعة، جمعها (لدنك)، فأنه قد امتزج بأحد جزئيها فقط، وهذا القسم كالبرزخ، بين المُمتزج التام والمفارق.

واعلم ان ذا المدّات الألفية من الحروف المركّبة، ليس شيء منها يمتزج بمده، إلا الواو والدال، فأنه هما اللذان امتزجا بالمد الألفي، الذي فيه امتزاج اتحاد، وهذا من جملة الخصائص، التي لهما في الجهة الإتحادية.

ثمّ ان الممتزج ببيناته، له تقسيم اخر، وهو ان الصورة الحاصلة من امتزاجه، بكل واحد من البينات، اما ان تكون مُنفردة مُستقلّة من السبع المثاني كالميم، وهذا من خصائصه، او يكون الإمتزاج مع احدهما له هذه المنزلة، دون الأخر، وذلك اما ان يكون هو المد كالواو، والأخر كاللام والنون.

فحصٌ كلامي في صفحٍ هندسي اعلامي

وهو ان الحروف عند تركبّها بالبينات، واقترانها معها، اما ان تكون ذات صفر، أو مجردة عنها، والثاني اما ان تكون الصورة الأصلية التي للحرف، باقية محفوظة في ذلك الإحصاء، كالألف والجيم، أو لم تكن باقية، كالباء واللام، والباقي المحفوظ، اما ان يقترن بما يناسبه، ويألفه الفاً تاماً، كالألف، او لا كغيره من الحروف، وهذا من الخصائص الكريمة الألفية.

واما الأول فلا يخلو من ان يكون الحرف نفسه، مجرداً او صاحب صفر واحد، او اثنين، او ثلاثة، وعلى التقادير، فالإقتران المذكور، اما ان يملأ شيئاً من ذلك، أو لم يملأ.

إذا تقرّر هذا، فاعلم ان صاحب الصفر الواحد، لابد وان يمتلئ بالإقتران، اللهم إلا ان يكون الحرف من المُمتزجات، فإن صاحب الواحد منها، لايمتلئ بالإقتران، غير اللام (كالكاف، والنون، والميم)، وأما المقترنان فلازم الإمتلاء، فإن صاحب الواحد منها ثلاثة: (الياء، والفاء والصاد)، ويلزمها الإمتلاء بالإقتران.

ثمّ ان صاحب الصفرين ايضاً، لابد وان يمتلئ بالإقتران، كلاهما أو احدهما، وذلك لأن الصفر، هو الستر واللبس والحجاب، ومن شأن البينات، رفع ذلك وكشفه، من حيث هي بينات، فأما الذي امتلئ بالإقتران صفراهما، فهو حرفان اثنان، الذال والقاف، وأما الذي امتلئ به احدهما، فذلك ضربان، فإن الممتلئ منهما، اما ان يكون هو الأول، وذلك في خمسة احرف: (التاء،

والثاء، والخاء، والزاء، والضاد)، أو الثاني منهما هو المُمتلئ، وذلك حرف واحد ليس إلا، وهو الشين، وهذا من خصائصه الكاشفة له، واما صاحب الثلاثة، فليس إلا حرف واحد، وهو الغين، والإقتران المذكور، قد امتلئ به الوسط منها، لئلا يتراكم الحُجب، فيزيد الظلام، ويتضاعف الليس، فلذلك ترى البينات، ما تركت صفرين مقترنين اصلاً في حرف.

ثمّ ان الممتزجات بهذا الإعتبار، لها تقسيم خاص بها، كاشف عنها، وهو ان الحاصل من الإمتزاج المذكور، اما ان يكون ذا صفر، أو لا، والثاني ستة احرف، جمعها تركيب (ب ز) وحده، والأول له ضروب من الأقسام، فإن الصفر الذي فيه، اما ان يكون ممّا تولّد من الإمتزاج، الذي للزبر ببيناته، او كان قبل ذلك، والأول حرف واحد، وهو الطاء، وذلك من الخصائص الكاشفة له، فإن المعهود من امر البينات في سائر الحروف، ان يبقى الصفر عنها، وقد ولدته وانبتته في الطاء.

وفيه حكمة جليلة، غير خفية على الفطن، الواقف على المفاحص الإحصائية واصولها، فمن جمع بين هذه الخصيصة، وما سلف منها في الصحيفة الكتابية، وقف على طرائف من لطائف حِكم هذا الحرف.

ثمّ ان الثاني، وهو الذي كان صاحب صفر قبل الإمتزاج، له ثلاثة أقسام، فإن الإمتزاج، اما ان يملئ صفره وينفيه، او يتركه ويبقيه، والثاني اما ان يحركه عن موضعه الذي كان فيه، او يحرّكه عنه، اما القسم الأول، فهو اللام وحده، وهذا من خصائصه بين المُمتزجات، وهو الدالة على مبدأيته، لفيضان العلوم، او

كشفه عنها، واما الثاني فهو حرفان اثنان، جمعهما كلمة (كن)، وهو أكمل وجوه الإمتزاج واجمعها، واما الثالث فهو قسمان، فأنه اما ان ترك الإمتزاج صفره، الذي فيه بحاله، ولم يتغير وضعه، فهو الميم وحده، وهذا من خصائصه الكاشفة، عما هو عليه من التمام، او لم يتركه على حاله، وغير وضعه، بأن حرك العدد عن موضعه، كالعين و الشين.

فظهر من هذا التقسيم، ان المزاج الأصلي، الجامع بين العدد والصفر، اعني الظاهر والمظهر، له مرتبتان: احداهما في المقدّم، متحركة الصفر، والأخرى غيرها، تقدم كن على السمع، الذي قد ترتب على ذلك القول الإلهي من الكائنات.

ثمّ اعلم، ان الحروف ذات الإمتلاء مطلقاً، لها تقسيم اخر، وهو ان امتلاءه، اما ان يكون بالثلاثة، او ضعفها، (كالجيم، والواو، والعين، والنون)، وما سوى ذلك، فامتلأوه بالواحد لاغير، الصادين والدال، فانها قد امتلئ احصاء هذه الحروف بالخمسة، وهذا من جملة خصائصها، وهي الكاشفة عند الإمعان، عن لميّة دلالة الصورة والدّوْلة، على ضرب من الجمعية المحيطة عن الاختفاء وجوداً ورتبة، وعن لميّة دلالة الضوء والدواء، على ضرب اخر منها، وهي المحيطة عن الظلمة، التي في تينك المرتبتين، تيقّظ.

فحصٌ كلامي في صفحٍ انتظامي

لاينبغي للمتشمّر في استكشاف حقائق الحروف انفسها، ان يسأم عن تراكم

هذه التقسيمات، فإن اقرب الطرق نحو تحصيل الحدود، هو التقسيم المردد، والحائز بين الجامع، والفاضل الكاشف عن اجناس الأقسام، وفصولها القريبة منها والبعيدة، كما لا يخفى على الواقف بأصول النظر، وقواعده المُبيّنة.

ثمّ انه بقي هاهنا تقسيماً آخر، لابد وان يتخلّص به قصائد هذه المقاصد، وهو ان الحاصل من البينات والزبر، اما ان يكون ممّا يحرك الحرف، ويرقيه عن مرتبته التي فيها، او لم يكن يرقيه اصلاً عن مرتبته، كالهاء والصاد، والأول منهما، اما ان يكون الترقي الحاصل من الحرف، ذلك التركيب، بمرتبة واحدة كالعين، او بمرتبتين كالألف، وهذا ايضاً من خصائصه.

وليعلم الفطن، ان هذا سائغ الخصائص الألفية، التي افصح عنها الوجه الكلامي منه، بلسان هذه التقسيمات، الجامعة الفاصلة، ولكل خصيصة رقيقة إرتباطية بين الاوبين، طائفة خاصة من طوائف الحروف، وقد جمعهما التقسيم وفرقهما، وبهذا ظهر عموم النسب التي للألف، في عين هذه الخصائص، وكذلك لكل حرف، إلا ان الالف قد اختصّ بوفور هذه الخصائص، وظهورها على كمال خفائه المشهود.

ثمّ هاهنا تقسيم اخر، وهو ان الترقّي الذي للحرف من الحاصل، لا يخلو اما ان يكون ممّا يخرج الحرف عن حقيقته، التي هو عليها في اصله، وهي المرتبة العقدية الأصلية التي له، أو لم يكن يخرجه عن ذلك، والثاني ما تفرد به حرفان، وهو الكاف والقاف، واما الأول، فإن يكون طالعاً او هابطاً، والطالع اما ان يكون نسبة الزبر إليه، نسبة التقويم، وذلك في عشرة أحرف: (ب، هـ، ز،

ح، ي، ف، ر، ت، ث، خ)، أو يكون النسبة التي لها، لها إليه، نسبة الجذر إلى تمام الدور، وذلك في الشين وحده، وهو ممّا تفرّد به، او يكون مابينهما، هي نسبة النصف إلى ما هو ضعفه، وذلك ممّا اختصّ به الدال، او نسبته الثلث، إلى ما هو ثلثاه، وذلك من الخصائص الألفية، أو ليس له من تلك النسب شيء، وذلك في خمسة احرف: (ح، ل، ن، م، غ) والهابط ايضاً، اما ان يكون لها إليه نسبة من النسب الصحيحة، كالنصفية والربعية والثلثية، أو لم يكن، والأول في حرفين اثنين، السين والصاد، والثاني ما تفرّد به الذال، كما ان الثالث ممّا تفرّد به الواو، وهذه الخصيصة فيه، ممّا يدل عل لميّة اعرابه عن طرف الظهور، وأما الرابع وهو ما لم يكن له شيء من هذه النسب، فأما ان يكون له نسبة النهاية إلى المبدأ، واحد الطرفين إلى الأخر، وذلك في الطائين، أو لم يكن فيه تلك النسب ايضاً، وذلك حرفان، العين والصاد.

ثمّ هاهنا تقسيم اخر، وهو ان الزبر، إذا قيست بهذا الإعتبار إلى البينات انفسها، اما ان تكون مقوّمة لها، كالواو والألف، لكن الألف له خصوصيته في التقويم، حيث ان تقويمه للبينات، مرتبطة بتقويمها للحاصل، وهذا من جملة خصائصه، او متقومة بها كالياء، فإن بيناته مقومة له، كما انه مقوم للحاصل، وهذا من خصائصه الكاشفة، عن كمال ابانته، وربط سببيته، فما لم يكن بينهما هذه النسبة، لا تخلو من ان نسبتها إليها، نسبة الموضوع إلى المحمول، وذلك هو موافق البينات، وهو خمسة عشر حرفاً، البسائط كلّها، والصادين والشين، أو لم يكن للنسبة بينهما ذلك، فأما ان يكون بينهما التوافق، الذي يصلح به، ان

يحمل الزبر على البينات أولاً، والأول منهما قسمان، فأنه اما ان يساويها كالسين، على ما وقفت عليه والدال، أو ينقص منها، ويعدها عداً على عكس الأول، وهو موافق الزبر كالألف، وهذا ايضاً ممّا تفرّد به بين الحروف، والثاني هو مُتخالف البينات والزبر، وذلك ثمانية: (العين، واللام، والميم، والنون، والجيم، والذال والواو، والغين).

ثمّ ان لهذه الجملة المُتخالفة، تقسيماً آخر، وهو ان نسبة الزبر إلى بيناتها، اما ان يكون نسبة التقويم، كالواو والميم، أو ما يجري مجراه، كالنون والذال، او يكون الامر فيهما، على عكس ذلك، كالعين وما يجري مجراه، كالجيم واللام، أو لم يكن بينهما نسبة من تلك النسب، كالغين، إلا بوجه بعيد، وهذا من خصائصه.

ثمّ اعلم ان هذا التخالف والتوافق والتقويم، إنما يتبين بعد التحليل، لأحصاء الحاصل إلى اصوله الأولية، التي عليها حقيقة، فإن هذا التقسيم، انما ابتني عليه، وهو من الوجوه الدقيقة للحرف، إلا انه إنما اوردناه هاهنا، تعويداً لذهن الطالب، ان يسلك نحو هذه المضايق، ويقتحم هذه المغالق، عسى ان ينفتح له المطابق.

فأنه قد بقي هاهنا وجوه من التقسيم، واضحة الأصول والأركان، كثيرة الشعب والأغصان، لايخفى على المستبصر، طريق استنباطها بعد ضبطه، ما مهد له من رؤوس الكلام، وقيامه باستخراج مايترتب عليه اتم قيام، وذلك كالتقسيمات الواردة على البينات انفسها، من اشتمالها على الصفر، وخلوها

عنه، ثـمّ على المركّبات منها، بالقياس إلى اجزائها، ثـمّ على النسبة التي لها بزبرها، جملة وفرادى في المراتب العددية انفسها، كنسبة التوافق والتخالف، والتباين والتساوي، والى غير ذلك من فنون النسب العددية، والى غير ذلك من صنوف التقسيمات المتعدّدة، قد انعطف عنان القلم عن هذا المسلك، اعتماداً على سرعة انتقال أذهان المسترشدين، وجياد قرائحهم.

فحصٌ كلامي في صفحٍ بياني

وهو ان الحروف، منها ما هي مُتشاركة البينات، ومنها ما هي متخالفة البينات، كالجيم والنون، والأول منهما، اما متشارك بالبعض (كالألف، والكاف، واللام، والدال)، او متشاركة بالكل (كالجيم، والميم، والدالين، والصادين)، والبسائط كلّها، وذي النون الاربع، والكاف مع القاف.

ثـمّ اعلم ان المتشارك بالبعض اصناف، مترتبة اعلاها واشملها، هو المتشارك في الألف، وهو ثمانية احرف (الدالان، والصادان، والكافان، واللام، والواو)، ثمّ المتشارك في الياء، وهي ستة (ج، م، ع، غ، س، ش)، ثـمّ المتشارك في النون، وهي خمسة (ن، س، ع، غ، ش)، ثمّ المتشارك في اللام، وهي ثلاثة (أ د ذ)، والمتشارك في الفاء ايضاً ثلاثة (أ ك ق)، والمتشارك في الميم ايضاً ثلاثة (ل م ج)، ثمّ المتشارك في الواو اثنان (ن و)، وكذلك المتشارك في الدال، وهما الصادان.

ثمّ اعلم انه لاشيء من المواد هذه، ممّا تفرد به الحروف، فإن المنفردات،

إنما تفردت بالصور فيها، كالصورة الحاصلة من اجتماع اللام بالفاء، والألف بالميم، وهذا يناسب ما تسمعه من أئمة النظر، ان المادة المشتركة بين الحقائق، هي مدلول الجنس، والصورة المميزة مدلول الفصل.

ثمّ هاهنا تقسيم آخر، مترتب عليه، لابد من التنبيه إليه، وذلك ان الحروف، منها ما هي منقسمة منتظمة في سلك، إذا تعمق في طريق البينات، نحو مراتب بطونها، ومنها ما هي منتشرة في ذلك، كسائر حروف الزبر، إذا قيس بعضها إلى بعض، أما الأول فله ضروب من الأقسام، فإن منها ما هي ثنائية كالألف، إذا لوحظ من بيناته اللام، ثمّ من اللام الألف، ومنها ما هي ثلاثية، كالياء بذلك الطريق، وأما رباعية كسلسلة الألف ايضاً، ولكن إذا لوحظ من بينات لامة الميم، ثمّ الياء، وهذه السلسلة من الألف، هي المشار إليها في التنزيل الكريم دون الأول؛ لكونها هي المعربة، وذلك في قوله تعالى الف لام ميم، ومنها ما هي خماسية، كالبسائط كلّها، إذا اعتبر في الفاتها سلسلة المُعربة المنزلة، ومنها ما هي سداسية، كسلسلة النون، إذا اعتبر من بيناته الواو، ثمّ الألف بطريقة المعرب، ومنها ما هي سباعية، وذلك نهاية صورة نظمها، لايتجاوز عن ذلك، وهي سلسلتان، احداهما لتمام الصورة، وهي التي من الصاد، إلى الدال، إلى اللام، إلى الميم، إلى الياء، إلى الألف، إلى الفاء، فالصاد حد الصورة، والفاء نهاية بطونها.

ومن هاهنا ترى السيد، سلام الله على ابائه الكرام وعليه، قد صدّر كلامه بقوله: (الحمد لله الذي هدانا، بفاء الفه المرفوع، إلى حقيقة هوية القوابل)، إلى هنا كلامه الشريف، وذلك لأن احصاء نسخته الجامعة، كاشفة عن الدور التام،

للمرتبة المتسعة للكل من العدد، والأخرى لتمام السورة، وهي من السين إلى النون، إلى الواو، والى الألف، إلى اللام، إلى الميم، إلى الياء، فأحد حدّي هذه السلسلة هو السين، والاخر هو الياء، وذلك مادة السين، وفيه دقيقة غير خفية، وهذا المعنى من جملة ما في طي إشارة قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (قلب القران يس). وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (انزل القران على سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ).

فحصٌ كلامي في صفحٍ نظامي

وهو ان للحروف ترتيباً خاصاً، بحسب هذه الصور اللفظية، واعتمادها على المخارج، وتقسيماً يترتب عليه، لابد من التنبيه إليه، فإن لهذا الترتيب دخلاً في استنباط الحقائق الحكمية، والدقائق الذوقية، لإبتنائه على اصل الحقيقة، ومحض الطبع، وخلو أسباب نظمه، على شوائب الجعل والوضع. ثمّ ان البارعين في علوم العربية، قد خاضوا في بيان هذا النظم، وحقّقوا امره، فأسسوا بنيانه على ثمانية مراتب، وذلك مطابق للأصول الإحصائية، بناءً على ما تقرّر، ان مُقتضى أعيان مرتبة الإظهار، ومنتهى أعداد حاملي عرش الإشعار، هي الثمانية، ومن هاهنا ترى البينات، ما جاوزها.

وأول هذه المراتب هو الحلقي: ولذلك ستة احرف، مترتّبة على هذا النُسق، الألف، ثمّ الهاء، ثمّ العين، ثمّ الحاء، ثمّ الغين، ثمّ الخاء.

وثانيها: اللهوي، وله حرفان اثنان، القاف والكاف.

وثالثها: شجري، وله اربعة احرف، الجيم، والشين، والياء، والضاد.

ورابعها: الذولقي، وله ثلاثة احرف، اللام، والراء، والنون.

وخامسها: النطعي، وله ثلاثة احرف، الطاء، والذال، والتاء.

وسادسها: الاسلي، وله ثلاثة احرف، الصاد، والزاء، والسين.

وسابعها: اللثوي، وله ايضاً ثلاثة أحرف، الظاء، والذال، والثاء.

وثامنها: الشفوي، وله أربعة احرف، الفاء، والباء، والميم، والميم.

وهذه مراتبها التي تقرّرت عند سيبويه، وبيّن انه لو أمعن في وجه اجماله هذا النظم، ما وقع النظر على اكثر من خمسة مراتب، وذلك لأن مخارج الحروف، اما ان تكون واقعة في منتهى مراتب البطون، وذلك هو المرتبة الأولى الحلقية، أو في اقصى طرف الظهور، وذلك هو المرتبة الثامنة الشفوية، أو في ما بينها من الوسط، وهو اللسان، وذلك لسعته، جامع لفنون من الحروف، وقد قسمه لسان التفصيل، في عرف ذوي الأدب، على اربعة اقسام، وهي الثالث، والرابع، والخامس، والسادس، من الأقسام المذكورة.

ثمّ إذا تقرّر هذا، فاعلم ان بين نهاية المرتبة الأولى، واول الثانية، اعني الحلقي واللساني، لابد من برزخ يجمعهما، وهي المرتبة الثانية، المُسمّاة باللهوية، وكذلك بين نهاية المرتبة الثانية اللسانية، واول المرتبة الأخيرة الشفوية، لابد من ذلك، وهي المرتبة السابعة، المُسمّاة باللثوية، فحروف البرازخ خمسة، اثنان للبرزخ الأول، وهما القاف والكاف، والثلاثة للبرزخ الأخير، وهي (الظاء، والثاء، والذال)، وحروف الأطراف عشرة، ستة منها

لطرف البطون، وأربعة لطرف الظهور، على مُقتضى ما مهد في الأصول الإحصائية، والباقي حروف المدارج التي نبينها.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان للحروف تقسيمات ذات عدد، بحسب اعتوادها على المخارج، واعتبار ما طرأ لها فيها، لابد من التعرّض لها، تتميماً للبحث، ثمّ ان بعض الناس، قد جرّدوا لتتبع المخارج، وتبين احكام ماعرض، لكل طائفة من الحروف عنه، اعتمادها عليها، ففصّلوها تفصيلاً، وبنوا على ذلك وجوهاً من التقسيم، منها ان الحروف اما ان تكون قوى الأعتماد على مخارجها، واما ضعيف الإعتماد عليها، والأول هي المُسمّاة بـ(المجهورة)، وهي ثمانية عشر حرفاً، جمعها قولهم (ظل قوريض إذا غزا جند مطيع)، والثاني يُسمّى بـ(المهموسة)، وهي عشرة، حصرها قولهم (حثه شخص فسكت)، ومنها ان الحروف، اما مطبقة، او منفتحة، والأولى اربعة (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، والثانية ماورائها، ويشبه ان يكون هذا، من التقسيمات التي للصور الكتابية، فيها دخل، ومنها انها مستعلية او منخفضة، والأولى سبعة (الخاء، والغين، والقاف)، مع الأربعة المُسمّاة بـ(المطبقة)، والثانية ماورائها، إلى غير ذلك من التقسيمات، الدائرة على السنة القراء والمجوّدين، لمخارج الحروف ومقاطعها، وإذ ليس الاستقصاء في امثال تلك التقسيمات، وتبيين احكامها، ممّا يفيد لغرضنا، فائدة يعتد بها، فلنقتصر على هذا القدر، ونشرع في القسم المشترك، الذي عليه بناء المقاصد، التي جردنا في هذا الكتاب لتبيينها.

الصحيفة الرابعة

في الحرف نفسه اعني المادة التي لها هذه
الصور الثلاث التي فرغنا من التكلم عليها

ثمّ إذ قد بين، لكل وجه من هذه الوجوه الثلاثة، التي للحرف، ما اختص به من الاحكام، والاثار المترتبة عليها، والعوارض واللوازم اللاحقة اياها، تمهيداً لبيان، ما اثمرت شجرة الزمان، على اعالي اغصانها، وذرى افنانها، من استخراج الحكم العلية الإلهية، عن الحروف المنزّلة السماوية، وانفتاق اكمامها، بكمياتها وكيفياتها، عن جلائل اصول تلك الحكم، ودقائق فروعها، وتفلق لبوب تحقيقها، عن تلك القشور المشرقة، لكل ذي عينين، من طلاب اولي الالباب، الذين وقاهم الله تعالى، عندما قصدوا بيوت الحقائق، من صوب مداخل الشيطان، فانصرفوا عن ظهورها راشدين، عند ما اعدّه الله، لأن يكون طريق ورودها من الابواب، حان لنا ان نجرد، نحو الحروف انفسها، ونبين ما لها من النباهة، التي تحققت بها، بين ما في هذه العوالم المحسوسة من الاكوان، وانه هو الطريق القويم، والصراط المستقيم، لمن توجه تلقاء مدين التحقيق، فجعل العناية الإلهية، دليلة قائد الهداية، ورفيق التوفيق.

وبيان ذلك: ان ما في هذه المرتبة المُسمّاة بـ(عالم الشهادة)، من الجواهر الثابتة، والأعراض الدائرة، على ضربين اثنين، احدهما نوراني، وهو الذي ظهر بذاته، واظهر بآثاره غيره، كالشمس في المحسوسات مثلاً، ومنها ظلماني، وهو الذي اختفى بذاته، واخفى في طيه غيره، كالاجرام الكثيفة.

إذا تقرّر هذا، لايخفى على من له مُسكة من التمييز، ان الذي يصلح لأن

يجعل وسيلة لإستكشاف المجهولات، هو الأول من القسمين، دون الثاني، ثمّ ان للاول انواعاً متباينة النسب، وافراد متفاوتة الرتب، في امر الابانة والإظهار، فإن منهما ما لا تتجاوز حكمه ذلك، عن المحسوسات التي تلاقيه، كالنيران المشعلة، ومنهما ما عم حكمه سائر المحسوسات، كالنيرين، وهذان القسمان وان تفاوتا، بحسب عموم حكم المذكور وخصوصه، ولكن لهما الدرجة الأولى من النور، لامزية لاحدهما على الأخر في أصل معناه، وذلك لأن كليهما، يظهران الأشياء للمدرك، الذي هو غيره، وليس لهما ان يدركا بانفسهما، وأما الدرجة الثانية من النور، فهو الذي له ان يدرك بنفسه، ويظهر له الاشياء، ثمّ يظهرها لغيره كنور الباصرة، بالنسبة إلى الألوان والأضواء، وهذه الدرجة اعلى واتمّ من الأولى.

ثمّ انها وان كانت لها مزية على الأولى، فيما ذكر ولكن لها ايضاً جهات من النقص والقصور، عن الإتيان بما هو مُقتضى امر النور وحكمه، وذلك لأنه ليس له ان يدرك نفسه، ولا اكثر الموجودات المتبطّنة عنه، والغاية من عنده، بل كثيراً ما يتفق ان يغلط عند الحكم المذكور، كما يدرك المتحرّك ساكناً، والكبير صغيراً، إلى غير ذلك من المناقص، واما الدرجة الثالثة منه، فهو الذي له ان يدرك نفسه وغيره من الموجودات، محسوسة كانت او غير محسوسة، حاضرة كانت او غائبة، باطنة كانت او ظاهرة، فيظهره لغيره محكوماً عليه، حكماً يعتد به، ويعول عليه، وذلك هو العقل.

ثمّ ان له على كماله، الذي جُبل عليه، في امر الإظهار للشيء، بما هو عليه،

جهات من القصور، يعوقه عن ان يتفصّى عن تمام ذلك الحكم، بما هو مقتضي اسم النور، فإن مُقتضى نشأته الذاتية، إنما هو طرف البطون، وما يتبعه من التقدّس والتنزّه، والكلّية المعرّاة عن اللواحق الخارجة، فإذا حاول حكماً، ممّا يتعلّق بطرف الظاهر، من الجمعية والتشبيه، الذي تحت الملابس الكونية، لايتمكّن عن ذلك، إلا بمعاونة من قواده وسدنته، وبين انه إذا كان الإستعانة منه بتلك القوى، في ذلك الحكم ضرورياً، لايخلو امره حينئذٍ، عن ضروب من التلبّس والتشوّش، وفنون من التردد في الحكم المذكور، والتذبذب، وذلك بناء على ان لكل منها، مُقتضى يخالف ما للأخر، فلابد من التقابل والتعارض.

وايضاً فأنه إذا ظهر من الإستمداد، عندما اراد ان يحكم عن سدنته، انكسر قهرمان قوته وظهوره عليهم، فيعارضونه في مأخذه الخاصة به ايضاً، ويشوشون عليه في ذلك، فلا يتم له حكم، خالصاً من شوائب الشكوك، وشبه الشبه، إلا نادراً، فأما الدرجة الرابعة، التي لها ان تعرب عن الأمر مطلقاً ما هو عليه، فهي التي للصورة المنزّلة السماوية، التي لايأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وذلك هو المراد من الحرف.

فأنه هو الذي له العلو الإحاطي، الذي فاق على المتقابلات كلّها، وبه استقام ميزان حكمه، سالماً عن الميلان والإعوجاج، الذي جعل للأكوان جلّها، إذ ما من طبيعة، إلا ولابد ان يكون في طي احد من المتقابلين، سوى الحرف نفسه في ذلك، فإن نسبته إلى سائر المتقابلات، سواء قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾[١]. ومن هاهنا ترى امر إعرابه وإظهاره، غير مختصّ بمرتبة الموجودات فقط، بل له ان يعرب عن المعدومات والممتنعات ايضاً، اعرابه عن الموجودات، وله ان يكشف عن الإطلاق، المُنزّه عن ان يعبّر عنه، او يشاء إليه كشفه، عن المتعلّق بعينه، ولامر ما ترى الحروف ترقى امرها في العزة، إلى حيث جعلها الله من النفائس الكريمة، والجواهر العزيزة، التي اهدى بها على يدي انبيائه، وأولي العزم من رسله، إلى عباده المُكرمين، هدية يهديهم إلى عين السعادة، ومنبع الهداية، فأنه هو الإكسير المنير، الذي لو وضع قيراط منه على قناطير من الأجساد الظلمانية، التي في هذه العوالم الإمكانية، اماطت ظلمتها التي لها من ذاتها، وقلبت جوهرها من النوع المتّضع الخسيس المبتذل، إلى المعزز الشريف المحترم، وجعلت تلك الاجساد الكثيفة بظلمتها، نوراً يستضيء به، حنادس العوالم الحدثانية، والدياجير المظلمة الهيولانية.

هذا ما هو الدال على جلالة قدر الحروف، من القرائن العقلية، والأقيسة البرهانية، والخطابية والشعرية.

وأما ما يدل على ذلك في طي الآيات المُنزّلة، والأثار المُسندة، إلى الحضرة الختمية، وذوي قربه من الصحابة، والتابعين من النصوص القاطعة، فأنها اكثر من ان يسع في مثل هذا الكتاب ثبتها، وينحصر بفصوله وأبوابه، احصاؤها وضبطها، منها ما ورد مؤيداً لما قلناه، من انه النور، وهو قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ

(١) (سورة الكهف ١).

آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1]، فإن احصاء لنور له دلالة ظاهرة، على انه هو المقوّم للحرف، فهو المفصح عن الصورة التي له في الخارج، عند من ليس عن دائرة، المسترشدين والمتيقّظين بخارج.

ومنها ما يدل على ذلك، مع التعريض على القاصدين، اقتناص شوارد العلوم، بحبائل الانظاء، وفخاخ الأفكار، معرضًا عن الطريق المستقيم، الذي هو مرتبة الكلام المستضيء، والحرف المستنير، وهو قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ**﴾[2]، ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ**﴾[3]، وكذلك قوله: ﴿**أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَى إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[4].

ومنها ما يدل على ذلك في صورة التمثيل، وتصويره فيما يُشاهد به عزة قدره، وغزارة نفعه عند أهله، الذي جعلوه طريق الرشاد، وأما عند الظالمين، الذين يستعملونه في غير مواضعه، متضع القدر، أفضع استعماله، فأمره عكس ذلك، على ما ظهر في المثال، وهو قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٢٤) تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ**

---

(١) (سورة الأَعراف ١٥٧).

(٢) (سورة الحج ٨).

(٣) (سورة لقمان ٢١).

(٤) (سورة الرعد ١٩).

رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٥) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الأرض مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (٢٦) يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ﴾[1].

ومنها ما يدل على تنبيه الغافلين عن الحروف، بلطائف بيانه، وتقريع المشغولين عنه إلى غيره، بقوارع تبيانه، هو بقوله تعالى: **﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ (٢١) إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ الله الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾**[2]. وقوله تعالى: **﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾**[3]

إلى غير ذلك من الآيات، التي شحنت بها سائر السور القرانية، الدالة على اطر الحرف، والتنبيه على نباهة شأنه، مُعبّراً عنه تارة بالكتاب، واخرى بالقول والذكر والكلام، إلى غير ذلك من العبارات والإشارات، الداخلة في هذا الباب.

وأما الآثار الدالة على ذلك، فهو قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (تعلموا أبا جاد وتفسيرها، وويل لعالم جهل أبا جاد وتفسيرها)، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (اقرؤا القران، فأنكم تؤجرون عليه، فلكل حرف عشر حسنات،

---

(١) (سورة إبراهيم ٢٤ - ٢٧).

(٢) (سورة الأَنْفال ٢١ - ٢٢).

(٣) (سورة الأَعراف ١٧٩).

اما اني لا اقول (ألـم) حـرف، ولكـن الألـف عشـر، والـلام عشـر، والمـيم عشـر، فذلك ثلاثون).

وقد روي عنه (صلى الله عليه واله وسلم) انه قال لعثمان بن عفان رضـي الله عنه، لما سأله (أ ب ت ث) إلى اخر الحروف، فقـال: (الألـف مـن اسـم الله (عـز وجـل)، الـذي هـو الله (عـز وجـل)، والبـاء مـن اسـم الله (عـز وجـل)، الـذي هـو الباري، والتاء من اسم الله (عز وجل)، الذي هو المتكبّر، والثاء من اسم الله (عـز وجل) الذي هو الباعث والوارث). وقال علـي (عليـه السـلام) في حـديث علـي، لما سأله عن معنى (ابجد هوز حطي) إلى اخرهـا: يـا علـي ويـل لعـالم، لايعـرف تفسير أبي جاد، الألف من الله (عز وجل)، الذي هو الله (عـز وجـل)، والبـاء مـن اسم الله (عز وجل)، الذي هو الباري، والجيم من اسم الله (عز وجل)، الذي هـو الجليل.

وقال بن عباس رضي الله عنهما، ان عليـاً رضـي الله عنـه، كـان يعـرف الفـتن من (حـم عـسق). وذكر القشيري والثعلبي رحمهما الله، في تفسيرهما: ان النبـي (صلى الله عليه واله وسلم)، لما نزلت هذه الأية، عرفت الكآبة في وجهه، فقيـل: يا رسول الله ما احزنك، قال: (اخبرت ببلايا نزل بأمتي، من خسف وقذف، ونـار تحسرهم إلى البر، وريـح تقـذفهم في البحـر، ورايـات متتابعـة عنـد نـزول عيسـى وخروج الدجال).

وسـئل الحسـين بـن علـي (رضـي الله عنهمـا) عـن معنـى قولـه تعـالى: (كهيعـص)، فقال: (لو فسرت لك، لمشيت على الماء).

إلى غير ذلك من الأثار والأخبار، الدالة على انطواء الحروف المقطّعة، على جلائل الحقائق من كلّيات العلوم، وجزئيات ما في العوالم، واما ما ادركه السلف الأخيار، من جلالة قدر الحروف، ونباهة شأنها، وذلك كثيراً ايضاً منها، ما نص عليه احمد بن حنبل رضي الله عنه، في رسالته التي له، إلى اهل نيشابور وجرجان: ومن قال ان حروف التهجي محدثة، فهو كافر. وقال الشافعي رضي الله عنه: لاتقولوا بحدوث الحروف، فإن اليهود اول ما هلكت بهذا، ومن قال بحدوث حرف من الحروف، فقد قال بحدوث القرآن.

وهذا امر لايخفى على الصدر الأول من الصحابة والتابعين، الذين ادركوا الأحاديث والأخبار، من الحضرة الختمية على طراوتها، ويجتنون ثمار تلك الأثار بنضارتها التي لها.

ثمّ إذ قد تداولت عليها الألسن، وتداخلت فيها الأفكار القاصرة، عن البلوغ إلى مدارج الكُمّل، من استنباط الحكم العلية، عما هو العين النابعة لها، صافية خالصة عن الشوائب الإمتزاجية المشوّشة، للقابلين والطلبة الأذكياء، وقعت غرائس تلك المخدرة الكريمة، تحت جلاليب الخفاء، واشتغلت الأفكار عن ذالك الوضع المطبوع، الكاشف عن الأصول والفروع، إلى ما لايسمنهم ولايغنهم عن الجوع، من ثمرات اشجار انظارهم، ومطبوخات قدور عقولهم وافكارهم، والذي يقضي منه العجب، حال مستكشفي وجوه الأيات القرانية، فانهم إذا حاولوا ذلك، على لسان اللغة وادب العربية، أداهم قوانين صناعتهم إلى فهمه، فبالغوا في بيانه.

ثمّ إذا خلوا إلى ما لهم، من علومهم المُستحصلة لديهم، من مشايخهم واستاذيهم، نسوا ذلك وانكروه، وذلك كما يشاهد من الزمخشري، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾[1]، تدبّر الآيات والتفكّر فيها، والتأمل الذي يودي، إلى معرفة ما يدبر ظاهرها من التأويلات الصحيحة، والمعاني الحسنة؛ لأن من اقتنع بظاهر المتلوّ، لم يجل منها بكثير طائل، وكان مثله كمثل من له لقحة ذرود، لايحتلبها، ومهرة نثور، لايستولدها، وعن الحسن: (قد قرأ هذا القرآن، عبيد وصبيان، لاعلم لهم بتأويله، حفظوا حروفه، وضيعوا حدوده، حتى ان احدهم ليقول، والله لقد قرأت القرآن، وما اسقطت منه حرفًا، والله قد اسقطه كلّه، ما يرى للقرآن عليه أثر في خلق، ولا عمل، والله ماهو يحفظ حروفه، اضاعة حدوده، والله ماهو لا بالحكماء، ولا الورعة، لا كثر الله في الناس مثل هؤلاء، اللهم اجعلنا من العلماء المتدبّرين، واعذنا من القراء المُتكبّرين). إلى هنا كلامه.

وانما أودت هذه الحكايات هاهنا، على خلاف ما عليه وضع الكتاب، هذا حجة على الغبي المُعاند، والزامًا له فيما هو عليه، من أن العبور عن الظاهر، وما دل عليه اللفظ، بحسب اللغة، خارج عن طريقة السلف، وسنن أهل السنة، حاشاهم عن ذلك، فصاحب الفطانة الساذجة، لاينبغي ان يلتفت إلى ذلك، بعد وقوفه على ما حكينا عنهم وفهمه، ما أشرنا إليه واستدللّنا به، وأما المتيقّظ صاحب النظر والتدبر، فلا يضره ذلك، ولايحتاج إلى هذا.

---

(١) (سورة ص ٢٩).

فحصٌ حرفي في صفحٍ تنزيلي ومعنى عرفي

وهما ممّا نبهت عليه في المفاحص السابقة أصلاً، قد افادك ان لإقتناص العلوم والمعارف، طريقين اثنين:

احدهما: طريق العقد العقلي، الذي هو طرف الروح القدسي، وذلك هو موطن الملائكة المقربين، الذين لايعصون الله ما امرهم، ويفعلون ما يؤمرون.

وثانيهما: طريق الشرح الحرفي، الذي هو طرف الكثائف الهيولانية، التي هي موطن جبابرة القوى الظلمانية، ومركز عتاة اعوان الظلم وعصاتها.

وبين ان الطرف الأول، هو الذي كان منشأ الأرواح القدّسية مطلقاً، فهو مستقر النفوس البشرية أولاً، ثمّ جاوزوا منه، وترقوا عنه، هابطين من مدارج تلك اللطائف الوجودية، إلى مدارك هذه الكثائف الكونية، التي منها تكونت الصور الحرفية، والهياكل الشرحية التي بها الرسل، وانزلت عليها الكتب.

إذا تقرّر هذا، فاعلم انه من امعن في هذا الفحص، ثمّ تدبّر في الأية الكريمة، التي سيأتي ذكرها، قد صادف من إشاراتها الشريفة، ما يدّل على ان من يستحصل العلوم من طريق النظر العقلي، واقتبس انوار المعارف من الروح القدسي، الذي في عالمه الأول الأصلي، مقتصراً عليه، ذاهلاً عما عدده الله تعالى لذلك، غير مؤمن بما انزل على عباده، بوساطة الرسل والأنبياء، من الصور الكاشفية الحرفية، التي بها ينشرح لهم الصدور، ومنها يتيسر لهم الأمور، وذلك هو المُستحصل من اراضي استعداداتهم القدّسية، عن تنويه التقابل، المنزهة عن التغاير، الذي بين الفائض والمُفيض، فرعاً وأصلاً، فأنه من

المرتدين الخاسرين، الذين ليس لهم في ذلك المقصد، سوى الخسران، والإنقلاب على عقبي الضلال والحرمان، وذلك هو قوله تعالى، حكاية عن كلمة موسى، أنه قال لقومه: ﴿**يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الأرض الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ (٢١) قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ**﴾[1]، وممّا انطوى عليه هذه الكريمة، أنه لايدخل ارض الإستعداد التي فيها، ما يعد كل احد لفهم مراد قوم الكليم، المدعو إليها بلسانه، مادامت فيها القوى الجبارة، القاهرة لأعيان المملكة المانعة لأهلها، ان يذعنوا لمقتضيات تلك الارض، ويبصروا صورها المكتوبة لهم، فيؤمنوا بها، وبما انزل عليهم من نُظمها الأصلي، الفائض على الرسل، من سماء الوحي.

فأنهم إذا دخلوها مذعنين مؤمنين، لابد وان يبصروا تلك الصور، ويتوجهوا لذلك النُظم، الذي يعدهم للفهم، ففازوا بانشراح الصدر، المستتبع لتيسر الأمور، وذلك المانع بحسب الأغلب الأكثر، إنما هو الملكات الراسخة، التي مبدؤها العادات الرديئة، والرسموم البدعية، الناشئة من القوى القاهرة الجسمانية، الخبيثة الآثار، التي أشار إلى نقصها عن أذيال الإعتبار، قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (من حسن اسلام المرء تركه ما لايعنيه).

---

(١) (سورة المائدة ٢١ - ٢٢).

فحصٌ حرفي في صفحٍ خبري ومعنى كشفي

وهو انه قد صحّ عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)، انه قال: (من اراد ان يسمع القرآن، كما انزل غضاً طرياً، فليسمع من ابن ام عبد). أعلم ان خصوصية هذه العبارة الختمية، قد اشارت فيما افاضت، إلى ما نحن بصدده، ولكن بيانه يحتاج إلى تمهيد مقدّمة حكمية، تأسيساً لبناء نظمه، كما ان دركه يتوقف إلى ما يكون الطالب ذا عينين، تسهيلاً لطريق فهمه، وذلك هو ان النسبة التي بين أشخاص الناس، مُنقسمة أولاً إلى قسمين، اختياري وغير اختياري، أما الإختياري منهما، فهي التي استحصلت بعمل من الشخص نفسه، عن روية منه واختيار فيها، كنسبة الأبوة والبنوة والأمومة، وأما الثاني منهما، فهو الذي على خلاف ذلك، وهو ماحصل النسبة، التي بين لصاحبها، بدون روية للشخص واختيار منه، كنسبة العبودة.

ثمّ ان الإختياري منه على قسمين:

احدهما: وهو ان يكون صاحب النسبة، له صلاحية الخلفية، للمنتسب إليه، كالبنوة. **والاخر:** ما لايكون كذلك، كنسبة الأمومة.

ثمّ ان هذا الحديث، مُشتمل على ثلاث نسب، اثنان منهما إختياري بقسميه المذكورين، والثالث غير الإختياري، وفيه الحث البليغ، على ان يكون سماع القرآن، ينبغي ان يكون من الشخص الذي هو ذو النسب الثلاث المذكورة، فأنه حينئذٍ على طراوته وقدسه، الذي هو عليه، عندما انزل على الخاتم.

ثمّ إذا انتقش منك هذه المقدّمة، على صحائف ذهنك، فأعلم ان الصور

الثلاث التي للحروف، هي معروض هذه النسب المذكورة وملزومها، فلتلك الكلمات، دلالة على الصور الثلاث، إذا امعنت فيها بعض الإمعان، حكمةً وكتاباً.

أما الأول، فلأن الصورة الكتابية، هي الإختيارية، التي لها صلوح الخلفية، والكلامية منها هي الإختيارية، التي لم يصلح لذلك، واما الصورة العددية، فهي التي ليست من الشخص عن اختيار منه وروية. هذا هو الوجه الحكمي، في بيان دلالة هذه الكلمات الثلاث، على الصورة المذكورة.

وأما الثاني منهما، اعني التلويحات الحرفية، الشارحة لذلك، فهي غير خفية على من له مدخل ما في طرقهم، ووقوف على اساليبهم، فإن لفظ العدد بعينه، قائم في تلك الكلمة الدالة عليه، بزيادة باء البيان، وأما الكلام والكتاب، فلكل منهما شاهدان في تلك الكلمة على ذلك، من الوجه الظاهر منهما في العبارة، سوى ان في الكتاب، ما يدل على زيادة نون الدواة والنقش. واعلم ان هذه الأبحاث، إنما يخاطب بها، من هو يقظان القريحة، ربض النفس، عطشان الأكباد، فأنه هو الذي يواجهنا فيما نحن فيه، فيقبل هذه الحكم الغريبة، التي تحت هذه العبارة الغريبة الختمية، قبول المُتعطّش من الزلال الصافي، وأما غير هؤلاء، الذين يتوجهون الأنحاء المُتخالفة، حسبما لهم من الأهواء، فهم لا يواجهون لنا في هذا الكلام، فلا يُعَد منهم، ان استبهموه واستعضلوا فهمه، فنفروا منه، واشمأزوا عنه، فإن للحروب رجالاً، وللثريد رجال، وكل ميسر لما خلق له.

فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي

وهي ان الصور الثلاث للحروف، وان كانت مُتماثلة في وجهها هذا، ولكن مُتخالفة في الحقيقة، مُتباعدة في الرتب، عندما استكشف عن خصائصها المشخّصة لهوياتها، فإن منها ما هي نورانية وجودية، كالصور العددية، وذلك لأنها عقلية قدسية، ليس له في وجهه الوجودي من الأظلال الكونية أثر، ولا لهويته الخارجية بين الأجرام الهيولانية المظلمة عين، واما ما في الخارج من الصور، التي اشتبهت على العامة، انها هي الصور العددية، فذلك إنما هي معدودات فيه، ومعروضات له، عندما حصل في العقل، بل لو حدّق النظر ذو بصيرة، وتأمل في أمر العدد حق التأمل، لرآه هي الصورة التي صور بها العقل، فأنه ما من صورة معنوية، ظهرت في العقل، إلا ولابد لها ان تتلبّس بتلك الأكسية الحاصرة العددية، ثمّ استعدت بذلك، لأن تكون محصورة، فيها معقولة بها. ومن هاهنا ترى القدماء من الحكماء، عندما حاولوا حدّ العقل، قالوا عدد مُتحرّك لذاته، ولو تدبّر الفطن في احصاء بيناته، لعثر منها على برهان ن يدل على ذلك. ثمّ انه كما ان هذه الصورة، منها مائلة إلى طرف الوجود والخير، مُستقرّة فيه، قديمة نورانية، سابقة على تلك الصور، فالصورة الكلامية منها، مائلة إلى طرف الكون والعدم، غير مُستقرّة حدثانية ظلمانية، كما هو المشاهد، وأما الصور الكتابية، فهو البرزخ الواقع بينهما، الجامع لهما، أخذت من هذه وصفًا، ومن الأخرى اخر، فهو المُقتصد بينهما.

إذا تقرّر هذه الحكم عند المُتيقّظ اللبيب، ظهر له وجه من وجوه تلك الأية

الكريمة، التي هي مداحض المتدبّرين، بحقائق التنزيل الكريم، والقرآن الحكيم، وهو قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ (٣٢) جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**﴾[1]. ثمّ ان الحديث الوارد هناك، فيه إشارة إلى ما قلنا، حيث قال (صلى الله عليه واله وسلم): (ان منا السابق سابق، والظالم ناجٍ، والمإقتصد مغفور له).

فحصٌ حكمي مناسب هذا الصفح

وهو ان اقتناص شوارد العلوم والحقائق، له طرق ثلاثة:

احداها: هي تصفية المدارك، وتجلية صفائحها الصقيلة، برفع ما عليها من الريون، التي اقتضتها الطبيعة، وتخلية حريم قدسها، عن شواكل تلك الرسوم الراسخة، فأهل هذا الطريق، لم يزل يسيرون في ظلمات تلك العدميات، من الترك والتخلية والتجريد، مترصّدين لآثار ماء الحياة الأبدية، الذي هو العلم الإنشراحي الصدري، وهذا الطريق هو الذي سمّاه الحكماء بـ(الحدس والذوق)، وذلك هو ان يتخلّق أواسط المطالب، بحدودها وعيانها في الذهن، بدون سعي من الطالب، وهذا طريق وسيع العرض، فسيح الهواء والأرض، بعيد الأطراف والجنبات، كثير المدارج والعقبات، قد يوجد لسان ذلك، كتب بين الناس، كاشفة عنها، بما لها من الأطراف والأنحاء، وهي التي للمتصوفة

(١) (سورة فاطر ٣٢ - ٣٣).

والمتألهين من الحكماء.

[ثانيها]: وهي التي تقابل هذا الطريق، فذلك منهج النظر، الذي يمشي فيه الطالب، بأقدام اقدامه، على تصوير تلك الصفائح، بمعدات حصول المطالب، وممدات فيضانها، من واهب الصور، نحو استحصالها بكسبه ذلك، وهي الحركة التي للذهن، على عرض ارض الإستعداد، فأنها إنما تتحقّق، عند استعراضه الصور اللطيفة الوجودية، التي استحصلها طول عمره في سائر الاوان، وهي الحقائق والمعاني المُستحفظة لديه، من سوابق الزمان، في طي تلك الصحائف الصقيلة على نفسه، فلم يزل السائر فيه، مُتردّداً في معاطف نسبها المتقابلة والمتماثلة، إلى ان يصل إلى المطلوب، بأذن الله الرحيم الرحمن، وهذا الطريق هو الذي سمّاه الحكماء بـ(الفكر والنظر).

[ثالثها]: وهي الواقعة في الوسط، المتصل أحد حدّيه بالأول، والأخر بالثاني، فهي طريق الدرس والتعليم، جمع بين الطرفين، حيث اوجب التخلية عن التعمّلات الجعلية، والبدع الرسمية، التي هي مبدأ كل رين وصدى، قاصراً نظره على الصور المنزّلة السماوية، التي علمها شديد القوى، وهذا الطريق، هو الذي سمّاه الحكماء بـ(الفهم والتعليم).

وإذ قد عرفت ان هذا هو أجمع الطريق، وأتمها حيطةً، صار مختصّاً بآدم، صاحب النسخة الجامعة، كما نصّ عليه قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الأسماء كُلَّهَا**﴾[1]، وأما الثاني منها، فهو مسلك الروحانيين مطلقاً، وعموم الملائكة،

(١) (سورة البقرة ٣١).

كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾[1]، وأما الأول فهو طريق الملأ الأعلى، والمهيمن في جلاله، كما ورد في الحديث القدسي، انه تعالى إذ سأل عن محمد (صلى اله عليه واله وسلم)، فبم يختصم الملأ الاعلى يا محمد، قال: (في الكفارات)، والكفر في اللغة هي الظلمة، يقال ليل كافر، أي مظلم.

فحصٌ حكمي منه في صفحٌ نظمي

وهو انك قد عرفت ممّا مهد لك هاهنا، ان الطريق الجامع بين المناهج المذكورة، هو طريق الفهم والتعليم، الذي اختصّ به آدم، وذلك مشتمل على طرفين اثنين:

أحدهما: تنحية مادون الصور الأصلية، والسنن المرضية، الواصلة إلينا بوساطة الأنبياء من عند الله تعالى، عن درجة الأعتناء والإعتبار.

[ثانيهما]: قصر النظر على تلك الصور الشرحية، واستكشاف فنون العلوم، وصنوف الحقائق عنها، بما في طيها من النسب، التي هي مواطن الإفتكار، ومواقف الإستفسار، وبين ان طرق الإستعبار من الصور إلى المعاني، ومناهج الانتقال عن صوب هيئاتها، ونسبها إلى طرف البطون، الذي هو منابع العلوم، من بينات شوارع هذا المنهج القويم، ومقدّمات حدوده.

ثمّ ان جزئيات طرق الأنتقال، وان كانت كثيرة الشعوب، متباعدة الأذناب

---

(١) (سورة البقرة ٣١).

والجيوب، ولكن للمتيقظّ منها كفاية، عند ضبط أصولها، في سمطٍ وحفظ كلّيات جُمَلِها، المجموعة في سلك.

ثمّ اعلم ان بين العلوم المتعاورة، عند ذوي الرسوم، فنـًا تكفّل ببيان طرق الأنتقال، وتمييز الصحيح منها عن الفاسد، وبين انه قد استوعب من تلك الطرق، سطراً صالحـًا، يصلح ان يوازي به زناد القرائح، ويوزن به ما اختزن فيها من نقود الحقائق، سوى انه قد امتزج فيه ذلك البيان، عندما تطاول عليه الزمان، وتعاقب له الأقران، بالمواضعات الإصطلاحية، والشبهات الإستطرادية، التي نشأت من فنون المجادلات، وخصائص المباحثات، فأضحت قوانين اصوله، قد استبهمت فيه، تحت ملابس تلك المواضعات الإصطلاحية، المتجدّدة عليها، حسب تجدّد الأقران، وتبدل الألسنة، فما خلص المراد عن مؤلفاتهم حق الخلوص، وما فار منها الطالب بطائل، ممّا يعينه ويعده، لاقتناص ما هو المطلوب.

فلذلك ساق بنا نظم هذا البيان، إلى تحقيق شيء من تلك الأصول، في زي الايماء والإشارة، ممّا يحتاج إليه السالك، صوب هذه المسالك، احتياجـًا ضروريـًا لابد منه، واما الكلام الذي يليق بانابة ذلك المسلك خاصة، فيحتاج إلى مقدّمات كثيرة، ونظم لها يطابقها، سنجرد لتحقيقها ان شاء الله تعالى.

فحصٌ من هذا الصفح

اعلم ان من الأصول، التي انحرفت عن نهجة القوم، والتبست على الناس،

عندما تداولت في الألسنة المتخالفة، وتراكمت بها الحجب الناشئة عليها، من توارد المناقلات الواقعة بين الامم، الواردين في الأحقاب والأزمنة المتطاولة، ان إرادة المعاني من الألفاظ، لابد وان تكون جارية على قانون الوضع، وهذا اصل مُحقّق، فإن إرادة المعاني من الكلمات الدالة عليها، لايكون كيف ما اتفق، بل لابد وان يكون بين الدال والمدلول، نسبة من ضروب بينات اللزوم، وما يجري مجراها، ممّا يصلح لأن يكون سبباً لانتقال الذهن، من احدهما إلى الأخر.

وهذا القول على إطلاقه، صحيح لا مرية فيه، ولكن كأنه وقع للناقلين هاهنا، اغلوطة من باب الأغاليط، التي نشأت من الإشتراك اللفظي، فإن الوضع كما يقال في العرف العام، على التخصيص الجعلي، الذي هو مبدأ الدلالات عند العامة، يقال في العرف الخاص على معنيين اخرين:

احدهما: بمعنى المقولة، التي هي الهيئة المعارضة للشيء، بسبب نسبة اجزائه، بعضها إلى بعض، وإلى الأمور الخارجة، محوّية كانت او حاوية.

[ثانيهما]: هو كون الشيء، بحيث يشار إليه إشارة حسّية، وبين ان الذي يصلح لأن يكون مبادئ لدلالة الحروف، المنزّلة السماوية القديمة، من بين هذه المعاني، هو الوضع بمعنى المقولة بكلّيتها، لابمعنى التخصيص الجعلي، الذي هو جزئي من مقولة الفعل، وذلك لعموم حكمها، وعلو نسبتها.

وبيان ذلك: الهيئة المذكورة التي للحروف، عندما قيس بعض اجزائها إلى بعض، والى الأمور الخارجة عنها، ممّا يصلح لأن ينتقل الذهن منها، إلى

مادونها من المعاني، بروابط النسب التقابلية والتماثلية، على شواكل اقدار تلك الحروف، وهياكل عقودها وأطوارها.

ولايخفى لدى الفطن، ان هذه النسب فطريات، او ما يجري مجراها، فهي التي يتصور ان تكون، سبباً لأنتقال الذهن، بالنسبة إلى سائر من يلاحظ ذلك السبب، من عموم افراد الناس، بخلاف التخصيص المذكور، فأنه إنما كان سبباً لأنتقال الذهن، بالنسبة إلى من هو عالم بذلك التخصيص فقط.

ثمّ إذا تقدر لك هذا، يتبين عندك ان ما بعث به الخاتم، وارسل به إلى الكافة، لابد وان يكون مبدأ الدلالة منه، ممّا لا اختصاص له بطائفة معينة، من المبعوث اليهم، على ما لايخفى وجه ذلك، على المتيقظ الفطن، وأما بيان ان الهيئة الوضعية التي للحروف، ممّا يصلح لأن ينتقل الذهن منها إلى المعاني، فظاهر لايحتاج إلى مزيد من التوضيح، فإن لكل صورة من الصور الثلاث التي للحروف، هيئات وضعية، صالحة لأن ينتقل الذهن منها، إلى معاني مناسبة لها، على ما علم تفصيلها في الصحائف السالفة، والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء، الذين يحتسبون الأوضاع التي للصور الكونية الصرفة، من سائر الأجسام، ويفهمون منها معاني، كالاستلقاء والقعود والقيام، من الشخص مثلاً، فأنهم يفهمون معنى الضعف، والقوة والحركة، ولايحتسبون الأوضاع التي للصور الوجودية، المنزّلة من عند الله تعالى، ولايعدونها بما يصلح لأن يكون له معنى، بل جعلوا معناها منحصراً فيما يفهم منها، بحسب الوضع الجزئي، والجعل الخارجي، الذي تفرّد به طائفة من المبعوث إليهم فقط، واسقطوا

الأوضاع الأصلية، التي تشارك في فهم المعاني منها، سائر المبعوث اليهم عن درجة الإعتبار، ولو نبهوا على ذلك، ما استيقظوا عن رقدتهم؛ لغلبة الأهوية، وقوة سلطانها على امزجتهم. شعر:

ونهج سبيلي واضحٌ لمن اهتدى ولكنما الأهواء عمّت فأعمت

فحصٌ حكمي منه في صفحٍ نظري

وهو ان العلم الذي في صدر الإكتساب الفكري او الفهمي، له طرفان، احدهما ان يكون صورة من الشيء حاصلة عندك، قائمة في نفسك، بدون ملاحظة ماهو الخارج عنها، مفرداً كان او مُركّبًا، وهذا هو المُسمّى عندهم، بـ(التصور). والثاني ان يكون حصول تلك الصورة، بإضافة لها إلى حال الشيء، [الذي] له في نفس الأمر، فيلاحظ تلك الصورة، بأنها مطابقة للشيء، بجميع أوصافه واحواله، اللازمة له في نفس الأمر، ولايكون ذلك، إلا مركبًا خبريًا، وهو المُسمّى عندهم بـ(التصديق).

فظهر من هذا الكلام، ان الطرف الأول كالاساس والبنيان للعلم، والطرف الثاني منه كتمام البناء، الذي قّدر له هذا، إذا نظر إلى صورة العلم، فأنه إذا امعن النظر في مادته، وجد لها مراتب، ذات احكام مُتخالفة، ومدارج متنوعة بطرفيه.

أما الأول: فلأن الصورة من الشيء كثيرة، منها ما يحدّه بجميع مقوماته وذاتياته، وذلك هو الحدّ التام، وهو اعلى مراتب هذا الطرف، وله التفرّد بذاته، لايمكن ان يكون منه اثنان، فأنه القول الذي لم يشذ عنه شيء من الذاتيات

أصلاً، فهو مثل المحدود، وليس كمثله شيء، ومنها ما يحدّ الشيء ببعض الذاتيات، فيتبيّن به شطر من حقيقته، دون كمالها، وذلك يقبل التعدد، وله مراتب، ومنها ما يعرّف الشيء ويميّزه فقط، وذلك ايضاً ضربان، فأنه منه، ما للذاتيات دخل فيه، ومنه ما ليس كذلك.

وأما الثاني منهما ايضاً: فعلى مراتب، فأنه منه يقيني، يعتقد معه اعتقاد ثاني، اما بالفعل، وأما بالقوة القريبة من الفعل، ان المصدق به، لايمكن ان لايكون على ما هو عليه في اعتقاده، ومنه شبيه باليقين، وذلك قسمان، احدهما ما ليس للإعتقاد، الثاني دخل عنده أصلاً، بل هو بحيث لو نبه عليه، بطل الإعتقاد الأول، كتقليد العامة، والثاني ما له دخل فيه، إلا ان الإعتقاد الأول، متقدّر معه، لايعتقد معه؛ لنقيضة إمكان، كتقليد الخواص، ومنه اقناعي دون ذلك، وهو ان يعتقد الإعتقاد الأول، ويكون معه اعتقاد ثاني، اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل، ان لنقيضه امكاناً، وذلك ايضاً له مراتب، فإن منه ما هو المعتبر من احد الإعتقادين راجح، وهو الظني، ومنه ما هو مرجوع، وهو الوهمي، ومنه ممّا لاتراجح بينهما أصلاً، وهو المشكوك، وهذا القسم من هذه الحيثية، ممّا لادخل له في المقسم.

هذا كلّه إذا لوحظت المادة منه فقط، ثمّ إذا لوحظت الهيئة الجمعية، التي هي الكل، وذلك عند اتمام البنيان المذكور، بأركانه المُمهدة سقائفه المظلّلة، وهو القول الكامل، وجد له مراتب ايضاً، وفق ما تحقق لأجزائه، كما سيجيء الكلام عليها مفصلاً، فإن منه ما يوقع اليقين، مستقر الطمأنينة والتمكين، وهو

المتقوّم بأقدم الأجزاء رتبة، في موطن إبانة الأشياء وتمييزها، وذلك هو الذي يستحصل منه الحكمة. ومنه ما يوقع التشبيه، وذلك نوعان، حسب تنوع اجزائه، فإن منه ما يوقع التشبيه للقرب فقط، وهو القسم الأول منه، وهو المُسمّى عند القوم بـ(السوفسطيقا)، ويندرج فيه المواعظ، وبعض الشعر، ومنه ما يوقع التشبيه للغير مطلقاً، قريباً كان او بعيداً، وهو القسم الثاني منه، وذلك أقوى تأثيراً، وهو المُسمّى عندهم بـ(الجدل) ويندرج فيه المغالطة.

فظهر من هذا، ان للقول الكامل ثلاث مراتب، احدها هو المعرب التام، الذي يعطي الحكمة، وهي المرتبة القصوى منه، والثاني منه هو المفصح البليغ، الذي يورث الموعظة، وأذعان العامة لها، وهي المرتبة الوسطى منه، وأما الثالث، فهو المفخّم المتين، الذي يفهم البعيد، ويجعله قريباً، فلابد وان تحقق، ان القول الكامل منه، ما يفيد الشخص لنفسه، ولقريبه الذي يخاطبه، ويواجهه رتبةً، لا مكاناً، ومنه ما يفيد البعيد الغائب ايضاً عن الرتبة، التي بها يواجه القابل، فهو القول الثقيل، والقيل الأقوم، الذي يختصّ به اهل الختم.

وملخص ذلك: ان القول الذي به يتحقق أمر الدعوة، إلى سبيل الحق، منقسم أولاً إلى ضربين، فإن منه ما يسطع من جواهر مواده الأصلية القديمة، نور اليقين وبرهانه المبين، وذلك هو الحكمة، ومنه ما لايكون جواهره الأصلية بهذه المثابة، إلا ان كمال نظمه، ورواء ترتيبه المبهج، يستتبع ذلك النور الداعي، وهو المُسمّى بـ(الحسن).

ثمّ ان الثاني منهما على قسمين اثنين، إذ من ذلك النور، ما لايجاوز اشعة

اضوائه المؤنسة، أندية مجالس اهل القرب من الداعي، واصحاب الحضور عند مواطن رتبته، ومواقف ذوقه وإدراكه، وذلك من اللامع، من اصل الحسن بأطلاقه، وهو المُعبّر عنه بالموعظة الحسنة، ومنه ما جاوز ذلك، وبلغ اشعة اضوائه أهل الغيبة ايضاً، بما اشتمل عليه من الزيادة الفضلية، التي هي شعار اهل الختم، ودثار ورثته ووزرائه، وهذا اتم الأقوال حيطة، واقواها ضياءاً، وأتمها حكماً، وأشدها وطئاً.

ومن حقّق هذا الأصل، ثمّ تدبر في هذه الأية الكريمة، أعني قوله تعالى: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[1]، فاز منها بدقائقٍ، من امهات أبواب اشراط الساعة، ما لايسمح اظهاره [من] العبارة العرفية المتداولة بين الناس.

فحصٌ ممهد علمي في صفح من هذا المسلك حكمي

أليس تعلم الصناعات العملية الحسية وتعليمها، ما لم يتوصل إلى علم متقدّم، لم يتمكن المتعلّم عن ذلك ولا المعلم، كما ان تعلّم النجارة، يجب ان يكون امره مسبوقاً، بمعرفة الخشب والقدوم والمنشار، والعلم بأن الخشب من شأنه، ان ينحت بالقدوم، وينشر بالمنشار، ويثقب بالمثقب، فكذلك تعلم العلوم الحقيقية، وتعليم المعارف العقلية، إنما يستحصل بعلم سابق، يتمهّد به قواعد تحقيقها أولاً؛ ليتمكن في اتمام تلك البنية، عن رفع اركانها وتسقيفها،

(١) (سورة النحل ١٢٥).

وذلك لأن التصديق يجب ان يتقدّمه معلومات ثلاث، لا كيف اتفق، بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً بالمطلوب، أحدها تصور المطلوب، وان لم يصدق به، والثاني تصور القول، الذي يتقدّم عليه في المرتبة، والثالث تصديق القول، الذي يترتب عليه ايضاً كذلك، فلابد من مقدّمة او مقدّمات، يحصل العلم بها من وجهين، من جهة التصور أولاً، والتصديق ثانياً.

ثمّ لما اريد إتمام تلك البنية، التي بها مستقر هذه الحركة الفكرية، يحتاج إلى ترتيب بين المُقدّمات صناعي، حتى يكتسب بها ويتعلّم منها، تصديق لم يكن، فهذه من جزئيات قانون الأربعة المعربة، فلا تذهل، وأما التصور الذي هو بمنزلة اساسها، فيجب ان يتقدّمه تصور أجزائه الحد، أو الرسم.

إذا عرفت هذه المقدّمة، فأعلم ان لكل طائفة من الأمُمّ، صور مخصوصة بهم، هي مواد مطالبهم، ومعلومات خاصة لهم، عليها ابتنت اركان تعلّمهم وتعليمهم، وبها تقوّمت قواعد درسهم وتفهيمهم، ومنها اتسقت مدارج بحثهم وتحقيقهم، فإن من الناس من جعل مواد مخاطباته، اموراً مصدّقاً بها، ومنهم من جعل موادها، مايجري مجرى المُصدّق بها، بسبب تأثير في النفس، منها يقوم مقام المصدق بها عندما أثّر كالمخيلات، فأنها تقبض النفس، عن امور تبسطها نحو امور، مثل ما يفعله المصدق به، وهو مُكذّب عند العقل ضرورة، وهم الذين يقال لهم الشعراء، وقولهم هذا يناسب طباع العامة، وغواة الناس، فإن اكثر عوام الناس، أطوع للتخييل منهم للتصديق، فهو أقرب للقبول عندهم، فيتبعون قائله.

ومن هاهنا ترى أئمة التحقيق، كثيراً ما يجعلون عرائس إشاراتهم الذوقية، على الطلاب في هذا اللباس، تأنيساً بهم، واما الذين جعلوا مواد مخاطباتهم ومباحثاتهم، الأمور المُصدّق بها، فهم طوائف، فإن التصديق منه ما صدر عن العقل، وعلى وجهه تحقيق منه وضرورة، ومنه ما صدر منه على وجه تسليم له، حيث لايختلج في النفس معاندة، وهو التقليد الراسخ، أو يختلج، وهو الظن الغالب، والذي على وجه التحقيق والضرورة، فأما ان يكون ضرورته ظاهرية بالحس، او بالتجربة، أو بالتواتر، او تكون ضرورته بالهيئة الباطنية، أما ان يكون عن العقل، او خارجاً عنه، أي لقوة اخرى غير العقل، فأما الذي عن العقل، فأما ان يكون عن مجرد العقل، او عنه، مستعيناً منه بشيء، والذي عن مجرد العقل، فهو الأولى، كقولنا الكل اعظم من الجزء، واما الذي عن العقل، مع الاستعانة بشيء، فأما ان يكون المعين غير غريزي في العقل، فيكون هذا التصديق واقعاً بكسب، فيكون بعد المبادئ، والكلام إنما هو فيها.

ثمّ اعلم ان هذا القسم من المبادئ، هو الذي ملكته النفس، الكاسبة وراثةً من عملها الصالح، دون غيرها من الأقسام، وذلك كالمبادئ الحاصلة عند العقل، بدون تصديق له به، وجزم منه عليه، كالمسلّمات والمشهورات، وسائر المظنونات، فأنها إنما حصلت رسوم هذه التصديقات عند العقل، بمصاحبته لبني زمانه، واكتسابه منهم، قوله تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[1]، وأما ان يكون ذلك المعين، غريزياً في العقل، حاضراً عنده، كقولنا: كل أربعة

(١) (سورة البقرة ٢٨٦).

زوج، فإن من فهم الأربعة والزوج، واستحضرهما في عقله، عثر على انه مُنقسم بالمتساويين، وهذا القسم من التصديق، هو المُسمّى (فطريات)، وهو من بين المبادئ، اكثر آثاراً، وأطرى ثماراً، كما شهد به اسمه الدال عليه.

واعلم ان هذا النوع من المبادئ، له شأن في تأدية ما نحن بصدده من العلم، قوله تعالى: ﴿فِطْرَةَ اللهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾[1]، فهذه الأقسام هي مبادئ البرهان، إنما يستعملها الحكيم، صاحب الرأي الرزين، وطالب العلم واليقين، وأما الأحكام التي للخارج من العقل، فهي احكام القوة الوهمية، التي يحكم بها جزماً ضرورياً، إذا كانت الأحكام، في امور ليس فيها للعقل حكم أولي، ولا للحواس فيها دخل ضروري، فيضطر الوهم النفسي، إلى حكم قسري فيها كاذب، إذ يجعلها تحت أحكام ما يحس، مثل حكم النفس في اول تمييزها، ان كل موجود، فهو في مكان أو حيز، او مشار إليه، فإن الشيء الذي ليس في داخل العالم، ولا في خارجه، ممّا تحكم النفس حينئذٍ، بأنه غير موجود، والعقل ساكت.

ثمّ إذا نظر العقل، النظر الذي يخصّه، وألفّ قياسات مقدّمات، مشتركة القبول بين العقل، وهذه القوة الخارجية، فإذا انتهى النظر إلى النتيجة، منعت النفس القوة الخارجية، التي حكمت الحكم المذكور، فتعلم انها كاذبة به، فهذه إنما يستعملها القاصرون، عن درجة الإستبصار، والمقصرون من المنهمكين، في مهاوي الغواية والظلام.

---

(١) (سورة الروم ٣٠).

واعلم ان هذا الكلام، عندما قصر البحث على مسلك النظر العقلي، وفكره الإكتسابي، كما أشير إليه، في مطلع ما سبق الكلام عليه، فأنه لو اطلق القول عن هذه المضايق، وجمل القلب الإنساني بخصائصه، مورد البحث، كان الوهم من اساطين عماله، فإن له شأنًا في تحقيق التوحيد الحقيقي القلبي، وتحقّقه بكماله، قد يتخلّص به العقل عن عقاله، وان سمى هذا العمل من الوهم، بغوايته وضلاله، كما قال صاحب هذا الموطن، شعر:

ما بين ضال المنحنى وظلاله ضل المتيم واهتدي بضلاله

هذا وأما ما يكون على سبيل التسليم، او الظن الغالب، ممّا يجري مجرى المصدق به، فليس لهما دخل في اليقينيات من الحِكَم، وذلك اقسام، منها وهميات كما عرفت أمرها، ومنها مشهورات محدودة، كالآراء والعقائد، المُستندة إلى طائفة، ومنها مسلّمات ومقبولات، ومشتبهات ومشهورات، في بادئ الرأي غير المتعقب، ومظنونات ظنًا، ومخيلات.

نعم يمكن ان يحصل منها مبادئ للمواعظ والجدل، إذا انتظمت، او رتبت ترتيبًا حسنًا، او احسن، كما وقفت عليه، فلصاحب الموعظة الخطابية والشعرية، وأرباب المجادلة والمغالطة، بها شغل.

ثمّ إذا تقرّر هذا، فأعلم ان الذي يصلح لأن يكون مبادئ بالذات، لما نحن بصدده، من الحكم العلية الشرحية.

أما أولاً، فهي المحسوسات بالحس البصري، وذلك هو الأوضاع، التي للصور الكتابية، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿**قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ**

وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾[١]، وقد ذكر شطرٌ من اصولها، في الصحيفة الثانية.

وأما ثانياً، فهي المحسوسات بالحس السمعي، وذلك هو الأوضاع التي للصور الكلامية، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿**خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا**﴾[٢]، وقد بيّن منها طرف في الصحيفة الثالثة.

وأما ثالثاً، فهي الفطريات العقلية، اعني بينات لوازم الأعداد، واستقصاء خصائص مراتبها، الظاهرة لدى العقل، عندما امعن فيها انفسها، وفيما بينها، إذا اضيفت بعضها إلى بعض، وذلك هو العقليات الصرفة، التي جُبلت عليها النفوس الناطقة، ولكن بوساطة هاتين القوتين، وذلك كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ (٢١) إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ**﴾[٣].

فحصٌ من هذا الصفح

اعلم ان من امهات ابواب هذا المسلك، بيان المطالب، فإن بناء امر التعليم والتفهيم، إنما هو عليها، وهي مؤسسة أولاً على ثلاثة اركان، بناءاً على الأصل الإحصائي، الذي حكم بأن امر الإستعلام والاستيلاد مُطلقاً، إنما يتأتى من الثلاثة، وذلك (ما وهل ولم)، فإن وجهة الطلب من الطالب، اما ان يكون نحو الطرف الأول من العلم، الذي هو كالأساس، ونصب الأعمدة لبنية العلم،

---

(١) (سورة الأَنعام ١٠٤).

(٢) (سورة البقرة ٩٣).

(٣) (سورة الأَنْفال ٢١ - ٢٢).

وهيئتها التمامية، او نحو الطرف الثاني منه، الذي هو كالتمام لبنائه، ثمّ ان الطرف الثالث منه، لما كان مشتملاً على الحكم، بالمطابقة من العالم، صار بذلك، مورداً لطلب آخر، يستفحص به عن مبدأ ذلك الحكم، واستبانة لميّة الجزم، الصادر من العالم.

فهذه ثلاثة مقاصد، والمُتكفّل لاستبانة المقصد الأول منها، هو ما الطلب، الذي يستفحص عن الصور العقلية، التي لكل شيء، ولما كان لتلك الصورة مدرجتان، احداهما هي التي للموجودات، التي في عالم الإظهار، لدى الإشعار، اعني الحروف والأسماء، والفاحص عن تلك الصور، التي لها فيه، يقال له: (الماء بحسب الأسم)، فذلك اول المطالب.

والأخرى هي التي للكائنات، التي في عالم الظهور، عند الحضور، والفاحص عن الصور التي لها فيه، يقال له: (الماء بحسب الحقيقة)، ثمّ ان المطابقة لازمة في نظر التحقيق بينهما، خلافاً لسائر الطوائف من المليّين، والفلاسفة ممّا سوى الورثة الختمية، ومنشأ الخلاف، انهم حصروا وجه الدلالة من الحروف والأسماء، على المعاني المخصوصة، التي لها بحسب الوضع الجعلي، وما فهموا المعاني التي لها بحسب الأوضاع التي للحروف انفسها في انفسها، بدون ملاحظة الأمور الخارجة عنها.

فظهر لديهم وجوه التخالف، بين الحقيقة والإسم، في صور كثيرة، فحكموا بعدم المطابقة ضرورة، وأما الذين فهموا المعاني، التي لها في انفسها، وجدوا المطابقة في سائر الصور، ولكن بذلك اللسان، الذي تفرّدت به طائفة من خلّص

الكُمّل، الذين لهم سهم من الأوف الختمي، قد نقل عن امام ائمة التحقيق، جعفر الصادق (سلام الله على ابائه وعليه)، في كتاب الأحجار، على رأي بلياس، ان الذي نتكلم عليه لغة اخرى، والذي نستخرجه إنسان عظيم، فأنه على الندرة بعد الندرة، ان يتكلم إنسان بأسم، يدل على تحقيق امره، فظهر من هذا الكلام، ان الماء بلسان التحقيق الشرحي والعرفي الحرفي، فاحص عن الماهيات كلّها، والصور التي للأعيان الخارجية، الظهورية والإظهارية جملة، وعليه مباني سائر المطالب الباقية، فيه يقوم امر الطلب، كما شهد عليه احصاؤها.

ثمّ ان المُطّلع على الدائرة الطهوية، وما في طيها من الإشارة، على المراتب الوجودية والشهودية مطلقاً، وخصائص جزئيات كل منها، إذا تدبر في هذا الكلام، امكن له ان يحمل قوله تعالى: ﴿**طه (١) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى**﴾[1]، على مايشير إلى جملة من الحِكم، التي خلت عنها الزُبر، ولكن بعد ان يحمل بين الجزئين، الذين لايمكن عند اهل الرسوم وعلومهم، ان يكون بينهما حمل اصلاً.

ثمّ ان المُتكفّل لاستبانة المقصد الثاني، هو هل الفاحص عن طرف لتمامية العلم، ونسبة التحقيق إلى تلك الصور، وبين ان تلك النسبة على نحوين، احدهما هو نسبة الوجود بإطلاقه إلى تلك الصور انفسها، وذلك هو المُسمّى بـ(هل البسيطة)، والثاني نسبة وصف معين، خارج عنها إليها، فيكون الوجودي حينئذٍ، كالرابط بين الجزئين، وذلك هو المُسمّى بـ(هل المُركّبة).

---

(١) (سورة طه ١ - ٢).

وأما المُتكفّل لإستبانة المقصد الثالث، هو لِمَ الفاحص، عن لميّة تلك النسبة ومبدأها، وهذا ايضاً له مدرجتان، احداهما هو المُستكشف عن لميّة النسبة القولية، المُنبعثة عن الفعلية المعلية، في عالم الإظهار، وهو الذي يطلب الحدّ الأوسط من القول الكامل، وما يجري مجراه، والأخرى هو المُستكشف عن لميّة النسبة الخارجية، الواقعة في عالم الكون والظهور، وهو الذي يطلب السبب، الذي للشيء في نفسه، على ما هو عليه من وجوده مطلقاً، او وجوده بحال.

وهذا المطلب، هو الذي انتهى إليه بنيان اكثر المطالب، وبه تم مقصورة العلم، بشرفات علوها، وقباب كمالها، ومن هاهنا ترى في لفظ العلم، ما يفصح عن هذا المطلب اجمالاً وتفصيلاً، على ما اومي إليه في الدائرة الياسينية، لو تدبر فيها بعض التدبّر، فمرجع المطالب كلّها، إلى هذه الستة التي تكلمنا عليها، ومادة إظهارها وعرضها، هي اللام بحروفها الثلاثة.

فانفهم من هذا لدى اللبيب، شيء ممّا في طي إشارات قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (ان للتوبة باباً، عرضه مسيرة سبعين سنة، لن ينغلق حتى تطلع الشمس من مغربها)، وأما باقي المطالب، كـ(أي وكيف وكم واين ومتى) وغير ذلك، فهي راجعة بوجه إلى الهل المركّب، هذا ما ذكره ابن سينا وغيره من اهل النظر، والأشبه ان يجعل مطلب أيّ لبساطته، داخلة في الماء، بحسب الحقيقة، فأنه إنما يطلب تمييز الشيء بما يخصّه، ولو امعن النظر، ظهر ان مطلب (كم وكيف واين ومتى)، منطوٍ تحت مطلب أيّ، فظهر ان أُمهات المطالب، لاتتجاوز هذه المراتب.

فحصٌ حكمي في نظم نظري

إذ قد تقرّر في الأصول الحكمية، ان الغايات إنما تتحقّق بتصحيح البدايات، اتضح لك ان تمام القول الكامل، وترتب الإنتقالات منه إلى المجهولات، التي توجه الذهن إليها عليه، إنما يتفرّع عن النظم المتسق، والتصديق الذي إذا وقع في الذهن، كان ذلك تصديقاً بالقوة القريبة، لشيء اخر، كالملزوم مثلاً، فأنه إذا علم بالفعل، كان ذلك علماً بالقوة، لمعلومٍ آخر، وهو لازمه، وذلك هو الذي يُسمّى في عرف النظر، بالقياس الإستثنائي، المتركّب من الشرطيات المُتّصلة، وكذلك المعاند.

فأنه إذا علم بالفعل، كان ذلك علماً بالقوة بمعاندة، اما برفع احدهما عند وضع الأخر، او بوضع ذلك عند رقمه، وذلك هو المُسمّى بالقياس الإستثنائي، من شرطيات مُنفصلة، وكذلك الكلّي ايضاً، فأنه إذا علم وجود حكم عليه، من إيجاب او سلب بالفعل، كان ذلك علماً بالقوة، للجزئي الذي تحته، ويتفرّع عن هذا الأصل، أفنان من الحُجج البرهانية، المُسمّاة عند أهل النظر، بـ(الأقيسة الإقترانية)، وصورتها في الأشكال التي تصورت الأربعة المعربة، وكذلك الجزئي، فأنه إذا علم وجود حكم عليه، بالإيجاب او السلب، كان ذلك ظناً بالقوة، بالكلّي الذي فوقه.

ثمّ انه ان كان المعلوم، حكماً في بعض الجزئيات، يُسمّى عندهم بالإستقراء الناقص، وان كان المعلوم حكماً، يعم كل جزئي، يُسمّى ذلك بالإستقراء التام، ثمّ ان الجزئي ايضاً، إذا علم وجود حكم عليه، كان ذلك ظناً

بالقوة، في جزئي آخر انه كذلك، إذا كان مشاركة بينهما في معنى، وذلك هو الذي يُسمّى بالتمثيل في عرف اهل النظر، وبالقياس في عرف الفقهاء.

فإذا كل صنف من العلم، والظن المُكتسب، إذا كان اكتسابه ذهنيـاً، فهو علم وظن سابق، سواء كان بتعليم من الغير، أو استنباطه من نفسه.

ثمّ ان التعليم، منه صناعي رسمي، ومنه ما هو تلقيني، ومنه ما هو تقليدي، ومنه ماهو تنبيهي، ثمّ أن التعليم الذي نحن بينّا، انه قد اختصّ بآدم، أكثره من هذا القسم، اعني التنبيهي، بأنه هو الذي ورد إليه في طي تلك الكلمات التي تلقاها من ربه، عندما أراد أن يتوب عليه، ثمّ ان الحروف والكلمات المنزّلة على الأنبياء، كلّها من آثار لوامع تلك الكلمات، بما ورثوها منه، وصورة تمامية الكل، هي التي انزلت على الخاتم العربي، مُحمّد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه اجمعين.

فحصٌ حرفي في صفحٍ علمي

وهو ان التنبيهات التي في طي الكلمات المنزّلة وحروفها، لها طبقات ومدارج، منها ما تشارك فيه العامة، وذلك بأن يكتفي من القول الكامل، بالحدود الوسطى، في قوله تعالى، حكاية عن خليله (لا أحب الآفلين)، وقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ**﴾[1]، إلى غير ذلك.

---

(١) (سورة البقرة ٢٥٨).

هذا كلّه على اسلوب الدلالة المتعارفة، المتعاورة بين الناس، وهو طرف الظاهر من الكلام، إذا تدرج في اطوار حدوده، وتعمّق صوب بطونه، وجد له طبقات ومراتب، اما الدرجة الأولى منه، فهو ان تكون الحروف التي في الكلام، قد اعتبرت في تلك الدلالة، بجواهرها ونسبها التأليفية، كما فهم بعض أئمة التحقيق، من قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1]، مبدأ مجيء الكل.

ثمّ الدرجة الاخرى، منها ان يكون المُعتبر في تلك الدلالة، الحروف انفسها بدون تلك النسبة، كما فهم صاحب المحبوب، من توبة آدم، تمام البدء، قائلاً لما تاب آدم، تم البدء، كما فهم (قدس سرّه) من لفظ الحجاب، مجيء المحبوب، اي حب جاء.

ثمّ الدرجة الأخرى منها، هو ان يكون كل حرف من تلك الحروف، إشارة وتنبيهاً إلى كلمة، كما فهم من آدم، ابتداء امر الوجود ومنتهاه، والإمتداد الواقع بينهما، بالحروف الثلاثة، التي هي مادة كلمة آدم، فجعل كل حرف منها، تنبيهاً إلى كلمة، وهذا باب من التنبيه الجلي، الذي اختصّ به هو واصحابه، وهو كشف مُتقن عالي، سوى انه ذوقي محض، لايمكن ان يثبت لأحد من دونه، فأنه ليس لذلك المسالك عنده أصل ضابط يستند إليه، حتى يتمكّن الكاشف ان يخاطب بذلك، من يقاربه ويواجهه في الرتبة، فيتميز به القريب عن البعيد غير المواجه، ويفصل عنه، ويصير الكلام بذلك فصل الخطاب، وهذا هو الدرجة

(١) (سورة المائدة ٤٨).

العالية، من مسلك الفتح الحرفي الشرحي الصدري، الذي تفرّد به أولوا العزم من الأنبياء والرسل، والورثة الختمية.

وتلخيص هذا الكلام: ان في كل حرف إشارة إلى كلمة، بل دلالة إلى جمل من الكلمات والنسب، ولكن ليس تلك الإشارة والدلالة، كيفما اتفق، بل لذلك قوانين مقدّرة في نفس الأمر، واصول حقيقية غير إعتبارية جعلية، يتبيّن بها كيفية خصوصية كل حرف، بكلماته وجمله، بحيث يمكن ان يفحم بها المناظر الفطن، إذا جادل، ويثبت بها للمتيقّظ الطالب، إذا واجه وجادل، وذلك لأن الأصول التي هي مُستند تلك الدلالة والإشارة، غير مجعولة من أحد، فأنها إنما تتفرّع عن الأوضاع اللازمة للحروف انفسها، عندما نزلت على الانبياء، تنزيلاً من الله العزيز الحكيم، فلا يستريب الفطن المؤمن، ان ما استند إلى تلك الأصول من الدلالات، والإشارات الحرفية، لايهجر باعتبار الدلالات المتعاودة بين العامة، المستندة إلى الأوضاع الجعلية، واعتقاد حصر الدلالة، التي للكلام المُنزّل، الذي أُرسل به أولو العزم من الرسل، على مفهومات العامة فقط، والتنبيهات على ذلك، من أئمة السلف، غير عزيز في كلامهم، كالذي روي في الصحاح، عن أبي هريرة انه قال: حفظت من رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) وعائين، فأما احدهما، فبثثته فيكم، وأما الاخر، فلو بثثته قطع هذا البلعوم، يعني مجرى الطعام، وغير ذلك من الآيات والأثار، التي نبهت إليها.

إذا تقرّر هذا، فاعلم انه لابدّ لمن أراد، ان يستفهم هذه اللغة، ويتعلم هذه المعاني، ان يشمّر عن سيقان الجدذ، نحو تحصيل تلك الأصول الغريبة، التي

قلّما آنست بها الطباع المستقيمة، إلا بعد تخلية شافية لها، عن الموضوعات الجعلية، والمعهودات الرسمية.

فلذلك قد مهدّنا لتدوين تلك الأصول، وتحقيق مالها من الأوضاع، التي عليها مباني امر تلك الدلالات المتعاورة، في أندية الخواص، وحريم محاوراتهم، حيث لادخل للمُتطفّل هناك أصلاً، هذه المفاحص التي في الصحائف الثلاث، فأنها قد تكفّلت باستبانة، ماهو مُستند تلك الدلالة، [وتلك هي] الأوضاع اللازمة للحروف انفسها.

اما بحسب الصورة الرقمية والكتابية، التي في مشعر البصر، اوالصورة اللفظية الكلامية، التي له في مشعر السمع، وبين ان هذين القسمين من المبادئ، هما اللذان قد ادركهما العقل، ببديهية الحس، وأما الأوضاع التي للحرف، بحب الصورة اللبابية العقلية، التي له في مشعر الفؤاد، فهي الفطريات، اعني الأحكام والأوضاع اللازمة للعدد، بمراتبه وجزئياته، الغير المحصورة، كما وقفت على تحقيق أمره آنفاً.

فظهر من هذا الكلام، ان المبادئ التي هي مستند هذه الدلالات، والإنتقالات الخاصة، التي جرّدنا في هذا الكتاب، لتبيين أمرها، وتحقيق شأنها كلّها، من قبيل اليقينيات التي بها تتقوم اركان البراهين القاطعة، وذلك لأنه قد انحصر اصناف المبادئ، إذا حاولنا الإستمداد منها واعدادها، أتانا في صنفين اثنين، احدهما المحسوسات أجلاها، مُدركاً وشعوراً، والأخر الفطريات، اعلاها موطناً وظهوراً.

فحصٌ حرفي في صفحٍ فهمي

كأنك قد نبهت، على ان الوضع الذي هو مُستند الدلالة الأصلية، التي للحروف انفسها، هو مالها من الهيئات اللازمة لها، عندما قيس بعض اجزائها إلى بعض، والى الأمور الخارجة عنها، وبين ان تلك الهيئات، مُتخالفة في صورها الثلاث، فإن ما للصورتين الحسيتين منها، اعني الكتابية والكلامية، مباين بالذات، لما يلزم الصور العقلية اللبابية، مباينة كل منهما للأخر منها، فلكل من تلك الصور، احكام وخصائص، من نوع تلك الهيئات والأوضاع.

ثمّ اعلم ان تنوّع تلك الخصائص، هي التي عليها مباني الدلالات الأصلية، التي للحروف بأنفسها، وبها يتمكّن الإنسان من فهم المعاني التي في طي تلك الدلالات، ومنها ينتقل الذهن من الحرف نفسه، إلى معاني متنزّهة، عن التوسل بالأوضاع الخارجية، وبين ان الصورة الوضعية، التي للكلامية منها والكتابية، وهي التي بها ينتقل الذهن من الحرف إلى معناه، هي من قبيل الأوليات والحسيّات، التي لايخفى على احد، وجه أنيّتها وهويتها، التي في الخارج، سوى ان اكثر الناس شغلوا عن التيقظّ لها، والتدبّر فيها بها، هو مُقتضى أهوية أهالي زمانهم، من معهوداتهم العادية، ومستحسناتهم الرسمية، التي جعلوها من عند انفسهم، فعدم اطلاع الناس عليها، ليس لغموضها وخفائها، بل لتغافل بني الزمان عنها، وتهالكهم على التقليد في عاداتهم، ومقبولات اهالي زمانهم، ومستحبات معهوداتهم، حيث تراهم معرضين عما سواه جملة، غير ملتفتين إلى ما وراءه أصلاً. وأما الأوضاع التي للصور العقلية منها، وهي النسب العددية،

التي تلزم مراتب العدد وأفرادها، حيث ما كانت، فأنها وإن كانت اخفى من الأوليين، ولكن ذلك ايضاً من ضروب الضروريات، فإنها من الفطريات، التي فطر الناس عليها أزلاً.

ومن أراد زيادة شهادة على هذا الكلام، فعليه بالتأمل في اعداد الفطرة، وأول مراتبها، فأنها تدل على انها هي الحروف أنفسها (٣٩٤)، فظهر ان هذه الأوضاع، التي هي مباني الدلالات الأصلية، التي للحروف كلّها، واضحة مبيّنة، من قبيل الأوليات والضروريات، إنما إلتبسَت على الناس، بوساطة غلبة الأهواء العادية، على طباعهم، شعر:

فَدَع ما عداها واعد عادك فهي من عداها وعد منها بأحصن جنّة

فحصٌ حرفي في صفحٍ علمي

إعلم ان الصور الشرحية الحرفية، التي ارسل بها الخاتم (صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله)، على ضربين اثنين، احدهما فوقاني محصور العدد، وهو الذي حصره العقد الكامل منه، اعني السبعة.

فأنها إذا انثنت وانعطفت، على ما في طيها من الأعداد، حاوية إياها تولّد (٣٨)، والأخر القرآني غير محصور العدد، فله الوحدة الإطلاقية، التي لاتقبل الشركة أصلاً، وذلك لأن عدم الحصر من افراد الشيء، ولانهايتها، يقتضي امتناع فرد خارج عنها، ويستلزم ذلك انتفاء الشريك ضرورة.

فلهذا القسم المُسمّى بالقرآن، الوحدة الجمعية الإطلاقية، التي لايشذ عنها

شيء أصلاً، فله الإحاطة والعظمة، وقد افصح عن القسمين، معربـًا عنهما، بوصفيهما الكاشفين لهما، في طي اشاراته الختمية، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[1]. ثمّ ان الخاتم، قد نبّه على القسمين المذكورين، بما يطابق هذه الأية الكريمة من الإفصاح بالوصفين الكاشفين، فعلاً لا قولاً، فقط فيما جعل لام الف، من جملة الأصول، التي قد اسس قواعد، بنيان الكتاب الكريم الختمي عليها، وهي المُسمّاة بالحروف المعجم، فأنه قد أورد فيها تلك الصور بقسميها، وأورد اعداد القسم الأول (٣٨)، والثاني واحداً، وهو المُعبّر عنه بلام الف، ومؤدّاه لا فلا تغفل.

فحصٌ من هذا الصفح

بين ان هذا البحث الذي سبق كلّه، إذا كان الحرف بقدس تجرّده مقطّعـًا، ولم يتركّب مع الأخر، تم إذ دخل في عالم الإمتزاج والتركّب، وتلبّس بالصور المفصّلة، التي بها اعرب الحرف، عن وجوه الكثرة التفصيلية، التي للكائنات كلّها، مُفصحـًا عنها بخصائصها واحكامها، كان لها اصول آخر، هي مباني دلالاتها الأصلية، على معانيها الحقيقية، لابد من ابانتها، وتتميم البيان بها أولها، وهو الذي نبّه إليه الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم)، في وضع لام الف بين المقطع، من معجمات العربي المبين، وأشار في وضعه ذلك أولاً، من موطن جماله الإجمالي، إلى مسلكه الإكمالي، الاخصّي الختمي، الذي هو

(١) (سورة الحجر ٨٧).

مقام ظهور الأول، في عين الأخر، والتجرّد القدسي، في نفس التعلّق الانسي الكوني، بحيث لايحتجب احد ذينك المتقابلين، بالآخر أصلاً، بل يزداد في طيه ضرباً آخر، بديعاً من الجمعية الأتمية، كما علم في غير موضع.

ثمّ ان الذي كشف عن دلالة الكلمة هذه، على الخصوصية الختمية، ما ورد عنه (صلى الله عليه واله وسلم)، انه عندما سُئل عن هذا التركيب بين الصور المقطّعة، قال: (من لم يؤمن بلام الف، فقد كفر بما انزل على محمد)، وثانياً من موطن التفصيلي، كانا له، إلى أصل دلالة الأحرف، في طي التراكيب، حيث لاينخرم بها اصول دلالاتها، التي لها في انفسها، عندما كانت في قدس تجرّدها مقطّعاً.

وأما بيان تخصيص هذا التركيب، بين ما للحروف العربية، من التركيبات المُعربة بالذكر، فهو الظاهر لمن وقف على اللام، وما له من الجمعية التامة، واعرابها عن الكل، وكأنك وقفت على طرف من خصائص هذا التركيب، في الصحيفة الأولى، وأنه هو الأفق المبين للحقائق جملة، كما هو الظاهر من احصائه، وستقف منها، على غير ذلك من الوجوه.

فظهر ان الإشارة الجمالية الإجمالية، لا تجد من هذه الكلمة، بوضعها الترتيبي المعجم موضوعها العرفي، كما وقفت عليه آنفاً في الفحص السابق، واما الإشارة الكمالية التفصيلية منها، فهو ان لهذا التركيب، صوراً مُتخالفة الخصائص، منها ما ظهر للألف في طي اللام، وهذا اقصى ما يتصور هناك، من المزج الحجابي، والتركيب الجمالي، الذي ظهر، الحامل بأحكام المحمول،

كونـًا وظهوراً، وظهر المحمول باحكام الحامل، أثراً ووجوداً، كما هو المشاهد في الراكب بمركبه.

ثمّ ان الصور المُشار إليها، في طي المعجم من هذا التركيب، هو هذا، أعني لام الف، بناءاً على ماهو المعهود، من التعبيرات الختمية، المُعربة عن التمام، فأنه ليس بين الصور التي لهذا التركيب الأول، ما له هذه الجمعية عند الاعراب، كما انه ليس في التركيبات المُتصوّرة من الحروف مطلقـًا، ما يضاهي هذا التركيب، عند الإفصاح عن الجمعية الإظهارية، والكلمة التامة الإشعارية.

أما الثاني فلما عرفته، وستعرفه آنفـًا، واما الأول، فلأن الصورة المذكورة، محصورة في قسمين، محدودة في طرفين اثنين، احدهما هو طرف الوحدة الإطلاقية الوجودية، وهو ان يكون الألف ظاهراً في طي اللام، بما هو مُقتضى صورته الأصلية، المنزّهة عن طرق الحركات الإعرابية كلّها، وله كلمة واحدة، لا اشتراك فيه أصلاً، إذ ليس له فرداً آخر، غير ما نحن فيه، اعني لا، والثاني هو طرف الكثرة الكمالية العلمية، وهو ان يكون اللام، هو الظاهر في طي الألف، وذلك إنما يتصوّر عند تنزّل الألف، عن قدس تجرّده الإطلاقي الأصلي، وقبول الحركات الإعرابية المُظّهرة، فله صور متنوعة، اكثرها مُندرج في كلمة التوحيد الختمية، منها ان يكون الحرفان مُتحرّكين، ولها تسع صور، ومنها ان يكون المُتحرّك احدهما فقط، وهو الألف لاغير، إذ لايمكن سكونه فيما نحن فيه، فلها ثلاث صور، فتبين ان لهذا القسم، اثني عشر صورة، وللأول منهما واحد.

فللكلمة الجمعية الختمية، اعني لام الف، ثلاثة عشر صورة، مشعرات

بالمرتبة الختمية، بتقويمها اياها، أربعة منها، هي التي افصحت عنها الكلمة التامة، العربية الختمية، التي صدر سائر الأركان الدينية، والصور الشرعية، بها اعني (ل ا ا ل هـ ا ل ا ا ل ل هـ)، واحد منها هو المتفرّد، الذي هو صاحب الوحدة الذاتية الوجودية، ومن هاهنا تراه، قد صدّر الكلمة بها، وهو صدر الصدر، وثلاثة منها، هي التي تتعلّق بطرف الكثرة الكمالية العلمية.

وممّا تبين من هذا الكلام، ان لهذه الكلمة، التي هي اصل الموصل، وعليه اساس كلمة التوحيد وجهين:

احدهما نحو البطون والوجود، وهو الذي يقتضي الوحدة، ولايقبل الشركة بعينه.

والثاني نحو الظهور والعلم، وهو الأحد، كما شهد به احصاء طرف الكثرة منها.

وأما مايترتّب على هذه الأصول المُتّسقة، من الحقائق البديعة، في هذا التركيب، فأنما يتبين امرها، بعد تحقيق ما يتعلّق بالمزج الحرفي، من الصور اللابسة التي للحروف، عندما تنزّلت من قدس تنزّلها، إلى المراتب ذوات الحجب، اللابسة إياها، المظهرة لها، كما ستطلع عليه آنفًا.

فحصٌ حرفي في صفحٍ اعرابي

أليس قد سبق، ان ما تلبّس به الحروف، عند تنزّلها من سما قدسها وبروزها، عن مستجن إجمالها، هي الحركات الإعرابية، والسكون، وما يلحق

بها من التنوين، والتشديد، والمد، والإدغام، والإشمام، فهذه تسعة أحوال، هي بحد، أما في عالم الشهادة من الأعراض، التي ظهر بها الجوهر، عندما تنزّل بها عن سماء لطفها، وعالم تروحها وصفائها، وكأنك قد وقفت على وجه آخر، يفصح عن المطابقة المذكورة، بلسان هو اقرب إلى الظاهر، وأعرف، فلا يذهلنك احدهما عن الأخر، فإن لكل لسان عبارة خاصة به، لابد للمتيقّظ من إدراكها، بدون أن يحتجب ببعض تلك العبارات، عن بعضها، أو بلسان من صنوف الألسنة، عن آخر، وبين انه ما لم يتبين دلالات كل من هذه الأحوال، على معانيها، لم يظهر معاني الحروف، عندما كانت في طي الإمتزاجات الموصلة، التي فيها قصر الكلام من أبحاثنا هذه، والتركيبات العربية، التي هي نتيجة الإقترانات الحرفية، التي عليها مباني أمر الدلالات الوضعية وقواعدهم، المعاني من التركيبات الكلامية، عند عموم الناس، من الخاصة والعامة.

فقد قضى مساق الكلام هذا، بوجوب إبانة الوجوه الاعرابية، اعني أحوال الأربعة، التي هي المُعربة عن تشخّص معاني الموصلات، وفنون الكلمات، بحسب وضعنا الحقيقي الأصلي.

وبيان ذلك: انه قد يتبيّن لك في طي مافي الصحائف، ان لكل حرف خصوصية اختصّ بها، هي مبادئ دلالته، التي له في نفسه، بدون ملاحظة الجعلي الوضعي الخارجي، سواء كان ذلك الحرف بصورته الكتابية، او الكلامية او اللبابية الإحصائية، وبين ان خصائص الأفراد، والأعيان الخارجية، عند الإمتزاج والتركيب، الواقع لبعضها بالبعض، لها اربعة احوال، اثنان منها

عند الإقتران، بما يقابله، فأنه لايخلو من ان يكون غالباً عليه، او مغلوباً منه، والأخران هما اللذان عند الإمتزاج بما يماثله، فإن الأمر فيه، لايخلو عن المزج الإنضمامي، او التوقف الإستعلامي.

إذا تقرّر لك هذا، فاعلم ان الكتاب الإظهاري، يقتضي ان يكون على هذا النظم، بحكم سراية الأحكام، من الأصول إلى فروعها، وذلك لأن من الإقترانات التي للحرف، بأقرانه الذين هم أهل المقابلة والعناد، ما هو المقتضي لفتح اجناد تلك الخصوصيات، التي له عند المقابلة والمصادمة، وذلك هو الموجب، لانتصاب قامة تشخّصه فيها، واظهار آثاره عليها، ومن ماهو المقتضي لمغلوبيته، في ذلك الإقتران، وكسر اجناد الخصوصيات اللاحقة له، وذلك هو المقتضي لخفض أمره، وجر آثار الغير واحكامه، هذا إذا كان امتزاج الحرف، بما يقابله ويعانده في الآثار والأحكام، اما إذا كان الإمتزاج المذكور بما يماثله ويجانسه، فله حالتان اخريان غيرها، بين الحالتين، فإن امتزاج الأعيان بما لا يقابله ويعانده، لايخلو ايضاً عن ضربين من الإقتران: احدهما الإمتزاج الودّي، والضم الجمعي، الموجب لرفع رايات المخالصة والمصافات. والأخر التوقف على مراصد المقارنة والمراقبة، القاضي بالجزم على الصبر هناك والإستكانة، وهذا هو الغاية من الإمتزاج المماثلي، كما ان الفتح، هو الغاية للإمتزاج المقابلي، وذلك لأن الحالة الأخيرة هذه، هي التي اقتضت السكون، في مقاعد القبول الذي هناك، منابع الإستعداد، المُفضي إلى التمكّن، على حدود الإتحاد.

واما الحالات السابقة عليها، فأنها هي الحاكمة بالحركة، على مسالك

الفعل والانتشار، المستدعي لفتح كرائم المقامات، وضمها مع جلائل الأحوال والأطوار، وهذا لتمهيد المقدّمة، للغاية المذكورة.

ثمّ انه لايخفى، ان الفعل والحركة، على قسمين، فأنه منه ما يترتّب عليه الغاية المطلوبة، وتقتضي التنوع والتكرّر حينئذٍ، وصورته تضعيف تلك الحركة بكيانها، ومنه ما لايترتب عليه ذلك، فتكون حركة ساذجة بسيطة، وكأنك قد نبهت، على ما للنون من الحركة، فمن الخصوصية التي له، في امر الإظهار والإشعار، المترب على تمكّن الأكوان، في اكنة الإمكان، فلذلك جعلت صورة للتضعيف، من تلك الحركة الكتابية، المستدعية لتنكر الأعيان.

ومن ثمّ تراه مختصاً، بآخر الكلمة، التي هي طرف الظهور الكوني منها، على عكس ما للام، من تعريف تلك الأعيان، وأما السكون، فليس له ذلك، سوى أنه قد يكون الساكن مستقلاً بظهور آثار الخاصة به، فحينئذٍ يكون قاصراً عند البلوغ، إلى كمال السكون، الذي هو مُقتضى القبول، وقد لايكون له ذلك الظهور، بل يتدرّج بتلك الأثار، في طي حكم قرينه الذي يماثله، ويوجب بذلك الإندراج، تشّدد امر المماثل في تلك الحركة والخصوصية، التي له، وهذه المرتبة من السكون، هي الغاية له، المُتصلة بحدود الإتحاد، فتبيّن بداية السكون وغايته هذه، مراتب متنوعة، لا تخفى على الواقف، بدقائق المخارج.

فحصٌ حرفي في صفحٍ وضعي

وهو ان الحرف، وان كانت دلالته الحقيقية عند الكُمّل، هو الذي له من

ذاته، بدون وساطة أمر من الخارج، عن صوره الثلاث التي له، وما يلزمها، ويظهرها من الخصائص المشخّصة، التي لكل من تلك الصور، ولكن لتلك الدلالة، شديد ارتباط بالدلالة الوضعية الخارجية، التي عند العامة، في كثير من الصور، سيّما في الموصلات الجامعة بين الوضعين، فإن المقطعات اكثرها خالية عن الوضع الخارجي، وذلك إذا لم يجعل دلالة الموصلات، وتركيباتها، محصورة فيما هو أصل اللغة منها فقط، بل يستجمع معها فنون ما له دخل في مرابط الأنتساب إلى ذلك الأصل، ممّا يمكن ان ينسب إلى اجزاء المركّبات، بتقديمها وتأخيرها، من الدلالة بحسب هذا الوضع الحقيقي، إلى معانيها الخاصة به، وذلك إنما يحصل بضرب من ضروب النسب العقلية، ويتفرّع على معاقد الإنشعاب، من ذلك الأصل، بنوع من فنون الشعب، كما عثر على شيء منها، بعض ائمة الأدب، عندما أمعنوا في العربية، وأصولها المعربة، فانكشف لهم ما في طيها، من الحكم والقوافي تدوينه الزبر، وذلك هو العلم، المُسمّى بعلمي المعاني والبيان.

فلذلك جردنا هاهنا، لتبيين تلك الدلالة الوضعية، وتحقيق شيء من أحكامها، على ما يوافق لساننا، ويطابق عرفنا الذي نتكلم عليه، ارشاد السالكين إلى مدارج ترقّيهم، ومدارك فهمهم، وتنسيقاً لنظم الكتاب، على الوضع المُحكم.

وبيان ذلك: ان الدلالة الوضعية، هي التي استحصلت من التخصيص الخارجي، الذي لذلك اللفظ إلى معناه، اما بشخصه كما في الدلالة التي يقال

لها المطابقة، واما بنوعه كما في الدلالتين الأخريين، اعني التضمّن والإلتزام، وبين ان اللزوم، الذي هو مستند الدلالة الأخيرة، غير محصورة، فيما زعم اهل النظر، من انه البين مطلقاً، فإن دلالة الألفاظ متفاوتة، بالنسبة إلى مراتب إدراك المخاطبين، كما لايخفى على من له ادنى درية باساليب العرب، وخواص تراكيبهم، وكذلك كلام سائر البلغاء، ومصاقع الخطباء، من جميع الألسنة، تراه ذا دقائق، إنما يفهمها الذكي، الواقف على قوانين تخاطبهم، دون الغبي. ومن هاهنا ترى الخطاب معهم، على غر السياق، الذي به يخاطب الذكي.

ومن ثمّ ايضاً ظهر ان مدارج الدلالات الوضعية الظاهرة، متفاوتة بحسب المدارك، التي للمخاطبين، فلا يستبعدن ان تكون، الدلالة الحقيقة الأصلية، التي للحروف انفسها، ذات مدارج، بالنسبة إلى صنوف المخاطبين، الذين يستفهمون تلك المعاني، بقوة قرائحهم، وشدة ذكائهم، ويستنبطون الحقائق العلية، من الحرف نفسه، بكمال ذوقهم، وخلوص صفائهم.

فحصٌ أصلي في صفحٍ وصلي

وهو أن سائر الحروف، وان كان مظهر الألف، وموطناً لتنوعّه وتنزّله، ولوحاً لتفصيل ما فيه من الإجمال الذاتي، بصنوف تطوره، ولكن ليس بينها في ذلك، ما يوازي اللام ويقاربه، فهو ابن عذرة هذا الشأن الكمالي، وجمال جملته، وذلك لأنه هو الذي مع ما فيه من الإحتياز والإحاطة بسائر اصول الصور، التي هي محل التنزّل المذكور، كتاباً وكلاماً، تراه قد اعرب عن الذات

بجميع اسمائها، التي هي أئمة الأسماء كلّها احصاء، وهي الكاشفة عن المُسمّى بها، كشفاً وافياً، وافصح ايضاً بهذا اللسان، عن القائل بالكلمة التامة الفاتحة، والمقول كليهما افصاحاً شافياً، فهو الجامع بين الأسماء الإلهية ومُسمّاها، والأعيان الكيانية ومعينها.

فالألف في هذا المظهر التام، الذي له تطور، بزي الجلال الأقدم، والجمال الأجمع، ومن هاهنا ترى صورته الكتابية، إذا امعن النظر فيها، لوحت إلى إنزال الكتاب الكريم، فانها جامعة بين الإنزال الألفي، الذي به وصل إلى العباد، من كُمّل الثقلين، وبين البسط البائي، الذي بان به بلاغة إلى الأمم، وانتشر بشارته وإنذاره إلى الخافقين.

ومن جملة خصائص هذا الحرف الكريم، انه مع إظهاره للألف، في سائر ملابسه، بما يكشف عن الحقائق الوجودية، والأعيان الكيانية، ظهوراً واظهاراً، ومن المجالي الجمالية، والصور المنزّلة السماوية، شهوراً واشعاراً، تراه حافظاً صورة الألف، في طي تلك الملابس والحُجب المتكثّرة، بحيث لاينحرف قامة استقامته الإطلاقية، كما نشاهد في الصورة الكتابية التي له، انها هي الألف الشاخص بعينه، مع مزيد بسط عند تمام تنزّله.

وفي الصورة الكلامية ايضاً، تسمعه بصورته التي له فيها، مع المد الممد للإفصاح عنه، وأما الصورة الإحصائية منه، في تعاين فيه، من ان الواحد المتأصل في وحدته، قد استردف السبعة العشرية المشعرة، فإن الأسماء، هي موطن استشعار المُسمّى واسفاره، كما انه حضرة توحدها واستقرارها.

وقد كوشف بعض المحققين، بما يقرب ذلك في اجوبته، سؤال الحكيم الترمذي، ان اللام كسوة الألف وهيئته، وبين ان الذكي إذا وقف على هذه الوجوه، التي اختصّ بها اللام بين الحروف، تفطنّ لما هو القاضي، بأولية هذا التركيب، الذي جعله الخاتم (صلى الله عليه واله وسلم) في طي الأصول المقطّعة، المُعبّر عنها بالسبع المثاني، وبمقابلته لتلك المقطّعات، لما له من التوصل الأصلي، فهو المشار إليه بالقران، في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ**﴾[1]، ولكن إذا لوحظ منه الوجه، الذي تكلّم فيه اللسان، الذي نحن فيه بصدده، كما تبيّن لديه وجه تصدّر كرائم السور القرانية، بصورته الفرقانية.

وظهر له ايضاً، لميّة أصالة هذا الحرف في التأليف، الذي قدر للحروف كلّها مع الألف، إبانة عن الإقتران، الذي بين الظاهر والمظهر، والإسم والمسمّى، والتركيب الذي بين الهيولي الأولى، وصورها المقبولة، والإمتزاج الواقع بين الأركان الأربعة، بنفوسها القابضة عليها، لدى الإمتزاج، بحسب ما لها من المراتب فيه.

فإن اصول هذه الإقترانات كلّها، هي المشار إليها في طي الحروف، عندما اخذ المتدبر، مميز أساميها عن المسمّيات التي لها، ويفصل فواصلها، التي بها تقوّمت تلك الأسامي.

وذلك لأن من أمعن بتيسير الله تعالى إياه، في هذه التركيبات، التي اشتملت

---

(١) (سورة الحجر ٨٧).

عليها الحروف المقطّعة انفسها، وتأمل في كل منها حق التأمل، ووقف على تلك الأصول، بأحكامها وفروعها، المتشعّب عنها، وفقنا الله تعالى لذلك، بحرمة قائد هذا المسلك، وفاتح ابوابه.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان تنوّعات هذا الموصل الأول، الذي هو أصل الموصلات، وإن كانت كثيرة، عندما دخل في مدارج التركيب، وصنوف المؤلفات، ولكن إذا استقل بنفسه، لايزيد عددها، على عدد اركان هذا العالم، ذكراته التامة، تطبيقاً للمرتبة الإشعارية، من الخاتم بالإظهارية في نفسه، كما وقفت على ذلك مراراً.

ثمّ ان انتهاج مسلك التأليف والتفهيم، حاكم بإبانة مافي هذه الصور، التي لهذا الأصل الأول، من المعاني الأصلية، المستفهمة عنها، بحسب القوانين الشرحية، التي اشيرت إليها انفاً، ليكون ذلك ذريعة عند المتيقّظ، في استفهام المعاني الأصلية، عن التركيبات كلّها.

فلنبين وجه استخراج تلك المعاني، عن الصورة الموصلة، التي للأصل الأول أولاً، وتحقيق وجه انطباق تلك الاحكام، المقنّنة عليها ثانياً، ليهتدي المستبصر بذلك، إلى انتهاج ذلك الطريق، في غيره من الموصلات.

اعلم ان المذكور من تلك الصور، في كلمة التوحيد الختمية، التي هي أول الأوائل، وباب ابواب الحِكم والشرائع، هي اربع صور، منها مستقلّة، فلنبدأ ببيان تلك الصور اولاً، ونفتح ابواب هذا الطريق، بمقاليد كلمته التامة، التي هي

مفتاح كل خير وتمامه، اعني كلمة لا اله الا الله، وبين ان ما بدأ به من تلك الصور، في هذه الكلمة الكريمة، هي الواحدة المتفرّدة منها، التي لا عديل لها في حقيقتها، اعني ماظهر فيه الألف، بصورته الإطلاقية الأصلية، في طي لام التجلّي الغيبي، الذي يفقد هناك كل عبارة، ويسقط حول حريم جلاله، كل دلالة وإشارة.

ومن هاهنا تراه دالاً بحسب الوضع، على النفي المحض، فإن اللام فيه، صاحب الفتح والغلبة، والألف ايضاً يمد ذلك الفتح، بما هو مقتضاه، فلا مقابلة هناك، بين الظاهر والمُظهر، والواحد والكثير أصلاً، كما هو المشاهد، وبين ان مُقتضى خصوصية اللام، هي امر المظهرية، فله العدم الصرف، والإنتفاء جملة.

ثمّ ان الصورة الثانية منها، هي واحدة من التسعة، التي هي طرف الكثرة، وذلك هو الذي صار الألف فيه، صاحب الكسر، واللام صاحب الفتح والغلبة، فظهر التقابل هناك، بين الظاهر والمظهر، وتنزّل الألف عمّا هو مُقتضى استقراره الإطلاقي، وسكونه الذاتي الأصلي، إلى موطن الحركة، ذات التقابل والتماثل، فله التقدّم والتماثل، ذاتاً ووجوداً، والتقابل والتكثّر، حكماً وظهوراً، فللكثرة العالمية هناك ظهور، ولكن في طي خفض من الوحدة الوجودية لها، فهو لها بالعرض، وهو الذي يقال له الثبوت، وبين ان ذلك الموطن، هو منتهى الإشارة، ومستند المعرفة، وغاية ما يقصده الدلالة. ومن هاهنا ترى ذلك التركيب، هو الذي دال على النهاية.

واما الصورة الثالثة منها، فهي ايضاً من اقسام طرف الكثرة، وذلك هو الذي استمر الألف فيه، على كسره وخفضه، ولكن مُمتزجاً باللام؛ لسكونه، فلا تقابل هناك أصلاً، بين الظاهر والمظهر؛ لرجوعه إلى مستقره الأصلي، وقبوله السكوني، فلذلك قيل اثر الوجود، وحصل بينهما الإمتزاج العيني، وظهر بذلك عالم الأمر، والأرواح المُقدّسة، المجردة عن المادة وقاذوراتها. ومن هاهنا ظهر لك، معنى جبريل وميكائيل واسرافيل، وكذلك بني اسرائيل.

ثمّ اعلم هاهنا، ان الكثرة العالمية، والجمعية المظهرية، المشار إليها باللام، لما تحققت في هذا الموطن، بمُقتضى قبوله الأصلي، استعدت لأن يقارن بمثله، وتضاعف ظهوره، ويشتد نوره، ويتم به دوره، وذلك هو اقتران صور المثالية وعالمها، وفيها ظهور الألف بصورته الإطلاقية، ولكن خالصة عن النفي العدمي، صالحة للإثبات الوجودي.

أما الصورة الرابعة منها، وذلك هو اقصى نهاية الكثرة، وهي التي فتح فيها الألف، وغلب هناك أحكام الظاهر، ويكون المظهر حينئذٍ، مُتمكّناً ساكناً في مستقره الأصلي، وبينهما غاية الإمتزاج والتركيب، على العدالة المستغنية عن العلاج، ومن ثمّ تراها، دالة على التعريف والإظهار، كما افصح عنه قوله تعالى: (الحمد لله)، وبين ان المتيقظّ، إذا وقف على هذه الصور، بخصوصياتها المذكورة، واحكامها المتفرّعة عنها، تمكّن من الإستنباط، لكثير من الحِكم المختصّة بالتنزيل الكريم، والقران العظيم، منها ما علم، ان النشأة الثانية من هذه الصور، التي هي موطن التقابل، بين الواحد والكثير، والظاهر والمظهر، لها

حضرات ومراتب متنوعة، لايخفى، منها ما فتح ابواب خصوصياتهما، بحيث لاغلبة لاحدهما على الأخر.

فظهر كل منهما بغايته الكمالية القولية، معربـًا عن خصوصيته التي تفرّد بها، كل من ذينك المتقابلين عن الأخر، وذلك هو الموطن المُسمّى بالست، ومنها ما علم انه إذا ضم الألف، وظهر بينهما التقابل على هذا الوجه، دلّ ذلك، بتنوع اقسامها على الجميع وضعـًا، كأولئك، واولو أمر أولى، إلى غير ذلك من الحِكم.

فحصٌ من هذا الصفح

ثمّ إذ قادنا سوق الكلام في الأصل الأول، إلى بيان ما في الكلمة الجامعة، من فنون صوره الأربع، الزمنا ذلك، الشروع ان نمعن النظر في مطاوي تلك الحكمة، ونستخرج عنها شيئـًا، ممّا في زوايا كمونها، من خبايا الحقائق، التي لم يظفر احد بأبراز مكنونها، مع افصاح الكلمة عنها، بحسب ما اشتملت عليه من المقطع والموصل، المعربين عن جلائل الحكم بأصولها، عندما تدبّر اللبيب، فصل تدبر، في مدارج مضمونها، فلنبين شيئـًا ممّا في طي هذه الكلمة الكريمة، بحسب كل من الصور الثلاث، التي لها تحصيلاً، لما يتفرّع عنه، ما تشخصت الجزئيات، التي هي مورد إنضباط تلك الحكم، ومحل انطباق جملتها فيها، على وجوه تفاصيلها فيها، وبين ان محل انطباق القوانين، كُلّما كان اعرف بين الناس وأشهر، كان دلالته على اصالة تلك القوانين اظهر، وشهادته على حقيقة

تلك الحكم واتقانها، أتمّ لدى العقول، وأقرب إلى القبول.

ولايخفى ان بين الكلمات، التي ارسل بها الخاتم (صوات الله وسلامه عليه وعلى اله)، سواء وقعت اشعة المدارك منها، إلى مواصلاتها او مقطّعاتها، ليس فيها ما يقارب الكلمة المذكورة، شهرةً وشيوعاً في الأركان، التي هي مباني الإسلام والشرائع، وليس فيما بين الكلمات، الرفيعة الشأن، التي انطوت عليها هذه الشريعة، وقوّمت بها اركانها، جملة مايوازي إعتبارها وتعظيمها.

فأنها هي التي لها الصدر في هذه الدولة المحمدية، ولها الأولية في سائر ابوابها، التي اهتم بها، كما ورد عنه (صلى الله عليه واله وسلم): (الإيمان بضع وسبعون شعبة، أدناها إماطة الاذى عن الطريق، وأرفعها لا اله الا الله)، وورد انه (صلى الله عليه واله وسلم) قال: (أُمرت ان اقاتل الناس، حتى يقولوا لا اله الا الله، فمن قال لا اله الا الله، فقد عصم مني، نفسه وماله، إلا بحقه، وحسابه على الله).

فحصٌ احصائي جليل في صفحِ الكلمة هذه

وهو انه ممّا اتفقّ عليه كلمة التحقيق، ان الذات من حيث هي، جلّت عن أن يحوم حول حماها، المشاعر الإدراكية مطلقاً، فلا يمكن ان يُعبّر عنها بعبارة، ولا ان يشار إليها بإشارة، إذ لا يتعلّق بها الإدراك، والعلم الشعوري أصلاً، فإن ما يمكن ان يتعلّق بها، إنما هو الإدراك الشهودي فقط، كما حقق ذلك صاحب كتاب المعرفة، ان الذات تشهد ولا تعلم، كما ان الالوهية تعلم ولا تشهد، ومن

نظر في احصاء الذات، أبصر شاهداً، يشهد على ذلك صريحاً، حيث انه قد جمع سائر أصناف الوحدات، غير العشرة المُشعرة.

ومن هاهنا ترى صاحب الشرائع الختمية المُشعرة، ما دلّ عليها بلفظ، بل إذا حاول الإفصاح عن ذلك المقصد الجليل، إنما اتى بالإسم، الذي هو جاري في ذلك المسلك، مجرى الاعلام المعلّمة للذوات بأنفسها، كأسمه الله، أو بالاسم الذي هو جاري مجرى النعوت، الناعتة إياها بمفهوماتها وأوصافها الكاشفة لها، كما سيجيء تحقيق ذلك، عندما انساق نظم الكلام إليه، والذي اقتضى سياق كلامنا من هذا المبحث، ان الوحدة العشرية المشعرة، التي هي موطن الاسماء، ومُقتضى احكامها الإظهارية، أول مدارج اعلانها الأسمي، إنما هو (١)، كما افصح عنه احصاء اسم هو، وتمام صورته المعربة، كما وقفت عليه في الصحيفة الأولى (٤٤)، كما افصح عنه احصاء اسم الله (عز وجل).

ومن هاهنا ترى الكلام المعرب الختمي، إذا دل على نهاية ماظهر للكُمّل، غير الخاتم، عبّر عنها بقاب قوسين، وذلك عبارة عن صورة قرب الظاهر، من هذه المرتبة التامة الأسمائية المعربة، إلى مظهرها القابل إياه، المماثل لها، وصورته العينية هو القلب الذي له هذه المرتبة، ظهوراً وشعوراً، على ما شهد به احصاؤه، كما إذا دل على ما للخاتم منها، عبر عنها بأو أدنى، وذلك هو الأقربية، التي تحكم باندماج الظاهر في المظهر، وادغامه أحد اللامين في الأخر، كما شهد به، احصاء أدنى، الذي هو أصل تلك المرتبة ومقوّمها.

إذا تقرّر لك هذه المقدّمات، فأعلم ان الكلمة بهذا السياق، الذي تكلمنا

عليه، لها طرفان متقابلان، احدهما هذا الاسم الإلهي، المُسمّى بـ(الجلالة)، وذلك هو الذي دلّ على الذات، وأعرب عنها، بما هو الغاية في أمر الاعراب، وتمام الإشعار، إلى حيث لايشق له الغبار، كما هو مُقتضى مرتبة الخاتم العربي، صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين، وكأنك قد نبهت إلى ما هو المبدأ، لتحقيق هذا المعنى، لو امعنت فيه فضل امعان، والأخر هو باقي الكلمات المتقدّمة على هذا الاسم، وذلك هو الذي دل على اسمائها الحسنى، بأقسامها الثلاثة، اعني السلبي والإضافي والوجودي، واعداد حروفها ثمانية، معربة عن تسعة وتسعين، كما ان اعداد الأول، الأربعة عن ستة وستين، كما هو المشاهد من المرقوم هذه، (ل ا ا ل هـ ا ل ا ا ل ل هـ)، وسيجيء لتحقيق لمية هذه النظم، بيان ان شاء الله تعالى.

فحصٌ احصائي في صفحٍ حكمي من الكلمة

وهو انك قد وقفت، على ما اعرب عنه الستون، وأثمرت شجرتها الباسقة، من الإفصاح بالكثرة الكامنة، واظهار الوحدة الحقيقية، التي إنما تحققت في عين الكثرة، المتطابقة ظهوراً وشهوراً، وبين ان إنضمام الستة إليها، هو المعرب عن كنه الشجرة المذكورة بثمرتها، والمفصح عن جمال إجماله، ذلك الواحد الظهوري، الذي هو عين الكثير الشعوري، وذلك لأن هذه النسبة، هي صورة تمام (١١)، وقد عرفت ما فيه، من الاعراب والاعلان للوحدة الحقيقية.

ثمّ اعلم، ان النسب على تكثّر شجونها، وتنوع اغصانها وفنونها، على

قسمين اثنين، احدهما الكاشف عن المثلية الجمعية، وذلك مُقتضى الإجمال الذاتي وأطلاقها، وغاية ذلك هو الظهور والإظهار، والذي عليه ادم بحقيقته، والأخر هو المعرب عن الثلاثة الفوقية، وذلك مُقتضى التفصيل الأسمائي واظهار احكامها، وغاية ذلك إنما هو الشعور والإشعار، الذي عليه الخاتم بورثته، كما وقفت على لميّة أمره، في الدائرة الكاملة.

ثمّ ان المتفطّن، إذا وقف على هذه الأصول الإحصائية، والتنبيهات الختمية، التي في طي الإشارات الحرفية، لايخفى عليه وجه ما في الصور الإحصائية، التي في طرفي الكلمة، هذا ما افصح عنه لسان الإجمالي، تحقيق امر الصورتين، وستطلع على شيء من تفاصيله، في المفاحص الأتية.

فحصٌ احصائي في صفحٍ حكمي من الكلمة

وهو انه قدّ تقرّر في الأصول الحكمية، ان الاسم له جهتان اثنتان، احداهما هي التي نحو الكثرة العدمية، وهي الخصوصية، يتميّز بها كل منها عن الأخر، والأخرى هي التي نحو الوحدة الوجودية، وهي التي بها اتحد الكل، في طي المُسمّى، وبين ان الفطن إذا تدّبر في الصورتين، اللتين للطرفين، المفصحين عن الاسم والمسمّى، عثر منهما على ما يكشف، عن الوجه المعرب عن تحقيق مسألتنا هذه، وذلك هو ان للطرف الأول الذي للأسماء، صاحب التسعة والتسعين له، في طي ما اشتمل عليه من الحروف، اربع صور من الوحدة الألفية، وذلك هو صورة الاعراب، الذي من مقتضيات الإسم واحكامه.

وأما الطرف الأخر الذي للمسمّى، فهو صاحب الصورة الواحدة منها، على ما هو مُقتضى حكمه ثمّ ان هذا الألف هو الذي يولف بين الاسم والمسمّى، فهو المُسمّى بالحقيقة، وذلك لأن الألف الذي في الجلالة، إذا عد مع ما قبلها، جعل الكثرة الأسمائية المتسعة للكل، وجوداً وشعوراً، على ما هو المشاهد في رقمي صورتها الإحصائية، وحدة ذاتية، وتلك الوحدة هي المشار إليها بقوله (صلى الله عليه واله وسلم)، عند اعرابه عن الأسماء بتلك الجهة، مائة إلا واحدة.

ثمّ ان الأسماء بهذه المساق، لها ثلاثة قبائل ذاتيات الهيئات، وإضافيات، وحمليات، وسلبيات تسبيحيات، فصاحب الوحدة الاعرابية، المؤلفة بين هذه الأقسام، هو القسم الأول، على ما هو الظاهر من قوله الباهر، عندما علّم (صلى الله عليه واله وسلم) فاطمة (عليها سلام الله): (إذا أخذتِ مضجعك، سبحي ثلاثاً وثلاثين، وأحمدي ثلاثاً وثلاثين، وكبري أربعاً وثلاثين، فتلك مائة، فهي خير لك من خادم)، وكانت قد طلبت خادماً من النبي (صلى الله عليه واله)، حيث صرّح باختصاص الأربعة المُعربة للأول، من تلك القبائل، وزيادته على الأخرين، بالواحد الموحد للكل، كما لايخفى على الفطن، ان من جملة ما في طي إشارات هذا الحديث الكريم، هو ما اشرنا إليه، مع جلائل من الأسرار الجلية، والحكم العلية، منها ماهو الظاهر، كتثليث اللام في الطرف الأول، ثمّ امتزاجه بالألف، على وجوه مُتخالفة، ثمّ اختصاص الأخير، الذي هو المُستعد للتأليف المذكور، بمزيد من خصوصيته، ذلك الإمتزاج، ومنها ما ليس في هذه

الدرجة من الوضوح، وهو ان فاطمة (سلام الله عليها) قد طلبت خادماً من النبي (صلى الله عليه واله)، الذي هو من جملة الخصائص الختمية بين الأنبياء (عليهم السلام)، فعلمها هذه الحكمة، التي هي من جلائل تلك الخصائص، وهي المفيدة للجمعية التامة، إلى غير ذلك من الحِكم، التي هي مندرجة عن هذه في مراتب الاختفاء.

فحصٌ أحصائي في صفحٍ اجمالي من الكلمة

وهو ان مادة هذه الكلمة، هي الصور الثلاث من العدد لاغير، أحدها هو الواحد الألفي، الذي كرّر خمساً، ثمّ الخمس المعاني الذي ثني مثلاً، ثمّ الثلاثون اللامي، الذي كرّر ايضاً خمساً، فالألف قد تخمّس في هذه الكلمة كرتين، احداهما في صورة المقطعة المجردة، والأخرى في صورته الموصلة اللباسية، كل منهما مع غاية ونهاية، ما قدّر له من الكمال، وذلك هو الهاء، كما وقفت عليه في الدائرة الطهوية.

وتمام تلّخيص هذا الكلام: ان صورة تثليث الخمسة، اعني خمسة عشر، وهي التي عليه مباني قوس الترقي الشهودي، كما لايخفى على الواقف، بما في طي تلك الدائرة، قد بينت في هذه الكلمة، على نوعين من التنوّعات العددية، المُعدّة لإبانة الأشياء كما هي.

وذلك ما في هذه الكلمة من تلك الصور، مُنحصر في ضربين من العدد، أحدهما تثليث الخمسة، والأخر تخميس الثلاثة، على ماهو المشاهد في رقومها

هذه (١١١١١هـ هـ ل ل ل ل ل)، لكن الأول منهما، هو الذي تحقق في المرتبة الأصلية، بناءً على ما تقرّر في الأصول، من ان التثليث هو الذي عليه مباني أمر التوالد الكوني، وذلك ايضاً على نوعين من الصورة، أولاها تخميس الواحد الألفي، واخراها تثنية الخمس الهائي، والأخر من ذينك الضربين، اعني تخميس الثلاثة، إنما تحقق امره في المرتبة العشرية المشعرية، على صورة واحدة، لا ختلاف فيه، فأنه هو صورة الكتاب، الذي ليس فيها ثنوية، ولا عوج أصلاً دون المرتبة الأولى الوجودية، فإن منها ماهي وجودية صرفة، ظاهرة في نفسها، بما هي عليه، كما هو الظاهر في الصورة الأولى، من الرقوم المذكورة، ومنها ما هي كونية باطنة، مختفية تحت الملابس.

ثمّ ان الحِكم التي انطوت تحت هذا الأصل القانوني، والتفصيل الذي لهذا الكلام الجملي، ممّا لايحتاج إلى التصريح عند اللبيب، الذي استحضر ما في الدائرتين، من الأصول الإحصائية، فإن من اتقن الأصول العددية، التي في طي تينك الدائرتين، قد عبرنا عنهما باللسان الأزلي القديم، التي لايتطرق حريم قدسه، طوارق الأزمنة، ولايحوم حوله حمي جلالها، قواطع الحدثان.

ثمّ تدبّر في الصور الثلاث، التي لهذين الطرفين من الكلمة، يلوح له من الحكم الإلهية، ما لا قدرة على التعبير عنها، السنة الدلالات الوضعية، والعبارات المتعاودة العرفية، بوجه أصلاً.

فحصٌ إحصائي في صفحٍ حكمي من تمام الكلمة أعني لا اله الا الله محمد رسول الله

وذلك انه إذا عـدت أصول ما ابتنى عليه كـل مـــن هـاتين الكلمتين، وجـد لكـل منهـا، اثنـي عشـر حرفـاً، وذلـك لأنهـا هـي البـروج، التـي حـازت دراري الأصول الحكمية القديمة، والمعارف الدينية الحديثة. وبيان ذلك: ان الحكم الحقيقية، التي ظهرت للعالمين، بوساطة هذه الصور الشرحية، التي ارسلت بها الرسل، وانزلت فيها الكتب، على ضربين: احدهما هو القديم، الذي اشترك فيه الأنبياء كلّهم، وفلك إشراق حكمته، إنما هو الكلمة الأولى ببروج حروفها، والأخر هو الحديث، الذي اختصّ به الخاتم للرسل (صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله)، وفلك إشراقه، إنما هو الكلمة الثانية بحروفها.

ومنها هاهنا، ترى اصول الحروف الأولى منها، هي الثلاثة التي هي معدن الإضافات والنسب، ومولد الزيادات ذوات الرتب، واما اصول الثانية منها، فهي الستة التي هي الصورة التمامية، التي من الخصائص الكريمة للختم، وبأنضمام هذين الأصلين، حصل العدد الواسع المحيط، الدال على الاسم الجامع، الذي لايشذ عنه شيء أصلاً.

هذا ما افصح عنه لسان الإجمال من الكلمتين، واما إذا استنطق لسان التفصيل، من هذا الوجه الأحصائي الذي فيهما، فقد اعرب عما يدل على ان صاحب الكلمة الثانية، هو الخاتم لمقتضيات الكلمة الأولى، ومحقق حكمها في الخارج، ومقوم صورتها العينية فيه.

اما الأول، فلأن الفطن إذا تدبر في احصاء الكلمتين، اعني صورة (١٤٨)، التي هي مؤدى الكلمة الأولى، في صورة (٤٨٤)، التي هي مؤدى الكلمة الثانية، وقف على ان الثانية منهما بمراتبها الثلاث، هي المتمّمة للأولى، ظهوراً أو شعوراً واشعاراً، ولذلك حصل منهما (٤١٩)، الذي يدل على الخط المنسوب إلى الأصل، دلالة غير خفية، وذلك الخط هو الصراط المستقيم، لما ورد انه (صلى الله عليه واله وسلم)، خطّ خطاً، ثمّ خط خطوطاً عن يمينه وعن يساره، ثمّ تلى هذه الاية: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ**﴾[1].

فحصٌ احصائي من هذا الصفح

وهو الكاشف عن سر الإمتزاج الذي للجلالة، مع الكلمتين هاتين، وذلك انك قد عرفت في الصحيفة الأولى، ان نسبة الثمانية إلى التسعة، إنما هي النسبة التي بين المحصّل والمقوم، وبين الماهية المحصلة، والحقيقة المتحققة، بالجمعية الكمالية، كما عرفت فيها، ان خمسة عشر، هي التي عليها نظام العقد الكمالي الأتمّي، وبذلك صارالخاتم الذي هو المحصل لذلك العقد، المتمم اياه، صاحب السبع المثاني، اعني اربعة عشر، وبين ان امتزاج العدد التام بالتسعة، هو الذي حصل منه العقد الأول، فأنه الجامع بين التمام ونهايته، كما ان امتزاجه الثمانية، هو الذي حصّل الثانية منهما.

---

(١) (سورة الأنعام ١٥٣).

ثمّ ان من اتقن هذه الأصول، ثمّ امعن النظر في هذه الرقوم، التي للكلمتين، وكيفية امتزاج الصورة الإحصائية، من الجلالة بهما، وقف من ذلك، على فنون من الحكم، فإنه بلسان الظاهر، يدل على ان الإمتزاج الثاني، هو المحصّل والمقوم للامتزاج الأول، وجوداً وعلماً ظهوراً وشعوراً، في المرتبتين اثنتين، قد استتبعنا مرتبة اخرى، مترتبة عليهما، هي الثالثة لهما، اعني مرتبة الأقدار والإشعار، وهي من الخصائص الختمية.

فلذلك ترى المختصّ به، من اركان الكلمة الثانية، قد افصح احصاؤه، عن الثلاثة بجميعها الإقدارية، المترتبة على الأوليين، اللتين يشترك الكمل كلهم فيهما، وأما بلسان المعنى والرمز، فأنه يدل على حكم لايفي بالتعبير عن بعضها العبارات الرسمية، بالدلالات العرفية المتعاورة بين الامم، فليتيقظّ الفطن عند التدبر فيها، ولايتوقف على محط إدراكه منها، فأنها مختزن الحكم، وكنز الحقائق.

فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الكلمة

وهو ان الصورة الكتابية، قد عرفت في الصحيفة الثانية، ان لها مدارج ثلاثة عندما توجه؛ لأن يتنزّل من سماء القدس، إلى ارض الإنبساط والإنتشار، ولاح على لوح الإعلان، رسومها الفائضة، على مدارك الإظهار والإشعار، بجلائل الحكم، وفنون الأسرار.

احدها: هو الصورة الخطية الألفية، الحاصلة من التنزّل الأول.

وثانيها: هي الصورة السطحية اللامية، الحاصلة من استتباع ذلك المنزّل، باء البسط والبيان، بعد تمام التنزّل، فإن اللام، صورة امتزاج الألف بالباء، كما شهد به احصاؤه وكتابه.

وثالثها: هو الصورة الهائية التامة، الهادية إلى النهاية، التي هي البداية.

ومن هاهنا حصل منه، صورة الدائرة، المستتبعة للفهم والشهود، كما عرفت لميّة ذلك في الصحيفة الثانية، وبين ان صاحب الثاني، الذي هو البرزخ بين الأول والاخر، الجامع بين حكميهما، له ان يظهر المتنزّل بصورته، الجامعة لخواصه، واحكامه المنطوية على احكام الأول والأخر، ومن هاهنا ترى الصورة هذه، مثناه في الجلالة، احداهما وهي التي ظهر بها حكم الأول، ساكنة مختفية، والأخرى وهي التي ظهر بها حكم الأخر، مفتوحة ممدودة إليه، ظاهرة به.

ثمّ ان المُتنزّل لمّا كان له صورتان، احداهما غير مُستقرّة، ساكنة في اطلاقه وإجماله، والأخرى مُستقرّة مُتحرّكة في عالم ظهوره وإظهاره، مُفصّلة لأحكامه، لم يبعد ان يجعل كل من ذينك اللامين، إلى ما يناسبه من الصورتين، على ما لايخفى على الفطن، وفي لفظي الكلام والكتاب، ما يلوحك على ذلك الإجمال والتفصيل، بما عرفت آنفًا، ان الألف والباء، صورة تفصيل اللام، كما ان اللام صورة اجمالها.

فحصٌ كتابي في صفحٍ علمي من الكلمة

اعلم ان الألف، لم ينحرف قط عن استقامة إطلاقه، وصرافة لطافته، لا في

مـواطن انقطاعـه وتجـرده، ولا في مجـالي اتصـاله وتعلّقـه، إلا إذا ظهـر بـاللام، داخلاً في طيّه، فأنه كما تراه، مائلاً إلـى يسـار الكثافـة، المُسـتّتبعة لتمـام الإظهـار، ودلالته بحسب الوضع العرفي، على النفي، من هاهنا فأنـه هـو طـرف العدميـات والكونيات. ثمّ ان الزائدة التي على رأس الألف، وأعلى قلل علوه، وهي المائلة ايضـاً إلى ذلـك الطـرف، ممّـا يـدل علـى مـا تقـدّر مـن أن طـرف العلـو مـن التنـزّه والإطلاق، وهو الذي اتصـل بـأدنى التكـدّر والإمتـزاج، كمـا أشـار إليـه صـاحب الفتوح، شعر:

كنـــا حروفـــاً عاليـــات لـــم نقـــل مُتعلّقـــات في ذرى أعلـــى القلـــل

ثمّ ان الزائدة التي بأزائها في اللام، إنما يميل إلى اليمين، كذا وقـع في الأرقـام السيدية، التي تطلع منها الأقمار المنشقّة، بالأصابع الختمية.

ثمّ انه من تدبر في هذه الأصول، تفطّن لكثيـر مـن الحكـم، منهـا وجـه دلالـة، إلا على عكس ما دل عليه، لا من الإثبات، ومنها وجه ما نشاهد، من ان الـلام في سائر صور اتصالاته وامتزاجاته، لم يتغيـر منـه الـف اسـتقامته ولطافتـه الإطلاقيـة أصلاً، ولـم يتنزّل عن علو كرويتها وجبروتها، إلا في اسم الجلالة.

حيث تراه قد تنزّل كثيراً عن العلو الألفي، واعتدل في ذلك، حتى وصـل إلـى مـالم يـزِد علـى الـدال، ارتفـاع قامـة تلـك الإسـتقامة، وذلـك عنـدما مـال عـن الانحـراف الأصـلي، الـذي للـدال، إلـى الإسـتقامة، علـى مـا عليـه الصـورة الإمتزاجية التركيبية التي له، فأنه الإعتدال في ذلك الأرتفاع، هو الذي أقتضاه امـر الإظهار، كما في الدال الموصل، وبين ان موطن الاسـم، الـذي كـان الجلالـة فيـه

صاحب القهرمان الذاتي، إنما افصح لسانه عن تمام الكلمة الإظهارية الدالة، فلذلك اعتدل فيها قامة استقامة لامَيها، ومن هاهنا ترى الدال ظاهر اللام، كما وقفت عليه في الصحيفة الثالثة الكلامية.

فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الكلمة بتمامها

وهو ان الهاء، الذي هو أبهى ما في الكلمة الأولى، من الحروف الدالة على تمام الجمعية المعينة، وان دل على تمام الحياطة، بدورانها المُلوّح إلى نقطة البدء والإعادة، بما بينهما من الوسائط، ولكن ما بقي فيها للإستقامة الإطلاقية الألفية من هناك، بل وقع هذه الصورة الهائية، من تلك الإستقامة البسيطة الإطلاقية، على طرف من البعد مقابل لها، وبذلك صار قابلاً لتمام ما في تلك الاستقامة الإطلاقية، من الكمالات المستجنة فيها، كما وقفت عليه في الدائرة الطهوية.

ثمّ ان الميم، هو الذي جمع بين تينك الصورتين، فإن كتاب الميم ونسخته الصغيرة، هي الجامعة بين الدائرة المذكورة الهائية، والألف المتنزّل عنها، فهو الجامع بين القابل، وكماله الخالص، عن شوائب التصرفات والتعمّلات، كما للكمال الخاص الختمي بعينه، فإن ما لغيره من الكُمّل، لم يخلص عن تلك الشوائب، وبهذه الخصيصة التي للميم، تراه بلسانها، قد افصح عن الخاتم، دالاً عليه.

ثمّ ان لتلك الدائرة الهائية في الكلمة الثانية، تنزلين، هما مظهر اتمامها،

احدهما هو الميم، الدال على الخاتم بلسانه، الذي وقفت عليه، والأخر هو الواو، الدال على تلك الجمعية، مع كمال الظهور والبروز، الذي هو مدلول ما اشتمل عليه من الراء، كما وقفت عليه في الصحيفة الثانية، فللواو الدلالة، على تلك الجمعية الكمالية العامة، التي لغير الخاتم من الكُمّل.

إذا تذكرت هذا، فاعلم ان كُلاً من تلك الأحرف الثلاثة، التي هي مادة الكلمة الأولى، له صورتان في الكلمة الثانية، هما نسختا تمام ابرازه على صحائف الإظهار والإشعار، احداهما الخاصة، والأخرى هي العامة، على ما شاهدته في الهاء.

اما الألف منها، فالصورة الخاصة له من ذينك التنزيلين، هو الحاء، بناء على ما تبيّن لك امره، وهو ان من صور تنزلات الألف، هي التي على ذيل الجيمات، من القسي الأيمنيات، وأما لسانه المفصح عن الخصوصية الختمية، فهو الإنبساط الفوقاني الحكمي، المعرب عن حقائق الأشياء، فأنه البسط اليائي المعادي، واما الصورة العامة له منهما، فهو الدال الذي هو صاحب القوس، المقابل للخاص، المائل إلى التزوي، وأما الصورتان اللتان للام في هذه الكلمة، فأولاها اعني الخاصة منهما، هي السين، بما في ذيله من النون، ولسانه المفصح عن تلك الخصوصية، هو ابنانه كما ستقف عليه، وأما الأخرى من تينك الصورتين، اللتين تنزّل فيهما اللام، وهي العامة، فذلك هو الراء كما لايخفى.

فتبين من هذا الكلام، ان في الكلمة الثانية صورتين، ممّا في الكلمة الأولى،

بهما يظهر مقتضيات كل منه، احداهما عامة، اشترك فيها كمل بني النوع الإنساني، والأخرى خاصة بالخاتم وأهله، على ما وقفت عليه مراراً، من ان للتوحيد الحقيقي مدرجتين، احداهما هي المرتبة التي عليها الحقيقة الادمية مطلقاً، وذلك هو المُعبّر عنه بقاب قوسين، والأخرى هي التي تفرّد بها الخاتم وأهله، وذلك هو المُعبّر عنه بأو أدنى، وفي الكلمة إشارة إليهما، ودلالة عليهما، ويمكن ان يجعل هاتين الصورتين، اللتين قد تنزّل بهما الكلمة الختمية الأولى، عبارة عن صورة تمام الإظهار، وتمام الإشعار، ممّا تفرّد به الخاتمان، لكن الوجه الأول منهما، اطهر واوفق للوضع ألعرفي.

ثمّ ان من الآيات الكتابية، الدالة على ان الكلمة الثانية، هي التي تبين بها، على صفائح الأظهار والإشعار، وما هو مُقتضى الكلمة الأولى، هو ان اللام الذي هو اكمل صورة للألف، وأتم هيئة وشكل منه على ماله من القهرمان، في الكلمة الأولى، ماظهر بصوره الأصلية، التي هو عليها، إلا في الركن الاوسط من الكلمة الثانية، وذلك هو الذي ظهر الجلالة بصورته اللبابية به، واجلى صورتي تنزله، واضوأ مراتب تنوعه، أعني الراء، وبهذا الكلام، يفهم اللبيب وجهاً من معاني اسم الرسول، على هذا اللسان، لو تدبر فيه بعض التدبّر.

فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الجلالة

أليس قد ظهر لك وتبيّن، ان الألف كُلّما تنزّل عن علو إطلاقه، وكمال كبريائه، وتدرّج في مراتب تنوعاته المُستقلّة، التي ليس لذلك العلو فيها، عين

ولا أثر، وتطور بأكسية الهيولانيات الدينية الدنياوية، التي لاحكم للعوالي فيها أصلاً، كان دلالته على ماياسبه في وضعه المتنزّل، هو إليه لاغير، فإن الدلالة هذه ايضاً وضعية، إنما يفهم من الدال، ماياسبه في وضعه، الذي هو عليه، كما بين امره غير مرة.

ثمّ إذا تذكّرت هذا، فاعلم ان الألف، قد تنزّل عن كمال علوه، في لامَي الجلالة، بما لايجاوز علو الدال الموصل، وقد عرفت آنفاً، وجهاً من وجوه لميّة ذلك التنزّل فيه، ثمّ ان لإسم الجلالة، تنزّلاً آخر من هذا المدرج، بسائر اجزائها وحروفها، إلى حرف مفرد من المُقطّعات الأصلية، وهذه من آيات جلالته، فلابد وأن يكون لذلك الحرف، دلالة بحسب وضعه الذي هو عليه، إلى المعنى الذي يناسبه في ذلك الوضع، وهو السين، فإن أبنانه، هي صورة تنزّل لامَيّ الجلالة، كما ان النون منه، هو صورة تنزّل غحاطة هاء هويتها الخارجية، وتمام انبساطها واتساعها. ومن هاهنا، يدل السين على السوّية العدلية، التي بها ظهر في العالمين، كما ظهر بصورة الكمال الأتم، والنظم الأشرف، الذي عليه ختم الختم، من سائر انواع الكائنات واصنافها.

فلئن قيل: انه ليس من الألف، الذي في الجلالة، هناك صورة تطابقه، فكيف يصح ان يقال، انه صورة تنزّلها، بسائر حروفها.

قلنا: ان ذلك في اسمه، الذي هو صورة التفصيل، ظاهر متبين، لا سرّة به، وأما في مُسمّاه ايضاً، غير خفي على المُتيقّظ، الواقف على الأصول، وذلك ان كل حرف من المقطّعات بهيئته الإجمالية، التي لها، ونسخته الكتابية، هو صورة

تنزّل الألف، فهو بنفسه صورة الألف، كما ان بأجزائه صورة بقية الأجزاء، على ما وقعت عليه.

ثمّ ان من سِرّ سِراية حكم هذا الإسم، ما تراه من جلالة شأن هذا الحرف بين الحروف، حيث وقع في كلام الإمام، أنه قال (عليه السلام): (من أراد علوماً، تغنيه عن المكاسب العادية، وترقيه إلى أعلى المنازل العالية، فعليه بنسبة حفظ السين، الحالّة في اواسط سمة عيسى)، وكثيراً ما يعيد الأرقام الشريفة السيدية، هذا الكلام بعبارات متنوعة، وإشارات متفنّنة، منها ما أشار (سلام الله على ابائه الكرام وعليه)، في طي مراسلاته الهادية، نقل ربيب جعفر الصادق (عليه السلام)، وهو أعلم أهل البيت، ما معناه، ان لفظ الوقت ينوب عن خمسمائة كتاب، ما كنت مقتداً في قولي، وقال من أراد ان يستشرف على علوم تغنيه عن المكاسب العادية، وتعينه إلى اعلى المنازل العالية، فعليه بنسبة حفظ السين، وهو في اواسط (ع ي س ى)، فـ(ي) صورته، و(س) مادته، والبينات تبيانه، و(ع) زمانه، (ع ي س ى)، (يس سي)، فإن أُزيل غلظ الوسن وظلة السبل، عن نظر الناظر، وأفقنا وترك الجدال والحسد، وما نازعنا، وان انعكست القطبية، فالخطاب مقصور على ما أُهل لذلك، وهو ليس كذلك، إلى هنا عبارته الشريفة، بصور ارقامه الكريمة.

وانما استدرج هذا الكلام هناك، شرف هذا الفحص، وخاصيته منتسبة، وإلا ماكنت انظم تلك الدرر النفيسة، في سلك هذا الحرز الخسيسة، وان كان الكل من مترشّحات بحره الخِضّم، وكماله الأتم، ولكن قلما يهتدي إلى طريق

الأستطاع، في تراكيبه الساطع من اقمار ارقامها، انوار الأنشقاق الذي عليها، من آثار الإشارات الختمية، وأصابعها الكريمة، إلا واحداً بعد واحد، من اساطين الاذكياء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

فحصٌ كلامي في صفحٍ من الكلمة حكمي

كأنك قد عرفت ممّا بُيّن لك، ان أصفى كسوة للألف، واتم لباس له، واجمل زينة عليه، بين المظاهر الحرفية، والتنزّلات التفصيلية التي له، إنما هو اللام، ومن ثمّ ترى الإمتزاج الواقع بينهما، والتركيب الحاصل منهما، هو الأصل الأول في التراكيب مطلقاً، على ما نبه إليه الخاتم، عندما أدرجه بين الأصول الكتابية، والحروف المقطعة الهجائية.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فاعلم ان للاّم في اظهار الكمالات، التي للكلمة الظاهرة فيه اربع مراتب، هي مدارج ظهور تلك الكلمة، ومراقي عروجها، والرابع منها، هو المُعرب عن تمام امره، اما الأولى منها، فهي التي ظهر فيها الألف، بخصوصيته الذاتية، وهي الإستقرار في مجلى اطلاقه، والسكون في موطن قدسه، ومحل خفائه. ثمّ لما اقتضى البروز، وتحرّك من ذلك الموطن الأصلي، الذي لايمكن ان يعبر عنه باللسان الظاهر، إلا بالنفي البحت والعدم الصرف، على ما تقرّر عند أهله، حصل له ثلاث مواطن، يدل على حصرها العقل النظري، وذلك لأن الكلمة الإطلاقية الألفية، إذا اقتضت الحركة عن مكمن الخفاء، إلى منتهى كمال الجلاء والاستجلاء، لايتمكّن عنها، إلا بعد تحقيق مُقدّمتين:

احداهما: تمام استعداد الظاهر لذلك الكمال، وهو ان تكون الكلمة التي في صدد الظهور والحركة، مُستقرّة ساكنة في موطن إطلاقها وخفائها، ظاهرة على المظهر، بحركته الفاتحة لمكامن كمالاته، ممتدة في انبساطها الذاتي، إلى هاء الهوية الإطلاقية، كما هو المشاهد في كلمة الإله.

[ثانيهما]: تمام الإستعداد، المظهر لذلك الكمال، وهو ان يكون محل الظهور منه، شيء بموطن الإظهار، المستتبع لتمام الشعور والإشعار، ويكون الكلمة في هاتين الحضرتين، على ما كانت في الأصل الأول، كما هو المشاهد في كلمة إلا سوى، انها ظهرت في أول ما ظهرت في هاتين الحضرتين، بصورة الكسر في اجناد خصوصياتها، لما هي عليه فيهما من الطلب والإحتياج.

ثمّ إذا تمهّد هاتان المُقدّمتان، تمكنت الكلمة المُقتضية للجلاء، ان تظهر بكماله، في مظهري جلائها واستجلائها، ويفتح به ابواب خزائن خصوصياتها، المُتبطّنة فيها، ممتدة في انبساطها الذاتي، إلى هاء الهوية الجمعية، كما هو المشاهد المحسوس، من (ا ل ل هـ).

فحصٌ كلامي في صفحٍ من الكلمة علمي

وهو ان للألف أصولاً متنوعة، عندما دخل في طي المظهر الكلامي الكمالي، الذي له في هذه الصور الأربع، المشار إليها في الكلمة، يلوّح بها إلى تمام الحضرات الإلهية، والتجلّيات الأقدسيّة والقدّسية، الجلالية منهما والجمالية، فإن لكل منها لسانًا، يفصح عن مُقتضى حضرة من تلك الحضرات

بخصوصها، من الأحكام المُميّزة لها.

وتمام تفصيل هذا الكلام، انك قد عرفت، ممّا سبقك من البيان، ان لهذا التركيب الأولي الأصلي، الذي للظاهر بمظهره الأتمّ، اعني للألف باللام، قسمين: احدهما ان يظهر الألف في طي اللام، والثاني هو عكسه.

ثمّ ان الأول صورة واحدة، ليست إلاّ، وأما الثاني فله اثنتي عشر صورة، حيث يكون المجموع هو ثلاثة عشر، فحصل المرتبة، التي هي صاحب الوحدة، بين الجمليّة الجمالية الجلائية، والتفصيلية الجلالية الاستجلائية، ذات الآيات الكمالية العلمية والعينية.

ومن هاهنا ترى اركان عالم الشهادة، التي هي ابدع صورة لتلك المجموعة، وكليات كراتها، مصورة بها، ومقصورة عليها، ثمّ ان المنصوص عليها في الكلمة من تلك الصور، هي الأربعة المُعربة عن مرتبة الأولى من تينك الوحدتين، بتفاصيل حضراتها، أولها وهي الفرد، الذي لاشريك لها في ذاتها، أعني صاحب القسم الأول، هي التي صدّرت بها في الكلمة، واما الثلاثة الباقية منها، فهي من ثاني القسمين، صاحب الكثرة بتمامها.

فتبيّن لدى اللبيب، وجه ما افصح عنه هذه الصور، بالوجوه المنصوص عليها في الكلمة، اما الصورة الأولى، فأنها قد افصح لسانها، الذي في ذلك الوجه، عن الأول من المجالي الجلائية، الذي هو صاحب الوحدة الحقيقية، التي اندمج فيها الكثرة بتمامها، فإن ظاهر ذلك الوجه، هو الألف المحيط باللام، المدرج اياه، فلسانه هو المفصح عن الوحدة الإطلاقية، المحيطة

بالكثرة، احاطة للكل، بما في طيه من الأجزاء الظاهرة، في مطاوي هيئتها الحياطية، ومدّها الجمعي، والألف المحيط، هو المتحقّق هاهنا، بمُقتضى حقيقته الأصلية، وذاته الساذج، وذلك هو السكون والإستقرار في لاتعيّنه، وغيب هويته. وحيث ظهر لك، ان المُفصح بلسان الظاهر، عن هذه الحضرة، إنما هو اسقاط الإشارات، ومحو الدلالات، فإن اشعة انظار العقل ومداركه، إنما يقع أولاً منها، على هذا المفهوم السلبي، تبين وجه دلالة ذلك التركيب، ظاهراً على النفي، واما الثلاثة الباقية، فقد افصح لسانها عن الثاني منها، بما اشتمل عليه من الحضرات، وذلك لأن الألف عند تنزله عن المجلى الأول، طرأ له أحوال متجدّدة، حسبما تنزّل فيه، من التراكيب المتنوعة، إلى ان تم نظام تنزّلاته، بالرابع الجامع للكل، من تلك الأحوال، المُعربة عن تمام الحضرات، ومن هاهنا قام البرهان، على ما اتفقت عليه كلمة الأمة، من ان الله (عز وجل)، هو الإسم الجامع.

فحصٌ متمم في صفحٍ من تفصيل الحكم التي في الكلمة

قد تبيّن لك الوجه الجملي الوحداني، الذي افصح عنه اول المجال الألفي، واما بيان تفاصيل تلك الأحوال، التي للألف، عند تنزّله في مجإليه الثلاثة التي في الكلمة، وتحقيق ما افصحت عنه السنة كل منها، فهو ان الحالة التي له في التنزّل الأول، على انواع متفنّنة الأحكام والأوضاع.

اولها: التكثّر والثنوية، التي طرأت له في صورة التوحيد، فإن للألف في كلمة

الاله صورتين، واحدة منهما كتابية ظاهرة بالكسر، وواحدة أخرى كلامية مختفية في اللوح الكتابي، ظاهرة بالمد الإطلاقي، الذي هو مقتضاه في صورة البرزخ، الجامع بين لام العالم، وهاء هوية المعلومات. فأنه قد تقرّر في الأصول الحكمية، ان في هذا المجلى الثاني سائر المراتب، حتى المحسوسات، فيكون الدور بتمامه فيه، كما لوّح إليه الهاء بكتابه.

وثانيتها: هي ان الأولى منهما صاحب الظهور، معنى كما ان الثانية لها الخفاء، من ذلك الوجد والظهور صورة، وحيث ما ظهرت صورة ذلك البرزخ الجامع، إلا كلامًا فقط، دل على ما عليه لسان الحي الختمي، من ان الظهور للواحد هذا، إنما هو في عين الخفاء، كما ان الخفاء الذي له في الأولى، هو الدال على مرتبة من مراتب ظهوره، وستطلع على وجه ذلك آنفًا، بما عبر عنه لسانه.

وأما الثالثة منها: فهو ان الألف قد جمع في هذا التنزل، بين تمام التنوعات، التي له مفصّلاً، من مبدأ امر الإطلاق، إلى نهاية التعلّق والإمتزاج، بما بينهما من البرزخ، كما هو المشاهد كتابًا، ومن هاهنا قيل: ان الحضرة الثانية، موطن تفاصيل الأسماء كلّها.

واما الرابعة منها: فهي ان للظاهر هناك تنوعين، كتابيًا معنويًا أولاً، وكلاميًا صوريًا ثانيًا، وكذلك للمظهر تنوعان، اثنان تفصيلي لامي عالمي، وجمعي تمامي هائي أدمي، واما الحال التي له في التنزّل الثاني، فهي عكس ما للأول، فإن التكثّر الذي له في اركانه هنالك، ظهر بصورة الثنوية الإطلاقية هناك، كما ان التفصيل الذي وقفت عليه، فيه صور بصورة الإجمال.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان الكلمة الأولى، اعني (لا)، لها سريان بذاتها في هذين التنزلين، ولكن في طي حكمين متقابلين، اولهما وهو الذي اكتسب في التنزّل الأول، إنما هو ازدياد امر الظاهر، وتضعيفه بصورة المد الألفي، الممتد إلى الهاء، وثانيهما وهو المُكتسب في التنزّل الثاني، إنما هو ازدياد امر المظهر، وتضعيفه بصورة الادغام، الذي للام، واختفاء الألف في الأول، واللام في الثاني، ممّا ينبهك على هذا، فلا تغفل عنه.

ثمّ ان انكسار الألف، في مطلع هاتين الصورتين، هو ماله صورة من الطلب، لهذين الحكمين المكتسبين، فإن الطلب والإحتياج، ممّا ينكسر به احكام المطلق، فإن حكمه الأستغناء، كما ان فتح باقي الحروف فيهما، صورة ما للاعيان في الحضرة الإلهية، ممّا فتح عليها، ابواب نسبة الوجود والاحتضاء منه، وهو الذي يعبر عنه بالثبوت، وبين ان التنزّل الثالث من هذه التنزّلات، هو الذي جمع سائر الأحكام، والخصائص المتقابلة، على ما هو مُقتضى الإطلاق الذاتي، فلذلك ترى الظاهر فيه، قد اختصّ من بين سائر التنزّلات، بفتح ابواب خصوصياته، ونصب رايات اجناده، واحكام آياته.

ثمّ انك إذا وقفت على هذه النكات، الكلامية والكتابية، ثمّ تدبرت ما تسمعه عن أئمة الشهود الذوقي، من المصطلحات، التي لهم في بيان التجلي الأول وما قبله، وما انطوى عليه التجلّي الثاني من الحضرات، وجدت لذلك شهوداً، حاضرة ناطقة، يشهد بذلك شهادة لاتدفع، وبينة مبينة على المشاعر، تسمع ولاتمنع، وذلك لأن ابلغ ما يدل بحسب الظاهر، على اول المجالي،

المُسمّاة عندهم بـ(غيب الغيب)، و(الهوية المطلقة)، و(الذات الساذجة)، و(الحضرة الأحدية)، على اختلاف عباراتهم، بحسب لحوظ الإعتبارات المندرجة، هو كلمة (لا)، الدالة على النفي بذلك اللسان، واما بهذا اللسان، فقد وقفت على وجه من وجوه دلالته، ولسان من السنة فصاحته، فلا نعيده.

واما المجلى الثاني، فقد انطوى على حضرات متنوعة الأحكام، كالحضرة الإلهية، المُسمّاة بـ(الحضرة العلمية)، المنطوية على جهتي الطلب، الناشئة عن قوسي الوجوب والإمكان، اعني طلب الأسماء الإلهية، ظهورها بالأعيان، وطلب الأعيان ظهورها بالاسماء، وظهور الحق في شؤنه، اجابة السؤالين، وقد وقفت على ما افصح عنه لسان السنة التنزّلات الثلاث، عن مؤدى هذه المعاني كلّها، ومنها ما يقال له النفس الرحماني، الذي انتشأ منه العماء، الذي هو مبدأ المدد الوجودي، ومادة صور الكائنات كلّها، والكل من هذه الحضرة، وفيها على ما صرّح به صاحب الفتوح، ان انتشاء العماء من النفس الرحماني، من كونه الهـًا، لا من كونه رحمانـًا فقط، وستطلع على تمام تحقيقه، عندما تجرد لبحث الاسماء، ان شاء الله وحده العزيز.

فحصٌ كلامي في صفحٍ حكمي من الكلمة بتمامها

كأنك قد نبهت، على ان حروف الكلمة الأولى، هي البروج لفلك الظهور والإظهار، يسبح فيها دراري الحقائق الأسمائية، والحكم الإلهية، ثـمّ ان الكلمة الثانية، التي عليها مدار إظهار الكل، حروفها هي البروج لفلك الشعور

والإشعار، فلذلك ترى موادها، مطابقاً للذراري السبع، التي كل منها في فلك يُسبّحون.

ثمّ إذا لاحظت احرفها ثانياً، وجدت لكل ممّا في الكلمة الأولى، صورتين فيها، كما وقفت عليه، عندما جرّدت النظر، لتصفح الصور الكتابية منها، فكذلك متى جعلت الصور الكلامية منها، مورد اشعارك، ومسرح اضعانك، وجدت كُلّاً من تلك الأحرف، التي هي مباني هذه الكلمة التامة، صورة تنوع، حرف من تلك الأحرف الثلاثة، التي منها الكلمة الأولى، بهذا الوجه يفصح لسانه، عن إبانة احكام ذلك الحرف، وراء ما افصح عنه لسان الوجه الكتابي، كالميم مثلاً، فأنه صورة تنزّل اللام من جهتين، احداهما من حيث المخرج، والثاني من حيث التلفّظ بأسمه، المُفصح عنه بيناته، الكاشفة عنه.

ثمّ ان المظهر المبين للشيء على نحوين، احدهما هو الذي يفصّله في العقل تفصيلاً يميزه بحسب اجزائه، التي له هناك، والأخر هو الذي يعيّنه في الخارج، بحسب ما له من الجزئيات، التي بها تحقق في الخارج، فإن الجزئيات هي التي يتبيّن بها وجود النوع، بما اشتمل عليه من الأجزاء.

فظهر ان الجزء وان كان مبيناً للكل، ومظهراً له من وجه، ولكن الكل ايضاً، هو المظهر للجزء من وجه آخر، فأنه كما ان علاقة الجزئية، مظهرة لماهيّة الكل عند العقل، فعلاقة الكلّية ايضاً، مثبتة لهوية الجزء، ومبينة اياها في الخارج.

ثمّ إذا تذكّرت هذا، ظهر لك، ان الدّال صاحب العلاقة الثانية للام، فهو

ايضاً من صورة تنوعاته وتنزلاته، وكذلك الحرفان الأخيران، اللذان عليهما بناء الكلمة الأولى، اعني الهاء والألف، لكل منهما صورتان في الثانية، بهما يتحقق تمام ظهوره، كالحاء والواو للهاء، فإن الواقف على ترتيب المخارج، لايخفى عليه ذلك.

ثمّ ان لإختصاص الهاء بالغيب والبطون، أثراً هاهنا، هو مُقتضى حكمه من الخفاء والكمون، وذلك انه ما ظهر له في الكلمة صورة التنزّلات، التي له بالضربين المذكورين، وأما الألف، فله فيها صورة التنزّلات بضربيها، مع الصورة الجمعية العينية، التي هي أبين الصور، أعني السين، وذلك لأن اللام هو الصورة الأولى، كما ان الراء هو الصورة الثانية.

ولايخفى على الواقف بالأصول السالفة، ان هاتين الصورتين اللتين للألف، مع الهيئة الجمعية التي لهما، من أبيَن الطرق، وأقوم المناهج؛ لإظهار الألف، بنسختي التفصيل والجمع، ولإبانة احكامه، بمظهري تنوعه العقلي، وتحققه الذي له في العين، هذا إذا لوحظ من هذه الاحرف، طرف التفصيل لها فقط، فأما إذا لوحظ منها جمال إجمالها ايضاً، فالسين هو الدال على ذلك الوجه، فإن فيه ثلاثة ارقام، بأزاء الأحرف الثلاثة، التي للكلمة الأولى.

ثمّ اعلم ان هذه الحكم، التي حكم بثبتها نظم الكلام في كتابنا هذا، إنما هو جمل واصول كلية، تحتاج إلى تفاصيل وتفاريع، تتميماً لبيانها، وتجليةً لعرائس تحققها، التي في مكامن لبسها وكتمانها، وفقنا الله تعالى لذلك.

ثمّ ان هاهنا نكتة لطيفة من هذا الصفح، جدير بأن يختم بها ابحاث الكلمة،

وابانة آيات خصائصها، التي تنادي على العالمين، بالكمالات والعلوم، التي اختصّ بها الختم وأهله، وهو ان الكلمة الأولى، لها طائفتان من الحروف، احداهما وهي الأولى، بحسب النظام الإظهاري، والتأليف الإشعاري، الذي لهذه المرتبة، على المدارك والمشاعر، هي المُعربة عن جملة الأسماء المُحصاة، والهيئة الجمعية التي لها، على ما عبّر عنه العبارة الختمية، بالمفهومين الكاشفين، طريقي جمعها وتفرقتها، وتنزيهها وتشبيهها، حيث قال: (ان لله تسعة وتسعين اسمًا، مائةً إلا واحدة، من احصاها دخل الجنة)، كما شهد بذلك احصاؤها الظاهر، وبين ان هذا المسلك، في ميدان الإظهار، ممّا لايشق له غبار.

والأخرى وهي الثانية، المترتبة عليها، هي المُعربة عن الجمعية التامة المحيطة بذينك الطرفين، وتلك المرتبة هي الصورة التامة العينية، كما وقفت عليه آنفًا، فذلك هو السابق في هذا المظمار، ولكن هذا مصلّيه.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فاعلم ان في الكلمة الثانية، ما يكشف عن مؤدى تينك الطائفتين، بما لا مزيد عليه، وذلك لأنها مشتملة على كلمتين، احداهما محمد (صلى الله عليه واله)، والأخرى رسول الله، وبين أو الأولى منهما، معربة عن صورة بسط حاميم، ومَدّ هيئته الجمعية، كما لايخفى على من اهتدى إلى مسلك اولي الألباب، في طريق استنباط المعاني والحكم، عن التركيبات المُعربة الختمية، التي هي ذات ابواب.

فظهر وجه افصاح هذه الكلمة، عن إبانة مؤدى الطائفة الأولى، كما أدعيناه،

واما الثانية منهما، فهي المُعربة عن ظهور جمال السوية العدلية، التي بها قامت السموات العلى، والأرضون السفلى، فإن الصورة الإحصائية من الطائفة الثانية، التي وقعت لبّ الرسول، ظاهرة بِراء الظهور، ولام الجمال، كما ان الصورة الإحصائية من الطائفة الأولى، التي هي المُعربة عن تمام الأسماء المُحصاة، وقعت لبَّ محمد، ظاهرة بميم الختم، ودال دولة الأنباء والإظهار. ثمّ ان المتدبّر في احصاء الرسول، ظهر له وجوه من الحكم، المؤيدة لما نحن فيه.

واعلم ان هذه الأصول والحِكم، التي سمح بها الوقت، في معنى الكلمة هاهنا، هي قطرة من تيار بحرها الزاخر، ورشحةً من فيض فضلها الفاخر، فإن المهتدي إلى ما في مطاوي رموزها وإشاراتها، وجد من العلوم، ما لم يصل إليه اهل الكشف والنظر، ولم يخطر بوجه من الوجوه، على خاطر البشر. شعر:

ففي كل حرف منه كل حقيقة به كل علم فيه كل مسائل

فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من الجمل

إذ قد قادنا الخوض في الأصل الأول، من الموصلات والجمل، أعني لام الف، إلى بسط الكلام في الكلمة، وتحقيق الأصول السالفة، التي في الصحائف الثلاثة فيها، واستخراج الأحكام التي تتعلّق بكل من تلك الأصول المقننة، عن تلك الكلمة الطيبة، التي اصلها ثابت وفرعها في السماء، مثمرة لفنون من الحكم العلية، والعلوم الالية، كما وقفت على شمة من شمائم تلك الحقائق، في طي المفاحص هذه، حان لنا ان نستقصي في استخراج تلك الأصول وتطبيقها، على

ما يترتب عليها من الفروع، وتبيين ذلك في غير تلك الكلمة، من الآيات المنزّلة القرآنية، ابانة لإطراد تلك الاحكام، باصولها وفروعها، في كلام الخاتم، وما ارسل به الرسل، وتغايراً لنقود تلك الحكم، في موازنتهم المستقيمة، على مناهجهم القويمة، الموصلة إلى كل حق وصواب، وبين ان من الآيات المتعاورة بينهم، هو آية البسملة، التي هي غرة وجه الكلام، وواسطة عقد هذا الانتظام، وصدر السور القراني، وعنوان الكتاب السليماني، ولو امعنت النظر فيها حق الامعان، لرأيتها هي الكأس، التي مزاجها الزنجبيل، من عين تُسمّى السلسبيل، فهي الجدير بأن يعطف عليها أعنّة البيان، وتحقق ما في طيها من الحكم العلية، والأصول الحرفية، التي هي مبنى جملة العلوم الحقيقية، والمعارف الكشفية الإنشراحية، التي اختصّ بنيلها الأنبياء، والورثة الختمية من الأولياء.

فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من البسملة

وهو انه قد تقرّر، عند الواقف على اساليب التحقيق، وطرق اهله، انه ما من صورة جمعية، وهيئة انتظامية جملية، إلا وتمامها بحسب الظهور والإظهار، في الترتيب الدوري، الذي به ظهر التمام بصورته، فأنه هو الذي مكن كل جزء ممّا في طيّه، حيزاً به، استحصل نسبة المقابلة والمماثلة، بين شيء نظمه، التي هي اجزاء تلك الهيئة الجمعية، وأقر كُلاً منها، مستقر بروز احكامه الخفية، واثاره البهيّة، حيث يتمايز فيه المقابل عن المُماثل، ويظهر عنده المواقف، على غير ما

عليه المعاند والمخالف، وبذلك بتصور الحكم الغريبة، التي يترتب على تلك الهيئة الكريمة، والنظم الكمالي، وذلك لأن هاتين النسبتين، هما اللتان بهما برز ما في أكنة مكامن القوة والخفاء، إلى افضية صحارى الفعل والظهور، من غرائب آثار البديعة، وجلائل الأسرار الشريفة، وبين انه كما لحروف الكلمة، ضرباً من تلك النسب مع صاحبتها الذي فيها، لابد من ابرازها أولاً، حتى يستفهم منها مغزاها، ويتمكن حينئذٍ عن استنباط الحقائق العلية، كذلك سبيل الكلمات والجمل والآيات، فإن لكل منها مع صاحبتها، نسبة خاصة من هاتين النسبتين، لابد من استخراجها، عند إرادة استفهام، تمام المرام من الكلام التام، وكذلك لحروف كل كلمة، بالنسبة إلى حروف صاحبتها، هذه النسبة بعينها، وبين ان لكل نسبة من هذه النسب الخاص، اعطاء حكم خاص للحرف، به يتعدّد وجوهه، ويتخالف السنة الدلالات، التي لكل واحد من تلك الوجوه المتعدّدة التي للحرف الواحد.

ومن فهم هذا الكلام، وقف على وجه ما نقل عن الأئمة، إذ ليس في القرآن حرف مُكرّر، ثمّ انه من أراد زيادة شهادة على هذه الأصول المفنّنة، التي هي منابع الفروع من الحكم المتفننة، فليتدبر في هذه الدائرة المحدقة، بآية البسملة، متأملاً في اشاراتها المرموزة، وتنبيهاتها المزبورة، ثمّ ليتصفح عن الحكم، التي في طي كل منها، ممّا لا يفي بأظهار معشار من عشرها، عبارات مصاقع البلغاء، وصناديد الفضلاء، بفنون طرقهم المتنوعة، وصنوف اساليبهم المُتفنّنة، ولو افرغت في بيانها المُجلّدات والزبر.

فلئن قيل: ما الدليل على اعتبار هذا الترتيب الدوري، الذي جعلته مبنى استنباط الحكم، عن هذه الأية الكريمة، وما الذي يدل على هذا النظم، من السنن الختمية الهادية، إلى السنن القويم، والصراط المستقيم.

قلنا: ان لزوم تكرارها في كل سورة، وتتالي تلاوتها في كل لحظة، وعلى أي صورة، هي الدالة على هذا النظم الدوري، في الوجه الكلامي من هذه الاية، وذلك لأن الدور، عبارة عن اتصال الأخر بالأول، وبين ان كُلّما يُكرّر المُتكلّم من كلامه، لابدّ فيه من الأتصال المذكور، وقد عرفت ان الخاتم العربي، صلوات الله وسلامه عليه، هو صاحب زمام هذا النظم الكلامي أولاً، دون الكتابي، وهو الهادي بلسان الإشارة، إلى سائر الوجوه وطرقها.

فظهر لدى المتفطّن، ان كل طائفة من هذا النظم، المُسمّاة بالسورة، صورة محصورة من صور جزئيات ما وقع، بين تلك الدائرة، بهذه الحروف الموصلة، التي في البسملة، بفنون هياكلها وهيئاتها، هي صورة جملة الكل، كما ان كل سورة من السور القرآنية، حرف خاص تحت، فذلك تفصيلها، والذي يدل على تمام اهتمام الخاتم بالدور، ما روى أَنس عن حضرته (صلى الله عليه واله وسلم): (خير الأعمال الحل والرحلة)، قيل: وما هما، قال: (افتتاح القرآن وختمه)، فلا تغفل عن دقائق ما في هذه الدائرة، التي هي المائدة الحاوية، لكل فائدة.

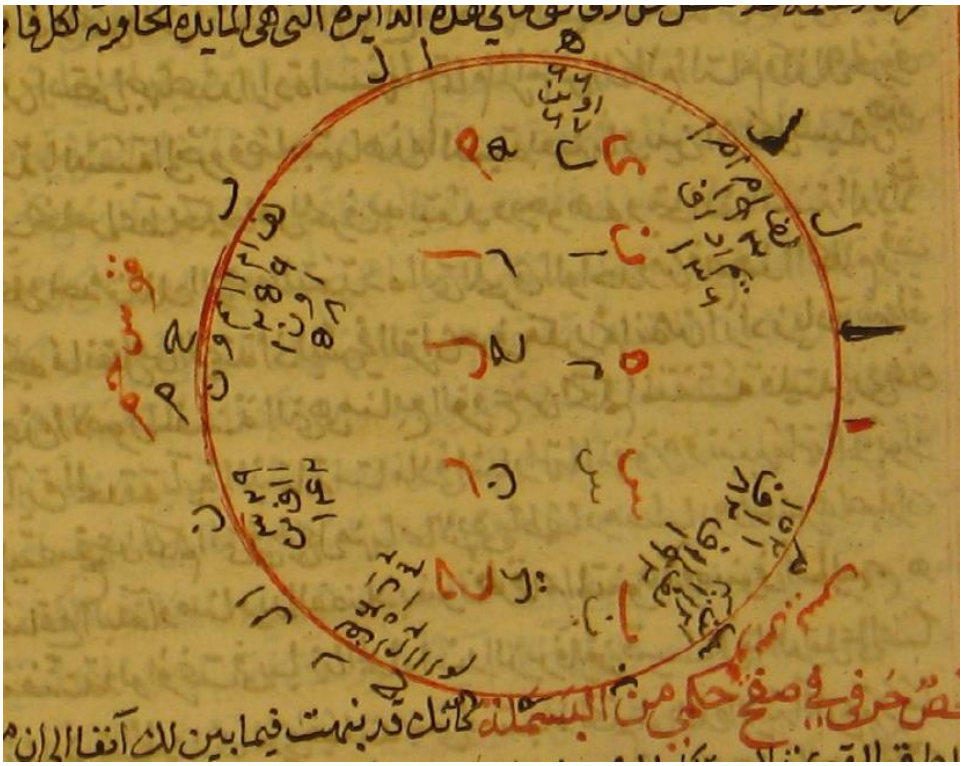

فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من البسملة

كأنك قد نبهت فيما بُيّن لك آنفـًا، إلى ان من الطرق القويمة، لاستكشاف الحقائق من الكلمات والجمل، الموجبة للنظم الإرتباطي، تنبيهـًا، هي ملاحظة ما في اواسطها، من الحروف والمقاطع، فأنها هي الواقعة فيها، موقع قلوبها والبابها، فالمتيقظ إذا استخرج ذلك، وافرزه من البين، تحت نظره وفكره، ثمّ أبرز ما فيه من النسب التي له، مع ذوي نظمه، وأولي سلكه، حصل له من ذلك، حكم غزيرة، وذلك كما في هذه الأسماء والجمل، التي في البسملة، على ما وضعت في هذه الدائرة، فأنه إذا سلك المتدبّر فيها، ذلك المسلك، ظهر له

اصول من الحكم العلية، فليتعرض لشيء منها، إبانة لطريق استخراجها، وهو ان ما في الجلالة هاهنا، هما اللامان الظاهران بالهاء، وبين ان احصاءه، مشعر بأحد القوسين الكماليين، اللذين بهما تقومت الحقيقة الإنسانية، الظاهرة بها الحضور، الذي هو تمام الظهور، واحصاء القلب، هو الشاهد به، كما وقفت على ذلك، في طي المفاحص الكتابية.

وممّا يؤيد ذلك، ما ورد انه قال (صلى الله عليه واله وسلم): (لاتقوم الساعة، وفي الأرض من يقول الله الله).

ثمّ إذا تقرّر هذا، فأعلم ان لب هذا الأسم، هما اللامان، اللذان هما صورة تفصيل السين، الذي هو مالك ازمّة، ما يستخرج من مكامن القوة، إلى مجالي الفعل، من الأعيان والعلوم، مطابقة لما في نفس الأمر، حقاً وصدقاً، على ما شاهدت فيما صورت لك، من الشجرة الباسقة، التي هي ذات الأغصان المفيضة، والثمرات اليانعة.

ثمّ ان هذا السين، الذي وقع مختفياً، بصورة تفصيله المعرب هاهنا، بين الستة المتفقة، المجزّأة بالفردين، تراه قد ظهر في المرتبة السابقة عليه، اعني الركن الأول من البسملة، بصورته الجملية العينية، بين الستة المختلفة، المجزأة بالزوجين، بحكم دقيقة، سيطلع عليها اللبيب، إذا انعطف عنده اللواحق على السوابق.

فتبيّن ان بين هذين الركنين، وجه من وجوه التوافق، في الصورة الإجمالية، التي لهما، وهو وقوع السين بين الستة، سوى انه في بسم، صادف ما يمتزج به، إمتزاج جمع إتحادي، وحصل من ذلك وحدة اظهارية، كاشفة عن المُسمّى

بوحدته الذاتية، فما بقي خارج عن تلك الوحدة، غير الأثنين، الذي هو احدى صورتي الإطلاق، وهي المُعربة عن الخصوصية الختمية، كما بين في الرسالة المُحمّدية.

هذا ما يتعلّق بلب الأسمين الأولين، وأما الأسمان الأخران، فاعلم ان الحاء الذي من بين الحروف، وهو الذي حمل عرش الوحدة، بأركانه الثمانية، له بميم التمام، ضربان من الإمتزاج، احدهما هو الذي بظاهره، وهو (حم)، الذي هو لب الاسم الرحمن، والحكم التي في طيه، أكثر من ان يعبر عنها بالدلالة الوضعية والعرفية أصلاً، ولكن لذي يناسب بحثنا منها، أنه قد اعرب، عن تمام تفصيل الأسماء المُحّصاة، التي اجملت امرها، في الركن الأول من البسملة، بما هو مُقتضى الإجمال الأصلي، من التلويح إلى الإطلاق الذاتي، بصورتيه، بلسان يفصح عن تحقيق احداهما في عين الأخرى، ووجه يكشف عن التثليث، الذي عليه بناء أمر تلك المرتبة التمامية، ثمّ فصلت في الركن الثاني منها، بما هو مُقتضى حكم التفصيل الوجودي العيني، من الإبانة عن الطرفين المتقابلين، أعني الوجودي الوحداني، والعلمي العشري، بلسان يفصح عن نطاق ذينك المتقابلين، ووجه يكشف عن ثلثي تلك الأسماء، كشفاً مفصحاً، فأنه في هذا الركن الثالث، قد أفصح بلبه عن تمام تلك الأسماء، على ما هو مُقتضى حكم الإحصاء الظهوري، بالغاً إليه، على مدارج التثليث، مترقّياً إليه، في سلاليم كماله، الذي هو منصب الختم بإعرابه.

ثمّ ان الضرب الأخر من الإمتزاج، الذي للحاء بالميم، هو الذي بباطنه،

أعني الياء، وهو الاسم الحي، الذي هو لبّ الاسم الرحيم.

وأما الحِكم التي في طيِّ هذا البيان، ممّا يناسب مقامنا هذا، فهو أن الحياة الحقيقية الخالدة، التي لاموت بعدها، هي التي بعد التحقق بتلك الأسماء واحصائها مترتبًا عليه، وأيضًا فأنه قد رجع عن ذلك النوع من التفصيل، الذي تم فَذْلَكته في الاسم الرحمن، وبلغ كمال احصائه فيه، وحصره، وأخذ في ضرب بديع من الإجمال، المفصح عن أجلى طرق التفصيل، بلسان ينطق بطرفي تلك الاسماء، على شفتي المحاطية والمحيطة، ووجه يكشف عن الضعفية المثلية وجوداً، وعن الخمسية الكنهية، علماً وشعوراً، والذي يقضي منه العجب في هذه الحكم، وبدائع إشاراتها، ان النسبة التي بين لب الرحمن والجلالة، نفسها من الثلثية، الكاشفة هي بعينها هاهنا، بين لبي الرحيم وبسم، وهذا الوجه هو الذي تكلّم على أفصح لسان، بالنظم الدوري، الذي بين هذه الأركان الأربعة، ويتحل على كمال ترتيبه، وتمام ربطه، الذي بين الأخر منها والأول، ثمّ ان الإمتزاج والتركّب، الذي بين الأخر والأول، هو الذي تحقق به الكشف العلمي، وابتنى عليه الشهود اليقيني، المعرب عن كنه الكل، كمالاً لايخفى، فلذلك ترى الهيئة الجمعية، التي بين لبي الاسم الاخر والأول، هي الصورة العددية الكاشفة عن كنه الكل، هذا كلّه بيان الربط، بين هذه الأركان الأربعة، بحسب البابها وصورها الإحصائية، التي لها فقط.

فحصٌ آخر من هذا الصفح

اعلم انه كما تحقق بين الباب هذه الأركان، ارتباط جمعي ذو حقائق، حسبما وفقت عليه، كذلك بين الحدود، التي لها رقائق ارتباطية، يتضمن حكماً غزيرة، منها ما للركن الأول من الحّد الأخر منه، المتصل بأول الثاني، وذلك هو النسبة التي تحقّقت للواحد، عندما انتسب إليه الأربعة، وبين ان الأربعة هذه، هي التي فيها تنزّل الواحد، أول ما تنزّل في صورة الكثير، من المدارج المتنوعة، التي له في ذلك.

ثمّ أن وقوع الأربعة هذه، في مرتبة العشرات، وتقدّمها على الواحد ذلك، هو المنبه إلى ان طريق استعلام الواحد، هو ذلك التنوع العشري المعرب، الذي له الأنباء عن الأسماء كلّها، كما وقفت على تفصيل ذلك الكلام، فيما ووجوه استكشافه، فكأنه قد بسط تحقيق هذه النسب، في الرسالة الأربعينية، على ان لوقوع الميم هاهنا، بين هذين الحرفين، حكَماً متقنة، لايخفى على المتيقظّ، الناشئ في العلم، ولكنا ما نتعرض هاهنا، إلا لما هو الجلي منها، لدى الطالب الدخيل فيه، ومنها حكمة كتابية، كاشفة عن وجه اختفاء الألف في هذا الركن، وذلك هو غلبة حكم التعمّق والبطون على الظهور، في الحضرة الأولى، التي لها هذه الصورة.

ثمّ انه لما ظهر للألف في طي الميم، صورة ذلك التعمّق البطني، الذي هو مقتضاه في هذه الحضرة، حان له ان يظهر بصورته الأصلية، التي له في الحضرة الإلهية، التي هي الثانية من الحضرات الجلائية، وأما بيان نسبة الحدّين كليهما

إلى الحدين، فلا يخفى بما اشير إليه آنفـًا، وهو ان الأول منهما، وهو الذي على صوب البطون والكمون، صورة الوحدة الإطلاقية بنوعها، اختصّ كل من الركنين، بما يناسب من تينك الصورتين، وأما الأخر منهما، وهو الذي على صوب الظهور والبروز، فإن الأول منهما، هو المعرب المقوم للثاني، الذي هو نهاية الجمعية المُتقوّمة به.

هذا إذا استنطق لسان الإجمال، فأما لسان التفصيل من ذينك الحدين، فأنه قد افصح عن ان الظاهر منهما، هو الدال، على نهاية مراتب الشهود، والمشير إليه هو ترتيب (ا ب)، الذي هو طريق تلك المرتبة الشهودية، وأما النسبة الإرتباطية التي للحدين هذين، إلى ما هو الخارج، فأنها إذا اجتمعت، صارت (حم)، الذي هو لبّ الرحمن.

ثمّ ان نسبة الحدّ الأخر من الجلالة، إلى الأول من الرحمن، هي الكاشفة، عن تفصيل نسبة الحد الأول من الجلالة، إلى اخر الركن الأول، وذلك لأن نسبة الهاء إلى الراء، كنسبة الألف إلى الميم بعينه، سوى انهما أكثر تنزلاً، وأقرب نسبة إلى مدارج البروز، وأفصح بيانـًا، على ما لهما من التقابل.

وأما الحدان للذان لهما، فلا يخفى ان الصورة التي عليهما هاهنا، لها الكمال السبعي، كما ان التي على الأول، لها مرتبة التمام الستي، فظهر ان هذين الأسمين، هما اللذان تفردا بين الأسماء، وبتمام الظهور الوجودي، وكماله الشعوري، ومن هاهنا تراه، إذا جُمِعت حدودهما، كانت نهاراً.

ثمّ ان نسبة الحدّ الأخر من الرحمن، إلى اول الركن الأخر، اعني الاسم

الرحيم، هي بعينها النسبة التي في التنزّل السابق، على زيادة من التكثّر الكوني، وتوغل المرتبة الإمكانية، ثمّ ان امر التربيع المعرب، الذي قد ظهر في التنزّل الأول، ثمّ اندمج في الثاني، تراه قد جدد ذلك الظهور، على وجه اتم وأجمع، فأنه إنما تجدّد على النظام الحسي، الذي للظهور المذكور في الأعيان الكونية، ثمّ إذا تذكرت هذا، فلا يستبعدن ان يجعل من جملة ما في طي الإشارات، التي لهذه الأسماء، هذا التنزّل الاخير، محمولاً على التنزّل الروحي الكوني الإنساني، كما ان السابق عليه، إشارة إلى التنزّل القدسي الملكي، وذلك لأن الاعراب الذي ظهر في اول هذه التنزّلات، هو الاعراب الأسمائي، وانباؤه، الذي قد ادمج أمر تمامه، في النشأة القدّسية الملكية، وظهر قهرمان ذلك في النشأة الكمالية الإنسانية، وأما الذي بين حدّي هذا الاسم من النسبة، فهو ممّا يؤيد ذلك ايضاً، فانها إذا امعنت النظر فيها، وجدتها هي النسبة، التي للمرتبة الإلهية، بين حدّي تلك الحضرة، سوى انها قد التبست هناك، بما تنزّل في طي احكام المراتب، كثافة كونية، وحجاباً إمكانياً لاغير.

ثمّ انه ما بقي من هذه النسب، التي جردنا لبيانها هاهنا، غير النسبة التي بين آخر الرحيم، وأول البسم، تحقيقاً للنظم الدوري، الذي لهذه الجملة التامة الختمية، وذلك هو ان النسبة هذه، هي النسبة التي بين آخر التنزّلات، إلى فاتحتها، فإن التنزّلات السابقة عليه، كلّها وجوديات، يتراكم في مدارجها الحجب، وهذا شهودي، يرتفع ذلك في مدارجه، ولذلك ترى الميم الذي هو صاحب الأربعة المشعرة، قد انتسب إلى الباء، الذي هو صاحب النصف منها،

وهو أجلى النسب الكاشفة، ولكن وجودياً أصلياً، صافياً عن الحجب، وهذا التنزّل الشهودي، هو الترقي الكمالي، الذي اختصّ بنيله الكُمّل من الأولياء والأنبياء، والذي فاز بقدحه العلي، وكماله الأتم، هو الحضرة الختمية المحمدية، صلوات الله وسلامه عليه، والذي يدل ظاهراً، على ما نحن فيه، ان النسبة التي بين الحرفين المذكورين، هي النسبة التي بين حدّي الاسم الأخير نفسه، سوى انها صافية عن شوائب النسب، خالصة عن الحجب الكونية، التي في طي المنازل والرتب. ومن هاهنا، لو جمع بينهما كشف عن صاحب تمام هذه المرتبة، اعني اسم الخاتم، كما انه لو ضم إليه ما قبله، اعني طرف علوه، دل على تلك المرتبة العلية، أعني النبي.

هذا ما سمح به الوقت، من إبراز الحِكم، التي في هذه الحروف، الموصلة القرآنية، التي في البسملة، ليكون دستوراً عند اللبيب، في استخراج المعاني، وليعلم الفطن حقاً، ان هذه كلّها، إنما هي لمظة من الخضروم، الملقاة حوالي ذلك السماط المحمدي، المبسوط عندك، ورزقنا الله التلذذ بما في قصع علوه، وصحون عزّه، من لذائذ نعمه، ونفائس حكمه، التي هي المسمن والمغني عن جوع.

فحصٌ آخر من صفحِ الحكم التي في البسملة

وهو ان الألف في البسملة، على ما هو مُقتضى اساليب العرب، وأدب لسانهم المعرب، ستة مواطن، أربعة منها كتابية، وثنتان كلاميتان، أما الاربعة الكتابية:

[الأولى]: هي التي بين الباء والسين، وقد اختفى فيه بصورته الكتابية، لوجوه:

احدها: الوفاء بحق الموطن، ومُقتضى أوليته، وتلخيص ذلك، أنك قد عرفت ان هذه المرتبة، هي الواقعة في هذا النظم الدوري، بأزاء القوس الشهودي، الذي للعبد العارف المؤمن في هذا اللسان، الذي نتكلم عليه هاهنا، وذلك الموطن هو الذي اختلف فيه الناس، وتباينت به رتبهم، بحسب الشهود الأصلي الذي للكُمّل، فإن ما للخاتم منه، يعبر عنه بأو أدنى، وما لغيره من الكُمّل، يُعبّر عنه بقاب قوسين، فالذات الواحدة المشار إليها بالألف ههنا، هو مشهود العبد، وبين ان مُقتضى المشهودية، ان يكون سلطان ظهورها، في عين حريم الخفاء، فإن نهاية الظهور، إنما هي في غاية الخفاء، الذي للمشهود في المظاهر المتكثّرة، كما قيل، شعر:

بدت باحتجاب واختفت بمظاهر على صيغ التكوين في كل برزةٍ

والذي يدل على ذلك في بحثنا، ان الموصل هذا بعينه، هو صورة الألف، كما شهد به احصاء بيناته الظاهرة، فأنها مفصحة بذلك، واحصاء ظاهره زبره ايضاً، له دلالة على ذلك، بلسان ليس ببعيد، عن عرف الظاهر، وذلك لأن السبيل إلى ذلك المشهد، إنما هو الإيمان.

[ثانيها]: فهو ان القوسين المشار إليهما في هذا الركن، احداهما وهي التي على طرف الكثرة، دل عليها الباء، والأخرى وهي التي على صوب الوحدة، دل عليها الباقي من الحرفين، اعني السين والميم، فاتصال الباء بالسين، إشارة إلى

وجه الأقربية التي بين القوسين، وذلك لأنها هي التي تفرّد بها الخاتم، فجعل فاتحة كلامه، ما يدل على خصوصيته، التي تفرّد بها.

[ثالثها]: فهو ان الصورة البائية، إنما استحصلت عن ثلاث حركات، كما عرفت تحقيقه في الصحيفة الثانية، أولاها هي الحركة الإنّزالية، التي اختصّت بالألف، والثانية هي الحركة الإنبساطية، التي هي الغالب امرها في الباء، والثالثة هي الحركة الإنعطافية، المقابلة للإنّزالية.

إذا تقرّر هذا، فاعلم ان الأولية، التي ظهر قهرمانها في هذا الركن، من حيثيتين اثنتين، احداهما جهة جمليته الجزئية، والأخرى جهة قرآئيته الكلية، قد اقتضت عدم التفرقة أولاً، وان يكون انبساط الباء، في عين الحركة الإنزالية، فإن الأول، إنما اقتضى ذلك الضرب من الإنبساط، كما وقفت عليه مراراً، فلذلك ترى الصورة الإنزالية، التي للباء في هذا الموصل، بحسب وضع السلف، اكثر ممّا هو المعهود منه.

[رابعها]: وهو المعرب القريب من لسان الظاهر، فهو ان المأمور من هذا الموصل، إنما هو قرآنه، على ما دل عليه قوله تعالى (اقرأ باسم ربك)، وبين ان المقروء، إنما هو الصورة الكلامية لاغير، والألف في تلك الصورة مختفية، فأنه لاظهور له، بين الباء والسين أصلاً، فمُقتضى الحكمة الختمية، ان تكون الصورة الكتابية هاهنا، موافقة للصورة الكلامية، التي هي المأمور بها أولاً، هذا ما يدل على ذلك من الوجوه الكتابية، واما الوجود الحكمية الدالة عليه، فهو ان للبسملة أركانًا اربعة، والدال منها على الكثرة الكونية، المنطوية على العبد، بما

له من أفعاله الإختيارية، وأعماله الحالية، ومطالباته السؤالية، هو هذا الركن الأول.

ومن ثمّ نقل عن الصدر الأول، من عظماء الكشف، واساطين الصوفية، ان حكم بسم من العارف، ككن من الله، ومن هاهنا ترى أئمة الأدب، المقتفين آثار العرب ولغته، ما لايقدرون الدال على تلك الأمور، لايفهمون له معنى، ولايقدرون على ذلك، فتنبه بهذا الوضع، الفطن المتيقظّ، إلى كيفية تحقق ذلك الواحد، تحت هذه الكثرات المتنوعة، ظهوراً وخفاء، بحيث لايخفى عليه خافية.

[الثانية]: وهي التي في اول الجلالة، بين الميم واللام، وذلك أول مظاهره الحقيقية، كما شهد به المقطع، الذي صدر به الكتاب، فإن الأول منها إعتباري، وان كان بنظر آخر، هو الأصل في الكلمة، التي عليها بناء ذلك الركن.

ومن هذا الكلام يتفطّن اللبيب، بحكمة جليلة، من حكم حرف اللام، فإن هذا الترتيب، هو الكاشف عن قلبه، وإذا تقرّر لك ان الموطن الحقيقي الذي للألف، فيه ظهور حقيقي، وشهود كتابي معرب، هو الذي بين الميم واللام، أول مراتب الحضرة الإلهية، فأعلم ان في ركن الجلالة، له ضربان من الظهور، احدهما هذا الكتابي الشهودي، الذي ليس له حظ، من الكلامي الوجودي أصلاً، والثاني منهما هو الكلامي الوجودي، الذي بين اللام الثاني والهاء، وهو الثالث من مواطنه، وليس له حظ من ذلك الرقم الشهودي، سوى ما للام الممتد إلى الهاء، وهذا من الصور المشيرة إلى القوسين، ووجه تمايزهما في هذه

الحضرة، عند الواقف على لسان الإشارة، واما الموطن الرابع والخامس الذي للألف، في هذا النظم الكمالي الأتمّي، هما اللذان في الركن الثالث، والاسم الرحمن الذي دل على تفصيل ما في الجلالة بجمعيتها، التي لها كما نبهت إليه، وهذان الموطنان ايضاً، اولهما كتابي، والأخر كلامي، على طبق ما في الجلالة، فهما صورتا، تفصيل ما في ذلك الركن الجليل، من الموطنين المذكورين فيها بعينهما.

وتلخيص ذلك: ان الكتابي من هذا الركن، هو الذي بين الهاء واللام، فظهر وجه تفصيله، فإن الهاء صورة تفصيل الميم، وهيئة تمام اجزائه، كتاباً واحصاءاً، واما الكلامي منهما، فهو الذي بين الميم والنون، كما ان في موطن الأول، واقع بين اللام والهاء، وبين ان المد الممتد، من الميم إلى النون، صورة تفصيل ما انتشى من اللام، ووقع على الهاء، فإن الهاء صاحب الغيبة والإجمال، كما ان النون يدل على التفصيل والحضور.

ومن هاهنا تراه دالاً على المُتكلّم، وهو يدل على الغائب، وممّا شهد على ان الجمعية ذات القوسين في الاسم الرحمن، بزيادة من التفصيل، هو اشتماله على الحرفين الدائرين، اعني الميم، صاحب الجمعية الأسمائية، والنون صاحب المراتب الكونية، وأما الموطن السادس منها، فهو الذي في الاسم الرحيم، بين النون واللام، ولايخفى على وجه تحقيقه، وهو ان النون، الذي هو نهاية مراتب الظهور، متصل باللام، الذي هو عبارة عن تمام مواطن الإشعار ومجإليه، ومن هاهنا ترى الألف في هذا الركن، تنزّل من حيث المدية، إلى

الصورة اليائية، التي هي صاحب العشرة المشعرة.

ثمّ إذ قد ظهر من هذا، ان موطن الصور الظاهرة من الألف، في هذه الجملة الكريمة، على نوعين اثنين، احدهما الإشعاري، الذي عليه الكتاب، والآخر هو الإظهاري، الذي عليه الكلام، ثمّ ان الأول منها، اربعة معربة، واما الثاني منهما، فثنتان، وذلك هو الأجلى من صورتي الإطلاق، كما عرفت.

ثمّ انك قد ظهر لك، ان الظاهر من الكلمة، هي الصورة، التي بها تمام الجملة، من تلك الحروف، فالصورة من هذه الجملة الكريمة، هي الياء، الظاهر بصورة بينات الميم، ومن اطلع على ظهوره هذه الكريمة، التي هي ام الكلمة التامة القرآنية، بما ظهر، ثمّ اطلع على ظهور العذراء، التي صدقت بكلمات ربها، وكتبه به نفسه، ووقف منها على اصول من الحكم، منها ما حكم، بمطابقة الأول للاخر، في احكامه.

فحصٌ حرفي في صفحٍ جملي من البسملة

اعلم ان هذه الأية الكريمة، هو الصدر الأول من بين الآيات كلّها، فلهذه الجملة وجوه من الدلالة والإشارة، على سائر ما في الكلام المنزل القرآني، ولكل وجه لسان جملي، بعرب عن أصل إجمالي، لذلك الكلام، ولسان فصلي، يكشف عن الحكم التفصيلية، التي احتوى عليها ذلك الكلام، اما الأول، فهو ان لهذه الجملة أصلاً، وهو المقطعات، التي لن تتكرّر فيها، وذلك عشرة أحرف، (ب س م ا ل هـ ر ح ن ي)، وهي الدالة على تمام ما في السبع

المثاني، ولو امعنت النظر في صورته الإحصائية، التي لها أولاً، على ما شهدت به، السادسة من الكاملة، في طي الحمرة من قوسيها، كما ان ما تكرّر منها، وهي تسعة كتاباً، واحدى عشر كلاماً، (م ا ل ر ح) (٣٨٢)، مفصح بالقرآن.

فظهر ان في هذه الكريمة، وجهاً وجيهاً، من جمال إجمال قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[1].

ثمّ ان هذه الأصول العشرة، التي اشتملت عليها هذه الأية الكريمة، لها دائرة تامة بقوسيها، احدهما هو الذي بين الباء واللام، وهو الكاشف عن طرف القابل، وما له من الحكم البدني الذاتي، وعلوه الأصلي الأولي، واما الثاني منها، وهو الذي بين الهاء والياء، فهو المعرب عن طرف القبول، وماله من الحكم الرجعي، وتنزّله الفرعي الأخري.

ومن وقف على الدائرة الطهوية، التي هي باب الأبواب للحقائق الكشفية الشرحية، ثمّ تأمل في هذه المراتب، التي هي في طي هاتين القوسين، عثر منها على حكم جمّة، وأما الثاني منها، وهو لسان التفصيل الذي يتكلم به هذا الوجه الجملي من الكريمة، فهو ان الباء منها، دال على بدء الحضرات الجلائية، التي بها ظهر ماظهر، وفي طيّها برزت النقطة الأصلية، والوحدة الذاتية، عن مستجن الغيب والبطون، وهو المُعبّر عنها بلسان الإصطلاح، بالحقيقة المحمدية، ومقام أو أدنى، وأما السين فهو الدال على الثانية من الحضرات، اعني الحقيقة الإنسانية، ومقام قاب قوسين، واما الميم منها، فهو الدال بمفرده على ظاهر

(١) (سورة الحجر ٨٧).

ذلك المقام، اعني مقام التدني والتدلّي، وبجملته على حضرة الأسماء الإحصائية بتمامها. ثمّ ان الألف الظاهر هاهنا، في المرتبة الرابعة منها، هي إشارة عن ظهور المسمّى، الذي اختفى في الحضرات الأول، وصورته الظاهر، هو بها في نفسه، بدون إعتبار المشاهد، في اول مدارج تنوعاته، فأما كمال ظهوره ذلك، ففي المرتبة الخامسة، التي هي نهاية التنزّلات، بصورة اللام، اعني العين المتجوهرة، المُسمّاة بعالم الأرواح، والعقل الكل، وانت عرفت في المفاحص الكاشفة عن الأصل الأول، ما ينبهك على تحقيق هذا الكلام.

ثمّ ان ظهور المُسمّى الألفي بين هذين الحرفين، اعني الميم واللام، بحسب صورته أولاً، ممّا يطلعك على اصول من الحقائق، فليكن على ذكر منك، وهذا نهاية القوس الأولي، المتوجه إلى تمام الجلاء، وبه تم الحضرات المعنوية، الجلائية منها والإستجلائية، وأخذ في المراتب الصورية الإستجلائية، بما تؤول إليه، وأما الهاء، فهي الدالة منها على تمام نظام المظهر، المذكور بقوسيها، أعني عالم المثال المتجسّد، وذلك هو الأول من القوس الإستجلائي هذا، ومبدأ أمر الصورة.

ثمّ ان الراء، هو الدال على تمام امر الصورة، ودوائها المبهج، أعني عالم الشهادة، التي هي متعلّق الرؤية، ثمّ الحاء منها، دال على عالم الحيوان، الذي هو الثمرة لهذه الشجرة، وأما النون، فهو الدال على الإنسان والياء، على المرتبة الكمالية الختمية، التي له، والذي يدل على تحقيق ما قلنا، ان النون والياء، هما ظاهر السين، الذي اشير به، إلى الحقيقة الإنسانية، وفي الدائرة ما ينبهك على هذا النظم الترتيبي، مع زيادات شريفة، يتفطّن لها اللبيب، بعد ضبط ما مهدناه.

فحصٌ حرفي من هذا الصفح

وهو انك قد عرفت، وجه دلالة هذه الأصول، على المراتب التي للوجود، بقوسيها الظهوري والشعوري، على ماهو مُقتضى لسان التفصيل الكتابي، فأعلم ان التكرّر، الذي لطائفه من تلك الأصول، هي الإشارة إلى ما طرأ، لبعض تلك المراتب، من التنوعات الكونية والتنزّلات، التي لها في مواطن الكثرة، والعوالم الإمكانية.

ثمّ ان لهذا الكلام، وجهاً يتكلم بلسان الإجمال، وآخر يعرب عن لسان التفصيل، أما الأول فهو مسبوق بقسمة مميزة الأفراد، تلك الحروف الأصول، مظهرة لأحكام كل منها، بها يتمايز الكل، وهي ان الحروف هذه، على قسمين اثنين، احدهما هو الذي لم يتكرّر في هذه الجملة الكريمة اصلاً، بل إنما ظهر بصرافة وحدته الذاتية، وهي خمسة، ظاهرة فيها بهذا الترتيب (ب س هـ ن ي)، ولسان إشارته، مفصح بأن هاء الهوية الإطلاقية، هو الظاهر بالسين، عيناًوظهوراً، والباء مادة بسطه، وبروز مشيرة إليه، وذلك هو المُعبّر عنه في الدائرة بقوس (يس)، والآخر ماتكرّر فيها، وهي خمسة، كامنة فيها بهذا الترتيب (م ا ل ر ح)، ولسان إشاراته مفصح، بأن اللام هو ما لظهور الحكم والحقائق، علماً وشعوراً، وذلك هو المُعبّر عنه في الدائرة، بقوس حم.

ثمّ ان منها ما تكرّر مثاني، وهو الحاء والراء، وأنت عرفت ما يدل على لميّة من أيهما، هما الدالان على نهاية الكثرة، من اقاصي مراتب العوالم، التي هي منابت الصور، ومزارع طلوعها وبروزها، ومنها ما تكرّر مثالث، وهما الميم

والألف، المشيران إلى الاسم والمُسمّى.

ولايخفى على الفطن، وجه لميّة ذلك، فإن هاتين الحضرتين، هما موطنا أمر النسبة، وقهرمان حكمها، ومبدأ ظهورها هي الثلاثة كما عرفت، ومنها ماتكرّر رُباع، وهو اللام، الذي هو لب هذا القوس، وذلك لأنه هو المعرب عن الوحدة الكمالية المشعرة، التي هي صاحب اصل هذا القوس، ومغزى حقيقتها، وأيضاً فإن المظهر التام للألف، الذي هو الظاهر، إنما هو اللام كما عرفت، فوجب المطابقة بين الظاهر والمظهر، سوى ان الظاهر الذي هو المسمّى، قد اختفى في مطلع تلك المدارج، وقائماً هو مُقتضى حكمه الإطلاقي، وتقابل اطواره، فإن الصورة التي للمُسمّى الألفي هاهنا، أما ان يكون كتابية، منزهة عن الكلامية، أو كلامية منزهة عن الكتابية، أو صورة مجردة منزهة عنهما، والثالث هو الأقرب بموطن الإطلاق، والأنسب بمورد احكامه.

وهذا من جملة أسرار الأختفاء الألفي، بصورتيه وظهوره بهذا الاختفاء، في مطلع هذه الجملة الكريمة، الذي هو بسط الاسم، وبيانه: حيث ان من شأن الاسم، ومُقتضى لسانه، الذي يتكلم في وجه تقابله للمسمّى، ان يختفي المُسمّى في الاسم، ويظهر الاسم في طي بسط المسمّى، كما سيجيء زيادة لهذا الكلام، في المفاحص الكتابية الاتية، في هذا البحث.

فحصٌ آخر احصائي في صفحٍ من الحكم الاجمالية لهذه الكريمة

وهو انه كما ظهر من الأصول، التي هي مادة هذه الكريمة، بلسان احصائها،

تمام تفصيل ما انطوى عليه السبع المثاني، بصورها التي احصاها الخاتم، كذلك يظهر لدى الفطن، بلسان الاحصاء، الذي لتلك الكريمة، بهيئتها الجمعية، وصورتها التمامية، أولاً تمام ما انطوى عليه السبع المثاني، والقران العظيم، ولكن بأنطواء الواحد، في كل من الطرفين هذين، تطبيقاً لهما، بالصورة التي هي مُقتضى هذا الموطن، من اختفاء الألف فيه.

وأيضاً فإن للصورة المذكورة، باطناً رتبياً، قد افصح عنه الأصول الإحصائية هذه، قد أشارت إلى السبع المثاني، بصورتها ومعناها، ذلك على ما شهدت به السابقة من الكاملة، مع النكتة الجليلة المرعية، في هذا الموطن، وهو اسقاط صورة الواحد، عن درجة العد والإعتداد، وذلك لغلبة سلطان الوحدة هاهنا، بما لايتميز فيه الصورة المذكورة، عن صورتها التي تناسب الإشعار، اعني الكثير، فلذلك تراه قد ادرج الكثرة التامة، بأزاء ذلك الواحد في مرتبته.

وفي ذلك إشارات شريفة، لايخفى لطفها على الفطن، الذي يفهم لسان المعمي، ودقائق مرموزاته، ثمّ ان هذا الوجه، وان كان متعمقاً عن الطبقة، التي عليها نتكلم في هذا الكتاب، ولكن إنما حكم بثبته الوقت، تعويداً لاذهان الطالبين، وتسليكاً لهم في مسالك المُتيقّظين المُتعمّقين.

ثمّ ان الصورة الإحصائية، من تلك الجملة الكريمة، مع دلالتها على تلك الحكم، تدل على لطيفة، هي اللائقة بأن تكون، صدر الكتاب المُرسل به، وهي انها مشيرة إلى سبيل ترقي العبد، كما لايخفى على الذكي، هذا مادل عليه تلك الصورة، بلسان إجمالها.

ثمّ ان الذي هو الظاهر من طرف التفصيل، ممّا افصح عنه لسانه أولاً، هو ان سبيل السوية الإعتدالية، هو طريق الختم، وطرف الغاية والجد، الذي هو المراد الأتمّ. واعلم ان هذه المعاني، ممّا سمح به الوقت، هذا عندما اردنا التنزّل إلى مدارك الناس، ممّا يستأنس اليه انظارهم ومشاعرهم، فإن كل أحد إذا تأمل في هذه الحروف، متوسلاً في استخراج معانيها بتلك الأصول، ظهر له بحسب مرتبته التي هو عليها، معنى يليق به، ممّا لادخل فيه، للقواعد الخارجة عن تلك الحروف، من المجعولات التي اختلفها الناظرون، والمتفكرون المتعلمون، فبذلك فليتنافس المتنافسون.

هذا كلّه ما دل عليه الكريمة بزبرها، واما ما دل عليه بيناتها، فلسان اجماله مفصح بأنه اصل، بالورث النبوي ومبدأه، وأما ما نص عليه لسان تفصيله، فهو ان الألف اقصى ماجاء به العقل، من الانوارالتي يهتدي بها، إلى المسلك الختمي، كما نص عليه احصاء الرحمن وجاره، وذلك لأن الذي تبين بوجه آخر، من جليات وجوه هذه الرقوم، وافصح عنه لسان بيانه، هو ان اعلى ما اسفر عنه ليل الإنسان، الذي هو الكتاب عند الامعان، إنما هو صبح خليله ابراهيم، ثمّ حبيبه الأكمل محمد النبي الامي(صلى الله عليه واله وسلم)، فأنه هو شمس هذا الليل الكوني، التي به ظهر في الخارج، عن مشاعر الكشف والإيقان م اظهر، وأما ما أفصح عنه بينات اعداد الزبر، فذلك هو المطلع، الذي هو مطلع شمس المراد، من سما الحروف والأعداد، لمن وقف عليه وتدبر فيه. ثمّ ان من عمل بعد ذلك، بما علم من هذا الحديث، وهو قوله (صلى الله عليه واله وسلم):

(من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم، متصلاً بفاتحة الكتاب، وجب له الجنة)، عثر من ذلك، على كنوز من الحكم، وهذا من ملتقطات درر سفينة البحر الخضم، فليتيقظّ الفطن لذلك.

فحصٌ من هذا الصفح

وذلك هو الوجه، الذي به تبين معنى هذا الحديث، بلسان يفصح عن تفصيل ما في هذا الإجمال العددي، وتحقيق طريق الورث الختمي، الذي هو مؤدى هذه الرقوم الفضلية، التي لهذه الكريمة، واتصال احدى الجملتين منها بالأخرى، بما صادق به الفطن، صفاء انوار تلك الدرر العملية، في طيّ اصدافها الرقمية، وبيان ذلك مسبوق بتمهيد مُقدّمة.

وهي انك قد نبهت، فيما سلف لك من الأصول، ان مرجع امر الحمد، إنما هو التنوية العبدية، كما ان مؤدى هذه الكريمة، إنما هو ابانة الحضرات الجلائية، والأسماء الإلهية، كما سبق مثل هذا الكلام، في مفاحص الكلمة، وانضمامها بتمامها المعرب، عن الرسالة المحمدية، فإن هذا الإمتزاج على حذو ذلك، وطبقه حذو القذّة بالقذّة.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فأعلم انه قد أشار (صلى الله عليه واله وسلم)، في الحديث المبارك، إلى مسلك خصوصية الختم، وقصد ذوقه الأتم، فأنه قد دلّ فيه إلى منهج الوصول، إلى اقاصي رتب الكشف، الذي لتمام معنى الحروف، وذلك ان الذي للعبد، في ذلك المسلك من الالات، وصنوف المعدات، اعني

العقل مع جل مشاعره الجزئية، على ما دل عليه رقوم فضل الحمد وبيناته، متى وصل إلى ابهى ما امكن له من مدارج ترقيه، وهو عند انضمام ذلك المشعر، إلى تلك الحضرات، في مراتبه الثلاث، وهي الظهورية والشعورية والإشعارية، إنما استحصل من ذلك الإنضمام، وحدة جمعية احاطية، يستغرق فيه الكل، استغراق المعلومات كلّها، بمفردات اعيانها، وفنون نسبها واحكامها، في ذات العالم، وذلك هو الوحدة المُسمّاة بالألف، الذي هو صورة الألف، فليتقّظ.

ثمّ ان في طي تلك الرقوم، وامتزاج احدى الجملتين بالاخرى، ما ينبهك على مسلك استحصال ذلك الكمال، وهو ان ما يتعلّق بالعبد، منها هو هذه الرقوم (٣٣٣)، وفيه إشارة إلى ان العقل، الذي هو أبهى ما ينتهي إليه، مبلغ شعور العبد واشعاره، متى حصر اعوانه، اعني ما في حيطه، حكمة من المشاعر في الثلاثة، التي هي مجالي الحروف، وموطن بروزه، وهي السمع والبصر والفؤاد، وجعل موارد ذوقه، ومراكز اشعة ادراكه بين الموجودات، التي في طي فنون انواعها واشكالها، مسارح روحه، ومتنزه لذاته، مقصورة في مدركات هذه الثلاثة، من انواع مدارك الخارجية، كما دل عليه رقم الآحاد، بلغ إلى الكمال الذي قُدّر له.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان الحضرة الجلائية الأسمائية، على ما افصح عنه لسان البينات من الأية الكريمة، إنما هي عبارة عن السوية الإعتدالية، التي هي صورة الذات، في المرتبة الشعورية، ظاهرة بالسبعتين، وبين انه إذا حصر العبد الأكوان العينية، في الثلاثة المذكورة، امتزج بتلك السبعة الظاهرة

والوجودية من الاسماء، امتزاج اتحد، فحصل من ذلك الإمتزاج، وحدة شعورية، وخلص من التفرقة الكونية الخارجية ودخل في الجمعية الوجودية العلمية، وتم له بذلك الوحدة، عدد ايام الميقات، التي بين الحق وعبده الكليم، كما اخبر عنه قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾[1]، ثمّ لما تم ذلك العدد، وبلغ اربعين، حصل للعبد، استعداد الوصول إلى مقام الجمع، وبلوغه بتلك السوية، إلى الوحدة الجمعية الشعورية، التي هي اقصى مراتب، كمل النوع الإنساني من الإنبياء، وترقى من مقام العقل النظري، إلى الفكر الفطري، وحصل له بذلك الفكر الكمالي، استعداد البلوغ بذوقه القصدي، المُسمّى بالتعليم الآدمي، إلى مرتبة الوحدة الختمية الإشعارية، وذلك في الوحدة الإحاطية، المُسمّاة بالألف، كما نبهت إليه، فليكن الفطن على تيقظ، بعد الوقوف على هذه الدقائق، من استنباط الحكم، عن الرقوم العددية، التي عدّدها الله تعالى، لإبراز حكمه المُتقنة، على عبادة المتقين.

فحصٌ كتابي في صفحٍ من حكم هذه الكريمة

وهو انك قد عرفت فيما سلف لك في الصحيفة الثانية، الكاشفة عن التقسيمات، التي ابانت وجوهاً من الصور الكتابية، المشار إليها في العبارة الختمية، بقوله (صلى الله عليه واله وسلم): (اتقوا فراسة المؤمن، فأنه ينظر بنور الله)، فليتذكر منها تقسيمات، يحتاج إليهما هاهنا.

---

(١) (سورة الأَعراف ١٤٢).

الأول منهما: ان الحروف منها تنزّلية، ومنها إنبساطية، ومنها تعمّقية، ومنها طالعة، ولكل منها وضع خاص يدل به على معناه، كما بيّن لسان التفصيل في موضعه.

والثاني: ان الحروف منها مقطّعة، غير مُمتزجة أصلاً، ومنها موصلة مُمتزجة، والثاني له اقسام، كما بيّن في موضعه.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فأعلم ان هذه الكريمة، لما كانت صدراً من الكتاب الإشعاري، والكلام الإنبائي، الذي لايتحقّق امره، إلا بالتنزّل والإمتزاج، فالذي له التصدر في هذه الكريمة، من اقسام الحروف، هي الإنبساطية التنزيلية لا غير، وليس بين الحروف، مايوازي الباء في ذلك الأمر، ثمّ السين، كما بين ذلك في الرسالة البائية.

ثمّ اعلم ان هذه الكلمة الموصلة القرائية، التي هي أصدر هذه الكريمة، لها صورتان اثنتان، احداهما وهي التي عليها أصل لغة العرب وأدبه، وهو ان يكون الباء مُتصلاً في هيئتها الكتابية، بالألف الطالع القاطع، عمّا يليه، والأخرى وهي التي عليها الوضع الكتابي، المأمور به شرعاً، ان يكون الباء متصلاً بالسين، مطابقاً للصورة الكلامية، الموحى بها، ولا يخفى على الزكي، ان تصدير الكتاب بما يخالف لغة العرب، وأدب لسانهم، ممّا يدل على ان للكتاب عرفاً آخر، وأدباً خاصاً به، فمن هذا الحرف، لابد وان ينتبه المتيقظ، إلى ان التوسل بتلك الاداب، في اسباط المعاني الكتابية، والعكوف على ما استحصل من المعاني بها، ممّا لايجدي بطائل حقيقي يعتد به، في عرف أهل الكتاب،

وأولي الألباب، وان كان سبباً لاستخراج بعض المعاني، التي يوافق ذلك اللسان، ويعطيها تلك الاداب، هذا ما أشار إليه هذا الوضع الكتابي، بلسان الإجمال. وأما ما افصح عنه لسان تفصيله، فهو ان الألف كما عرفت، له صورتان متقابلتان، احداهما هي التنزيليّة الهبوطية، والأخرى هي الصعودية العروجية، والأولى صورة البدء والنزول، والثانية صورة العود والعروج، كما سلف وجه تحقيقه، في الصحيفة الكتابية.

إذا تقرّر هذا، فأعلم ان هذه الأية الكريمة، هي صدر الفاتحة القرانية، ومبدأ الآيات الإشعارية، الكاشفة عن الأمر نفسه، وبين ان الصدور من كل شيء، إنما هي الحضرات البدئية، سيما الآيات الإشعارية، والكتب المنزّلة السماوية، التي هي المطابق لما في الأمر نفسه، بنظمه الأصلي، وترتيبه الطبيعي، الذي عليه الوجود.

فظهر من هذا الكلام، ان الثانية من تينك الصورتين، إذا لوحظ ما هي عليه في نفسها، ليس لها ظهور في هذه الأية، بل الذي هو مُقتضى الحكمة الحقّة، أن تكون مختفية فيها، ثمّ ان وجه لميّة اقتضاء الأصل اللغوي، والادب العربي، ثبوت هذه الصورة، ممّا ستطلع عليه آنفاً.

فحصٌ علمي في صفحٍ من الحكمة الكتابية لهذه الكريمة

وهو أنه إذا عُدّ مطلق المعلوم، واستقصى ما يستحق ان يكون متعلّق الشعور والشهود، لايزيد على اربعة، اما الأول فهو الجناب الإلهي، المنطوي

على الحضرات الجلائية، التي وقفت عليها، والثاني جانب مطلق العالم، المنطوي على جميع المراتب الإمكانية، والمجالي الإستجلائية، من النشأت البدئية والأعادية، والثالث البرزخ الجامع بينهما، وهو الإنسان الخليفة، بما في طي حيطته، من المقامات والعوالم، وأما الرابع فهو جانب حقيقة الحقائق[١] الذي هو أصل الكل من سائر الموجودات، قديمها وحديثه.

فإن قلت: انها العالم صدقت، أو انها ليست العالم صدقت، أو انها الحق، او انها ليست الحق صدقت، تقبل هذه الأحكام كلّها، فتتعدّد بتعدّد اشخاص العالم، وتتنزّه بتنزيه الحق، فهي كالعودية، التي في الخشبة والكرسي والمنبر[٢]، فهو الجامع بين الأوصاف المتقابلة، فله التقدّم على الكل، من حيث الذات شعوراً واشعاراً، وله ايضاً التأخر عنه بذلك الإعتبار، ظهوراً واظهاراً.

ثمّ ان من وقف على هذه المراتب الأربع، ظهر له من الحكم الجليلة، ما لم ينل بوسيلة الدلالات الوضعية شيء منها، ولم يفز به أهل الذوق والمكاشفات، بما في ايديهم، من سلوك مسلكهم العلمي والعملي، اللهم إلا ان يقصدوا من هذه الأبواب، ويدخلوا بها في مداخل استخراج المعاني من الكتاب.

فلنورد شيئاً من تلك الحكم هاهنا، بلسان الإشارة الكتابية، وذلك ان المرتبة الرابعة، التي هي مادة الكل، ولها التقدّم في مواطن الإشعار، وليس لها

---

(١) حقيقة الحقائق هي الذات الأحدية، الجامعة لجميع الحقائق، وتُسمّى حضرة الجمع، وحضرة الوجود اصطلاحاً. انتهى.

(٢) فلذلك ترى الجنس مُقدّم على الفصل في الحدود الصناعية. انتهى. مثلاً فإن اول ما يظهر في المنبر صورة المنبرية ثمّ خشبة وعودية كما لايخفى. انتهى.

صورة غير البسيط الممتدة نحو البطون، وصوب اعماق الأسرار، فإن الموجودات كلّها، صورة بسط تلك المادة، كما لايخفى بما مهدّناه، سوى ان المبدأ، قد امتاز بينها في هذه المرتبة، بأن يكون له صورة تنزّلية، على نحو ما عليه، ولكن بعد تمام البسط المذكور، ونحو بطون المبسط واعماقه، كما هو المشاهد في بسم.

ثمّ ان لهذه المرتبة ايضاً، بدءاً أولياً، ووسطاً برزخياً، وتماماً أُخروياً، وان الوسط منها، هو الجامع بين الطرفية كما لايخفى على الناظر، في كتابه الكامل، حيث جمع بين البسط والتبطن، فهو الذي له أن يظهر، بصورة المرتبة الأولى من المعلومات الأربع، أعني الجناب الإلهي، فلذلك تراه مادة لب الجملة الثانية، بصورة تناسب تلك الحضرة، وهي اللامان، الذان تصورا بها الهوية، والف الإحاطة، كما هو المُشاهد في (ا ل ل هـ)، وذلك لأن اللام هو الألف بعينه، في علوه وتنزله، سوى انه قد انبسط عند تمام تنزّله، انبساطاً بائياً.

فهما إشارة إلى التنزلين والتعينين، احدهما وهو الذي ظهر من الألف، المختفي في اللام، ساكن في مُستقر عزّه، والثاني وهو الذي تنزّل عن حريم جلاله، وفتح ابواب خصوصيته الإلهية، التي هي إتحاد الهويات، ظاهر بالألف، الذي قد اختفى في الأول، ممتداً به، إلى هاء تلك الهويات، بطبقتيه الظاهرة والباطنة، العقلية والعينية.

فظهر ان الجملة الكتابية، المشار بها إلى الحضرة الإلهية، التي لها الأولية،

ذاتاً ووجوداً، والثنوية صورةً وشهوداً، مشتملة على ثلاث الفات، ثنتان منها هما الظاهرتان، في طي المظهر التعيني الإنبساطي، المُسمّى باللام، والأولى منها هو المطلق، الذي لاتعين له أصلاً، فلذلك اختفى كلاماً، ثمّ ظهر في الثانية على الوجه المذكور، والشاهد على هذا، ان الظاهر في بيناته من الصور الحرفية، هي الألفات الثلاث، منضماً وملفوفاً بميم التمام، الدال على ان كلاً من هذين التعينين، هو ام الحضرات والعوالم بأسرها، واما الأخر فيها، فهو المفصح، إذا ضم إلى الأول منها، بأن صورة هذه الحضرة، وجمال جملتها، هي الألف الإطلاقي، المُنزّه عن التعين المُختفي أولاً، في جلال عزّه، وقدم كبريائه.

هذا كلّه بيان اصل هذه الجملة ولبّها، أعني الوسط، الذي هو عبارة عن الوحدة الجامعة لفنون الكثرة، واطرافها الصالحة، لأن يدل به على الذات، وهو السين، كما مر وجه تحقيقه غير مرة.

ثمّ ان الطرف الظاهر منها، هو الميم، الذي هو صورة آدم بتمامها، فهو الدال على اول الأعيان، ومبدأها، بمنتهى الأكوان، مع الإمتداد النسبي الذي بينها، ففيه إشارة إلى المرتبة الثانية من الاربع اجمالاً، والجملة الثالثة هي الدالة عليها تفصيلاً، بصورتها الكتابية، ونسختها الكمالية، هذه (ا ل ر ح م ن)، وبين ان تصدرها بالألف واللام، هو الدال على ان هذه الأعيان والأكوان، التي في طي هذه المرتبة، إنما هو بعد اظهار الألف اياها، بصورتيه القدّسية والتنزلية، التنزيهية منها والتشبيهية، فإن في كل من تلك الأعيان، هذين الطرفين وجوداً، على ما نص عليه قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ**

﴿بِحَمْدِهِ﴾[1]، وإن كان الغالب في كل واحد منها، أحداً من ذينك الطرفين ظهوراً.

ثمّ إن الراء منها، إشارة الى العقل الأول، فإن الكتابي الراء واللام، عيناً واحدة، سوى أن في الراء، غلبة انخفاض إمكاني، في مقابلة العلو الوجودي، الذي في اللام، فإن الألف بعلوه، وكبريائه ظهر في اللام، وبه صار مجلى جلائياً اطلاقياً، فظهر أن الجمعية بين التنزّل والإنبساط، أمر مشترك بينهما، غير ان الإنبساط في الراء أكثر، كما أن العلو في اللام أجل وأعظم، فهو الصالح لأن يدل به على العقل، كما شهد به أحصاؤه، وأما النون فيها، فهي الإشارة الى النوع الأخير، والكون التام الذي هو الحيوان الإنسان، وأما الحاء، فهو إشارة الى عالم الحيوة الروحانية، وقوسها الجمعي المتنزّل من السماء الى الأرض، كما وقفت عليه مراراً.

ثمّ الميم، إشارة الى صور تلك الحيوة، ومقوم أمره العيني، الذي هو الجسم النامي، بمراتبه وصورة تمامه، هو الإنسان الكامل.

ثمّ أن الطرف الأخر من هذه الجملة، وهو الباء، صورة البسط والبيان، فهو الدّال على تمام الإظهار، والمترتب على كمال الإشعار، أعني الإنسان الأكمل، المصور بالختمين، فهو إشارة الى المرتبة الثالثة من الأربع، والجملة الرابعة، هي الدالة عليها، بنسختها المفصلة، وصورها الشرحية، وهي (ا ل ح ي م)، وبيّن أن هذه المرتبة، مشاركة للثانية منها، في جهات الجملتين بعينها، وذلك لأن العقل والحيوة، وصورتها المُقوّمة، ممّا تشارك فيه المرتبتان، واتّحد به

(١) (سورة الإسراء ٤٤).

الجملتان، سوى جهتين اثنتين: الأولى منها، أن الصورة المقومة للحيوة، في هذه المرتبة الكمالية، هي التي ظهرت بها المرتبة هذه، دون الثانية منها، فإن الذي ظهرت به المرتبة فيها، إنما هو الكيان الكموني، المُترتّب على تلك الصورة، وذلك في الجملة الدّالة عليها، هو النون، وكأنك قد وقفت على لميّة ذلك، في الصحيفة الإحصائية، وأما الثانية من الجهات الإمتيازية، فهي أن ما بأزاء ذلك النون الكياني في هذه المرتبة، هي التي يشير إليها الياء، من الوحدة الشعورية العلمية، التي هي غاية الكل.

فلئن قيل: أن الإنسان قد اندرج في الثاني من المراتب، فكيف يصح أن يجعله مصدوق الثالث، ويتشوش به النُظم.

قلنا: أن الإنسان الذي هو مندرج في الثاني، هو الذي من الحيوان، غير مترقي عن تلك المرتبة، إلا بمجرد القبول، أو بحسب ما يؤل إليه، فأنه نظر إليه، بما عليه أمره في حاله، لايزيد على الحيوان، إلا بما عليه من الشبح، الذي تناسب الإنسان، بضرب من الشبه، واما الإنسان الحقيقي، الذي هو عالم آخر، مستقل ممتاز عن العوالم المتفرقة، المُسمّاة بـ(العالم الكبير)، حسّاً بوجوه من الجمعية الإلهية، فهو الذي قلنا أنه مصدوق المرتبة الثالثة، ومحمول الجملة الرابعة، من هذه الكريمة، فلا تغفل عمّا في طيّها له، من الخصائص الشريفة، التي لرتبتها العظيمة.

فحص كتابي منها في صفح جملي

وهو أن لهذه الكريمة، بين الآيات المنزّلة، هيئآت مختصة بها، فاصلة لها

عن غيرها، وبين ان الفصول والخصائص، هي الكاشفة عن حقيقة الشيء، فالصور الكتابية، التي تفرّدت بها الكريمة هذه، بين الآيات المنزّلة القرآنية، جدير بأن يستحصل عنها شأنها، ويستنطق لإبانة حكم هذه الأية لسانها، افصاحاً بمزيد خصائصها، وكشف عن وجوه الحكم العظيمة، التي في طي كتب هذه الكريمة، تحت صحائفها، وذلك سبعة أوجه، ثلاثة منها، هي التي تصدّرت بها الكريمة في كلمتها الأولى، احداها زيادة تنزّل الباء، وثانيها امتزاجه بالسين، واتصاله به، بعدما قضى قانون اللغة بانقطاعه عنه، وثالثها ما يترتب على المزاج المذكور، من اختفاء الألف، وانطوائه بينهما.

ولكل من هذه الوجوه الثلاثة، لسان يفصح عن بدائع الحكم، لمن وفقه الله لأن يعي ذلك، ويتدبر هنالك.

أما الأول منها: فالذي أفصح عنه لسانه، هو ما وقفت عليه في طي المفاحص الإحصائية، من أن الباء، هو الدال على النهاية، المتصلة بالبداية، ثمّ إذا تذكرت ذلك، بأن عندك وجه دلالة الباء على الحضرة البدئية، والهوية الأصلية، التي هي معتنق الأضداد، ومن هاهنا ترى مُقتضى أصله، أن يكون موطنه منفصلاً، وهو في هذه الكلمة بخصوصها متصل، ثمّ أن الألف هو الصالح، لأن يدل على الحضرة البدئية جملة، والتنزّل الذي لها، ولكن لما كان مُقتضى أمره، هو العز الأحمي، والجلال الأقدس، الذي يأبى الإمتزاج والتركّب، والنسبة جملة، تأبه الباء في ذلك، بما له من الدلالة الإحصائية، التي عرفت شأنها، فلذلك اختصّ هاهنا، بزيادة من الصور التنزّلية، التي مُقتضى أصل هيكل الباء.

وأما الوجه الثاني من تلك الخصائص: فلسانه مفصح، بأن تلك الحضرة، وإن كانت في اصلها مقدّسة، متبرأة عن التلبّس والإمتزاج، بما تحتها من المراتب، ولكن الامر الوجودي، والشأن الإلهي، اقتضى اتصالها بالسوية الوحدانية، والهيئة العدلية، التي كانت حضرة قاب قوسين، أول صورة من صورها، فالسين هناك مشيراً إليها، فأنه ظاهرها.

وأما الوجه الثالث منها: والذي تكلم به لسانه، فهو ان البرزخ الواقع، بين الباء والسين، هو موطن ظهور تلك الحضرة، ومجلى جلالها، ولكن في صورة الخفاء والغيبة، التي هي مُقتضى كمالها، ومن هاهنا ترى الأثار إنما تستند إليها، باعتبار هذا البرزخ، ولكن بتضعيف الباء، اعني السبب، الذي هو أجلى مدلولات الباء نفسه.

واما الوجه الرابع منها: وهو الذي في الكلمة الثانية من هذه الجملة الكريمة، اعني تنزّل اللام الأول من الجلالة، عن كمال علوه، وجلال عزّه، فالذي افصح لسانه من الحكم، ان الحضرة الإلهية، وان كانت من الحضرات الجلائية الإطلاقية، ولكن لِما فيها من النسبة الحاكمة عليها، المسمّية إياها الهاً، قد تنزّل بها الف علوها وعزّها، إلى مرتبة الدال، وكذلك رديفه الدال على تنزّل الحضرة، المُسمّاة بـ(النفس الرحماني) من بين تلك الحضرات، مائلة إلى الظهور، بالهويات العينية، فإن له مع ذلك، مزيد تلبّس بها، الهوية العينية.

فظهر من هذا، ما تكلم به لسان الوجه الخامس، من الخصائص.

وأما الوجه السادس منها: وهو الألف الكلامي، الواقع بين اللام هذا

والهاء، فالذي دل عليه لسانه من الحكم، يحتاج بيانه هاهنا، إلى تذكّر مقدّمة حكمية، وهي ان الصور الكلامية، إنما تتعلّق بمرتبة الإظهار الكوني، الذي يشترك في إدراكه العامة من الأمم، المكلفين العالمين، وأما الصور الكتابية، فتتعلّق بمرتبة الإشعار الوجودي، الذي اختصّ بنيله الاذكياء من خواص امم كل زمان، فلذلك ترى الأولى منهما للأنبياء، المبعوثين لدعوة العامة، ووضع مايدعونهم به، إلى مدارج ذلك الإشعار، ومراقي كماله، والثانية للأولياء، الذين هم الكاشفون عن وجوه تلك الأوضاع، ملابس الكتمان، ليتبين امر المدعو إليه، للأصفياء من تلك الأُمم.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فاعلم انه، وان كان سائر هذه الجمل، موطن وجود الألف، ولكن لما كان الأول منها، قد غلب فيها حكم الوحدة والأطلاق، صار المظهر فيه عين الظاهر، فهو عين الألف بجملته، كما شهد بذلك احصاء بيناته، على ما وقفت عليه، وأما غيره، فالذي اختصّ بمظهريته فيه، فهو الصدر الأول من الأسماء، بالوجهين المعلومين، المُعبّر عنهما بالتسبيح والحمد، كما عرفت آنفاً. هذا ما وقع عليه نظر الشهود، من الحقائق الوجودية، التي هي مدلول الصور الكتابية، ومفهوم الخاصة، وأما إذا لوحظ، ماهو محط إدراك الشعور الخارجي، من الأعيان الظاهرة، التي هي مدلول الصور الكلامية، ومفهوم العامة، فإن الموطن الذي يليق بظهور الألف حينئذٍ، هو هذا الاسم الجامع، أعني الجلالة أولاً، في البرزخ الذي هناك، بين ما هو صورة ذلك الاسم العظيم، اعني الهاء، وبين مادة وليّه، أعني اللام.

ثمّ الاسم الذي يليه رتبةً ووقوعـاً، اعني الاسـم الـرحمن، في البرزخ الـذي هناك، بين ما هو صورة ذلـك الاسـم الكـريم، اعني النـون ومادتـه، اعني الميم، وذلك لأشتراكهما في كمال الجمعية، التي هي اجلى مظهر للوحدة الحقيقة.

هذا ملخص ما اوضح عنه لسان الوجه السابع منها، اعني الألـف الكلامي، الذي له صورة مخصوصة، وهي اختفاء الكتابي فيه، واكتفاء اداء المراد به.

ثمّ هاهنا نكتة، يحتاج إليهـا، عنـدما اريـد تمـام تحقيـق هـذا الكـلام، وهـو ان الاسم الجامع، الذي هـو محـل ظهـور المُسـمّى بكمالـه، وبمجلى تمـام اظهـاره واشـعاره، لـه مـدرجتان، تـارة في العـين والظهـور، وأخـرى في العلـم والشـعور، أولاهـا هـي التـي غلـب عليهـا، حكـم جمـال الإجمـال الـذاتي، وإبانـة النسـب بتمامها، ظهوراً واظهاراً، على مـا افصـح عنـه هـذه الصـورة الإحصـائية، والثانيـة منهما، هي التي غلب فيهـا امر التفصيل الاسـمائي، وهـو انـدماج تلـك النسـب، فيما يتيميز به الكل، عن مقابلة ومماثلة، وينفـذ فيـه احكـام تلـك النسـب، فيظهـر هنـاك الأسـماء باحكامهـا وآثارهـا، وفي هـذه المرتبـة، ظهـرت احكـام التقابـل والتعاند، وذلـك عنـد نهايـة تنـزّل، الصـورة الإحصـائية المـذكورة، وبلوغهـا إلـى هائية هويتها، لما وقفت على لميّة ذلك في الدائرة الطهوية، كما افصح عنه لسـان (٣٣٥).

ومـن هاهنـا، تـرى اسـم الـرحمن، ممّـا وقـع عليـه الإنكـار، في اول دولـة الإسلام، وظهور كلمته العليا، وذلك ان العرب كان المعهود بينهم، ان يصـدروا كتبهم ومراسليهم، بقـولهم: (باسـمك اللهـم)، فلمـا رأوا مـا صـدرت بـه الكتـب

الختمية، أعني بـ(اسم الله الرحمن الرحيم)، استنكر الأكثرون منهم، وقالوا ما نعرف الرحمن، وقد انكشف هذا، على صاحب الفتوح، حيث قال: ويجري هذا الاسم في الدلالة، مجرى الاعلام، كأسمه الله (عز جلاله)، فينعت ولاينعت به، قالوا وما الرحمن، فأنكروه، فلو كانت هذه اللفظة من كلامهم، بطريق الاشتقاق ما انكروها، ولو كانت معلومة عندهم، مثل الاسم الله (عز شأنه) مانكروها. ثمّ قال: فتحقق العبد من هذا الاسم، الذي يفارق به الاسم الله (تعالى اسمه)، ان يكون له اسم، من طريق وجه الحق، ممّا بينه وبين ربه، لايطلع عليه غير الله تعالى، لو ظهر، وقع الإنكار عليه، كما وقع على الاسم الرحمن، ومنه ظهور الخضر لموسى (عليهما السلام).

هذا واما الدرجة الأخيرة، التي تختصّ بالعلم والشعور، فهي التي افصحت عنه، هذه الصورة الإحصائية، المُعربة عن الأحرف (٣٨٩)، ومن هاهنا ترى الاسمين الأولين، ظاهرهما الخمسة، واما هذا الاسم، فالظاهر منه هو الأربعة المعربة، التي ظهرت على الياء، صاحب العلم الشعور، فظاهر هذه الأسماء كلّها خمسة، ولكن على صور متخالفة، بحسب الاسم الذي هو صورته، فإن الأول صورته الهاء، والثاني النون، والثالث الميم الظاهر على الياء، وهو ايضاً خمسة، ولكن لأبدها لا بدّ توجه، يقتضي موطن آخريته وأبديته، فإن كل جملة وكثرة، من الإشارة إلى التفصيل الاعرابي الشعوري، ولما في أزلها، كما تبين لك في هذه الدرجة، التي هي الآخر، المتلبّس بما يوافق البداء الأول، فإن ظاهرهما هو الميم، المعرب عن الاعراب الكلامي، الذي هو صورة الأول

والاخر، وهذا ايضاً من الشواهد الدور، الذي اشير إليه قبل.

ثمّ ان الحكم التي تستنبط بهذه القواعد، التي هي الأسباب الحقيقية، لاستنباط الحكم الحكيم، عن اعماق حروف القرآن الكريم، ممّا لايفي بأدائها، زبر الأقلام العادية، ولو كان البحر مداداً، فلنعطف عنان القلم، نحو تحقيق، نحو بقيته من الأصول، ولنختم ابحاث وجوه هذه الكريمة، بوجه كلامي، يفصح عن حكمته، ليعد الطالب المُتيقّظ في استخراج تلك المعاني اعداداً، وذلك لأن الغرض من التعرض لهاتين الكريمتين، اللتين من عظائم صدور الآيات، المرسل بها الينا، ان يتبين أولاً، طرق استخراج الحكم العلية، عن هذه الآيات الكريمة، وينكشف ثانياً، عن وجه تطبيق الأصول الممهدة، التي في الصحائف الثلاثة، على هذه الحكم المتفرعة عنها، تنسيقاً لعقد النظم التأليفي، وتمريناً للطالبين، في استخراج الفروع الحكمية، عن الأصول الحرفية، بوجوهها الثلاث، عصمنا الله تعالى واياهم، عن الزيغ والظلال.

فحصٌ كلامي في صفحٍ حكمي من هذه الكريمة

وهو انك قد عرفت، بما في طي الصحيفة الثالثة، ان السبعة التي بها تمت، سلسلة بينات الحروف، وعليها انختمت ابواب التعمّق، في مراقي البطون، ولذلك عليها أُنزل القران العظيم، كما ورد في الصحيح، ان القرآن أنزل على سبعة أحرف، لها نظمان متسقان، احدهما لتمام الصورة، وهو الذي برز، تمام ممّا في مطامير القوابل كلّها، بروزاً كونياً، وظاهر ذلك النظم، هو الصاد، ثمّ

الدال، ثمّ اللام، ثـمّ الميم، ثـمّ الياء، ثـمّ الألف، ثـمّ الفاء، وهو النهاية في تلك السلسلة، وبيدها زمام خصائص، ما في هويات القوابل كما عرفت.

وأما الاخر، فهو النظم الكاشف عن تمام السورة، وهو الذي يظهر تمام ما في حجب الأعيان والأكوان، شعوراً علمياً، وأول مراتب تلك السلسلة، وظاهر ذلك النظم، هو السين، ثمّ النون، ثمّ الواو، ثـمّ الألف، ثـمّ اللام، ثـمّ الميم، ثـمّ الياء، الذي هو مادة السين.

إذا تذكرت هذه المقدّمة، فاعلم ان صاحب تمام النظم الأول، الذي اتسق في عقده الإحاطي، تمام الأعيان والاكوان، بصورها العينية، هو آدم، كما ان صاحب تمام النظم الثاني، الذي اتسق في عقده الوحداني، تمام ما في النظم الأول من الأعيان، بما لها من الأحكام والخصائص المترتبة عليها، بصورها العلمية، مع ما يدل عليها ويشعر بها، وذلك هو المُعبّر عنه بالسورة، هو الخاتم.

ثمّ انه لايخفى على يقظان القريحة، ان الكتاب القرائي، الذي هو ما ارسل به الخاتم، لابد وان يشتمل، على تفصيل ما في النظم الثاني، فلابد وان تكون الجملة، التي هي صدر آياته، ومبدأ فتوحاته، محتوية على امهات، اركان ذلك النظم الختمي إجمالاً، وبين انه ممّا يدل على تحقيق هذا التقريب، واستقرار فروع هذه الأصول، على محط التطبيق والترتيب، هو انطواء هذه الكريمة، على ذلك النظم العزيز، الذي اختصّ به الخاتم، بصورته الجمعية، التي هي الهيئة التأليفية، التي لها إجمالاً، فإن الأول من ذلك النظم، هو السين، والأخر منه هو الياء، وقد انخفظ رتبتهما في هذه الكريمة، بما هو مشعر بأن ذلك النظم، هو

الوجه الظاهر لهذه الأية منقبـًا، بما دلّ على اسم صاحب النظم، محمد (صلى الله عليه واله وسلم).

ثمّ هاهنا نكتة اخرى، هي المتمّمة لهذا الكلام، وهي ان سائر اركان هذا النظم، قد صرّح بها في زبره، سوى الواو، فأنه قد ظهر في بيناته، مختفيـًا في زبره، تحت مطاوي النون، وفيه إشارة غير خفية، إلى ان الولاية هي الكامنة في طي النبوة، مختفية فيها، ودلالة ظاهرة على ان استخراج الحقائق من البينات، إنما هو عرف ولاة صوب الولاية، وخلّص الخواص من اهل الدراية.

ثمّ ان الذي تفرّد به بينات هذه الكريمة من الحرف، الواو والفاء، الظاهران في مجمل احصائها، الذي هو صورة جمعية، ما في هذه الكريمة، من الصور الحرفية، فهما كالحدّ الكاشف عن وجهها، ولذلك ترى الفاء، بمنزلة الجزء المشترك، لاشتراكه بين النظمين كليهما، كما ان الواو هو الجزء المختصّ الفاصل، لاختصاصه بنظمه هذا، فهو الظاهر من هذه الكريمة، المفصح بالفوز، لمن تلبّس بقرائته، وتشرف بالتفكر فيه، والتدبر في عجائبه وغرائبه، زادنا الله الإطلاع بآثار ذلك الفوز العظيم.

ثمّ هاهنا لطيفة اخرى، يليق ان يختم بها هذه الأبحاث، وهي انه ممّا تقرّر في الصحيفة الثانية، وينبغي ان يتذكر هاهنا، وجه دلالة الباء على الخصوصية الختمية، بجهات متنوعة، وسمات شتى، وأما ما سنح في هذا المبحث منها، فهو ان الباء يدل على مرتبة تمام الإشعار، الذي تفرّد بكماله، كما دلّ عليه جيم جماله، وأصل عدده، وأفصح عنه، على ما وقفت عليه في طي

جدول البحر، الذي في تلك الصحيفة.

ثمّ ان الذي اقتضاه منصب النبوة مطلقاً، سيّما الختم لها، وامر به قهرمان حكمه المطاع، هو التنزّل إلى مقام الأمة، والانخفاض نحوهم، كما قال الله تعالى: ﴿وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

فظهر من هذا الأصل، وجه اختصاص الباء بلباس الكسر، بين سائر الألبسة، بل تلبّس سائر اركان هذه الكريمة، التي هي صدر الآيات القرآنية، وظهر ايضاً منه، وجه من وجوه ما فزت به، في طي الأرقام الشريفة، ممّا ورد على صاحب الفتوح، حيث قال: قال السالك، ثمّ خاطبني بلغة آدم (عليه السلام). وقال لي: أيها الغلام، من اين قال الملائكة بالفساد، في حال شهودها، قلت: من نفس وجودها، ثمّ قال: فلم جهلوا الاسماء، قلت: لأنهم ما برحوا من السماء، فعلّق سلام الله على آبائه الكرام وعليه، على هذا الموضع، بقوله: ماجهلوا الأسماء، وانما جهلوا (ب أ س م ا) هؤلاء، فليتدبّر المُتيقّظ هناك، وليتعمّق في بطون حدوده، فأنها مغاص البحرين، من نفائس درر الطرفين، شعر:

كالبحر يقذف للقريب جواهراً ويبعث للبعيد سحائبا

وبهذا جعل خاتمة لأبحاث هذه الكريمة، فأنه هو المسك الذي ما وصل الى فتق فادته يد عطار، وقد فاح من نفحات نوافجهِ، أزدان الأقطار، فلنشرع في تمهيد بقية الأصول، راجين من الله ان يوفقنا للوصول، إلى منتهى السؤول.

---

(١) (سورة الشعراء ٢١٥).

فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي

اعلم ان الشخص، الذي عبارة عن الشاكل بخصوصيات الصور، مطلقاً له بهذا الإعتبار، هيئة كلية، ووحدة إحاطية مثلية، بها يمنع تصوره الشركة فيه، ثمّ ان هذه الكلّية الكمالية التي للشخص، يختلف صورة أنيّتها، ومراتب تنوعاتها، اختلافاً متباعد الأطراف، وذلك لأن الهيئة الإحاطية، التي بها قامت تلك الصورة الكلية، ينخرم نظمها، بامتزاج الشخص بما سواه، عندما صدر عنه شيء من فنون الاعمال، وصنوف الأفعال، فإن صدور ذلك الفعل منه، حيث اثبت خارجاً عنه، نافياً عن تمام احاطته، يأبى عن كمال كليته، ويشوّه جمال جملته، وذلك لأن ظهور الفعل في الخارج، يجعل صاحبه عديله وشريكه في الوجود، ويستلزم ذلك جزئية الفاعل، لتلك الجمعية المستحصلة منهما.

ثمّ ان الإمتزاج الواقع بينهما، متفاوت الحكم، في هدم نظام تلك الهيئة الكلية، بحسب صنوف الخصوصيات، التي هي مبادئ ضروب الأمزجة، من فنون المتقابلات، وصنوف المماثلات، التي بنيت عليها قواعد اركان الصلاح والفساد، لتلك الأمزجة، وفيها تصورت الشقاوة والسعادة للشخص، بما هو فيه من الأزمنة والأمكنة، وذلك لأن من الإمتزاجات ما هو شاغل سائر الخصوصيات من الممتزجين، فيمتزج كل بصاحبه.

فيرتبط الأصول بالأصول، وينجلي سر مرموز، على صحائف الظهور والحصول، وهذا هو غاية المراد، المنساق نظم ترتيبه وتقريبه، إلى معرفة المعاد. ومنها ما هو شاغل بعض تلك الخصوصيات، دون بعض، فيقع بينهما

التشاجر والتغالب، واختفاء حكم بعض، وقوة سلطان آخر.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان الإمتزاجات الطارئة على الشخص، بسبب اقواله وافعاله، على ضربين اثنين:

احدهما: وهو ان يكون بأزاء كل جزء من ذلك الممتزج، يقابله ويزدوج به، ازدواج كفاءة، هي العاقدة لعروة قاعدة حرية النسل، الموجبة لتصحيح النسبة الأصلية، المؤسسة لبنيان الجمعية الأتميّة الختمية، المستحصلة من إمتزاج الشخص الكل، بآخر مثله.

ثمّ اعلم ان من اقتراب هذين المثلين، ظهور الروح، الذي هو مادة الحياة، ومن هاهنا ظهر للفطن، وجه تسمية عيسى (عليه السلام)، روح الله، فإن به تمام امر المُماثلة، كما نص عليه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ**﴾[1]، ووجه اقتران ظهوره، بظهور الخاتم، ووجه تبشيره بقدومه القاسم الناظم.

وثانيهما: وهو ان يكون الممتزج، ليس بكافي في ذلك الإمتزاج، بحيث يسري حكمه في كافة أجزاء الكل، بناء على الكفاءة العاقدة، فالولد المستحصل من ذلك الإزدواج، غير نسيب، وتلك النسبة غير صحيحة، ولا موجبة للجمعية والحيوة، بل موهنة لبنيان نظام ذلك الكل، وموجبة لفساده، ومستتبعة لشقاوته ونكاله.

فقد ظهرت من هذا الأصل، فنون من الحِكم، التي تفرّعت عنه، منها معرفة حقيقة الشيطان، ووضع الأحكام الشرعية، بأنواعها المتخالفة، واصنافها المتماثلة، ولميّة ارتباط كلّها بالكلمة.

---

(١) (سورة آل عمران ٥٩).

فحصٌ منها في صفحٍ من تفاصيل تلك الحكم وبدائعها

ألـيس قـد بـان لـك ممّـا مهـد آنفـاً، ان التلاقـي والإزدواج، الواقـع بـين الاشخاص للكل، سواء كانت اعيانـاً، أو افعالاً، أو أحوالاً، على ضـربين اثنين، احـدهما وهـو الكـافي في ذلـك التلاقـي والإزدواج، والمـالي كـل مـن المتلاقيـين بآثاره، كل الآخر كفـأة وملأة، يصـحح نسبة الولـد المثل، وحريتـه ثـمّ سعادته، والأخر هو الشـافي في أمـر تلـك التلاقـي، بـأن لايكـون ذلـك كافيـاً للكـل، كفايـة الغذاء لسائر اجزاء المغتذى، بل يكون شافيـاً ليس وافيـاً، في امـر ذلـك الملاقـاة، شفائية الدواء للمتأذي، وهذا الإزدواج والملاقـاة، ممّـا لـم يـورث ولـداً صـحيح النسبة، بل فاسد النسبة، رقيقـاً خفيـاً، ولِنُبـيّن تحقيـق هـذا الكـلام، في الشـخص الكمالي الإنسـاني، حتى يتبـين تمـام ذلـك التفصـيل الحكمـي، لـدى المُتيقّظ في سائر الأشخاص، التي في طي نوع نوع.

وذلك بـأن يقـال: ان الأفعـال والأحـوال المترتبـة عليهـا مـن ذلـك الشـخص الكمالي، اما ان تكون ظلمانية، كثيفة كونية، صـدرت عـن عمـال ديـوان المظـالم الجســمانية، بآلاتهــا الســفلانية، المشــكلة بهيآتهــا الهيولانيــة، كالطبيعيــات والحيوانيات، وما يجري مجراهما مـن النفسـانيات، أو نورانيـة علويـة، صـدرت عن قضاة محكمة العدالة، أعني القـوى الروحانيـة، بمشـاعرهما الفوقانيـة، التي على صورها الأصلية الصمدانية، وذلك لو حدّق النظر فيها، هـي القـوة النطقيـة، بأعوانها التي تعدّها من الطوائف الثلاث، التي قـد كـرّر ذكرهـا، وعظـم أمرهـا في القرآن العظيم. وتمام تبيين هـذا الكـلام، ان النقطـة النطقيـة، هـي الحبـة الحبيـة،

التي هي نواة هذه الشجرة، الطيبة الكريمة، وذلك هو سر سراية الأصل الأول، في طي تنزلات الأدوار، وتنزيلات الأطوار، كما وقفت عليه في مطلع كتابنا هذا، فكُلّما بعدَ ذلك في الأصل، في سيره ويبدرقه، إلى مقصده ومنزله، فهو من العلويات الأول.

إذا تذكرت هذا، فاعلم ان الحاصل من الملاقاة الأولى، وهو الذي تولّد من الإزدواج المالي الكافي، صاحب العدل والقرب، هو المُسمّى بالملائكة، كما ان الذي تولّد من الثانية، وهو المتكون من الإزدواج الشافي غير الكافي، صاحب الشوط والبعد، عن المنهج العدلي، هو المُسمّى بالشيطان، وفي كلمتهما ما يشهد بذلك عند اللبيب، بحسب دلالاتهم المتعارفة عندهم، وذلك هو الذي يسمونها بالاشتقاق الكبير، هذا إذا حوسب المعنى الذي حصل للبيب، بدون التوسل إلى قوانين لغتنا هذه، فأنه لو عن لك، ان تمعن في مطاوي ما في بواطن تفصيل الحكم، المُعربة عن هذين الحقيقتين الشرعيتين، اللتين من مخدرات البيت الختمي، ولم يقع عليها إلى الان، اشعة انظار السابقين، في مظمار الكشف والعيان، وميدان العقل والبرهان، إلا وهي في بيت العز وحماها، تحت ملابس الخفاء، وحجب الأكوان، لابد ان تعمّق في مدارج بطون ذلك اللسان، فإنه كُلّما زدت تعمقاً، زدت تفصيلاً وحكمة، وأول تلك المدارج، ان تفك مثلاً، تركيب حروف كل من هاتين الكلمتين، وتعرضها على المشاعر، بصورهما الأصلية، التي لها.

ثمّ يستفحص عن مغزى مالها من الصور، الكتابية والكلامية والإحصائية،

وما يدل كل منها عليه من المعاني، بحسب ذواتها أولاً، وبحسب النظم الخاص بها ثانياً، عند اعتبار وقوع تلك الصور في البابها وحدودها، فإن الكلمة (أ ل م ل أ ي كـ هـ)، هذه الصور، وللشيطان هذه (ش ي ط أ ن).

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان الألف، الذي هو الدال على الذات الواحدة، تصور في الحقيقة الأولى، أولاً بالياء، ثمّ الكاف، ثمّ الهاء، وأما مادتهما، فهي اللام المتقوم بالميم، وبين ان الهيئة الجمعية، من هذه الهوية الكمالية، هو الميم الظاهر باللام، الذي هو صورة الألف، فهو قلب الف، لام ميم، وعكسه الظاهر، على صقائل العوالم، وذلك صورته العينية، التي بها ظهرت للبصائر.

وأما الصورة الكونية التعينية، التي بها ظهرت في الخارج، عن المشاعر، فالمعرب عنها، هي الأحرف الثلاثة المتّسقة، على أتمّ نظام، وهي التي اولها الياء، الدال على الذات الأولى الوحدانية، التي هي صاحبة الكلام، ومركز دائرة الإشعار والاعلام، وثانيتها الكاف، الذي دل على الذات الثانية منها، وهي التي يتوجه نحوها سهام الخطاب، ويتلبّس بالثنوية، التي هي أكشف لباس، واغلظ حجاب، وثالثها الهاء، الذي دل على المرتبة الثالثة من الذات، وهي الغائية عن مشهد الجمع، وأندية الحضور، وذلك هو الذي في صحارى الغيب، وفضاء اطلاقه الأصلي.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان لهذه الحقيقة الملكية الكمالية، طبيعة عينية

وجودية، هي التي يسميها اهل النظر بالماهية، وذلك هو الذي اعرب عنه، الف لام ميم، بترتيبها المذكور، في اسمه وصورة تعينه، كائنة في ضمن الأشخاص المتحقّقة، وهي ثلاثة أصناف، من الطوائف الخارجية المذكورة، وإذا حدق النظر فيها، هي كلام، هذا ما اعرب عنه حروف الملائكة.

واما ما افصح عنه حروف الشيطان، بالترتيب المذكور، هو ان الذات الواحدة، المشار إليها بالألف هناك، قد تصور بالنون، صاحب بطنان الأكتنان، من غير تخلل واسط بينهما، ثمّ ان الألف هذا، وقع صورة لطاء البطون والطبيعة، المنطوي على تمام الكثرة، وتلك الطبيعة، هي حقيقة العينية، التي تقومت بياء الحي، الذي في طي جمعية شين الشكل.

وانت عرفت ما تفرّد به الشين بين الحروف، من الحجاب الساتر في الصحيفة الكلامية، وأما صورته العينية، فهي الظاهرة من الكونيات، المشار إليها بالآينات، وتلخيصه ان الحقيقة الشيطانية النقصية، على ما اعرب عنه حروف اسمه، هي شاكلة الحي، وطبيعته الأصلية، الكائنة بالصور الأكنتتانية، من العاديات الهيولانية، والمستلذات الحيوانية، والشهوات النفسانية، فهي التي إذا حدق النظر فيها، هو شيء طوى الآينات.

فحصٌ آخر من هذا الصفح

وهو ان لهاتين الحقيقتين في هذين الاسمين الدالين عليهما، ما يدل على الجهة الإشتراكية، الجامعة بينهما في معناها، على الخصوصية الإمتيازية

الفاصلة، التي بها انفصل، كل منهما عن الأخر، على ماهو المعهود من الحدود الصناعية، والرسوم الجملية، من اشتمالها على الجنس والفصل.

اما الأول منهما، فهو الألف والياء، اللذان قد اشترك ذانك الاسمان، في اشتمالها عليهما، بما لهما من الدلالة على الذات، بحسب الوحدة الأصلية العالية أولاً، ثمّ الوحدة الجمعية الكمالية ثانياً، فمطلق هاتين الدلالتين، مابه الأشتراك بينهما، سوى ان الدال على الجمعية منهما، مختفية في طي الفرقة العالية، في الشيطان وفي الملائكة بالعكس، فإن الوحدة الجمعية فيها، هي الظاهرة.

واما الثاني منهما، وهي الخصوصية الإمتيازية، التي امتازت بها كل من هاتين الحقيقتين عن الأخرى، فللملائكة (ميم ولام وكاف وهاء)، وللشيطان (شين وطاء ونون)، وبين ان الأولى منهما، بحسب المواد (الاحرفية)، تدل على الظهور الكلمي، والغلبة المَلكية المُلكية، والعدالة الملكية الملكية، والثانية منهما، بحسب مالها من المادة الأحرفية، هي الدالة على البعد، عن الجمعية العدلية، والتجاوز منها، إلى الأطراف التي هي موطن الخفاء والأستتار، ومحل الإنقطاع والإنقهار.

وتلخيص الكلام في تبيين هاتين الحقيقتين، ان كل قوة انحرفت عن شارع العدالة، والمنهج القويم، الذي يذهب إلى الغاية التمامية الإشعارية التي لآدم، اعني الكلام المعرب، صاحب الظهور التام، والغلبة العامة، فهي من الشيطان واجناده، سواء كان مقطوع السبب، ولم يصل إلى الحقيقة الإشعارية، او وصل،

ولـم يـتمكن مـن الشـرح الختمي الاعرابي، بـل إنمـا يـنحط الرحـال، في الشـكل الكوني، الذي هو موطن الشبه، ومثار الأشكال، وكل قوة تحركـت علـى الشـارع القويم، والصراط المستقيم، بحيث تنتهي بصاحبه الآدمي، إلـى الغايـة الكلاميـة الكماليـة، التـي خلـق لأجلهـا آدم وبنـوه، هـي الملائكـة التـي سـجدت لآدم، في موعد المبايعة للخلافة الإلهية، ومن تأمل في حدود الكلمتين، ظهـر لـه في ذلـك، شواهد يفصح عمّا قلنا بابلغ لسان، وأتم بيان.

هذا ما دل عليه هاتان الكلمتان، بظاهر احرفهما، وأما الحكمة التي انطـوت عليهـا، بـواطن الأحـرف المـذكورة، وحـدودها ومطلعاتهـا، فـلا يحتمـل ابانتهـا، صفائح هذه المفاحص، التي كنـا بصـدد ثبته وضـبطه الان، فللمُتيقّظ ان يشـمر عن سيقان جده، إلى ان يبلغ ما يتمناه همّته، ويشتهيه نهمه.

فحصٌ حرفي في صفحٍ لغوي

كأنك قد وقفت، بما مهد لك سـابقـًا، ان الوضـع الـذي هـو مبنـى امـر الفهـم والتفهـيم، ومسـتند اركـان العلـم، المخـتصّ بـآدم، اعنـي الحاصـل لـه مـن طريـق التعليم، له ثلاثة معاني، احدها الوضع العامي، الذي هو من مقولة الفعـل، وعليـه مبنى الدلالات العرفية، التي يتعاورها العامة، والثاني منها الوضع الـذي هـو احـد المقولات العشر، وعليه بناء الدلالات التي للحروف انفسها عند الخاصة، وأمـا الثالث منها، وهو الوضع بمعنـى الإشـارة الحسـية، فلـه دخـل في كلتـا الـدلالتين، فإن الإشارة الحسية، هي مـن المعينـات والمشخّصـات، للمعـاني الكلّيـة التـي في

العقل، فإذا انضمت بالالفاظ الدالة على تلك المعاني، بأي دلالة وجدت فيها، تعينت المدلولات حسّاً وفي الخارج، ومن ثمّ إذا تصفحت الألفاظ، الدالة على المعاني، وجدت المضمرات، وما يحذو حذوها من اصناف المبهمات، أقربها فهماً، وترى دلالاتها على المعاني المشخّصة، والأعيان الكائنة، أظهر من سائر الألفاظ.

ومن هاهنا تسمع ائمة العرب، يقولون: ان المضمرات اعرف المعارف، وذلك لأن الوضع المتعارف وهو العامي منه، الذي له في تلك الدلالة، قد أيد بالوضع الخارجي الحسي، وكذلك الوضع الخاصي ايضاً، إذا أيد به، صار أقوى دلالة، وأظهر عبارة عن الكل، كما في الياء مثلاً، فإنك قد عرفت غير مرة، ان له دلالة على الوحدة الجمعية الإطلاقية الذاتية، لا بحسب الوضع المتعارف فقط.

ثمّ إذا أيد في اسم من الأسماء، أحد الوضعين بالأخر، عند دلالته على الذات، صار من أبين الاسماء، الدالة على الذات الواحدة، فلذلك ترى العبارة المُعربة المرسل بها، إذا حاولت ترتيب الأسماء، الدالة على الذات، جعلت الياء صدر الكل، كما في قوله تعالى: (اني انا الله رب العالمين)، وذلك لأن الواقف على الأصول المذكورة، لايتوقف هاهنا، في ان الدلالة الياء على تلك الذات، أظهر واتم، من دلالة أنا، وكذلك دلالة أنا، بالنسبة إلى ما بعده من الأسماء، على الترتيب المذكور في الاية.

فأنك قد عرفت في الصحيفة الكلامية، على ما يطلعك على الخصوصية

التي للنون مع الألف، حسبما لهما من البينات، وهي التي تفردا بهما بين الحروف كلّها، وذلك هو الوجه الجامع للكثرة، ولسانه المفصح عن الوحدة الإطلاقية، وبين ان في الاسم الأول، تضاعف امر ذلك النون، المشعر بطرف البطون، وانكسر الألف مع ذلك النون، الممتد بالمد اليائي.

وأما الاسم الثاني منها، فانفتح فيه الألف، وضعف حكم النون، عند التضاعف، مع فتحه الممتد بالمد الالفي، ولايخفى على اللبيب، الواقف على الأصول، وجه الترتيب بينهما.

وأما الاسم الثالث منهما، وهو الله (عز شأنه)، فهو الذي يجري مجرى العلم هاهنا، وبين ان العلم ايضاً، ممّا حصل دلالته على معناه، مشوباً بدخل الوضعين، سوى ان الوضع الحسي منهما، إنما يحتاج إليه عند التخصيص الأول فقط، وهو الذي عند وضعه لمعناه.

واما الاسم الرابع منها، وهو رب العالمين، فليس للوضع الحسي، دخل في دلالته أصلاً، بل إنما يدل ثبوت الوصف الإضافي، الذي للذات مع العالمين، هذا الكلام كله بحسب مدلولاتها العرفية، التي للأسماء، واما إذا تدبر في بطون ما لها من الحدود والمطلع، فأنه يظهر للبيب منها حينئذٍ حكم غزيرة، ضاق نطاق النطق والتعبير، عن الإحاطة بأداتها، فليتعمّق المتدبر في ذلك، غائصاً في تيار بحارها الزاخرة، متشبثاً بأسباب تلك الأصول، التي في الصحائف الثلاث، ليستحصل منها ما يقنع به، نهم همته، ويستلذ منه ذائقة ذوقه.

فحصٌ من هذا الصفح

وهو ان الاسم الذي هو الدال على الذات، باعتبار معنى من المعاني، على تفنن اقسامها، منحصر في اربعة أنواع، وذلك لأنه لايخلو أمر دلالته ذلك، من أن يكون المعنى الذي به صار اسمًا، دالاً على الذات، صفة من الأوصاف الحقيقية، التي لتلك الذات في نفسها، وهو الأول، او لم يكن كذلك، بأن يكون ذلك المعنى، من الأوصاف الغير الحقيقية الوجودية، كالسلوب والمعاني التنزيهية، مثل القدوس والسلام، وهو الثاني من الأقسام الأربعة، أو بأن ذلك المعنى إضافة بينها، وبين غيرها، ليس اتصافها بها في نفسها، بل باعتبار ذلك الغير.

ثمّ ان هذا القسم على نوعين: احدهما ان تكون تلك الإضافة، ممّا دلّ عليه اللفظ بحسب الوضع المتعارف، الجعلي فقط، كالأول والاخر، وهو الثالث من الاقسام، والاخر ان تكون تلك الإضافة، ليست ممّا دل عليها اللفظ، بحسب ذلك الوضع، بل العمدة في دلالته، إنما هو الوضع الحسي المخصصّ للمسمّى بالإشارة إليه، أما أولاً، وعند الوضع الجعلي كالاعلام، أو آخر، وعند الدلالة، وهذا النوع الاخير له مزيد تجرّد وتنزّه، فإن الإضافة المدلول عليها بهذه الدلالة، إنما هي النسبة الواقعة بين المُتكلّم والمُسمّى، وليس لشيء من النسب الخارجة هناك دخل، وذلك كالمضمرات، وسائر المبهمات، وهذا رابع الأقسام. ثمّ انك قد عرفت، ان الألفاظ التي لها دلالة، على الوحدة الشخصية التي للذات، هي التي للوضع الحسي، دخل في دلالته على معناها، كالاعلام وصنوف المبهمات.

فتبيّن من هذا الكلام، ان دلالة القسم الرابع من الأسماء على الذات نفسها،

أبين وأظهر، كما ان دلالة القسم الأول منها على الصفات، أجلى واوضح، واما دلالته على ذات المُسمّى، فمتفرعة عنها ثانياً.

ثمّ ان القسم الثاني والثالث منها، لتمام جمعيتهما عند الاعراب، عن المُسمّى بين الذات والصفات، كانا أظهر الأقسام، دالة على الذات، المُسمّاة عند العقل بنظره الفكري، وذلك لأن النظر العقلي، إنما يدرك الذات، أول ما يدركها بوسيلة الاوصاف السلبية والإضافية معاً، فلذلك ترى الأسماء هذه، في عبارة الشريعة الختمية، أكثر تعاوراً من سائر أقسامهما وأصنافهما، مثل الاله، والأول، والاخر، والظاهر، والباطن، فإن معنى الأسماء هذه، مُركّب من ذينك الأمرين، اللذين بهما يتدرّج العقل، بنظره الفكري، نحو معارج القدس، وحضرات الوحدة الأصلية، كما لايخفى على الفطن، وجه ذلك.

فحصٌ نحوي من هذا الصفح

وهو ان القسم الرابع من الإسم، الذي هو المُعرب عن ذات المُسمّى، ونفسها النفيس، منزّهة عن شوائب الأوصاف، وفنون الإضافات والنسب، التي طرأت للذات بالنسبة إلى الخارج عنها، وذلك هو الذي له دلالة على المسمّى، بوساطة دخل من الوضع الحسي، المُعرب عن الشخص، بخصوص صاحب الوحدة الحقيقية الحياطية، التي منعت نفس تصورها عن وقوع الشركة فيها، هو الذي بيده زمام التمام في أمر اسميته، وأعرابه عن ذات المسمّى، وله في ذلك اربع مراتب، ذات مدارج انقسم بها افراد هذا النوع، إلى اربعة اقسام، أولاها

وهي العليا، ان تكون تلك الدلالة منها غير محتاجة، بما يدل على معنى وصفي أصلاً، فلها التعبير عن الذات، بدون التوسل إلى الوصف، بل بمجرد الوضع المعين المظهر، وهي المُسمّاة بالمضمرات في عرف النحاة، واخراها وهي التي وقعت في ذلك السياق أدنى من الكل، ان يكون أمر دلالتها المذكورة، لايتم إلا بصلة تتصل بها، وصفة تكشف عن ذلك، وتعينها في التعبير عن الذات، المتصفة بها، وهي المُسمّاة في عرف العربية بالموصلات، وهذا رابع تلك الأقسام، ثمّ ان الواسطة بينهما، وهو البرزخ بين هذين المتقابلين، هي التي لها ان يعرب عن الذات مطلقاً، سواء كان مع الوصف، او بدونه، وهي على ضربين، فإن الوضع الحسي الذي عليه مباني أمر دلالات هذه الأقسام كلّها، لايخلو من ان يكون ممّا لاينفك عن الدلالات، التي لها في مواقع استعمالاتها اصلاً، وهي المُسمّاة عندهم بأسماء الإشارة، أو ينفك ويحصل الدلالة التي بدونه، إلا ان التخصيص الجعلي، الذي هو الوضع المتعارف، مبني على ذلك الوضع الحسي، اعني تخصيص اللفظ بالذات المعينة المشار إليها، وهي التي يقال لها العلم، وهذا الضرب، هو الثاني في ذلك الترتيب، كما ان الأول منهما، هو الثالث، و ذلك لأن اسما الإشارة، غير مستغنية عن الاوصاف المبنية الكاشفة، لما فيها من بقايا الإبهام، الملتبّسة لدى الإقتحام.

فحصٌ من وجوه تفاصيل هذا الصفح

كأنه قد تبيّن لديك، ممّا مهد آنفاً، ان القسم الأول الذي يقال له المضمر،

وما يجري مجراه، من مدلول الإشارات، هو الذي استقل في أمر تمام هذه السلسلة، فأنه هو صاحب الفضل والختم في امر الدلالة هذه مطلقاً، ومن هاهنا تراه قد حصل له من بين فنون الأسماء، وصنوف الكمالات، الدالة على الذات، بوساطة تلك الرقيقة، الجامعة بين الدال والمدلول، خصائص تفرّد بها، هي آثار ما انعكس عليه من أحكام تلك الوحدة الحقيقية، وبين ان الإطلاع على تلك الخصائص، ممّا يزيد للمتبصر استبصاراً، وللمتيقظ تذكراً واستحضاراً، منها ان دلالة المضمر، مفروزة عن اللغة التي هو فيها، وعن حصرها الجعلي، الذي ابتنى الفهم عليها، وذلك لأن فهم معاني المضمرات والإشارات، ممّا اشترك فيه العامة من الحاضرين، سواء كان عالماً باللغة ووضعها، أو جاهلاً به، سامعاً ذلك اللفظ، أو اصم عنه، ومنها ان تأدية معاني هذا القسم عن الحروف التي لها، غير مختصة بمواطن الإمتزاج والتركّب، كما هو المعهود من جميع الأسماء، بل يستفاد تلك المعاني، عن احرفها مطلقاً، سواء كان في على قدسها وتفردها، او امتزاجها وتركبها، مقطعاً، أو موصلاً متلفظاً بها، أو منوياً ومستكناً فيها، متصلاً بها، أو منفصلاً عنها.

ومنها ان دلالته، جامعة بين الطرفين، حاوية للمتقابلين، حتى انه قد جمع بدلالته، واحدة بين ابعد الأباعد، كالعابد والمعبود، والواجب والممكن، ومنها انه مع كمال ذلك التعميم، وفضل الشمول الجمعي، الذي له، تراه من اعرف المعارف، وأخصّ الدوال بين فنون الآيات، الدالة على الذات، في سائر اللغات.

ثمّ انه لإختصاص هذا القسم، بين فنون الموصلات، التي هي فروع شعب للحروف، التي هي الأصول لهذه الشجرة الطيبة، بهذه الخصائص الكريمة الوحدانية، تراه قد ظهر في الخارج، مصور بصورتها، مثلث الأفراد والأقسام، فإن المضمر منحصر في ثلاثة أنواع، احدها المتكلم، الذي هو بمنزلة الصورة، الأصلية الكلامية من الحروف، وثانيها المخاطب، الذي هو بمنزلة الصورة الظاهرة الكتابية منها، وثالثها الغائب، الذي هو بمنزلة الصورة الخفية العددية منها، وذلك لانه سهام الإشارة الحسية، لايتجاوز عن هذه الجهات الثلاثة.

فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي

أليس قد ظهر لك انفـًا، ان الحروف والألفاظ، كُلّما أيدّ فيها احد الأوضاع الثلاثة، الذي عليه مبنى دلالتها بالأخر، كانت دلالتها على معناها، أظهر وأتم، فاعلم ان الوضع الجعلي، في سائر الألفاظ والحروف الدالة، مؤيد بالوضع الجعلي الحقيقي، وإن خفي وجه نسبته الجامعة، على الناس كلهم، سوى الواقفين على السِنة السنة العربية المحمدية، المطلعين على ما عليه عرف التخاطب بين الرسل مطلقـًا، فإن فهم ذلك اللسان، مقصور عليهم، وعلى من يرثهم من الأولياء، الذين لهم القرابة المورثة، إلى الحضرة الختمية.

ثمّ انه قد ورد على المُتيقّظ في طي هذه المفاحص، ما يصلح لأن يتفطّن به، على ذلك الوجه الجامع، ويتذكره عندما جمع في لوح خياله، أرقام هذه الأصول بانواعها الثلاثة، وتفكر باستعراضها، على عقله المتبصّر الواعي، لو

وفق له، وأما الوضع الحسي منها، فانما يؤيد دلالة بعض من الألفاظ، الدالة على الذوات انفسها، وذلك هو القسم الرابع من الأسماء، على ما وقفت عليه.

فظهر لك، أن له تمام الجمعية، بين الأوضاع الثلاثة، ولد مدارج متفاوتة الرتب في ذلك الكمال، أعلاها ما عليه المضمر، فلذلك اختصّ بين الأسماء والألفاظ، الدالة بخصائص كمالية، كما عدّ لك منها، ان دلالته الجعلية المذكورة، لايختص بان يكون في طي المركّبات من الحروف والموصلات، منها فقط، كما هو المعهود من الألفاظ كلّها، بل معانيها مستفادة من الحروف مطلقاً، سواء كانت موصلات أو مقطعات، وذلك لأن هذه المعاني، هي الذاتية للحروف أنفسها، فلذلك لايحتاج في دلالتها عليها، ان يظهر بصورة مخصوصة من صور تنوعاتها، ولا أن تتقيّد بقيد خاص، عند استفادتها منها، وذلك ثمانية أحرف، لها هذه الدلالة الذاتية على الذوات، وهي هذه (أ ت ك ن هـ و مـ ي) (ل ف أ أ ف و ن أ أ و ي م أ).

فحصٌ من هذا الصفح في وجه لميته

وهو ان لهذه الأحرف الثمانية خصائص، بها يصلح لأن تنفرد بين سائر الاحرف، بهذه الدلالة الذاتية على الذوات، مستجمعاً تلك الخصائص في سائر الأوضاع الثلاثة، فهي المطابقة لاجزاء الدور اليومي، وساعاته الواسعة، لأن يكون طرفاً للوحدة الشخصية الذاتية، كما ستطلع عليه، ثمّ للأول من هذه الأحرف، مع آخرها، جهات إتحادية كما لايخفى، وإذا فصلت عليها بهذا

الباب، وحوسب فيها هذا الحساب، فهي من الصور التي تحت إشارات قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (أُنزل القرآن على سبعة أحرف).

ثمّ ان لهذه الأحرف وجهاً اجمالياً، يفصح لسانه عن بيان تلك الخصوصية، التي لها بين الحروف، وجوهاً تفصيلية، يفصح لسانها، عن بيان ما لكل منها، من الدلالة الخاصة بها.

أما الأول، فهو أن بيناتها، دالة على قرب هذه الحروف من المدارك، وعلى انه الرزق الذي يغتذي به السالك في هذه المسالك، وعلى انها هي المختصة بالذات بين تمام الصور، التي عليها وضع الحروف مطلقاً، وكأنك قد نبهت على وجه من وجوه لميته، وبيان كميته، في الصحيفة الثالثة، كما ان احصاؤه، دال على انه البشرى للمخاطب المنزل عليه، وبين ان الصورة المبشّرة هي الأولى، في فتح باب الإظهار والإشعار مطلقاً، فلذلك ترى الحروف هذه، أول ما دل مقطعاته، على المعنى المستقر بالعرف المتعارف، ولا يخفى انها لابد وان تكون هي الجامعة بين الكل، في طرق دلالته، على ما افصح عنه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (الفاتحة ام الكتاب)، فإن المدات الثلاث وصورها، هي الأصول الأولية للحروف، كما وقفت عليه، وأما الهاء والكاف، فلما فيها ايضاً من الدور الجامع، كتاباً ولباباً، وأما التاء، فللجهات الإتحادية التي بينه وبين الهاء، كما ستطلع عليه.

وأما الثاني، اعني بيان الوجوه التفصيلية، لكل منها، فهو ان الألف يدل اولاً، على القوة، التي هي اصل القابلية، والوحدة الأصلية، الساذجة عن شائبة

الثنوية، كما وقفت على وجه ذلك، غير مرة، فله بهذا الوجه، صلوح الدلالة، على الذات الساذجة، عن طرق الثنوية، اعني المتكلم.

ثمّ ان اقصى ما تطورت به الذات المذكورة، من الحجب التي طرأت لها، هي الهاوية الهائية، التي ليس ورائها مرتبة، من التطورات الحاجبة أصلاً، كما برهن عليه الدائرة الطهوية، لمن وقف عليها، وتدبر فيها، فلذلك ترى الهاء منها، هي الدالة على الذات الغائبة، المحتجبة عن المشاهد.

ثمّ ان الواسطة بين هاتين المرتبتين، المتقابلتين من الذات، هي الواقعة منها في مشهد الخطاب، فأنه البرزخ بين غاية البعد، الذي هو الغيبة، وبين نفس المتكلم، الذي هو نهاية القرب، وبين ان هذه المرتبة، هي الظاهرة الحاضرة من بين المراتب، فالذي يصلح للدلالة عليها من الحروف، هو الواقع بين الألف والهاء بحسب المراتب الأصلية، ولكن لابد وأن يكون مع مزيد اختصاص بالحضور والظهور، تحقيقاً للنسبة الجامعة بين الدال والمدلول، فلذلك ترى الكاف والتاء، هما اللذان اختصا بهذه الدلالة، فأنهما الواقعان بين ذينك الطرفين في اصل مرتبتيهما، مع مزيد اختصاص الزوجية، والتلبس بالمرتبة، التي هي الدالة على الظهور والإظهار، كما وقفت عليه.

ومن هاهنا، ترى التاء لما فيه من زيادات التوغل، في أمر ذلك التلبس، له زيادة قدرة على اداء تلك الدلالة، وفضل تصرف في أمره على الكاف، فإن التاء، له ان يؤدي تلك الدلالة، سواء كان في اول الكلمة، او في آخرها، واما الكاف فليس له تأدية تلك الدلالة، إلا في الأخر، فأنه إذا وقع في الأول، له مدلول آخر،

أعني التشبيه، وسيجيء الكلام عليه، واما الياء، فقد عرفت ان لها جهات إتحادية مع الألف، وله بذلك دلالة على مدلوله، إذا وقع ظاهراً للكلمة.

ثمّ ان الواقف، على ما في الدائرة الطهوية من الرموز، لايخفى عليه، ان ممّا ظهر به الياء، هو الهاء الذي وقع مركز الدائرة، فإن للياء فيها صورتين، احداهما الظاهرة، التي على محيطها، وهي الألف الذي في طي الطاء، والأخرى هي المخفية، التي على مركزها، وهي الهاء، على ما اعرب عنهما قوله تعالى: (طــه)، فلذلك إذا وقع في اول الكلمة، الذي هو طرف الخفاء، يدل على مدلولها، أعني الغائب، واما الأحرف الثلاثة الباقية من هذه الثمانية، أعني: (النون والميم والواو)، فقد وقفت على ما لها من الحياطة الذاتية، والجمعية الكاملة، التي تفرّدت بها هذه الأحرف الثلاثة، فلذلك تراها دالة على الذات، مع مزيد الهيئة الجمعية، التي لها بين أقرانها، فلا يحتاج في تحقيق دلالتها هذه، إلى مزيد بيان عند المُتيقّظ.

فحصٌ متمم من هذا الصفح

وهو ان لهذه الأحرف الثلاثة، التي هي من امهات آيات الجمعية الحياطية، دلالات على وجوه من الجمعية الذاتية، كما ان للأربعة الأول، دلالات على اصل تلك الجمعية الفردانية، التي بيدها زمام الآيات الشعورية والإشعارية، اما بيان خصائص هذه الثلاثة المنعطفة، ووجه دلالتها على معنى الجمع، ووقوعها علامة له، فهو أنه لايخفى على من تيقظ، لدلالة الأوضاع الحقيقية، التي

للحروف أنفسها على المعاني، ان الدائرة لها دلالة بينة بذلك الوضع، على تمام الجمعية، وذلك لأن الهيئة التامة من الجمعية، هو الذي بلغ رتبة، لاتقبل الزيادة فيها أصلاً، وذلك هو الوضع الذي عليه الدائرة، فأنها هي التي لايمكن ان يزيد فيها نقطة قط، وبين ان كل واحدة من هذه الأحرف الثلاث المنعطفة، صورة استدارة من المدات الثلاث، التي تقوّمت بها الصور الحرفية كلّها، كما سبق بيانه في الصحيفة الثالثة.

فيتبيّن من هذا الكلام لدى الفطن، وجه دلالة هذه الأحرف على الجمع، بأوضاعها الأصلية، التي لها في انفسها، فلذلك جعلت بحسب الوضع العرفي، علامة الجمع، كما تبين منه ايضاً، وجه ابتناء الوضع الثاني على الوضع الأول، كما اشرنا إليه آنفاً.

ثمّ ان لكل من هذه الأحرف، خصوصية في ذلك الوضع الأصلي، الدال على تمام الجمع، فإن منها ما تضاعف فيه الدور المذكور، فلا بد وان يكون دلالته المستندة إلى ذلك الوضع، على مزيد من تلك الجمعية والكثرة، كالنون، فإن مادته المدية، هي الدائرة ايضاً كصورته، فهو صاحب الدور المضاعف.

ثمّ ان هذه الدائرة الظاهرة من حرف النون، المنطوية على الدائرة الباطنة، منها يعني الواو، إشارة إلى تمام الصورة، التي في طيها تمام المعنى، وتمام المظهر، الذي في ضمنه تمام الظاهر، فلذلك قال صاحب المحبوب، ان النون هذه، إشارة إلى النبوة، والواو إلى الولاية.

إذا تقرّر هذا، فاعلم انه كما ان مركز الدائرة الأولى النونية، هو الواو، فإن

مركز الدائرة الثانية الواوية، إنما هو الألف، فيكون مركز الدائرة بكمالها، إنما هو الألف، وبين ان الكلمة الجامعة، والعبارة المعربة، هي التي اعربت، عن الدائرة الكمالية الجمعية هذه، بمركزها ومحيطها، فلذلك ترى النون، إذا فتح ابواب خصوصياته مع الألف، دل على نفس المتكلم، التي هي الكلمة الجامعة بين الصورة والمعنى.

ثمّ انه إذا انكسر الألف، وانخفضت رايات خصوصيته، الدالة على الذات، إنما دل على امر النسبة العقدية المعنوية، ووجه تطابقها للصورة الخارجية، اعراباً للدائرتين عن معناهما.

ثمّ ان النون في هذا التركيب، ان سكن عن الحركة الفاتحة لخصوصيته، دل على التوقف والتردد في امر تلك المطابقة، والشك في وقوع تلك النسبة، وأما إذا ايد ذلك الساكن، بآخر مفتوح، ادغم فيه، وضاعف قهرمان امر النون، دل على تحقيق تلك النسبة، ونفي الشك الحاصل من سكونه وتوقفه، سواء كان الألف مفتوحاً أو مكسوراً.

هذا كلّه إذا كان مع الألف، واما إذا كان منفرداً، فانما يدل على زيادة من الجمعية والتلبّس، فلذلك تراه إذا ظهر به الكلمة، دل على الجمع المؤنث، الذي هو صاحب الزيادة في الجمعية والإلتباس، وإذا ظهر بالكلمة، دل على مطلق الجمع، الجامع بين المذكر والمؤنث، واما الحر فإن الأخران منها، فهو دون ذلك في الوضع الدوري، وجمعه الإحاطي كما لايخفى، فلذلك دلّ على جمع المذكر الذي هو دون المؤنث، في التلبس والتكثر، الذي هو مادة الجمع،

وإذا اجتمعا في كلمة مُمتزجاً بها، دل ذلك على المفعول، الذي هو دون الفاعل في الخفاء والتلبس، وذلك لأنه قد تقدّر في الأصول الحكمية، ان الاثار إنما هي للقوى المُختفية، التي في ناحية العدم.

وهذه المسألة، هي التي أشار إليها صاحب فصوص الحكم، بأنها إنما يدركها أرباب الاوهام، هذا كله إذا وقع النظر إلى الوضع الظاهر من هذه الأحرف، فأنك لو زدت تحديقاً للبصيرة فيها، وتعمقت فيما لها من الأوضاع المتبطّنة، التي لكل منها في مراتب بيناتها، واحتياء بطون تطوراتها، لعثرت من ذلك، على وجوه لميّة الدلالات، التي لهذه الأحرف، بحسب اوضاعها الجعلية، التي تعارفت بين العامة، وذلك كما إذا تذكرت ما مهد لك في الصحيفة الثالثة، عند إبانة النسب التي للحروف، ببيناتها، وظهر في لوح خيالك، ما انتقش فيه من رقوم التقسيمات، المثبتة هنالك، تبيّن لديك، ان التركيب الواقع للزبر، بالنسبة إلى البينات من الحروف هذه، على ثلاثة صور، فكل واحد منها، تحت قسم من الأقسام، الحاصلة من ذلك التقسم، فإن منه ما حصل من تركبه ذلك، هيئة امتزاجية جمعية، غير وحدانية، معراة عن صفر لابس، كالواو، ومنه ما حصل من هيئة امتزاجية وحدانية، مع صفر لابس، كالميم، ومنه ما حصل من تركيبه ذلك، هيئة فرقية غير امتزاجية، مزاجاً تاماً، مع الصفر اللابس، كالنون.

فظهر من هذا التقسيم لدى اللبيب، ان الواو قد تفرّد بمزيد الجمعية، سواء ظهر به الكلمات، او ظهر بالكلمات، وان النون بما في صورته من الفرق واللبس، له دلالة على مزيد اللبس والقطع، فلذلك تراه، إذا تقرّر في ظهور

الكلمة به، دل على التنكير، ان كان اسمًا، فهو يقابل الف لام، الذي بيده زمام الإظهار، كما سبق الكلام عليه، وان كان طلبًا، دل على التأكيد والقطع، وأما الميم، فلتفرده بالوحدة والحجاب، دلّ على جمعية من الطرفين المتقابلين، مثل المريد والمراد، والمعيد والمعاد ان ظهر به الكلمة، وان ظهر الكلمة به، دل على الجمع المذكور، وقد عرفت وجه ذلك.

ثمّ ان المناسبة البينة، بين هذه الحروف الثلاثة، غير خفية، لكن التي بين النون والميم من هذه الجهة، التي يتكلم عليها، ومن الجهات الأخرى التي لاتخفى، من هاهنا ترى المزاج الذي منهما، صورة تمام الميم، كما ان التركيب من الميم الظاهر بالنون، من الأسماء الدالة بهذا الوضع العرفي، على الوحدة الشخصية الجمعية، التي لذوي المدارك والعقول، وذلك إذا فتح أبواب خزائن خصائص الميم، وخزائن جمعه، فأما إذا انخفض ذلك الباب، فانما يدل حينئذٍ، على المبدأ، الذي هو صاحب تلك الوحدة الجمعية، ولكن في لبسٍ من الخفاء، وكسر من جنود احكامه.

فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي

ثمّ إذ قد عرفت هذه الحروف، بما لها من الخصائص، التي بها يصلح لأن يدل على الوحدات الشخصية الكمالية، الجامعة بين تمام الصورة، وتمام المعنى، بالدورين الدالين عليهما، وذلك هو الذي يعبّر عنه، في عرف العامة، بذوي العقول. فأعلم ان من هذه الأسماء الدالة على الذوات، بتأييد الوضع

الحسي لها، ما يدل على مطلق الوحدات الشخصية، سواء كانت كاملة وغير كاملة، ويشار بها إلى سائر الأشخاص، التي لأصناف الأجناس.

ثمّ ان البدء القوي على هذه الناحية الواسعة، من بين اعيان الحروف ووجوهها، إنما هو لحرف الذّال، صاحب السبع المثاني، في المرتبة الإشعارية، الذي هو أظهر الدالين على تمام الإظهار، بأفصح البينات، كما وقفت في طي ابحاث الكلمة، والمفاحص الكلامية، على شيء من خواص هذه البينة، التي هي من الجليات الأوليات.

وإذا نظرت فيه، وجدته صاحب القوس الجلي، ذي الزاوية المشيرة، إلى مضيق الحس، ووضعه المبين، وصاحب النقطة الناطقة، بالكلام المتين، كما نبهت إليه في الصحيفة الكتابية، هذا إذا اقتصر على ظاهر ماله من الخواص، فأنك لو تعمّقت في مدارج بطونه، وتدبرت ما في حدود كمونه، لرأيت في مجمله، انه الحمد المظهر لكمال المحمود في مفصله، انه الجفر الذي هو فجر اليوم الموعود، وجمعهما هو: عدد تمام أيام شمس الظهور، على مدارج الفلك المشهود المرصود، كما شافهك بذلك كلّه، جدول البحر، الذي يعلم به كل مقصود، ويوجد فيه كل مفقود.

ومن هاهنا ترى للقسمين، اللذين هما قسما المضمر من المبهمات، مبنى اصولهما على هذا الحرف العظيم، الأول منهما، هو الذي يقال له اسم الإشارة، والثاني يقال له الموصول، فأنه هو ذلك الحرف، الذي لو ظهر بالألف، صار الأول منهما، ولو استظهر بالألف واللام، صار من أصول الثاني، فهو كالبرزخ

الجامع بين القسمين الجليلين من الحروف، اعني المعاني منها والمباني، ومن آيات جلالة هذه الحروف، وكمال برزخيته وجمعيته للمتقابلين، ماتراه في صدر البقرة، التي هي سنام القرآن العظيم، وهو قوله تعالى: (ألم ذلك الكتاب)، من وقوعه بتمام نسخته، بين المقطع والموصل، جامعاً بينهما، كاشفاً عن احكام الأول ببيناته، ومن الثاني بزبره، مع ظهور البرزخية في نفسه، فلذلك مالم يمتزج بأحد من المدّات الثلاث، لم يظهر له معنى بالوضع العامي، فإذا ظهر الألف، صار قوسه بذلك الوتر على وتيرة، تصلح لأن يرمي بها سهام الإشارة، إلى جميع الوحدات الشخصية، التي في سائر العوالم بأنواعها وأصنافها، من الصور والمعاني، فأنه هو الصالح، لأن يقصد به الاشخاص كلّها، من القاصي والداني، إذ لو ظهر باللام الذي هو في أمر الإظهار، والدلالة عليه بمنزلة الاعلام، صلح لأن يشير إلى الأول، كما إذا استظهر بالهاء، صلح للثاني، وذلك لأن الهاء، إذا انفتح ابواب خصوصيته الجمعية، انتصبت رايات أجناده بيد الألف، دل على الحضور، كما انه إذا انضم ذلك الباب بيد الواو، صار دالاً على الغيبة.

وبيان ذلك: ان صاحب جمعيته الحجب وتمامها، إذا غلب امره، وفتح الأجناد خصوصه، فما لك الكلمة، حيث ظهر بكلمته الواحدة الالفية، على الحجب كلّها، كان له تمام الحضور، ولذا لم يتيسر له ذلك، بأن انضم مع المقابل، فظهر صورة انضمام تمام الحجب، بالمد الواوي، صاحب الكثرة والغيبة، يصير غائباً تحت تلك الحجب بالضرورة.

فبهذين اللسانين، يفصح عن ذينك المعنيين، هذا إذا ظهر بالألف فقط، فأما

إذا استظهر بالألف واللام، صار من القسم الأخير، الذي هو كالبرزخ، الجامع بين الدال على الذات، بالوضع الحسي، وبين الدال عليها بالوصف، فلذلك ترى اللام فيها مضاعفاً، والياء الجمعي علامة الواحد منه.

ثمّ اعلم، انه كما ان الذال صاحب تمام الصورة، المُعبّر عنه بالسبع المثاني، ولكن في المرتبة الإشعارية، فالتاء هو الوالدة لطفل ذلك التمام، اعني الواحد الجمعي العشري في تلك المرتبة بعينها، مع كمال القرب في المخرج الكلامي بينهما، فله صلوح ان يكون عوضاً للذال في أمر الدلالة، على المؤنث الذي هو والد المذكر، على ان صورة الذال من التاء، هو التثليث المثلث في المراتب الثلاث، التي هي صورة النكاح، ومبدأ الولاد، كما افصح عنه الجدول، وسيجيء مزيد بحث في التاء، ولميّة دلالته على التأنيث، الذي هو صورة الوالدة.

ومن ثمّ تراه، إذا ظهر به ذلك الاسم، دالاً على أصل تلك الوحدة الشخصية، ومظهر ولادتها، أعني الذات إذا اطلقت او اضيفت، ولذلك تسمع العرب ركّبوا تلك الكلمة، إنما يضيفونها إلى الشؤون الكلية، والأصول الأولية، التي هي مباديء تلك الوحدات، كالزمان والمكان والنسبة، كما يقولون ذات يوم وذات ليلة، وذات اليمين وذات الشمال، وقوله تعالى: (واصلحوا ذات بينكم). ولم يسمع منهم قط، يقولون ذات الإنسان، وذات السماء، وذات الأرض.

وأما قوله تعالى: (والله عليم بذات الصدور)، فإن الصدر هو أصل من الأمهات الأول، عند من فهم هذا اللسان، وتدبر في احصاء هذا البيان.

ثمّ اعلم، انه كما ان بين هذه الاسماء، التي يشار بها إلى الاشخاص، ما يدل عليها بعمومها، كهذا الاسم، الذي بحثنا عنه، وما يجري مجراه، كذلك فيه ما يدل على خصوص الكمال منها، اعني صاحب التمامين، ومركز الدورين، المُعبّر عنه في عرف العامة، بذوي العقول، وذلك هو لاشتماله على الحرفين، اللذين قد مهد لك امرهما، في الحالتين اللتين للميم، في هذا التركيب، اعني الفتح والكسر، فلا نعيده.

فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي ومعنى لغوي

وهو ان الحكمة البالغة، إنما اقتضت تفاصيل المعلومات، وأبانت خصائص اشخاصها الظاهرة، بصور النسب، والأحوال الطارئة لها، في الأعراض والأفعال، كما ان القول الفصل، والكلمة الجامعة، هي الحروف الدالة على تلك التفاصيل، والحكم البالغة بأقصر عبارة، واوجز إشارة، على ما ورد عن امام الائمة: (خير الكلام ما قل ودل وجل، وما أخل فمَل).

إذا تقدّر هذا، فاعلم ان سائر الموصلات، والمقطعات العربية القرآنية، لها دلالة بالوضع الحقيقي، على ذلك التفصيل الحكمي، فإن تحت كل حرف، جملاً دالة بذلك الوضع، سواء كان من حروف المعاني، او المباني، وأما إذا نظر إلى الوضع المتعارف، الذي هو مرقاة عروج المتفطن، إلى الوضع الحقيقي الأول، فالذي يتصور فيه تلك الدلالة، هو الموصل، الذي تركب من حروف المعاني لاغير.

ثمّ ان من ذلك الموصل، ما أيد الوضع الخارجي فيه، بالوضع الحسي، هو الذي ظهر منه، تلك الدلالة عند العامة، وفهموا الكل، حرف من التركيب الموصل، معنى بحسب اصولهم المفننة، ورسومهم الخاصة، وذلك كما في بحثنا هذا، فإن الذال إذا استظهر بالألف المنخفض، دل على طرف من الزمان، وشخص من اشخاصه، كما إذا ظهر بمده، دلّ على الإشارة، بشخص من الاشخاص العامة.

ثمّ إذا اتصل به اللام، دل على ان المشار إليه ذلك، بعيد حسًا، ان كان من المحسوسات، ومرتبة ان لم يكن منها، هذا هو خصوصيته المشار إليه.

ثمّ إذا انضم إليه الكاف، وما يجري مجراه، دل على خصوصية من يتوجه إلى صوبه، ابراز الحرف، ويقصد نحوه، تمام الكلام من اصناف المخاطبين، ذوي العقول والأفهام، فإن في تمييز اولئك الأصناف، حكمًا غزيرة، كما ستطلع على شيء منها، ان شاء الله تعالى، وبين ان انزال هذا النوع من الكلام، الموصل بين الأمم، لطف من الله الحكيم العليم إلى عباده، بتدريجهم إلى الصعود، من مهاوي مداركهم المحصورة العادية، إلى معارج المعاني العلية، والحكم الالية، حيث انزل في طي كلامه القديم كلمات، يدل كل حرف منه، بلسانهم المعتاد المعهود، على خصوصية شخص من اجزاء المعنى المقصود، حتى تتفطنوا لذلك، وتتدربوا في معاطفه، لدى التوجه نحو استنباط المعاني، عن ذلك الكلام الكريم، بهذا المنهج القويم، عندما تدبروا فيه، والذي يقضي منه العجب، حال المتصدرين لكشف اسرار التنزيل، والذين عدوا انفسهم، من الممتطين غوارب

هذا الشأن الجليل، انهم مع وفور تدبرهم، لكلام العرب، وتتبعهم لخواص مخاطباتهم، وفنون مقاولاتهم، كيف غفلوا عن تفصيل معاني هذه الموصلات، التي هي المرقاة، إلى معارج حقائق التنزيل، ودقائق التأويل، حيث لم يستكشفوا عن خصائص هذه الإشارات والخطابات، التي في قوله تعالى: (ذلكم الله ربكم)، وقوله تعالى: (فذلك الذي لمتنني فيه)، وقوله تعالى: (فذلك برهانان)، وقوله تعالى: (ذلكما ممّا علمني ربي)، وقوله تعالى: (ان تلكم الجنة)، وقوله تعالى: (أكفاركم خير من أوليكم)، إلى غير ذلك، ولم يتعرض التفسير، فنون تلك الإشارة، ووجوه الحكم، التي في طي اصناف ذلك الخطاب أصلاً، بل اعرضوا عنه صفحاً، وطووا عن بيانه كشحاً، على انه ليس بخارج عن مجال جياد افكارهم، ولابعيد عن ميادين سياق عقولهم وانظارهم كل البعد، ثمّ انه مع ذلك القصور، ماوقفوا للتنبيه له، حيث ترهم كُلّما أظهر لهم من الطلاب، الذين حاموا حول أولي الالباب، شيء من بدائع هذا الباب، استمجوه واستهجنوا قواعده، بضروب الإستهانة والإستقباح، استهجاء العنين حركات الناكح، ومقدّمات النكاح، شعر:

سأصبر حتى ينتهي البعد عاجلاً ويعلم أي الحالتين سراب

فحصٌ من دقائق هذا الصفح

أليس قد تبيّن لديك، ان الكلمة الجامعة، هي التي فيها ما يشير إلى مركز الكل ومحيطه، لما في تلك الكلمة، من الأعراب عن الكل، بطرفيه اللذين بهما

الإحاطة الحقيقية، كما اومي إلى ذلك، عند بيان معنى، أنا الذي هو من امهات تلك الكلمات، والذي يشير إلى هذه الإحاطة، اعادة صورة الألف، المشير إلى المركز كتابًا، بعد نون أنا.

ثمّ ان الشخص الذي هو صورة ذلك الكل، قد عرفت انه مدلول الضمائر، بخصوص وجهات تفصيله، كما انه المفهوم من الإشارات، وما يجري مجراها بعمومه، وجهة إجمالية.

إذا تقرّر هذا، فاعلم ان الزمان والمكان، بين الأعيان والأكوان، هما صورتان ذينك الطرفين، اللذين بهما تقوّمت حقيقته الكلية، ومنها استحصلت هيئة الوحدة الشخصية، التي هي ظل الوحدة الحقيقية، وذلك لانها هي التي منعت من بين الوحدات، نفس تصورها عن وقوع الشركة، لاغير، فلذلك تراهما قد اختصا، بين سائر الأعيان الخارجية، بالفاظ تدل على خصوص اشخاصها تلك الدلالة، كإذ وإذا، لظرفي الزمان، وهنا وهنالك، وثمة لخصوص اجزاء المكان، وفي جواهر هذه الحروف، التي بها يشار إلى المكان، ما يدل على ما اشير إليه آنفًا، من خصوص النسبة التي للمكان، بطرف المركز، وهو اشتمال هذه الأسماء على حروف (هَنَث)، التي كلّها من أعيان الدوائر، والمراكز ان كان قريبًا، إلى أصل الواحد، دل على القريب، وان كان بعيداً عنه، دل على البعيد، فإن الهاء والنون، يدلان على المكان القريب، والثاء على البعيد لبعده.

ومن وقف على هذا اللسان، وأسراره الباهرة، التي تكاد تهتك الحجب، اعني الصور المحسوسة التي للحروف، ويظهر للناظرين ظهور الأنوار، وعلى

الأبصار، لم يتوقف في ان العربية، التي يصير بها الكتاب المنزل، قرآنـاً عربيـاً مبينـاً، هي التي نسخت على هذا المنوال، لا ماحاكه الكيساني، وحكاه عن سيبويه، أو خاطه الفرّاء، وخاطب بذلك ابن الجني والأخفش. شعر:

قواصـد كـافور تـوارك غيـره ومن ركب البحر استقل السواقيا

فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي

أما تبيّن لديك امر التطابق والتوافق، بين العوالم بأجزائها واعيانها، ممّا تلى عليك، في طي المفاحص الإحصائية، فاعلم ان في الكتاب الإشعاري، الذي بعث لتمامه الخاتم العربي (صلوات الله وسلامه عليه واله)، صوراً متطابقة، لما في الكتاب الإظهاري، الذي خلق لاتمامه آدم (عليه السلام)، فكما ان في الكتاب الإظهاري، المُسمّى بالعالم أكوانـاً حدثانية، لاتزال تتقلب، و صورها واحوالها، بتحول الازمنة وتطوراتها المتجدّدة لذاتها، واعيانـاً روحانية، لم تزل على حالة واحدة، ولم تختلف احوالها في طي التراكيب الجسمانية، التي في هذه الأجرام الهيولانية، بما اعتور عليها، من المؤثرات والعوالم المحيطة بها، المستولية عليها، وذلك هو الزمان والمكان، وما يجري مجراها، كذلك هذا الكتاب الإشعاري، الذي يقال له الكلام والحروف فيه انواع، تختلف باختلاف العوامل الزمانية منها، وغير الزمانية، وهي المُسمّاة في عرف النحاة بـ(المعرب)، معربـاً في ذلك، عن ان هذا القسم، هو الذي وقع الأحكام المُفصّلة للأمر والصور المُعربة، للكاشف عن الأكوان، بما لها من الأوضاع والقدرة.

ثـمّ ان الـذي بأزائـه في الكتـاب الإظهـاري، هـو صـاحب التعينـات الكونيـة، واعيان ليس لذلك المؤثر عليها سلطان، فلـم يـزل في طـي التراكيـب، المتخالفـة علـى حالـةٍ واحـدة، وهـو الـذي يُسـمّى في عـرفهم بـالمبني، بنـاء علـى انـه هـو، صاحب اصل البناء في الموصلات كلّهـا، كمـا ان القسـم الـذي بأزائـه في الكتـاب الإظهاري، هو صاحب العين الوجودي.

ثمّ ان الذي نتكلم عليه في سياقنا هذا، هو هـذا القسـم، وذلـك لمـا عرفـت ان دلالة امهاتها الإسمية، على معناها، مبنية على الوضع الحسي الجامع، وهـو بـين اقسام الاسـم، هـو الـدال علـى الـذوات بأعيانهـا الوحدانيـة، فلـذلك ترشـح عليـه منها، اثار من احكام تلك الوحدة الإطلاقية، كما عدت لك، ووقفت عليهما.

ومن ثمّ صدّرنا الكلام هذا، على الأبحاث التي تتعلّـق بالوضـع المتعـارف، مـن الأحكـام الخاصـة بالألفـاظ الموصـلة، وأداب ادابهـا، عنـد إرادة المعـاني المتخالفة، التي احتاج النـاس لاظهارهـا بـين بني نـوعهم، مهمـا سنح لهـم، مـن ضـروريات التمـدن والتعـايش، ومقتنيـات التغـذي والتلـبّس، وذلـك لأن تلـك الأبحـاث، لهـا كثيـر دخـل هاهنـا، فـإن تحقيـق ذلـك الوضـع، بموضـوعاتها ومـدلولاتها كالمقدمـة، لتبيين مـا نحـن بصـدده، والمرقـاة للطالـب، عنـدما اراد العروج من ذلك الوضع إلى الحقيقي، الذي بناء كلامنا عليه.

فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي

وهو ان القسم الأول من الكلمـات، وذلـك هـو المُسـمّى بـالمبني في تعـارف

النحاة، وان ظهر عليه من احكام الوحدة وتجردها، ما شاهدته، وبه استحق التقدّم، اعتباراً للوضع الأصلي، والنظم الطبيعي، الذي قدر كل شيء بقدره، ونزّله في منزلته، ولكن القسم الذي له، اعني الكلمات المُسمّاة عندهم بالمعرب، لها خصائص، بها يستحق لأن يتدبر في تحقيقها، ويمعن فضل امعان في تنقيرها؛ لينكشف على المستبصر، وجه تنسيقها وتطبيقها، ضرورة انه هو الواقع في الكتاب الإشعاري، بمنزله العالم الهيولاني، والهيكل الجسماني للكتاب الإظهاري، وبين انه هو مصدر صنوف الكمالات المتجدّدة، ومورد ضروب الحالات المتنوعة، بل هي المزرعة التي يستحصل منها، حبوب الحقائق الغاذية المنمّية، التي تزيد في الهياكل الروحانية والجسمانية، زيادة طبيعية، بل الشجرة التي يثمر أغصان، أفنان فنون اللطائف، المروّحة للأرواح، والوان الأغذية التي تقوّم الأشباح، فذلك القسم من الكلمات، هو الحقيق بأن يستقصي في ابانة احكامه المتجدّدة، حسب تجدّد الأزمان، واوصافه الكاشفة عن مكنونات خزائن الإمكان، ونفائس جواهر الحدثان.

ثمّ إذا تقرّر لك هذا، فاعلم ان الأحوال الطارئة للكلمات، لاتزيد على اربعة انواع من الصورة، وهي المُسمّاة عند النحاة، بالرفع والنصب والجر والجزم، وكأنك قد وقفت، عندما بسط الكلام، في تحقيق الصور الكائنة للحروف انفسها، اللابسة أياها، في طي التراكيب والموصلات مطلقاً، على ما افادك اطلاعاً، على الوجه الحاصر للصور المذكورة، المُعربة في الاربعة، بلسانه الذي يليق بعرف ذلك الموضع.

واما ما افصح عنه لسان بحثنا هذا، من لطائف تلك الحكمة، فهو ان التركيب المستحصلة، من اجتماع المتخالفات والمتماثلات، لايخلو امر اجزائه، إذا استقصيت احوالها، عن اربعة انواع، وذلك لأن الإقتران والإجتماع، الذي لكل جزء من تلك الأجزاء، اما ان يكون مع المخالف إياه، والمُماثل معه.

والأول، اما ان يكون صاحب الفتح، عند ظهور امر التقابل، وثوران حكم المعاندة والمضادة، أو يكون هو الذي عليه الواقعة والكسر، عند هيجان تلك المادة.

واما الثاني، هو ان يكون اقتران ذلك الجزء، مع المماثل في التركيب، الذي حكم به النسبة الإمتزاجية الخاصة، وهو الذي يتصور بينها التصاحب والإنضمام، بدون تشاجر وتخاصم، فحصل من هذا ثلاث صور، وبين ان كُلّاً من هاتين الصورتين، اللتين لذلك الجزء، مع المخالف والمماثل، إنما يتحقق عندما يتحرّك الجزء نحو الملاقي، فأنه إذا سكن ولم يتحرّك عما استقر فيه، بل توقف بين اظهار التوفق والإنضمام، وبين ابراز التشاجر والإختصام، فذلك أمر آخر، فهي صورة رابعة.

فظهر من لسان هذا الوجه الحصري، وبيان نظمه البرهاني، ان التركيب في أي عالم وقع، وعلى أي صورة ظهر، لايخلو من أمر أركانه الأول، عن هذه الصور الأربع، فتبيّن لدى المتيقظّ، وجه حصر الأركان، التي للأكوان والأعيان مطلقاً، في صورة التربيع، الذي ظهر جمال إجماله زماناً في الربيع، موسم حركة الطبيعة، ونشوة المربع.

فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي ونظم نحوي

إعلم ان القسم الأول من هذا التقسيم، الجامع بين الكلمات الموصلات، بمولداتها الثلاث، وهو الذي بأزاء الحضرات الإطلاقية، وعالم المجردات، له مراتب، منطوية على فنون من الحقائق المتخالفة حسبما هو، لرديفه وأليفه بين العوالم، وذلك لأن كل كلمة من القسم الأول، المُسمّى بالمبني وموصل، يكون له قرابة نسبة إلى المقطع المقدّس، لابد وان يكون صاحب رتبة علوية، ومنزلة إطلاقية بحسبها، فكُلّما كان اقرب نسبته إلى القدس، كان اعلى رتبة، ألا ترى الموصل الأصل، المُسمّى بالحرف تارة، وبالأداة اخرى، وهو اول المراتب من الموصلات، كيف وقع دلالته على معنى إطلاقي مجرد، لايتحقّق إلا في ضمن الموصلات، الاخرين الدالين على التعين، ومعروضة من الذوات، فإن الذي هو من جزئيات الحرف وافراده، إنما يدل على ابتداء تعين من أصنافه وانواعه، وما لم ينضم إليه احد من القسمين، الدالين على التعين، حتى يتعين به ذلك الإبتداء، لم يتحقّق له معنى في العقل، كما ان الظاهر، لم يتمكن من الظهور في الخارج أصلاً، ما لم يتعلّق بالمظهر، الذي هو صاحب التعين، ويتيعيّن به.

وفي طي هذه الدقيقة، حكم غزيرة، من فهم لسانها، ووقف عليها، فتبين ان الحرف، الذي هو أول مراتب الموصلات، دل على الحضرة الأولى، المُسمّاة باللا تعين، فأنه إنما دل على معنى إطلاقي، معرّى عن التعين، وما يترتب عليه من الذات، ذات الأستقرار والتمكّن، وذلك صوب التبطن، والتشبه والزمان،

صاحب التجدّد والتقلب، وذلك صوب الظهور منه والتنزّه.

ثمّ ان الذي يليه في هذا العلو الإطلاقي، نوعان من الموصل الجامع، المُسمّى في عرف ذوي المرسوم، تارة بالكلمة، واخرى بالفعل، وذانك هما اللذان يقال لهما الماضي والأمر، فأنهما يدلان على ذلك المعنى الإطلاقي، لامطلقاً، بل في طي تعيّن مستقل بذات، ذات مادة زمانية، ولكن في ضرب من الخفاء والغيبة، على ما هو مُقتضى الحضرات الجلائية، وتلك المادة الزمانية، هي التجدّدات الإمتدادية، التي هي باطن الزمان، الذي يقال لبعض صور تنوعاته، في لسان اصطلاح الصوفية بـ(الآن الدائم)، والسنة السرمدية.

ثمّ ان لهذا الكلام الذي انساق شجون الحديث إليه، اصولاً حكمية، يؤسس عليها بنيان بيانه، فليتعرض لشيء منها، بلسان الإشارة، التي في وجوه هذه العبارة، وذلك ان الحضرات الجلائية، التي هي ذات التعينات الإعتبارية، التي اشير إليها غير مرة، مسبوقة بحضرات اخرى، مترهة عن ذلك التعين ايضاً، وهي المُسمّاة عندهم بـ(غيب الغيب)، و(غيب الهوية)، و(الذات الساذجة)، فهذه الثلاثة، هي امهات مراتب الحضرة، المُسمّاة بـ(اللاتعين)، كما ان الحضرة التعيّنية المُسمّاة بـ(الجلائية)، امهاتها ايضاً ثلاثة، (الأحدية - والواحدية - واحدية الجمع).

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان التعين، إنما يتصور تحققه، إذا ظهرت الذات بحديها، والزمان كذلك، فإن التعين إنما يتم ويتقوّم حقيقته، بهذه الأركان، كما لايخفى على الفطن.

إذا عرفت هذا، فاعلم ان الحضرة المُسمّاة بـ(اللاتعين)، هـي التي لـم يتم هذه الحقيقة، لأختفاء ذينك الأصلين، اللذين احدهما بمنزلة المادة، والاخر بمنزلة الصورة، كليهما معـًا، او احدهما.

ثـمّ اعلـم، ان هـذه المـادة لهـا حـدان، مترتبـان في الـبروز والظهـور، فمـن الحضرات، ما اختفى فيه الأصلان، ومنها ما ظهر فيه المادة باحدى حديها، وهي الأولى منهما، ومنها ما ظهر فيه الأخرى، وهي الثانية منهما، فلو ظهرت بحديها، تعينت الذات، وتمت الحقيقة ضرورة، كما ستقف على لمّيته، فانحصر مراتب الحضرة، هذه في الثلاثة.

أما الأولى منها: وهي المُسمّاة عندهم بـ(غيب الغيب)، فهي التي غاب فيها هذان الأصلان كلاهما، اعني الذات والزمان.

وأما الثانية منها: وهي المُسمّاة بـ(غيب الهوية)، فهي التي ظهرت فيها الذات، بأحد حدّيها، اعني الذي يقال له المقتضى.

واما الثالثة: المُسمّاة بـ(الذات الساذجة)، فهي التي فيها ظهرت الذات، بحدّها الأخر، وهو المُسمّاة بـ(القابل).

فهذا ما لم ينظم إليه معنى الزمان وحقيقته، فأنه إذا استجمعت الذات حدّيها، لابد وان يظهر هاهنا، ما تخلل بينهما من الإمتداد النسبي، المستتبع بحكم التنزّل والتدلي، وبان حينئذٍ التعين والتجلي، طلعت هناك عرائس الحضرات الجلائية الشهودية، عن مستجن الغيب، على منصاتها الحقيقية الوجودية.

فأولاها هي الحضرة الأحدية، التي هي في حريم عزها، وحمى جلالها، وذلك لأنها وان ظهرت فيها الذات بطرفيها، حيث اشير إلى المتشخّص بذاته، المتشخص لغيره، ولكن في خفاء وانتفاء من الأسماء، بما هو مُقتضى موطن التعانق، كما وقفت عليه في غير موضع.

ثمّ الواحدية، التي هي موطن الدنو والقرب، وهناك ظهرت الذات بطرفيها، مع اسمائها وآثارها، وتمت الدائرة بقوسيها، مع حكمها.

ثمّ باقي الحضرات الجمعية، المترتبة على هذه الحضرة، المُسمّاة بـ(أحدية الجمع)، إلى ان انتهى أمر التعيّن، إلى العين العالمي، المُسمّاة بـ(عالم الامر)، المشار إليها بـ(كن)، كما افصح عن هذه المراتب، بأعيانها واوصافها، واحكامها المذكورة هنا وغير المذكورة، قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[1]، إنما قولنا لشيء، قد اعرب عن الحضرات الثلاث، الأول بما لامزيد عليه في البيان.

وإما تتمة الاية، فقد افصحت عن الحضرات والمراتب بتفاصيلها، التي لايحتمل المقام إيرادها، فللمتيقظ ان يتدبر فيها، ويستخرج عنها.

فهذه هي المُقدّمات التي احتجنا هاهنا إليها، لبناء الكلام عليها، فأنه قد ظهر منها، ان من مقومات ما تعين به الذات، ظهور الزمان بطرفيه، اعني المبدأ، الذي افصح عنه الماضي، والمعاد الذي هو المستقبل، وقد نص عليه الامر، فتبين ان هذين النوعين من الفعل، ممّا يليا الحرف في العلو الإطلاقي، فأنه كما

(١) (سورة النحل ٤٠).

ان للحرف طرف العلو، في كمال التنزيه، حيث دلّ على اعالي قلل اللاتعين، كذلك لهما العلو على كمال التشبيه، حيث دلا على طرفي الزمان، اعني المبدأ والمعاد، اللذين فيهما جمع الكل، ومن كمال علو هذين الطرفين، انهما ممّا لاتتحقّق لهما في العين الخارجية أصلاً، فهذا الأصل هو القاضي، بأصالة بناء هذه الكلمات الثلاث، وعدم تغيرها في طي التراكيب، وتأثرها في طريان المؤثرات والعوامل. ثمّ ان الأول منهما، لما كان له طرف المبدأ، وبين أنه صاحب الحركة، وفتح أبواب الوجود، بني على الفتح، وأما الثاني، فلما كان له المنتهى، وليس له إلا السكون، بني عليه، واما الحرف، فلما كان له اعالي طرف الإطلاق، وقلل اللاتعين، بنى افرادها على سائر الصور، سوى الضم الذي هو صورة التعين، وأما بيان خصوصية كل فرد، بما بنى عليه، فلا يحتمل هذا المجال بيانه.

فحصٌ حكمي متمم لهذا الصفح

وهو انه قد تبيّن لك في طي هذه الكريمة، وجوه من الحكم العزيزة، منها ان الماضي، المشار به إلى المبدأ فيها، لما امتزج بما قبله، المشار به إلى الحضرة الأحدية المقدّسة، عن النسب كلّها، تراه قد قلب معناه، إلى الاستقبال، والجمع بينهما، هو مودى احدية الجمع، التي بها ظهر في العين ما ظهر، فإن الحال هي الجامعة بينهما، ومنها وجه وقوع لفظ المضارع، مشتركاً بين الحال والاستقبال، وقوع لفظ الماضي هاهنا، بين الماضي والاستقبال، فإن فيه آية

عظيمة، من حكم الساعة، وممّا أشار إليه قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (أنا والساعة كهاتين)، ومنها وجه دلالة الحرف على اعالي قلل الحضرات اللاتعينية، ومنها وجه تفصيل الحضرات، التي في طي الحضرة الواحدية الإلهية، إلى ان ينتهي من التعين، إلى العين العالمية، التي هي صورة كن، وإلى الكائنات، التي هي صورة (فـ يكون)، ومنها وجه ما تقرّر في الأصول التي تكلمنا عليها، من أن العقود الإحصائية والاعداد، هي المادة الأصلية لتحقق الماهيات، التي تصورت بالكائنات، ومنها وجه وقوع المضارع، بين ضروب الأفعال في قسم المعرب، الذي هو بأزاء عالم الشهادة، التي هي أنزل المراتب، وصاحب النشأة المتنوعة، المكنون فيها صنوف الكمالات.

هذا كلّه كلام وقع في البين، وأما الذي اقتضاه سياق بحثنا هذا، هو ان الصور الاربع، التي بها يغير ظواهر الكلمات المعربة، اثنتان منها مشتركان بين الاسم والفعل، وهما الرفع والنصب، واثنتان منها جهتا الإمتياز بينهما، احداهما الجزء، فأنه قد اختصّ بالاسم، ضرورة انه صورة انقهار، معروضة في النسبة التركيبية، وبين ان الانقهار في تلك النسبة، لايتصور ظهوره في الفعل، فأنه صاحب غلبة النسبة، وقهرمان التأثير، بناء على انه هو الكلمة الجامعة، التي في طيها حقيقة التعيين، بأركانها اجمع، من الذات والزمان والحدث، والأخرى هي الجزم الذي اختصّ بالفعل، فأنه إنما يتصف بالسكون، لأنه النهاية منه، ونهاية الحركة إنما هو السكون، ومن ثمّ ترى الأمر مصوراً به مطلقاً، فإنه هو النص في الإستقبال.

ثمّ اعلم انه ممّا تبين من الأصول الممهدة هاهنا، ان القسمين اللذين يدلان على الحضرات الإطلاقية والجمعية، من بين هذه الأقسام الثلاثة التي للكلمة، اعني الحرف والفعل، هما اللذان يصلحان، لأن يكون لهما العمل، والتأثير في النسبة التركيبية، واما القسم الأخر، فالذي هو مقتضاه من الحكم، إنما هو التأثير والإنفعال، اللهم إلا ان يكون بمعنى الفعل، او ما يجري مجراه.

فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي

اعلم ان تحقيق هذه الصور الإعرابية، التي اعتورت على الكلمات، طي التأليفات، يحتاج إلى بيان النسب الإمتزاجية، بانواعها واصنافها، وإبانة ما انتشأ منه، تلك النسبة بخصوصها وعمومها.

اما الأول، فهو ان النسبة الواقعة بين الألفاظ، اما ان تكون تامة القوام في الأفهام، بأن تكون الصورة الحاصلة منها في العقل، هي الصورة العلمية الكاملة، وهذا القسم هو الذي يُسمّى في عرف النحاة بالكلام، وفي عرف النظّار بالتصديق، او تكون النسبة المذكورة، غير تامة القوام فيها، بأن تكون الصورة العلمية المستحصلة، كالأساس لذلك البناء، على ما عرفت أمرها في موضعها، وهذا القسم من التركيب، يجري مجرى المفردات، سواء كان الثاني من الجزئين، تابعًا للأول ومقهوراً تحته، منكسراً منه، او غير ذلك، فإن له اقسامًا، وكذلك للقسم الأول ايضًا، اقسام، لابد من التعرض لاحكامها وخصائصها، وذلك لأن النسبة التامة، لاتخلو من ان تكون منتشئة من احد الطرفين، اللذين

لذلك التركيب بخصوصه، وهو ان يكون احد الجزئين منه فعلاً، أو لايكون لأحد الطرفين بخصوصه، دخل في ذلك الانتشاء، كما يكون التركيب من الاسمين.

وقد تقرّر عندهم، حصر النسبة التامة في هذين القسمين، ثمّ انك قد عرفت، ان النسبة إذا كانت بين المتماثلين، اللذين لاتضاد بينهما، في انتشاء تلك النسبة، كان صورة المتأثر منها، الضم والرفع، مابه الإمتياز والأختلاف، وبين ان مُقتضى حكم النسبة التامة، هو تماثل الطرفين؛ لأن النسبة التامة الحاصلة بينهما، إنما هو إيقاع الحكم والانتزاع، وبين ان الطرفين متشاركان متماثلان، في تقوّم ذلك الحكم بهما، ضرورة ان احدهما، هو الذي عليه الحكم، والأخر به الحكم، فالأول يثنيه ان يكون بمنزلة المادة، والثاني بمنزلة الصورة. ومن هاهنا، ترى الاسم الذي من شأنه التأثر في هذا المركب، ماتصور إلا بالضم، او ما يجري مجراه، سواء وجد في طرفيه، أو في طرف واحد، فأنك قد عرفت، ان له صورتين، احداهما ان يكون صاحب الطرفين، كلاهما الاسم، والثاني ان يكون احدهما الفعل، الذي هو الكلمة الجامعة.

ثمّ انه ممّا لابد من تبيينه هاهنا، ان هذا القسم، قد يقتضي اشتماله على نسبة اخرى، غير هذه النسبة التماثلية، تحقيقاً لتمام الجمعية، التي في احدى كلمتيه، إذا كانت تلك الكلمة الجامعة منه تامة، وهي التي يقال لها المغدي في عرفهم.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان النسبة التامة، وان كانت ممّا لايمكن تحققها في العقل، إلا بهذين الطرفين المُتماثلين، ولكن إذا عبّر عن الطرف، الذي هو

بمنزلة الصورة منهما، بالكلمة الجامعة، اقتضت ابراز الجهات الأخرى من النسب، بها يظهر سلطانها في الخارج، ومنها ينتصب رايات دولتها في الكائنات، كالزمان والمكان، والحال والمحل، الذي وقع عليه الفعل، وغير ذلك من الآيات المُظهرة للنسب، هذه هي الأمور التي فتح باجنادها، ملك النسبة التامة، واظهارها بين الخاصة والعامة، وذلك لأن الفاعل والفعل، اللذين بهما تقومت النسبة، إنما يتحقق امر اظهارهما في الخارج، بالمفعول الذي وقع عليه الفعل، وظهر به، لأن الفاعل حيثما كان، وأينما وقع، فإن ظهوره إنما يتحقق بصورة الأثر.

ومن هاهنا، ترى اكثر اهل النظر من الملليين، إذا حاولوا أثبات الصانع، إنما يستدلون عليه بالمصنوع؛ لأنه هو الظاهر في الخارج، فهذه هي الكلمات المنصوبات، بها رايات غلبة اظهار النسبة، التي في الكلمة، على اقرانها في ذلك التركيب الموصل، والكلام المُجمل.

فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي اعرابي

وهو ان العامل الفاعل، كُلّما كان اقدم رتبة، واعلى منزلة، كان اقوى في التأثير، وأمضى حكماً في التقدير، وأكثر افعالاً واثاراً، لدى الامعان في صحائف الإظهار والتسطير.

ثمّ انه تبين عندك، ان الذي يصلح العمل والتأثير، من بين الكلمات الثلاث، هو الفعل والحرف لاغير، وبيّن ان الحرف، له رتبة التقدم وجوداً، بماله من

الأطلاق المعنوي، فله المنزّلة العليا في العمل والتأثير، ومن ثمّ ترى الفعل على كمال جمعيته، وشمول كليته واحاطته، ما حصل في ديوان عمله، عندما استقصت جدائد عماله، غير الصورتين من تلك الصور الاربع، أعني الرفع والنصب.

وأما الحرف، إن سائر الصور المذكورة، آثار قدرته، وآيات تفرّد أحكامه وأفعاله، فهو الذي سخر ملك الأعراب، تحت تصرف عماله، فله القهرمان على ممالك الكلمات، لكمال قدرته، وقوة سلطانه، فلذلك ترى القسمين الأخرين، يتأثران منه، وهو ما يتأثر منهما، بل يؤثر أعيان عماله في كل منهما، بآثاره الخاصة به، وتلّبس كل صنف، عندما دخل تحت تسخيره، وبلباسه الخاص به. وأيضاً فإن الكسر، الذي هو صورة الغلبة والإنقهار مُطلقاً، إنما هو من أعماله، وخصائص آثاره، عند أئمة الادب، وعلماء العربية.

ثمّ ان المتيقّظ الفطن، إذا فتح ابصار بصيرته وتفرّسه، ونظر في هذه الوجوه والخصائص الكريمة، التي لهذا القسم، من الكلمات الموصلة، المُسمّى في عرف الأدب بالحرف، أما اولاً، فماله عند دلالته، على معناه الإطلاقي، على ما عرفت. واما ثانياً، فما له عند قوة سلطانه، وكمال قدرته، وبسطة ميدان تصرفه، وفسحة مجال اعماله. واما ثالثاً، فما له من وجازة الألفاظ، وأدائها لمعانيها المقصودة في سائر الألسنة، وجميع اللغات، لايبعد ان يفهم ما له من العلو على أخويه، ما عليه من طلاوة الإطلاق، التي يترتب عليها قوة سلطانه بين اقرانه، من سائر الموصلات، وذلك لاختصاصه بين تلك الكلمات، بمزيد قرب من

المقطع، فإن هذا القسم كالبرزخ، الواقع بين المقطع والموصل.

فهذه الخصائص الكريمة، والأحكام الإطلاقية، كلّها من طرف قدس المقطع، وجلال عزّه، فإنه إذا تنبّه الفطن، عن رقدة الرسوم والعادات، وتخلصت رقبات مداركه، عن قلائد التقليدات، ظهر له عندما تدبر في الأصول، التي للعربية المعربة، وجوه هذه الحِكم، فسنح له بهذه الوجوه، ماتدرّج به إلى معرفة الحرف بقدسه، وما له من الدلالة الأصلية، التي له بحسب وضعه الأولي، اللازم له عند انزّاله، وارسال الرسل به، وبين ان لغة العرب، قد ابانت هذا الطريق، وأوضحت هذا السبيل، الذي به يترقى من فهم معاني الموصلات المركبة، إلى درك المعاني، التي للمقطعات الموصلة.

وبذلك صلح الطالب، لأن يتوصل إلى الحكم العلية، بصورها الأصلية، معراة عن الإكتسابات الجعلية الطارئة عليها، في المشاعر البشرية، وذلك للتقرب والتوصل، إنما تيسر له بوساطة القوانين التي للغة العربية، ولسانها المُبين.

فإن هذه العربية، هي التي تصورت بها القرآن الختمي، حيث قال تعالى: ﴿**كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**﴾[1] وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا**﴾[2]، وأما ما شحنت به مؤلفات أئمة الأدب، من مبصري البصريين، وكفاة الكوفيين، فهي وان كانت منطوية، على امهات هذه الأصول والقوانين، ولكن

(١) (سورة فصلت ٣).

(٢) (سورة الرعد ٣٧).

قد انحرفوا، عندما ارادوا استخراج فروعها، عن منهج المراد، وما وفقوا لتلخيص مغزاها، وتحقيق مؤداها، وأودعوا فيها، ما ليس من تلك العربية، ذات الابانة في شيء. شعر:

أما الخيام فإنها كخيامهم وأرى نساء الحي غير نسائها

فحصٌ حكمي في صفحٍ صرفي

وهو ان النظام المرتب، الذي في الكتاب الإظهاري، المُسمّى بالكائنات، لابد وأن يكون له صورة، مطابقة إياه، في الكتاب الإشعاري الختمي، المُعبّر عنه بالكلام العربي المبين، تحقيقاً لكمال التطبيق الذي بين الكتابين، وتبييناً لتمام التوفيق، الذي بين آياتهما.

ثمّ انك قد عرفت، على ما في مقطعات تلك الآيات، من الوجوه الدالة على ذلك النظم، المحكم بفنون صورها الثلاث، وإذ قد كان في الموصلات ايضاً، من تلك الآيات، الدالة على ذلك النظم، وجوه ظاهرة، حان لنا كشف القناع عن تلك الوجوه، بما افصحت عن السنة الأصول الادبية، التي في طي العلوم العربية.

وبيان ذلك: ان النظم الإرتباطي الذي للمصدر، بالنسبة إلى فنون مشتقاته، والترتيب الواقع بين هذا الأصل، وافنان اغصانه، بما انشعب عن كل منها، إلى ان ينتهي مدارج ترقيه، إلى معارج المراد، له دلالة على النظام المحكم، الذي للترتيب الوجودي، بضرب من الإجمال، المنطوي لدى اللبيب، على جملة من

الحقائق العلمية، وطرف من التفاسير الحكمية، فليبين ذلك الوجه الإجمالي، الذي يتعلّق بالموصل، واحكامه هاهنا، فإن الوجوه التفصيلية، إنما تتعلّق بتحقيق النقطة، وقد وقفت على اصول منه في الصحائف السالفة.

فلو تدبرت في حروفها، بعد تذكر تلك الأصول، مكنت لأستخراج شيء من تلك الحكم، وأما الوجوه الإجمالية، الدالة على الترتيب الوجودي، فهو ان الأسماء الدالة على ذلك الترتيب الأصلي، والنظام المحكم، الذي من الأول إلى الابد، من قسم الموصلات القرآنية، هي التي افصحت عنها السنة الشريفة الختمية، في طي ما ارسل به، إلى امته الكمالية، وهو قوله تعالى: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾[1]، فهذه الأسماء الخمسة، هي الدالة على تمام ذلك الترتيب، الكاشفة عن وجوه جماله الإجمال، وبين ان للنظم الاشتقاقي، الواقع بين اصل المصدر، وما يتفرع عنه، له دلالة مطابقة لهذه الاسماء، مساوية لمعانيها، حاوية للوازمها واحكامها، فإن المصدر، الذي هو الأصل، على ما هو المصرّح به، في قوله تعالى (إنما قولنا لشيء)، وكذلك في سائر عباراته المتنوعة في التنزيل، إنما يدل على حضرة الغيب، لانتفاء اشعاره، بأركان التعين، جملة دلالة هو عليها.

ثمّ الماضي، الذي هو أول ما انشعب عنه، له دلالة على الاسم الأول، كما ان المستقبل على الأخر، ثمّ الامر يدل على الظاهر، كما ان النهي على الباطن، ولايخفى على الفطن، ان الكلمة الكاملة في الاعراب، عن تفاصيل الحكم، بين

(١) (سورة الحديد ٣).

الموصلات الثلاث، هي الفعل.

ومن هاهنا، تراه دالاً على النسبة، والذات المقوّمة لها بخصوصها، والزمان الذي فيه، صدور تلك النسبة عن الذات، في دلالة واحدة، وقصد واحد، وليس لغيره من الموصلات هذه المنزلة، في الاعراب عن التفاصيل، فكذلك الصيغ الاسمية المشتقة من ذلك الأصل، للدلالة على هذا النظم الاصلي، ولكن بضرب من الإجمال، وذلك لأن اسم الفاعل، له وجه يفصح لسانه عن الاسم الأول، والأخر يفصح لسانه عن الاسم الباطن، وكذلك اسم المفعول، له وجهان، يفصح لسانهما عن الأسمين الأخرين، كما لايخفى على اللبيب المُتيقّظ بيانه.

ثمّ ان الفروع المتشعبة عن هذا الأصل كثيرة، بعضها اسمية، وبعضها فعلية، ولكن الذي يهمنا في هذا السياق، إنما فتح ابواب هذه الحكم، واصولها الأولية، واما إبانة طرق المدخل التي فيها، والمخارج عنها، فذلك يحتاج إلى مجال اوسع من هذا.

فحص حكميٌ من تتمة هذا الصفح الصرفي

وهو انه قد تبين لديك، وجه كمالية هذه الكلمة الفعلية، لدى الاعراب عن التفاصيل الحكمية، بين اقسام الكلمات، فلذلك تراه مفصحة، عن تمام الكثرة، التي بها ظهرت الوحدة الحقيقية، وفيها انزلت الآيات العربية الختمية، وعليها وردت الاوامر النبوية الشرعية، وذلك هو تحقيق الصور الكثيرة، بطرفيها

الوجوديين، المُعبّر عنهما بالمبدأ والمعاد، فإن الوحدة، ما لم تستجمع الكثرة، بهاتين الصورتين الكليتين، لايقال لها عند استحصال احد اياها، سواء كان طريقه برهانًا عقليًا، او كشفًا ذوقيًا، انه توحيد ختمي، كما حقق أمر ذلك، في الموضع الذي يليق به.

ثمّ ان من الآيات الباهرة، الدالة على تمامية اعراب هذا النوع من الكلمة الكمالية، انها دلة على هذين الطرفين، دلالة مُفصحة عن كلتيهما، حاوية على تمام جزئياتهما، وذلك ان لها صيغتين، هما أمهات الصيغ كلّها، احدهما هو الماضي، الدال على الأخر، ثمّ انك قد نبهت، إلى ان الدلالة على هذين الطرفين، ما لم تكن معربة، عن وجه كليته، وشمول جملته، بتفاصيل الصور، التي يمكن ان تستخرج من القوة إلى الفعل، وتمام افرادها وجزئياتها، بالعبارة الختمية، المُعبّر عنها بالسبع المثاني، والقرآن العظيم، لم تكن تلك الدلالة، كافية في أداء المراد، الذي من المبدأ إلى المعاد.

ومن هاهنا، ترى الفروع المتشعّبة عن هذين الأصلين، والصيغ المشتقة عن هاتين الصيغتين، بلسان تفصيلها العددي، مفصحةً عن السبع المثاني، بلسان إجمالها الجملي الوحداني، معربة عن القرآن العظيم.

ثمّ ان افراد هذه السبع المثاني، متصفة على قبيلتين اثنتين، احداهما ظاهرة في طي الاستقبال والحال، ظهور النوراني من الحروف، في اوائل سور الكتاب القرآني، والأخرى مختفية، في طي الغوائر، اختفاء الظلماني منها، تحت الموصلات.

فحصٌ حكمي في صفحٍ صرفي

اعلم، ان من آيات كمالية الكلمة هذه، انها وقعت مظهر بنوع معاني الحروف، ومنبع ظهور دلالات المقطعات، بما لها في هذه الكلمات، من القرائن والخصائص الكريمة، عند ورود كل من هذه الحرف في طيها، وبيان ذلك، ان لكل مادة من المواد التي لهذه الكلمة، فنون من الأبنية والصيغ، وبين ان كل بناء، مظهر حرف او حرفين، او اكثر من تلك الحروف، وكذلك كل صيغة من صيغها، فأنه من القضايا المقدرة عند العرب، وائمة الادب، ان زيادة البناء، زيادة في المعنى، فكل حرف وحركة، زاد في بناء وصيغة، أو غيرهما عن حالهما، فهو زيادة في المعنى، وتغير فيه، فإن المعنى يتغير بتغير اللفظ، وينصرف معه، انصراف الظلال عن اليمين وعن الشمال، ومن هذا الحرف يتنبه اللبيب، إلى المعاني التي للحروف بأنفسها، وذلك ان للفعل بنائين أصليين، ثلاثي ورباعي، وأما ما يزيد عليهما، فمُتفرّع عنهما.

ثمّ ان لكل بناء من تلك الأبنية، اصلية كانت او فرعية، صيغاً مختلفة بالحروف والحركات، وبين ان اصل معنى الفعل، يزيد ويتغير، حسب تغير بنائه الأصلي والفرعي أولاً، ثمّ يختلف ويتحول، حسب اختلاف تغيرات صيغة المبدائية والمعادية ثانياً، وذلك ان الأصل الأول من الفعل، أعني المصدر، الذي على البناء الثلاثي حقيقته، إنما هو ظهور حرف ساكن بطرفين، او متحرّك بحركة ممتدة، نحو المد الواوي، الدال على البطون، أو ممّا يجري مجراه من المدات.

ثمّ ان اول صيغة، تفرعت عنه، إنما هو الماضي، الدال على البدء، وصورة خصوصه، خلوه عن الزيادات أولاً، وبناؤه على الفتح ثانياً، فإنه فيه، هو الدال على ما لذلك الطرف من الميل الفاتح، ثمّ ان المستقبل الدال على المعاد، وصورة خصوصه، إشتماله اولاً على حرف من حروف التأني، وعدم تقيده ثانياً، بصورة معينة، من الصور التي لهذه الكلمة، بل يتحول حسب ما اقتضاه التركيب الإمتزاجي، وحكم به قهرمانه، وقد عرفت وجه وقوع هذه الصيغة، مشتركة بين الحال والإستقبال، بلسان الإشارة والجر، يكفيه ذلك، فلا نعيده.

ثمّ ان لكل من من هاتين الصيغتين صوراً، بها ظهر ما في مكامن قوتهما، من التنوعات المإندرجة في طيهما، قد أحصاها عبارة السبع المثاني، كما وقفت عليه.

وتمام تلخيص هذا التفصيل: انه قد تبيّن عندك، ان الذات إنما تصلح ان يدل عليها، من حيث هي هي بجميع تعيناتها، إذا عبّر عنها بالكلمة الجامعة العربية، فأنها هي التي خصّت كل واحد من المواطن، التي يمكن ان يتعين فيها الذات، بصيغة من الصيغ، المشيرة إلى تنوعات معنى تلك الكلمة، حتى استوعبت جميع المجالي الذاتية، ممّا يمكن ان يستخرج من مكامن القوة، وذلك لأن تلك المواطن، مُنحصرة في ثلاث صور، ضرورة انه لايمكن ان تتحقق تلك الدلالة، إلا باستعانة من الوضع الحسي، كما وقفت عليه.

ثمّ ان تلك الإشارة الحسية، لاتخلو من ان يكون إلى المتكلم نفسه، وإلى الخارج عنه، والثاني اما ان يكون حاضراً لديه، او غائباً من عنده، وبين ان

الأول، موطن الإجمال، ضرورة اندماج المشار إليه في المشير هاهنا، وأما القسمان الآخران، فهما اللذان فيهما ظهر حكم التفصيل والتمييز، الذي أول ذلك هو القسم الثاني، والتفصيل المثلي الذي بين الزوجين، أعني الذكر والأنثى.

ثمّ التقسيم الثلاثي، والتفصيل الفرقي، الذي فيه ظهر قهرمان أمر التمييز، وبه نفذ تمام احكام التفصيل، ومنه تمكّن عن إبانة ما في كنه القوة، من الأفراد الكثيرة التي للكل، وهي التي بلغت كثرتها إلى حيث اتصلت اللانهاية.

فإنك قد عرفت، في الصحيفة الإحصائية، ان لسان التثليث، مفصح عن تمام الكثرة، ولكن لابد وان تعلم، ان اللغة التي له في صورة هذا الإشتقاق الصرفي للكلمة الجامعة، من موصلات العربي المبين، صاحب مزيد من الفصاحة والذلاقة، عن هذا الامر المميز الفاصل، الذي به تم التفصيل والكثرة، بأطرافه وحدوده، فإن المفرد والمثنى، هما اللذان قد اعربا عن الوحدة الذاتية الإطلاقية بطرفيها، كما عرفت.

واما الجمع، الذي هو ثالث ذينك الإثنين هاهنا، فهو المعرب عن الكل الأسمائي، اعرابـاً ينبيء عنه ايضـاً بطرفيه، اعني المتناهي وغير المتناهي، والإحصائي من أفراده، والذي لايبلغه الإحصاء، فليتنبه المتيقظ هاهنا، ولا يغفل عن دقائق ما اعرب عنه لسان الصيغ الصرفية العربية، هذه منها ما افصح عنه هذا التفصيل الثلاثي، الذي تبين منه الوحدة الذاتية بطرفيها، والكثرة الأسمائية ايضـاً كذلك، فإن المتأمل فيه، لم يبعد له ان يستعلم منه حقيقة

الحركة والزمان، بوجه يتكلم لسانه، بحقائق جمّة، ومنها انه قد ظهر لك من هذ الكلام، ان لهذا التفصيل طرفين، احدهما دنو الوحدة والإطلاق الذاتي، الذي تصور بالمركز ونقطته، والأخر علو الكثرة والتعلّق الأسمائي، الذي تصور بالمحيط.

ثمّ انه تبين لديك، ان التقسم المثلث من الثاني، قد ورد على الثنائي منه مرتين، فتكون اثنى عشر صورة، كما ان للأول من تلك الأقسام صورتين، احدهما غاية الوحدة، والأخر نهاية الكثرة، فتكلمت صورة الكل، في اربعة عشر صورة.

ثمّ انه ممّا يجب ان يعلم هاهنا، ان الكلمة الفعلية إذا كانت كاملة، اي مجاوزة عن فاعلها ومصدرها، طالبة لمحلها وموردها، وهي المُسمّاة عندهم بالمتعدي، ولها تقسيم آخر ثنائي، يقال لأحد قسميها المعروف، وللأخر المجهول، فيكون المجموع من الصور الحاصلة هاهنا، الظاهرة من الكلمة الكاملة هذه، ثمانية وعشرين، فتمت الصورة من كلتا هاتين الصورتين المذكورتين، الحاويتين للكلمات كلّها، في عبارة السبع المثاني والقرآن العظيم، فإن احداهما إشارة إلى المبدأ، والأخرى إلى المعاد، وكأنك قد نبهت، إلى ما في طي هاتين الصيغتين، من الكلمات المعربة، عن طرفي التمام، فلا يبعد ان تكون الكاملة من القسمين هذين، إشارة إلى مرتبة الختم، كما ان الأخر منهما، إلى باقي مراتب الكلمة من الأنبياء، وممّا يؤيد ذلك، قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ**

سَبْعًا مِنَ الْـمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾[1]، حيث أتى فيه، بالمتعدي إلى مفعولين، إشارة إلى ما في تلك المرتبة، من الأثرين، اعني تمام الإظهار، وتمام الإشعار.

هذا كله يتعلّق بالصيغ، واما ما يتعلّق ببناء الكلمة من الإمتزاجات الحرفية، فإنه أولاً منقسم على قسمين اثنين، اصلي وفرعي، أما الأصلي من الأبنية فسبعة، ستة منها ثلاثيات، بناءً على ان الثلاثة، هي صورة تمام البناء، وواحد منها رباعي؛ لأن الرباعية صورة التكميل، وهي كما عرفت، راجعة إلى الواحدة، فأنك قد نبهت مراراً، على وجه سداسية الثلاثة، ووحدة الاربعة.

ثمّ ان الفروع، من الثلاثي عشر، بناءً على انها هي الصورة، التي تنتهي إليها سلسلة الزيادة، التي في طي الكثرات مطلقاً، ثمّ إذا انضم إليها الأصول السبعة، يصير صورة الجمعية التامة التي للثمرة، الكائنة على الشجرة الأصلية، التي في اراضي الظهور والإظهار، فإن مغرس تلك الشجرة على شاطيء وادي الأمزجة، وأنهارها، وبين ان تفاصيل مراتب الأركان، التي عليها بناء الأمزجة، إنما هي سبعة عشر، على ما حقق أمره في تصانيف ربيب الإمام، جابر بن حيان الصوفي.

ثمّ إذا انضم إليه مزيد الرباعي، صار صورة الضعف، من المزيد الأول، هذا إذا حوسب ابنية الفعل فقط، فإنه إذا عدّ معها أبنية الاسم، صار صورة حروف الأزل، التي عليها بناء قواعد الإنزل، وذلك لأن الاسم، لمزيد تمكنه، في أداء الأعيان، له ثلاثة أبنية اصلية ثلاثية، وهي عشرة ورباعية، وهي خمسة

(١) (سورة الحجر ٨٧).

وخماسية، وهي اربعة، فيكون تسعة عشر، فصار تمام الأبنية، التي عليها بناء اداء الحقائق، الإلهية والكيانية مطلقـاً، تسعة وثلاثين، على ما عليه بناء مادة الأصلين المذكورين، اللذين هما المُعتدّ بهما.

ثـمّ إذا ضـمّت صورة هـذه الفروع الموصلة، إلى ما ظهر على صحائف العيان، من الصور الأصلية المقطعة، اعني خمسين، كما وقفت عليه في الصحيفة الثانية، تبين لك صورة الإنزال بكماله، واما الأبنية الحرفية، فلعدم انحصارها في طي التعين، موصلاً ومقطعـاً، كما فهم الواقف على معانيها الوضعية، لايعتد بها، عند عدّ ما له صورة متعيّنة متمكّنة، وصلاً وقطعـاً، فأنه لغلبة حكم البرزخية فيها، ما تعينت صورتها، فلذلك لاينضبط صيغ تلك الابنية، فإن منها ما له الصيغة الإسمية، ومنها ما له الصيغة الحرفية، ومنها صيغ معراة عن الحلية، الإسمية والفعلية، وهذا ايضـاً من جملة الآيات الدالة على علو هذه الكلمة، وكمال تقدّسها عن شوائب التعين، وما يتبعه من فنون التعلّقات الإمكانية، والتطورات الكونية.

فحصٌ صرفي في معنى حرفي

اعلم ان من المنبهات الدالة على المعاني، التي للحروف انفسها، هي الأوضاع التي طرأت للكلمات، عند اختلافها بالصيغ والأبنية، وذلك لأن الألسنة واللغات، متفاوتة الرتب، في أمر ابانة المعاني الأصلية التي للحروف، بدون اعتبار المواصفات الجعلية، وبين ان السابق في مضمار الإظهار

والإشعار، بين الالسنة كلّها، هو اللسان العربي المبين، ولهذا بعث الخاتم بلغته البليغة، المُفصحة عن تمام التبيان، وارسل إلى الكافة، بلطائف عباراتها المعربة، المشتملة على الفرقان والقرآن.

ومن هاهنا ترى وجه التطابق، الذي بين الصورة الظهورية العيانية، وبين الصورة اللفظية الشعورية البيانية، مكشوفاً في هذا اللسان الختمي، لايتقنّع، كما نبهت على شطر، من صور تفاصيل ذلك التطبيق، في طي هذه المفاحص الصرفية، الكاشفة عن كيفية انتشاء الكثرة التفصيلية، عن الوحدة الأصلية، التي هي مصدر الكل.

ثمّ ان من آيات تمام الإبانة، وكمال الاعراب، وغاية الإفصاح، التي لهذه اللغة الأصلية الختمية العربية، انه قد افصحت السنة الوجوه التفصيلية، التي تفرعت من أصل الواحد المصدري الثلاثي، بلغة اختلاف الصيغ والأبنية، التي وقفت على امهات اصولها، عن الدلالات التي للحروف في انفسها، فأنه ليس في لغة من اللغات، ما يقرب هذا النظم المحكم، والترتيب الكمالي، الذي بين الأصل الواحد، وفنون صيغه المتفرعة عنه تارة، وبينه وبين صنوف الأبنية، التي بنيت عليه أخرى، فإنه في كل واجه من وجوه الإختلاف، الذي لكل من تلك الصيغ والأبنية، لساناً يفصح عن معنى حرف، من الحروف الزوائد، عند المتيقظ الفطن، وكأنك قد وقفت على شيء ممّا بينه السنة الصيغ، المتفرعة عن الأصل المصدري، في طي المفاحص هذه، فليتعرض لبيان ما افصح عنه السنة الوجوه، التي للأبنية، المبتنية على ذلك الأصل، من المعاني التي للحروف في

أنفسها، وهو ان الأبنية المذكورة، منها ما زيد فيه، حرف واحد كالألف، فإنه قد يزاد في الأول، وقد يزاد في الوسط، وفي الاخر، وكل منه يدل على معاني المتنوعة، مناسبة للحروف وموقعه، إذا وقف عليه الفطن، ظفر لنفسه على مدخل، في إدراك المعاني التي للحروف انفسها، وذلك كما في صورة ازدياد الألف، على أوّل الكلمة.

فأنك قد عرفت، انه موقع تأسيس امر الهيئة الجمعية، التي بين المادة والصورة، وتعيين مرتبتها في مدارج الظهور، وذلك موطن قهرمان الكلمة، وهيجان احكام ارتفاعها وانخفاضها. فتبين لك وجه دلالته، تارة على تجاوز معناها، وترقية درجة واحدة، على المراقي الوجودية، حيث طلب الفعل، المزيد عليه حينئذٍ، ما لم يطلب قبل ذلك من المحل، وأخرى على تنوع خاص، من صنوف تنوعاته الوجود وتطوراته، مثل الصيرورية والوجدان والحينونة، وما يجري مجراه، وقد يدل على السلب والعدم ايضاً، وهذا من آيات غلبة الألف في هذا الموضع، وظهور سلطانه، حيث انفذ هناك، مُقتضى امر الإطلاقي، وجمع بين الضدّين، وحكم على الطرفين.

ثمّ أنه إذا زيد في الوسط من الكلمة، دلّ على ثنوية متعلّق ذلك الفعل، واشتراك ذاتين، في استحصال تلك النسبة، ولميّة هذه الدلالة، يعرف ممّا وقفت عليه في المفاحص الكتابية، أن للألف حركتين، احداهما تنزلية مظهرة، لأحدى صورتي الإطلاق، وهي اولاها، التي يلزمها الوحدة والوجود، والأخرى صعودية، مظهرة للثانية من تينك الصورتين، وهي التي يلزمها الثنوية والعلم.

وبهذا الكلام، تبيّن وجه دلالة الألف، إذا ازيد في الاخر على التثنية، ثمّ ان من الأبنية الثلاثية، التي زيد فيها حرف واحد، ما ضعف فيها عينها، التي بمنزلة لب الكلمة، ومادة حقيقتها، فلذلك تراه يدل على تكثر تلك الحقيقة، ومزيد بسطها وجمعيتها، وترقيها على مدارج الوجود مرتبة واحدة، وأما البناء الذي زيد فيه حرفان، فالغالب منه في كلام العرب، ان يكون صدرهما الألف، ولكن في صورة الخفض والإنكسار، فلذلك يدل على تنزّل الفعل، درجة واحدة من المراتب الظهورية، سيما إذا كان الألف مع النون، الذي هو حرف البطون، فأنه قد يكون رديفه التاء، وحينئذٍ يدل على التصرف والتعمّل، كما افصح عنه قوله تعالى: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[1].

ثمّ ان التاء هذا، إذا صدر فيما هو المزيد فيه، يدل على مزيد التعمّل والتكلّف، سواء كان معه الألف، الذي يدل على ثنوية الذات، او تضعيف العين، ووجه لميّة دلالة التاء على التصرف، هو ان صاحب الوحدة الجمعية، في مرتبة الإظهار والإشعار، بين الحروف، فله القهرمان والتصرف، في المرتبة الإظهارية. والذي يؤيد هذا، ما تجده في مراتب بطونه الإحصائية، انه الصوت، كما افصح عنه جدول حبه، بين جداول بحر معانيه، ومن هاهنا ترى له، تنوع المدلولات في صنوف الدلالات، ما ليس لغيره من الحروف، فإنه يدل على ذات المتكلم، إذا ضم أجناد خصائصه، وإذا فتح لهم، يدل على المخاطب المذكر، كما إذا انكسر، دل على المؤنث منه، هذا إذا كان متحركاً، أما إذا

(١) (سورة البقرة ٢٨٦).

سكن، دلّ على المؤنث الغائب، فله الدلالة على الذات، في سائر أطوارها، بحسب الاختلاف الذي له في أحواله.

ومن آيات كمال تصرّفه في هذه المرتبة، انه قد ينوب حرفًا، أحرفًا أخر عن نفسه، وهو الهاء، إذا وقع علامة التأنيث، في الاسم هذا، واما البناء الذي زيد فيه ثلاثة أحرف، فالذي تبيّن فيه، معنى حرف من حروف الزيادة، التي نتكلم عليها هاهنا، هو باب استفعل، فإن السين فيه، يدل على الطلب، اي اقتضاء خروج ما في القوة إلى الفعل، فلذلك تراه يدل على تحول الفاعل، في صور تنوعات الفعل، كما يقال استحجر الطين، واستنسر البغاة، وكأنه قد فاح من آثار انوار الشجرة السينية، وازهار تحقيقها، ما ظهر به لمية هذه الدلالة، فلا يحتاج إلى الإعادة.

فحصٌ حكمي في صفحٍ معنوي

اعلم ان متعلّقات الحقائق، وما له دخل في تحقيقها، أي حقيقته، كانت على نوعين: احدهما ما له رتبة التقويم، والأخر هو الذي له منزلة التكميل والتتميم، وذلك كالأحكام والأوصاف، التي للحقيقة الإنسانية مثلها، فإن منها مالا يتقوّم الحقيقة هذه، إلا به كالحيوة والنطق، ومنها ما تقوّمت الحقيقة بدونه، ولكن لايتم احكامها، ويكمل آثارها إلا به، كالشجاعة والكتابة.

ثمّ إذا تذكرت هذه المقدّمة، فاعلم ان الأمور التي تتعلّق بهذه اللغة الختمية، من الأحكام والأداب المتعاورة، بين اهلها البارعين في تحقيقها وتأليفها على

هذين النوعين، اما الأول منهما، وهو الذي يحتاج تقوم حقيقة اللسان إليه، ويتوقف بناء أركانها عليه، فهو الذي فرغنا عن بيانه، وكشف القناع عن وجوه تبيانه، بأنه انموذج من لطائف المعارف، وطرائف الإشارات، التي في طي قوانين اللغة، والنحو والصرف، على ماهو مُقتضى الحال، في هذا المجال من الاكتفاء بإشارة جمل، من امهات الأصول في كل باب، واما الثاني منهما، وهو الذي يتم به نظم اللسان، ويكمل باحتوائه التراكيب، الصادرة عمّن له فضل تميز عن الأقران، فهو القوانين والأداب، التي تكفل ببيانه علم المعاني، والبيان والبديع والعروض، الذي هو اللفظ الموصل الموزون، بمثابة الميزان، فليتعرض لشيء من الأصول الشرحية، والحكم الحرفية، التي في طي هذه القوانين، تتميماً لما نحن بصدده.

أما الذي يتعلّق بعلم المعاني، فهو ان من الأصول التي عليها بناء قواعدهم، ان الأوضاع التي بين الكلمات، لها دلالة على المعاني، كتقديم ما اقتضى نظم لسانهم التأخير، وذلك كما فهموا مثلاً، من تقديم المفعول اختصاصه بالحكم، مثل قوله تعالى: (إياك نعبد)، فأنهم قد جعلوا، تقديم إياك هاهنا، هو الدال على اختصاص، المعبود الحق بالعبودية، وبين ان هذا الأصل، هو الذي عليه مباني اكثر قواعد الحكم الحرفية، والعلوم الشرحية.

فأنك قد عرفت ان مبنى دلالة الحرف على الوضع، الذي هو احدى علاة الأجناس، وبين ان ذلك الوضع، كما يعرض الكلمات الموصلة بالقياس، إلى اقرانها واجزائها، على ما في هذه الصورة المذكورة، كذلك يعرض الحروف

المقطعة، بالقياس إلى اجزائها واقرانها ايضاً، ولكن لما خفيت على اكثر الناس، دلالة أصل هذه الحروف، على معانيها، صارت دلالة اوضاعها عندهم أخفى.

فلئن قيل: ان الموصلات لما وقعت تحت حكم ونسبة، صارت ذات ترتيب، يتصور فيه ذلك الوضع، وأما المقطعات، وان كانت لها معاني، ولكن لما لم يكن هناك، حكم جامع بينها، ونسبة حاكمة عليها بالترتيب، كيف يتصور ذلك.

قلنا: ان المعاني التي للمقطع، قد تكون جملاً، ذات احكام حاكمة، بالترتيب المستتبع، للوضع المعين، على ما في الموصلات، كما نبهت إلى تلك المعاني، وطرق استنباطها فيما سلف لك.

ولئن ساعدنا السائل في ذلك، مُتنزّلاً معه، ولكن لاشك ان للحروف، وراء الترتيب العارض لها، في طي التأليفات، ترتيبات ذات عدد، منها الترتيب الإزدواجي، الذي بين أمره في الصحيفة الكتابية، ومنها الترتيب الإنفرادي، الذي حقّق الكلام عليه في الصحيفة الإحصائية، ومنها الترتيب الطبيعي، الذي للحروف، بحسب ما للخارج من النظم المرتب، كما وقفت عليه في الصحيفة الكلامية، إلى غير ذلك من الترتيبات، التي لها بحسب اشكالها وبيناتها، على ما اومي إلى بعضها في طي التقسيمات، المذكورة في الصحائف الثلاث، وكل واحد من تلك الترتيبات المتنوعة، يستتبع وضعاً خاصاً، يدل على معنى مخصوص. ثمّ إذا قيس ذلك، إلى الوضع اللاحق للحرف في طي التأليفات، يتحصّل به معاني.

وتمام تلخيص هذا الكلام: ان العلوم الشرحية، لسعة مجالها في تحقيق الحكم الحقة، وطول باعها في إبانة الأشياء، بما هي عليه، وإنما هي مدلولات الصور الحرفية التي لها، بحسب اوضاعها اللازمة لها، في زبرها وبيناتها، بأصولهما وفروعهما، من المُجمل والمُفصّل، بصنوف تنوعاتهما، على ما فصل امرها في الجدول، فإن كل حرف من الحروف، قد قدّر له من تدير العزيز العليم، وحكمه، فنون من أنواع الدلالات بهذا الوضع، حتى يستوفي أداء الحكم، ويستقصي الاعراب عن الخصائص، التي للأعيان والأكوان كلّها، إنما ظهرت في طيه، من الأمكنة والأزمان.

ولهذه الدلالات المتنوعة المتسعة، التي تحققت للحروف، بحسب هذه الأوضاع، ظهر وجه التطابق بين الألفاظ، بضيق مخارجها، وسرعة انعدامها، وبين المعاني، بفسحة مجالها، ودوام بقائها، وبها تمكنت لأداء احكامها، وإبانة خصائصها.

ومن هاهنا ترى الحروف المقطّعة، لها ترتيبات ذاتية، قد نبّه إليها الأنبياء وتلاميذهم، وهي التي اشرنا إليها في الصحائف الثلاث، واخرى عرضية، إنما ظهرت عند تركيبها، في طي القرائن، والنسب الظاهرة فيه، واما الموصلات، فليس له ترتيب غير العرضي الظاهر في طي التراكيب، بقرائن النسب الظاهرة هناك.

فتبيّن من هذا الكلام، ان الدلالة التي للموصلات، إلى معانيها، ضيقة المدخل، سواء كانت الدلالة التي لها، بحسب مقوماتها وأجزائها، او بحسب

متمّماتها واعراضها، فلذلك ترى العلوم، المترتبة على تلك الدلالة، في حصر من الرسوم، وضيق من المواضعات الجعلية، فلا يستحصل منها الحكم العلية، إلا قليلاً، في لباس تلك المواضعات، وحجب الشبهات اللازمة، لتلك العلوم المحصورة.

واما الدلالة التي للمقطّع من الحروف، فكما تبين لديك وضعها، وتحقق عندك خفضها ورفعها، فأنه قد ظهر آنفاً، انها هي اصحاب الفسحة والسعة في احكامها، وارباب الإيقان والاتقان في نظامها، فكذلك الحكم العلية، الظاهرة منها بتلك الدلالات، لابد ان يناسبها بالوجهين، يعني كما طابقت اياها، في جهة السعة من الحكم بما لايخفى، يجب ان يوافقها في جهة الأتقان والإيقان ايضاً، بحيث يكون استفادة تلك المعاني والحكم، خالصة عن التعسفات الناشئة عن الوضع الرسمي، غير مشوبة بالشبهات، التابعة للحصر الجعلي، ولا مختلطة بالشكوك، الموجبة للخل والخيط، المانعة عن الإنتشار والبسط. شعر:

فشتان ما بين السحاب وبينه فسائله غمرٌ ونائله قطرُ

فحصٌ حكمي في صفحٍ بياني

وهو انه كما ان للأوضاع الدالة طرفين متقابلين، من جهة الضيق والسعة، احدهما الأوضاع الحصرية الجعلية، التي للتراكيب الموصلة، التي استعملها العامة، عند سنوح مهماتهم، في فنون مقاولاتهم ومخاطباتهم، والأخر هي الأوضاع الأصلية الحقيقية، التي للحروف المقطّعة مطلقاً، وذلك هو الذي

عليه بناء عرف الكمل، وبه قوام اللغة، التي بها تكلم خلّص الأولياء، واولو العزم من الأنبياء، كذلك المفهومات، التي هي مدلولات الألفاظ، هذان الطرفإن، احدهما المعاني اللغوية المحصورة، التي هي المقاصد من الألفاظ والحروف، عندما استعملتها العامة، والأخرى هي المعاني الحقيقية، التي هي مدلولات الأوضاع الأصلية، اللازمة للحروف والالفاظ انفسها، بروابط المناسبات البينة، التي بين تلك الأوضاع، ومعانيها الدالة عليها، كما غير مرة.

ثمّ إذا تذكّرت هذه المقدّمة، فاعلم انه من جلائل النعم المستفيضة، التي عمت اصحاب الفهم القويم، الفائضة على هذه الأمة الختمية، من دقائق متقنات الحكم، للعزيز العليم، انه قد اظهر في طي آياته المنزلة، وكتبه المرسل بها، ما يمكن ان يستدل به اللبيب، على المعاني المرادة منها، ويترقى في مدارج استشعاره، من مضيق المدلولات اللغوية، إلى مسارح المقاصد الأصلية، والمعاني العلية، التي لتلك الآيات والكتب، ويستفهم بتلك المدارج، التي اوضحها في آياته، اللغة التي عليها بناء عرف الكمل، من الأنبياء والأولياء، وذلك انه قد اعتور، بين عامة ذوي الرسوم، من أئمة الأدب، وعلماء الفكر والنظر، فنوناً مبتنية على اصول، مفصحة عن اعتبار ذينك الطرفين، دالّاً ومدلولاً، سوى انهم ذهلوا عما هم فيه، بما عودوا قوامهم عليه، من العكوف على مصطلحاتهم، وقصور نظرهم، في مختلفاتهم ومواصفاتهم.

أما الأول، اعني اعتبار الوضع الدال بينهم، فهو ما ترى من رباعي تلك الفنون، انهم قد جعلوا الدال، من تلك الآيات المنزّلة، على نوعين: احدهما ما

دل بحسب وضعه اللغوي، والاخر ما دل بحسب الوضع الحقيقي، الذي نحن نتكلم عليه.

اما الأول: فظاهر، واما الثاني: فهو انك قد وقفت آنفاً، على ان التقديم والتأخير، الذي بين تلك الكلمات، جعلوه دالاً على المعاني، وكذلك الفصل والوصل، والإيجاز والاطناب، والحذف والاضمار، إلى غير ذلك من الهيئات، العارضة للكلمات، بالقياس إلى اجزائها واقرانها، وذلك هو خواص التراكيب، التي بحث عنها علم المعاني، وبين انها كلّها من قبيل الاوضاع، التي نحن في بيانها.

واما الثاني، اعني اعتبار عموم المعنى بينهم، فهو ماترى منهم، انهم قد جعلوا المدلول من تلك الآيات ايضاً، على ضربين، احدهما هو الذي دل عليه الألفاظ، دلالة وضعية، لا دخل للمناسبات فيها أصلاً، والاخر هو الذي دل عليه الألفاظ، دلالة عقلية، بوساطة المناسبات، والروابط البينة، التي بين موضوعاتها اللغوية، وبين تلك المعاني، بوجه من صنوف اوجه البيان، وذلك هي المدلولات، التي اختلفت في الوضوح والخفاء، وتمايزت في إدراكها، رتب الذكي والغبي، مثل المعاني التي في طي الأمثال والتشبيهات، وفنون المجاز والكنايات، وضروب التعريضات والإستعارات، إلى غير ذلك من الطرق، التي ينتقل الذهن فيها، من احد المتناسبين إلى الأخر، بروابط النسب العقلية، التي يختلف بالخفاء والوضوح.

وهذه الطرق، هي التي بحث عنها فن البيان، فظهر من هذا الكلام، ان هذين

العلمين، قد مهدا طريقاً، من مضيق المحصورات الرسمية، إلى أفضية المعاني الحقيقية، والحكم الأصلية، فإن فن المعاني، هو الذي اثبت لأوضاع الالفاظ دلالات، فأخرج الدال عن مضيق اللغة المخصصة له، بالأعيان المحصورة المحسوسة، إلى افضية النسب العقلية، التي هي مزرعة المعاني الحقيقية، والحكم الأصلية، كما ان فن البيان، هو الذي جعل النسب العقلية هذه، طريقاً مسلوكاً لانتقال الذهن، وسيرة مرضية، عندما توجه السالك، نحو عالم المعاني، فأنه قد أخرج المدلول، من محصورات اللغة ومستوراتها، إلى صحارى المناسبات الفسيحة، ومسارح العقول والاذواق الصحيحة.

ثمّ اعلم، ان هذا لمن جعلهما طريقاً يوصل به، عندما عبر عن مراحله، بخطوات السعي، إلى معاني المعاني، ومقاصد العلم والحكم، لا الذين اتخذوهما منزلاً، يلقى فيه عن عاتق الجد، عصى الطلب والتسيار، ويحط عندها رحال النظر والإفتكار، ولعمري ان الذين جعلهما، بين فنون الأدب، ممّا يختص بتفسير القرآن، ماكان مخطئاً كل الخطأ في البيان، لو لم يحسبهما غاية الغايات، ولم ينزل على قواعدهما، مقاصد سائر الآيات، كما ان الذين جعل تمام المراد من كلام الحكيم، تعالى وتقدّس، ما ابتني على اصولهما، مقتصراً من تيار ذلك البحر المحيط، بسائر الحكم والعلوم، على القطرات، والطلول الواقعة منه، على هذه الأطلال والرسوم، فهو المائل عن منهج الصواب كل الميل، المتورط في تيه الحيف ومهامة الويل، فأنهم وان رجلوا عن حصار المواضعات اللغوية، وعبروا عن اسوارها، ولكن ما خلصوا عن الحيطان

المظلمة، والجدران التابعة لتلك الرسوم واطلالها، وقد صدق من قال من الفقراء: ان مثلهم في إستفاضة الحقائق منها، وافاضتها على طلابها. شعر:

كما أبرقت قومـًا عطاشا غمامة فلما رأوها أقشعت وتجلّت

فحصٌ حكمي في صفحٍ بديعي

أليس قد تبين لديك، ان من العلوم المتعاورة بين ذوي الرسوم، ما بسط للمعاني باعـًا، واتسع في فضائها اتساعـًا، حيث اخرجها عن حصار الأوضاع الجعلية القاصرة، واسوارها الرسمية الحاصرة، إلى صحاري الأوضاع الحقيقية، ومستنزه المسارح الذوقية، وبذلك يسمونه بعلم المعاني، كما ظهر لك، ان من تلك العلوم، ما أبان طرق الخروج، عن تلك الرسوم والأوضاع المحصورة التي عندهم، بما يخلصهم عن مضيق تلك الدلالة الحاصرة، ويوصل الذكي منهم، ومن له فضل تمييز بينهم، إلى مجال فسيح لعقولهم، وميادين ممدودة، لجياد افكارهم وفهومهم، وهو المُسمّى بـ(علم البيان).

وتلخيص هذا الكلام: ان الأول منهما، هو الذي بحث عن بسط بساط الدال، وفتح ابواب الدلالة الوضعية الحقيقية، التي هي وراء الوضعية الجعلية، كما عرفت، والثاني هو الباحث عن نشر مطاوي المدلول، حيث ادخل الإنتقالات العقلية هناك، وانفسح لها مجال استنباط المعاني عن الألفاظ، بدلالاتها الوضعية المتعارفة.

ثمّ إذا تذكرت هذا، فاعلم ان عندهم علم آخر، جمع بين الخلتين، وحاز

بالخصلتين، وذلك هو العلم الباحث عن وجوه محاسن الكلام البليغ، سواء كان ذلك الحسن، من تناسب الاعضاء اللفظية، التي لوجه ذلك الكلام، او الرقائق المعنوية، التي بين مدلولاتها، اما الأول منها، فمثل التجنيس والترصيع، ورد العجز والسجع، إلى غير ذلك، فإن في كل وجه من وجوه هذه الصنائع، لسانًا يتكلم بلغة الوضع الحقيقي، الذي عليه بناء كلامنا هذا، ويفصح عن دقائق من الحكم، سوى انهم لم يفهموا، غير التناسب الملائم لهم، المُعبّر عنه بالحسن، وكذلك القسم الثاني منهما، أعني الروابط المعنوية، التي بين مدلولات تلك الكلمات، كالتجريد والإلتفات والإبداع والإيهام والإغراق، وغير ذلك، فإن كُلّاً من تلك الصنائع، هيئة وضعية، بين اجزاء معنى ذلك الكلام، يدل بوضعنا هذا على حكم بديعة، إلا ان اهل الرسوم، لم يفهموا تفاصيل تلك الحكم، بما عودوا عليه نفوسهم، من العكوف على ما دل عليه اللفظ، بوضعهم الجعلي المحصور.

ثمّ ان الذي قضت به الأصول الحكمية هاهنا، ان كل جمعية كمالية، وهيئة تامة، ذات غايات حقيقية، لابد وأن يكون الناظم لها، والحاكم عليها، ضربًا من الإعتدال النوعي، الذي يستتبع الوحدة الحقيقية الشخصية، الظاهرة فيه، قد عرفت في غير هذا المجال، ان الإعتدال من بينات ظلال الوحدة الحقيقية، وكاشفات آياتها، ثمّ ان من شأن الإعتدال المذكور، وصفاء جوهره المبين، أنه إذا تموّج في بحر تلك الجمعية الحياطية، المشار إليها بالوحدة الشخصية، حصل على اطراقه آثار منها، فكما يرسب في قعور مكامنه، وتيار بطونه،

المختفية على العامة، أصداف مملوءة من أصناف، لآليء الحكم، ونفائس دررها، فكذلك يطفو على سطوحها المتعاكسة، على المشاعر الحسية، التي اشتركت في داراكها، عامة الامم، طلاوة ذات لذة وحلاوة، والكل من سرّ سراية تلك الوحدة، وان لم يعرف ذلك، كما قيل، شعر:

ياروض ذي الأثل من شرقي كاظمة قد عاود القلب من ذكراك احزانا
أشم منك نسيمًا لست اعرفه أظن لمياء جرت فيك اردانا

فحصٌ حكمي في وضعٍ عروضي

وهو أن للإعتدال بهيئاته المذكورة، وظلاله الظاهرة المشهورة، صورة يتبين بها، في كل مرتبة، من المراتب الوجودية كانت، او ظهورية، إشعارية منها، او شعورية. ثمّ اعلم ان تلك الصورة، من حيث انها ذات دلالة على مراتب ذلك الإعتدال، ومبدأ تمييز للعالي منه عن السافل، يقال لها الميزان، وبين ان دلالة الموازين كلّها، على ما يقصد منها، أعني التمييز والإبانة، عن خصائص الأشياء ومراتب تحققها، إنما هو بحسب الوضع الحقيقي، الذي قد أسس بنيان بيانه، في مباحث هذا الكتاب، وشيد مراهص تبيانه، في هذه المفاحص والأبواب، وقد عرفت من قبل، ان الدلالة التي للحروف أنفسها، إلى المعاني، إنما هي بحسب ذلك الوضع.

ثمّ انه ممّا ظهر هاهنا، ان دلالات الموازين، على مراتب الموزونات، وخصائص كل منها، عند امتحانها على محك الإستبصار، من الآيات الباهرة،

الدالة على اعتبار هذا الوضع، بين يدي عموم الناس، واعتداد دلالته عند العقل، إذا حاول استعلام المجهولات، عن شوائب الشبهات، فتبين ان الدلالة التي للحروف انفسها، لها هذه المنزلة، بين فنون ما لها من الدلالات.

ثمّ إذا تذكّرت هذا، فاعلم ان الميزان، على تنوع افنانه، يرجع إلى اصول ثلاثة، وفق ما ظهر لك في هذا الكتاب، انها هي صورة المجالي الكلية، التي للحروف المأصلّة، والصور المنزلة، التي هي معيار الموازين كلّها، فإن لكل من تلك المجالي، ميزانـًا بحسبها، وذلك ان ميزان العامة، الذي هو بأيدي الناس، يستخرجون مقادير الأشياء في فنون معاملاتهم، وصنوف مقابلاتهم ومماثلاتهم، هو الهيئة الميزانية المبصرة، التي هي بمنزلة الصورة الكتابية للحروف، كما ان الأشعار التي تعاورت على السنتهم، عند محاوراتهم ومقاولاتهم، هي الهيئة الميزانية المسموعة، التي للصور الكلامية، واما الهيئة التي لها في الصورة العددية اللبابية، فالظاهر منها لدى المدارك، هي الصورة الإنتظامية، التي للنغمات الموسيقية، والمزاج الفاضل المستحصل من إئتلاف تلك النسب، ذات التقابل والتماثل.

واعلم ان بهذا المزاج، ونسبها هذه، صارت النغمات مؤثرة في النفوس الفارغة الواعية إياها، ضرورة ان ارتباط النسب القوية، حاكم بسراية سرّ احد المنتسبَيْن، إلى الأخر.

ثمّ هاهنا دقيقة اخرى، ينطوي على اصول، لابد للفطن من الإطلاع عليها، وهي انك قد عرفت، ان الصور الحرفية، لها ضربان من الدلالة، بحسب

الوضعَيْن المتخالفَين، اللذين طرأ لأفرادها، أحدهما الجعلي الصناعي، الذي هو متعمّل الناس ومختلفهم، والاخر الحقيقي الطبيعي، الذي لادخل للتعمّل فيه أصلاً، وهو المُنزّل من السماء، على قلوب الأنبياء، فلذلك لكل من هذه الهيئات الميزانية الثلاث، التي بأزاء تلك الصور، لها ذانك النوعان من الوضع بعينهما، اما الهيئة الصورية الكتابية، فالذي لها بأزاء الوضع الجعلي، هو الميزان المتعارف، الذي بأيدي العامة، يستعملون به الكميات من الأشياء فقط، والذي لها بأزاء الوضع الحقيقي، هو التناسب الأصلي، المُسمّى بالحسن، وهو الذي يستعلم منه المقادير التي للكيفيات والكميات، والهيئات المركبة منهما، واما الهيئة الصورية الكلامية، فالذي لها بأزاء وضع الجملي، هو البحور العروضية، التي يستعلم منها مقادير الكلمات، واوزانها التي هي من مقولة الكميات المتصلة منها، والذي لها بأزاء الحقيقي من الوضعي، هو الهيئة الفاضلة للكلام، المُسمّاة في صناعة الأدب، بحدّ الإعجاز، وإليه أشار قوله (صلى الله عليه واله وسلم): (ان من البيان لسحر)، أو ذلك جامع بين سائر المقادير، التي للكميات والكيفيات والأوضاع، فإن غاية البلاغة للكلام، وحدّها المعجز، هو النسبة الفاضلة الجامعة، بين هذه المراتب في المسموع، جمعية الحسن لها، في المبصر بعينه، واما الهيئة المعنوية اللبابية، فالذي لها بأزاء الوضع الجعلي، هي الأقوال الموسيقية، والأعمال ذات النغمات المنتظمة، الموزونة بالإيقاعات الصناعية، الظاهرة بين يدي متمرني تلك الصناعة، وارباب ملكاتها، بأتقان اصولها، واحكام الآتها، واما الذي لتلك

الهيئة، بأزاء الوضع الحقيقي، فهي ذات النسبة الشريفة المكملة، التي يصح بها كل سقيم، ويتم بها كل ناقص لئيم، وذلك هي النسبة التي من فاز بها، وعلم طريق استحصالها، نال المراتب السنية، والمقامات العلية، وقد نبهت على ذلك مراراً.

ثمّ ان لهذا العلم أصولاً وقواعد، عند أهلها من الحكماء، الذين هم تلامذة الأنبياء والأولياء، ولكن ما وقف عليها، إلا كل متبصر بأساليب السنتهم ولغاتهم، فإن في كلام هؤلاء الكُمّل، المقتدين بالأنبياء، موارد علية، قد صادف كل متأمّل فيها منهله، وقد علم منها، كل أناس مشربهم. هذا كّله كلام وقع في البين، فلترجع اليّ ما كنا بصدد بيانه هنا، وذلك هو الحكم الختمية، التي في طي القواعد والأصول العروضية، وسرّ سرايتها هناك، وذلك ان الصورة الكلامية، كما عرفت، هي الذورة لهياكل الحروف وسنامها، وبها تيسر أمر الدعوة من الأنبياء، وتحقّق تمامها، فلذلك ترى الهيئة الميزانية، اختصّت بهذه الصورة بين الهيئات التي لغيرها، اعني البحور العروضية، مدركة للعامة بطباعها، حيث ان سائر الأفهام، من الخواص والعوام، قد ميزت بين الصحيح منها والسقيم، بدون أن يتوسل في ذلك إلى آلة، او يتوقف استبانته على فكرة أو حالة.

ومن هاهنا ترى امهات تلك البحور، إنما يتقوّم اجزاؤها، ويتأصل أركانها، بنيان السبع المثاني، كالذي يقال له الهزج والرمل والرجز، فإن هذه الأبحر، إذا كانت سالمة عن العلل، ترى حروفها، هي السبع المثاني، مصورة بهذه الصور الموزونة، والأشكال الكلامية المطبوعة، وكذلك غيرها من البحور، إذا امعنت

في تفصيل اجزائها، متزنة بالميزان المعد العددي، وجدت لها مطابقاً، من تنوعات صورها النورانية، التي في صدور السور القرآنية.

ثمّ ان من بدائع وجوه التطابق هاهنا، ما بين الموصلات، التي تصور بها السبع المثاني، وبين الصور الحقيقية، التي لها، أعني الحروف المرسل بها الخاتم العربي (صلوات الله وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين)، حيث ان اعداد الساكن، الذي سكن عن التحرّك، تحت حمل النقط، وأعباء تعيناتها، إنما هي اثني عشر في الصورتين هاتين، فإن الصورة الجمعية التي للموصلات المنزّلة، الألف المؤلف للكل في الحروف. ثمّ ان تحت هذه الدقيقة، لطيفة غير خفية. فلنقبض عنان القلم هناك، ونختم هذه المفاحص، ببحث الميزان، الذي به يملك خزائن الحقائق، كل الملاك.

ثمّ انها لما كانت أول باكورة، ينعت على الشجرة الطيبة الحرفية، التي أصلها ثابت وفرعها في السماء، لم يدركها إلا واحد بعد واحد، من خلّص الاذكياء، فإن في طيها مباحث، يستفتح بها المغالق، من كلام الله القديم، ورسوله الكريم، غير متزلزل البنيان، ولا متخلخل الأركان، فمن وقف عليها، قدر على استشمام زواهر الحكم، التي في أكمام ذلك الكلام، بل على اقتطاف ثمار الحقائق، التي في حقاف الحروف المنتظمة، نظام التمام، فذلك إذا نظر إليها، فأبصر مبانيها، وهذا إذا وقف عليها، فادرك معانيها.

ولعل بعض المتحذلقين من الناس، إذا طالع هذا الكتاب، فاطلع منه على ما لم يقرع سمعه، لم يلائم طبعه، فليتأنى المتأمل، في مناهج التدبر له،

والإفتكار فيه، ولايبادر إلى الخوض في مسالك الشناعة له، والإستنكار عليه، فإن للحروب رجالاً، وللثريد رجال، وكلُ ميسّر لما خلق له، على أني غير آمن من هفوة القلم، وكبوة القدم، عصمنا الله تعالى عن ذلك، بحرمة الفاتح لأبواب هذا الطريق، والخاتم إياها بختام التمام، محمد عليه وعلى آله وصحبه الصلاة والسلام.

ووافق كتابة هذه النسخة المباركة، وتمامها، يوم الحد المبارك، سابع عشرين الحجة الحرام، من شهور سنة واحد ومائة والف الهلالية، على يد أفقر عباد الله لرحمته، علي بن علي بن أحمد بن علي البرماوي الازهري الشافعي.

الفهرس

المقدمة..... ٥

فحص حكمي في نظم نظري..... ٢٦

فحص منه..... ٢٨

فحصٌ في فرعه يثمر من كرائم ينعه..... ٣٠

فحص احصائي في نظم حكمي..... ٣٢

فحص حكمي منها في نظم نظري..... ٣٤

فحص كتابي متمم..... ٣٨

فحص ذوقي منه في نظم حكمي..... ٣٨

الصحيفة الأولى

في الوجه الإحصائي من الحرف وصورته العددية المُعدّة، لتحقق وجوهها كلّها

فحص اخر منه في نظمه النظري..... ٤٦

فحص أحصاء في نظم حكمي..... ٤٨

فحص حكمي في نظم ذوقي..... ٥١

فحص احصائي في حقائق حكمية..... ٥٤

فحص احصائي في نظم حكمي وترتيب وجودي..... ٥٥
فحص منه متمم له..... ٦١
فحص احصائي منه..... ٦٤
فحص احصائي منه..... ٦٦
فحص احصائي في معنى حكمي..... ٦٧
فحص احصائي في حصر علمي ونظم نظري..... ٦٨
فحص احصائي في نظم حكمي ٦٩
فحص احصائي كشفي..... ٧٠
فحص اخر احصائي..... ٧٢
فحص احصائي في نظم تعليمي ٧٢
فحص منه في نظم حكمي..... ٨٠
فحص اخر منه..... ٨١
فحص احصائي من حكم الدائرة..... ٨٢
فحص احصائي منها..... ٨٣
فحص احصائي في نظم حكمي ٨٤
فحص من فرعه المثمر لينعه..... ٨٦
فحص احصائي في صفح كتابي ونظم لبابي ٨٧
فحص احصائي في صفح من حكم هذه الدائرة..... ٩٣

فحص من هذا الصفح..... ٩٥
فحص احصائي في نظم كلامي..... ٩٦
فحص احصائي لبابي في نظم علمي..... ٩٧
فحص احصائي في نظم كتابي..... ٩٩
فحص احصائي في نظم تعليمي..... ١٠٠
فحص احصائي ممهد..... ١٠١
فحص احصائي ينطوي على جملة من الأصول الكتابية..... ١٠٢
فحص احصائي في حقائق حكمية ودقائق تعليمية..... ١٠٥
فحص احصائي في حكم كاشفة كتابية..... ١١١
فحص احصائي في صفح من الحكم تعليمي..... ١١٢
فحص احصائي في صفح علمي..... ١١٤
فحص احصائي في معنى حكمي ونظم نظري تقسيمي..... ١١٩
فحص احصائي في حقيقة علمية ونظم ربطي بين الكتاب والحكمة..... ١٢٠

الصحيفة الثانية

في الوجه الكتابي من الحرف وصورته الرقمية الشاكلة للمعاني

المختفية في مكامن البصائر بقوة أيادي التأييد على صحائف الأبصار

فحص كتابي في نظم حكمي نظري..... ١٢٩
فحص كتابي في حقائق حكمية ودقائق اجمالية..... ١٣٠

فحص كتابي في حكمة احصائية..... ١٣٣
فحص كتابي في حكم قانونية كلية..... ١٣٥
فحص كتابي في حكم ذوقية..... ١٣٦
فحص كتابي في حقائق حكمية قانونية..... ١٣٨
فحص كتابي في صفح حكمي..... ١٤٤
فحص كتابي في صفح حكمي وقانون نظري ١٤٥
فحص كتابي في صفح من الأصول الحكمية والقواعد الإحصائية ١٤٧
فحص كتابي في صفح حكمي تعليمي..... ١٤٩
فحص كتابي في صفح رقمي حكمي ١٥١
فحص كتابي في صفح اجمالي..... ١٥٤
فحص كتابي في صفح اصول حكمية قانونية ١٥٥
فحص كتابي في صفح من قوانين حكمية..... ١٥٧
فحص كتابي في صفح لبابي وحكم احصائية..... ١٥٩
فحص حكمي في صفح كتابي واشارات تعليمية ١٦٢
فحص كتابي في صفح ..... عن العبارة..... ١٦٣
فحص كتابي في صفح وضعي ومعنى خطابي ١٦٦
فحص اخر حكمي خطابي ... المُعربة عن كنه علومه..... ١٦٨
فحص كتابي في صفح تفصيلي .... الإمتيازية التي للرقوم..... ١٧٦

فحص اخر كتابي في صفح تفصيلي يكشف عن تقسيم وتمييز.....١٧٨
فحص كتابي في صفح تفصيلي كشف عنه حكم تنزلي.....١٧٩

الصحيفة الثالثة

في الوجه الكلامي من الحرف وصورته اللفظية التي كست المعاني الخفيّة

لباس الإعلان من نول الأصوات المقطّعة التي أقطعت من نسائج بيانها مالاق

فحص كلامي في صفح حكمي.....١٨٨
فحص كلامي في صفحٍ حكمي.....١٩٠
فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي.....١٩٣
فحصٌ من هذا الصفح.....١٩٤
فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي.....١٩٦
فحصٌ كلامي في صفحٍ احصائي.....١٩٧
فحصٌ كلامي في صفحٍ علمي.....١٩٨
فحصٌ كلامي في صفحٍ لغوي.....٢٠٠
فحصٌ من هذا الصفح.....٢٠١
فحصٌ كلامي في صفحٍ اعلامي.....٢٠٣
فحصٌ من هذا الصفح.....٢٠٥
فحصٌ كلامي في صفح اعلامي.....٢٠٧
فحصٌ كلامي في صفحٍ اعلامي.....٢٠٩

فحصٌ من هذا الصفح ٢١٠
فحصٌ كلامي في صفحٍ احصائي ٢١٢
فحصٌ كلامي في صفحٍ هندسي اعلامي ٢١٤
فحصٌ كلامي في صفحٍ انتظامي ٢١٦
فحصٌ كلامي في صفحٍ بياني ٢٢٠
فحصٌ كلامي في صفحٍ نظامي ٢٢٢
فحصٌ من هذا الصفح ٢٢٤

الصحيفة الرابعة

في الحرف نفسه اعني المادة التي لها هذه الصور الثلاث التي فرغنا من التكلم عليها

فحصٌ حرفي في صفحٍ تنزيلي ومعنى عرفي ٢٣٦
فحصٌ حرفي في صفحٍ خبري ومعنى كشفي ٢٣٨
فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي ٢٤٠
فحصٌ حكمي مناسب هذا الصفح ٢٤١
فحصٌ حكمي منه في صفحٌ نظمي ٢٤٣
فحصٌ من هذا الصفح ٢٤٤
فحصٌ حكمي منه في صفحٍ نظري ٢٤٧
فحصٌ ممهد علمي في صفح من هذا المسلك حكمي ٢٥٠
فحصٌ من هذا الصفح ٢٥٥

فحصٌ حكمي في نظم نظري..... ٢٥٩
فحصٌ حرفي في صفحٍ علمي..... ٢٦٠
فحصٌ حرفي في صفحٍ فهمي..... ٢٦٤
فحصٌ حرفي في صفحٍ علمي..... ٢٦٥
فحصٌ من هذا الصفح..... ٢٦٦
فحصٌ حرفي في صفحٍ اعرابي..... ٢٦٩
فحصٌ حرفي في صفحٍ وضعي..... ٢٧٢
فحصٌ أصلي في صفحٍ وصلي..... ٢٧٤
فحصٌ من هذا الصفح..... ٢٧٧
فحصٌ من هذا الصفح..... ٢٨٠
فحصٌ احصائي جليل في صفحِ الكلمة هذه..... ٢٨١
فحصٌ احصائي في صفحٍ حكمي من الكلمة..... ٢٨٣
فحصٌ احصائي في صفحٍ حكمي من الكلمة..... ٢٨٤
فحصٌ أحصائي في صفحٍ اجمالي من الكلمة..... ٢٨٦
فحصٌ إحصائي في صفحٍ حكمي ... محمد رسول الله..... ٢٨٨
فحصٌ احصائي من هذا الصفح..... ٢٨٩
فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الكلمة..... ٢٩٠
فحصٌ كتابي في صفحٍ علمي من الكلمة..... ٢٩١

فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الكلمة بتمامها.....٢٩٣
فحصٌ كتابي في صفحٍ حكمي من الجلالة.....٢٩٥
فحصٌ كلامي في صفحٍ من الكلمة حكمي ٢٩٨
فحصٌ كلامي في صفحٍ من الكلمة علمي.....٢٩٩
فحصٌ متمم في صفحٍ من تفصيل الحكم التي في الكلمة.....٣٠١
فحصٌ كلامي في صفحٍ حكمي من الكلمة بتمامها.....٣٠٤
فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من الجمل.....٣٠٨
فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من البسملة.....٣٠٩
فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي من البسملة.....٣١٢
فحصٌ آخر من هذا الصفح ٣١٦
فحصٌ آخر من صفحِ الحكم التي في البسملة.....٣١٩
فحصٌ حرفي في صفحٍ جملي من البسملة.....٣٢٤
فحصٌ حرفي من هذا الصفح.....٣٢٧
فحصٌ آخر احصائي في صفحٍ من الحكم الاجمالية لهذه الكريمة ٣٢٨
فحصٌ من هذا الصفح.....٣٣١
فحصٌ كتابي في صفحٍ من حكم هذه الكريمة.....٣٣٣
فحصٌ علمي في صفحٍ من الحكمة الكتابية لهذه الكريمة.....٣٣٥
فحص كتابي منها في صفح جملي.....٣٤٠

فحصٌ كلامي في صفحٍ حكمي من هذه الكريمة..... ٣٤٦
فحصٌ حرفي في صفحٍ حكمي..... ٣٥٠
فحصٌ منها في صفحٍ من تفاصيل تلك الحكم وبدائعها..... ٣٥٢
فحصٌ من هذا الصفح..... ٣٥٤
فحصٌ آخر من هذا الصفح ٣٥٥
فحصٌ حرفي في صفحٍ لغوي ٣٥٧
فحصٌ من هذا الصفح..... ٣٦٠
فحصٌ نحوي من هذا الصفح..... ٣٦١
فحصٌ من وجوه تفاصيل هذا الصفح..... ٣٦٢
فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي..... ٣٦٤
فحصٌ من هذا الصفح في وجه لميته ٣٦٥
فحصٌ متمم من هذا الصفح ٣٦٨
فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي..... ٣٧٢
فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي ومعنى لغوي..... ٣٧٦
فحصٌ من دقائق هذا الصفح..... ٣٧٨
فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي..... ٣٨٠
فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي ٣٨١
فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي ونظم نحوي..... ٣٨٤

فحصٌ حكمي متمم لهذا الصفح ٣٨٨
فحصٌ حكمي في صفحٍ اعرابي ٣٩٠
فحصٌ حكمي في صفحٍ نحوي اعرابي ٣٩٢
فحصٌ حكمي في صفحٍ صرفي ٣٩٥
فحص حكميٌ من تتمة هذا الصفح الصرفي ٣٩٧
فحصٌ حكمي في صفحٍ صرفي ٣٩٩
فحصٌ صرفي في معنى حرفي ٤٠٤
فحصٌ حكمي في صفحٍ معنوي ٤٠٨
فحصٌ حكمي في صفحٍ بياني ٤١٢
فحصٌ حكمي في صفحٍ بديعي ٤١٦
فحصٌ حكمي في وضعٍ عروضي ٤١٨
الفهرس ٤٢٥